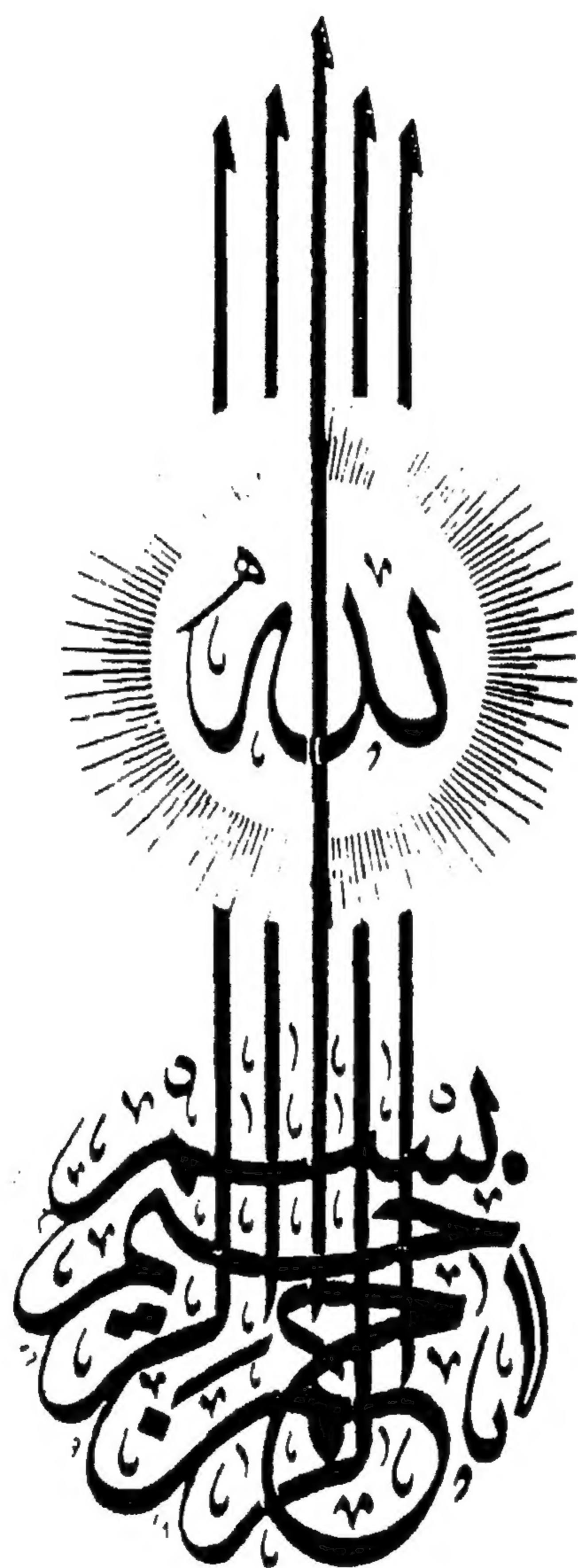


الملف الوثائقي
للأدوية

المجلد الأول

الملف الوثائقي
للأدوية

الجزء الأول



مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
١	المدخل المصرى الخاص الى سوق التكنولوجيا	١
٢	شبح التخلف التكنولوجى	٥
٣	قبل ان تستفحل ازمة الدواء	٨
٤	الواقعية بدلا من الفوضوية فى صناعة الدواء	١١
٥	السياسة الدوائية المفقودة	٢٤
٦	سوق سوداء فى الدواء	٣١
٧	وحتى الدواء ينتظر العلاج	٣٧
٨	توفيراً لنوعى الدواء اللذين يمنعان طرد الجسم للكلى المزروع	٤٢
٩	اين كانوا يوم الثميرة ؟	٤٥
١٠	الديون .. الداء .. والدواء	٤٩
١١	د .. على الدين هلال : رؤية شاملة لعلاج قضية الديون	٥٤

<u>مسلسل</u>	<u>عنوان القصاصـة</u>	<u>رقم المنحـة</u>
١٢	د. ابراهيم الدسوقي اباظة : مطلوب صياغة قانونية محددة للقرض	
	الاهرام الاقتصادى	٥٨
١٣	مستحضرات مصرية لعلاج الانيميا من الاعشاب الطبية	
	الاهـرام	٧١
١٤	الدواء البديل بين رفض الطبيب واصرار الصيدلى وحيرة المريض	
	اكتوبر	٧٤
١٥	هيئة مصرية للرقابة الدوائية	
	الجمهورية	٧٧
١٦	٦,٥ مليون دولار قرض كويتى لتطوير شركة مغميس للدوية	
	الاهـرام	٧٨
١٧	الدواء المهمل بالجمارك ٠٠ كيف يمكن انقـاذه	
	الاهـرام	٧٩
١٨	توفير ٢٨ دواء فى الاسـواق	
	الاهـرام	٨١
١٩	نجح العلماء المصريون فى انتاج الكبسولات الدوائية الجيلاتينية من البقر	
	الجمهورية	٨٣
٢٠	الزجاج الدوائى المصرى يصدر للعراق والدول العربيه	
	الجمهورية	٨٧
٢١	فضيحة الادوية الفاسـدة	
	روز اليوسف	٨٨
٢٢	سكرتير النقابة : سبب رواج الادوية الفاسدة القيادات الفاسدة	
	روز اليوسف	٩٥

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٢٣	نقيب الصيادلة : لا توجد رقابة على الادوية فى مصر	
	روز اليوسف	٩٨
٢٤	الكرمون من هيئة الدواء فى حفل دار التحرير	
	الجمهورية	١٠١
٢٥	مليار جنيه قيمة استهلاكنا من الدواء هذا العام	
	الاهرام	١٠٢
٢٦	ليسوا موظفين ٠٠ الفنية لمواجهة مكاتب الخبرة الاجنبية علمية لمصر	
	روز اليوسف	١٠٥
٢٧	لا دواء فاسد الان فى الصيدليات والرقابة صارمة على الشركات	
	روز اليوسف	١٠٨
٢٨	مافيا استيراد الدواء	
	الجمهورية	١١٢
٢٩	وزير الصحة يعترف امام مجلس الشعب : حاولوا رشوتى ٠٠ فطردتهم	
	الجمهورية	١١٣
٣٠	الجمهورية تواصل كشف اسرار الحرب الخفية بين المنتجين والمستوردين	
	الجمهورية	١١٥
٣١	وجهة نظر ٠٠ حكاية دواء	
	الاهرام	١١٨
٣٢	ندوة علمية فى القاهرة عن اعداد وتعبئة وتحضير الدواء	
	الاهرام	١١٩
٣٣	جامعة المنوفية وقطر تكتشفان دواء لعلاج امراض الدم والقلب	
	الاهرام	١٢٠

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٣٤	رئيس مجلس ادارة شركة ادوية يطرح ادوية فاسدة بالاسواق بعد ان رفضتها	
	المعامل	١٢١
٣٥	التحذير من استخدام المضادات قبل استشارة الطبيب المختص	
	الاهـرام	١١٢
٣٦	بيان لوزير الصحة يؤكد : تلوث الادوية غير صحيح	
	الاهـرام	١٢٣ .
٣٧	الرئيس يفتتح احدث مصنع لانتاج الادوية فى اكتوبر	
	الاهـرام	١٢٤
٣٨	نصف الحقيقة ٠٠ كذب كامـل	
	الاخبار	١٢٥
٣٩	ثقة كاملة فى صناعة الدواء المحلى	
	الاهـرام	١٢٧
٤٠	صرف الادوية المسكنة لمدة بين شهر و٦ اشهر بتذكرة طبية	
	الاهـرام	١٢٨
٤١	شركة ادوية مصرية تسجل براءة اختراع لمستحضرات طبية من المسواك	
	الاهـرام	١٢٩
٤٢	التوسع فى تصنيع الدواء محليا الاقلال من الاصناف المتشابهة	
	الاهـرام	١٣٠
٤٣	فضيحة كبرى فى احدى شركات الادوية	
	الوفـد	١٣١
٤٤	١٠ ملايين دينار لتطوير شركات الادوية	
	الاهـرام	١٣٤
٤٥	الهجمة الشرسة على الدواء المصرى لمصلحة من ؟	
	الاهـرام	١٣٥

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٤٦	توفير ادوية السكر والقلب	
	الاهرام	١٣٦
٤٧	هيئة الرقابة على الادوية تطلب رفع الاسعار	
	الوفد	١٣٧
٤٨	الهجمة الشرسة على الدواء المصرى لمصلحة من ؟ (٢)	
	الاهرام	١٣٨
٤٩	ادوية واساليب جديدة لمنع تكون جلطة القلب والاصابة بالذبحة الصدرية	
	الاهرام	١٤٠
٥٠	الدواء المصرى فى دائرة الاختبار	
	الاهرام	١٤٢
٥١	قصة الدواء الذى رفضته هيئة الرقابة الدوائية	
	الاهرام	١٤٤
٥٢	الفاء حظر استخدام الادوية المصرية بالسعودية	
	الاهرام	١٤٧
٥٣	متى نعطى الطفل ادوية السعال ؟	
	الاهرام	١٤٨
٥٤	رسالة .. الدواء للتجارة لا .. الشفاء	
	الاهرام	١٤٩
٥٥	توافر حقن علاج مرضى الانيميا بكلية طب بنها	
	الاهرام	١٥١
٥٦	شركة مصرية اردنية للمستلزمات الطبية	
	الاهرام	١٥٢

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٥٧	من الاعجاز النبوى الشريف : العلم الحديث يكتشف فوائد كبرى لاستخدام المسواك	١٥٣
٥٨	شركة مصرية اردنية لانتاج المستحضرات الدوائية	١٥٤
٥٩	افتتاح ٣ مصانع للادوية خلال الاسابيع القادمة	١٥٥
٦٠	وزير الصحة يفتتح اليوم شركة ادوية باستثمار مشترك وطنى	١٥٦
٦١	الدواء المصرى يغطى ٨٢% من الاحتياجات	١٥٧
٦٢	يجمعون الادوية الزائدة لاعادة توزيعها على المستشفيات والمرضى	١٥٨
٦٣	الصحة وصناعة الدواء	١٦٠
٦٤	ادوية مصرية للسودان قيمتها ٣ ملايين دولار	١٦١
٦٥	افتتاح مصنعين لانتاج خامات الدواء	١٦٢
٦٦	مليار جنيه حجم انتاج الدواء سنوياً	١٦٣
٦٧	وزير الصحة : مصر تنتج ٤٤ مجموعة عالمية من الدواء	١٦٤

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
٦٨	توفير العلاج والدواء ٠٠ والنظرة الصائبية	
	الاهرام	١٦٥
٦٩	خبرات مصرية وتعاون عربى دولى وراء هذا المشروع	
	الاهرام	١٦٦
٧٠	مولد صرح دوائى جديد بمنطقة العامرية بالاسكندرية	
	الاهرام	١٦٨
٧١	٣٠٠ الف عبوة مقلدة لاحد المراهم فى صيدلية بالخليفة	
	الاهرام	١٧٠
٧٢	مؤتمر عن الالام المزمنة بالقاهرة غدا	
	الاهرام	١٧١
٧٣	التوسع فى الادوية المسكنة لالام مرضى السرطان	
	الاهرام	٧٣
٧٤	ندوة حول تعبئة الدواء افتتاحها بالاسكندرية اليوم	
	الاهرام	١٧٤
٧٥	دواء يمنع قرحة المعدة	
	الجمهوريه	١٧٥
٧٦	$\frac{3}{4}$ مليار جنيه استهلاكنا من الدواء انتاجنا يوفر ٧٥% من العملة الصعبة	
	الاهرام	١٧٦
٧٧	لماذا تشتري اختراع الدواء المصرى من الاجانب بملايين الدولارات سنويا	
	الاهرام	١٧٧
٧٨	٩٠ طنا من الادوية والعقاقير وصلت الى السودان من مصر امس	
	الاهرام	١٧٩
٧٩	من ينقذ الدواء المصرى من ازمته الخطيرة ؟	
	الوفد	١٨٠

مسلسل	عنوان القصاصـة	رقم الصفحة
٨٠	مشاكل الصادرات المصرية بالاسواق الخليجية ندوة لمناقشتها الاحد القادم	
	الاهــــرام	١٨٦
٨١	انقذوا صناعة الدواء فى مصر	
	الشعب	١٨٧
٨٢	بسبب حل المؤسسات ٠٠ الشركات الاجنبية تخترق القطاع العام من الداخل	
	الشعب	١٩٣
٨٣	شحنة الدواء المصرى لارمينيا الانتهاء من اعدادها وتسليمها اليوم	
	الاهــــرام	١٩٧
٨٤	وزير الصحة : لا زيادة فى اسعار الادوية	
	الاهــــرام	١٩٨
٨٥	صرف الادوية المستحدثة للمنتفعين بالتأمين الصحى	
	الاهــــرام	١٩٩
٨٦	شركات القطاع العام الدوائى وفرت ٨٧% من الاحتياجات	
	الاهــــرام	٢٠٠
٨٧	حظر الدعاية للمستحضرات الدوائية المحظور استيرادها ومنع توزيع عيناتها	
	الاهــــرام	٢٠١
٨٨	الصيدالة المستقيلون من عضوية النقابة يرفضون محاولات التشكيك فى صناعة الدواء	
	الاهــــرام	٢٠٢
٨٩	اتفاقية دولية جديدة لمنع تهريب الادوية المخدرة	
	الاهــــرام	٢٠٣
٩٠	ارغاع اسعار الادوية بنسبة تصل الى ٤٦ %	
	الوفد	٢٠٤

<u>رقم الصفحة</u>	<u>عنوان القصاصة</u>	<u>مسلل</u>
	نجحت المفاوضات	٩١
٢٠٥	الاخبار	
	ترشيد استخدام الادوية فى ندوة علمية السبت القادم	٩٢
٢٠٦	الاهرام	
	نجاح علماء مصر فى انتاج دواء لعلاج البهاق وطرحه بالاسواق من امس	٩٣
٢٠٧	الاهرام	
	تصنيع ٤٠% من خامات الادوية محليا	٩٤
٢٠٨	الاهرام	
	قصة الدواء الجديد لعلاج البهاق	٩٥
٢٠٩	الاهرام	
	توريد ادوية للسودان قيمتها ٤٠ مليون دولار	٩٦
٢١١	الاهرام	
	محمد ابراهيم وكيل وزارة لقطاع التطوير بهيئة الادوية	٩٧
٢١٢	الاهرام	
	الدواء المصرى ينافس الاجنبى فى جودته	٩٨
٢٢٨	الاهرام	
	تجارة الادوية الفلترط	٩٩
٢٣٠	الاهرام	
	صرف الادوية بالتذكرة الطبية	١٠٠
٢٣١	الاهرام	
	تهريب الدواء المصرى المدعم الى الخارج	١٠١
٢٣٢	الوفد	

<u>مسلسل</u>	<u>عنوان القصاصة</u>	<u>رقم الصفحة</u>
١٠٢	ادوية القلب والسكر محليا	
	الاهـرام	٢٤١
١٠٣	مشروعات لانتاج الخامات الدوائية مع العـراق	
	الاهـرام	٢٤٢
١٠٤	تقدير عالمى لصناعة الدواء المصرى ونحن نظلم انفسنا	
	الاهـرام	٢٤٣
١٠٥	وزير الصحة : الدواء لمرضى الاورام باسعار مدعمة	
	الاهـرام	٢٤٤
١٠٦	قائمة تضم ٢٧٦ دواء اساسيا	
	الاهـرام	٢٤٥
١٠٧	الدولة تتحمل ٢٠ مليون جنيه سنويا لادوية القلب وتشجيع تصنيعها محليا	
	الاهـرام	٢٤٧
١٠٨	نجاح تجارب انتاج المضاد الحيوى ((تتراسيكلين))	
	الاهـرام	٢٤٨
١٠٩	بحث زيادة تصدير الادوية المصرية لزامبيا	
	الاهـرام	٢٥٠
١١٠	ضبط دواء مقلد يصيب المواطنين بالحساسية	
	الجمهورية	٢٥١
١١١	وصف دواء واحد لكل تذكرة طبية	
	الاهـرام	٢٥٢
١١٢	الاقتصار على وصف دواء واحد او اثنين فى كل تذكرة طبية	
	الاهـرام	٢٥٣

مسلسل	عنوان القصاصة	رقم الصفحة
١١٣	دواء الانتزفيرون لعلاج التهاب الكبد الفيروسي	
	الاهـرام	٢٥٥
١١٤	٢٥٩ شقة للعاملين بشركة الادوية فى ١٠ رمضان	
	الاهـرام	٢٥٦
١١٥	قرار جمهورى بإنشاء : صندوق للعلاج الاقتصادى البيطـرى	
	الاهـرام	٢٥٧
١١٦	صناعة الدواء تبدأ من هنا	
	الاهـرام	٢٥٨
١١٧	خطة للمركز القومى للبحوث حتى عام ١٩٩٢	
	الاهـرام	٢٧٢
١١٨	التلوث بالادوية والفيثامينات ظاهرة تهدد الانسان المصرى بأمراض الكلى والكبد	
	الاهـرام	٢٧٣
١١٩	مطبعة بدون ترخيص تكشف ادوية يديرها طبيب بيطرى لانتاج ادوية مغشوشة	
	الاهـرام	٢٧٦
١٢٠	تصنيع الادوية المستوردة محليـا	
	الاهـرام	٢٧٧
١٢١	مؤتمر طبى يناقش تأثير بعض الادوية على الحامل والمرضع	
	الاهـرام	٢٧٨
١٢٢	مركز جديد لفحص الادوية للتأكد من جودتها وفعاليتها وتحقيق الامان فى استخدامها	
	الاهـرام	٢٧٩
١٢٣	عقبات امام استخدام القرض الكويتى للادوية	
	الجمهورية	٢٨٥
١٢٤	وما زالت ازمة الدواء مستمرة	
	الوفد	٢٨٨

المدخل المصري الخاطئ إلى سوق التكنولوجيا

التكنولوجيا ليست سلعة تباع وتشترى .. ولكنها خبرة تتحول إلى إنتاج وهي تكتسب ولا تنقل ولا زلنا نستورد الآلات والمعدات والخبرة نون توفير المقومات الضرورية لبناء القدرات التكنولوجية المحلية .. ويوجد انفصال بين الجهاز العلمي والجهاز الانتاجي وتوجد العديد من التوصيات والمقدمات التي لم تنفذ بدعوى نقص الموارد .. ولكن الواقع هو عدم إدراك خطورة التخلف التكنولوجي الذي نعيشه . فهل يمكن وضع معالم لسياسة تكنولوجية قومية ؟؟ وما هو دور التكنولوجيا في حل القضايا العاجلة التي تتمثل في ضعف الانتاج وإنهيار المرافق ونقص المساكن واختلال نظم الأجور وارتفاع الأسعار ؟ هذه القضية محل نقاش ساخن الآن في ندوة بولية بالقاهرة تنظمها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (نحو سياسة تكنولوجية في مصر) .

الاستراتيجية التكنولوجية

يقول الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن وزير التخطيط الأسبق ومستشار رئيس الوزراء . ان مصر لا يمكن ان تعتمد على التكنولوجيا المتوالده محليا في هذه المرحلة من نموها .. ولا ان تعتمد على تبادل المعرفة التكنولوجية مع الدول النامية الأخرى ولذلك يمكن ان تتبع تكنولوجيا ذات شقين :

○ الأول : حسن إختيار وتطويع وتطبيق التكنولوجيات المستوردة بأفضل شروط وأقل نفقة .

○ الثاني : زيادة قدرتها الذاتية على التقسيم والمعرفة التكنولوجية بما في ذلك ما يلزم لتقوية قدرتها التفاضلية في تنفيذ الشق الأول .

ومما يزيد الأمر صعوبة ان بناء القدرة التكنولوجية عملية طويلة المدى تحتاج الى سنوات وجهود متتابعة مستمرة من أجهزة الدولة . ولذلك لا بد من ان توجد سياسة (فوقية) ذات صفة استمرارية تقيم البناء التكنولوجي وترعاه في مراحله الأولى .

ومازلنا حتى الآن تسيطر علينا فكرة (المصنع) او (المشروع) ولا نكاد نذكر الانراك الواجب لفكرة (الاستراتيجية التكنولوجية) ومازلنا نبحث عن الخيوط الأولى لتكوينها . وتوجد صعوبة في التفرقة بين (الكيان العلمي والبحثي) من ناحية وبين الكيان (التكنولوجي والتطبيقي) من ناحية أخرى مع ما بينهما من ترابط وتشابك وتباين . وإنفصل الأخير عن أجهزة الانتاج التي كانت ومازالت تعتمد الى حد كبير على الخبرة الخارجية بون ترابط او تفاعل قوى مع القدرات التكنولوجية المحلية التي ضمرت هي الأخرى لسنوات طويلة .

والسياسة العامة لعدة سنوات ماضية كانت ومازالت (استيراد الآلات والمعدات والخبرة) سواء من الكتلة الشرقية او الغربية بون توفير المقومات الضرورية لبناء (القدرات التكنولوجية المحلية) حتى ولو فقط للاستفادة منها في استيراد المعدات والآلات والخبراء والتراخيص وغيرها اي لاكتساب

الحد الأدنى للتعامل التكنولوجي وهو دون الخلق بكثير .
ولم تحدث حتى الآن المراجعة اللازمة للتوفيق بين التوسع
الكبير في الاستيراد والاستهلاك وبناء القوى العاملة والموازنة
مع الانتاج والتخطيط التكنولوجي . بل ليس هناك إتفاق حول
ضرورة حدوث مثل هذه المراجعة إكتفاء بالسعى الى تحقيق
(اهداف معينة) .

وهنا يبرز تساؤل هل كانت الاجهزة التكنولوجية في مصر
مشاركة اصيلية وفعالة في إحداث التغيرات في مختلف فروع
الانتاج ومناشط الحياة . ام كانت منعزلة كلياً او جزئياً عن
الاحداث ؟ وهل قامت الاجهزة التكنولوجية بالدور الهام
المخصص لها لمعاونة الاجهزة الانتاجية في تحقيق الاهداف
التي حددتها السياسة العامة للدولة ؟

وإذا كانت قد وجدت معوقات من داخل الاجهزة
التكنولوجية ذاتها او في التشريعات والتنظيمات او في
الاساليب كيف يمكن التعرف عليها واقتراح الحلول لعلاجها ؟
وبالتالى كيف يمكن تقوية الاداء التكنولوجي في مصر عامة .
في عصر لم يبق لدى أى فرد اية شكوك بشأن اهمية العلم
والتكنولوجيا في تقرير مصير الشعوب وتحديد مستقبلها ؟

القاعدة التكنولوجية

ويضيف د . ابراهيم حلمي عبدالرحمن ان المعرفة التكنولوجية
الفرعونية الضخمة كانت في اساسها مكتسبة ذاتياً واصيلة في
ارضها دون ان تنكر انها قد تفاعلت بعض الشيء مع ما
عاصرها من معارف وخبرات تكنولوجية وخاصة في الاسر
المتأخرة .. ونحن في هذا العصر لا نكاد ننجح في (متابعة)
الخبرة المكتسبة . ولا التجربة بين افراد وادارات تعمل في ذات
الزمان والمكان على الرغم مما وهبنا الله من مخترعات
ومعدات وعقول الكترونية ومراكز معلومات واجهزة حفظ ونقل
وتسجيل .

وهناك نماذج لبعض الدول استطاعت في العصر الحديث
(نقل) التكنولوجيا جنباً الى جنب مع اجهزة (خلق)
التكنولوجيا وتاصيلها .

وقد اعتمدت تجربة اليابان سنوات طويلة على المحاكاة .. ولكن استكمالا للصورة يجب ان ننكر انها كانت قد بدأت بتكوين قواعد داخلية قوية من الخبرة والمعرفة التكنولوجية والتدريب والتنظيم الانتاجي . وامكنها بواسطة تلك القواعد ان ترسل الاف (الجواسيس) العلميين الى الخارج . ثم تعيد تصميم هذه المعدات والآلات وتصنيعها بواسطة عمال مهرة ويتكلمون تنافس بها المصانع الاوربية . اى ان عملية المحاكاة لم تتم الا استنادا الى قاعدة تكنولوجية محلية والى قاعدة صناعية منظمة وموجهة وهادفة .

وهنا يشير د . ابراهيم . الى ضرورة التنسيق والتعاون بين (ثالث) التكنولوجيا والأجهزة الانتاجية واجهزة السياسة العامة . اما الشاركة في سوق نقل التكنولوجيا الدولية لا ضرر فيه ولكن هناك شروط خمسة ضرورية لانجاح عمليات نقل التكنولوجيا

- تحسين الاختيار
- الحصول على افضل شروط مالية وفنية واقتصادية
- توافر القدرة المحلية للتطوير والتطبيق الانتاجي
- حساب تكلفة العائد بحيث يزيد على النفقة
- تقادى الاضرار بالاجهزة التكنولوجية والانتاجية المحلية .

وفي مصر تم في السنوات الاخيرة (نقل) التكنولوجيا في غالبية الاحوال عن طريق شراء المعدات وبناء المصانع والخبرة الأجنبية والمشاركة مع الشركات والمؤسسات الخارجية

بشروط كثيرا ما تكون غير معلنة وتوقيع عقود واتفاقيات خبرة وإدارة وحقوق إنتاج وفي هذا كله لا تحدث مشاركة حقيقية مع المؤسسات العلمية والتكنولوجية المحلية . او تحدث فقط مشاركة مع افراد من داخل تلك المؤسسات مما يضر بكيانها بالاضافة الى الاضرار الاخرى مثل الهجرة الى الخارج او التسرب الى القطاع الخاص .

فنحن عموما (نشتري) المعدات والمصانع ولا نقيم الصناعة الكاملة ذات القدرة المرنة المتجددة .

ولعل أخطر ظاهرتين في الموقف الانتاجي المصري حاليا هما :

- أولا : زيادة تكلفة العمالة بدرجة اكبر من زيادة الكفاءة الانتاجية مما يضر بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية من الداخل والخارج . ويشمل هذا تكلفة العمالة الزراعية والخدمات وبذلك تضيق فرص التطوير وتزداد الحاجة الى الاستيراد .
 - ثانيا : الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد والتعاقد مع الخارج بشروط واوضاع لا تسمح للإنتاج المحلي (الصناعي خاصة) ان يغد نفسه لتوريد الكثير من المعدات والمواد التي يمكنه ان يصنعها لو هينئ له الفرص المناسبة .
- وبنالك نرى ان كل الشروعات تعتمد اعتمادا متزايدا على الاستيراد من الخارج بما في ذلك استيراد الخبرة والادارة ببل

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

نعم مصر في حاجة ملحة الى سياسة تكنولوجية فورية . وهذه هي مسئولية القيادة السياسية لاجداث الديمقراطية الحاسم المنشود من مجتمع استهلاكي مستورد الى . جمع انداجى منسطر . يعسد البلاد عن التبعة الفذولوجية وبالتالي التبعة الاقتصادية . ماهر الدرس الذى يجب ان تعيه مصر ؟ وما هو الاسلوب العلى للسياسة التكنولوجية ؟

مسئولية القيادة السياسية

يلول الدكتور بهاء هارز نائب رئيس اكايمية البحث العلمى والتكنولوجيا ان الدرس الذى يجب ان تعيه مصر لابد ان يكون هائما على الادراك بان القوة والاستقلال والرخاء والرفاهية في عالم اليوم كلها ترتكز الى ابعاد الحدود بامتلاك فاحية العلم .. واكتساب القدرة التكنولوجية .

وهوام الدرس الذى ندعو لاستيعابه هنا هو ان ملتاح بنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية في العالم واموال المعونة الرسمية وغير الرسمية التى تقدمها الدول المتقدمة لخصر .. وكل انواع الموانيق لتنظيم المعاملات الدولية كل ذلك لا يكفى وحده لازالة اسباب وانار التخلف التكنولوجى في مصر ان هذه الموارد قد تفيد بل انها تفيد بالعمل ولكن المفتاح الحقيقى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى يكمن في تولد العزيمة السياسية في البلاد لاجداث التغيير الحاسم المنشود . اما التغيير الحاسم المنشود فهو ما عبر عنه الخبراء بان التحول بالمجتمع المصرى من مجتمع استهلاكي مستورد الى مجتمع انتاجى مصرى .. وشو تحول خطير بمقدار ١٨٠ درجة لا يمكن ان يتحقق بالمسير البطيء او استخدام الاساليب التقليدية .. بل يستلزم

اتباع اساليب « اللغة الكورى » التى تحدث في الاقتصاد المصرى لدعة لسياسة فنية « فيه تخديرا دىاب كيا يؤرر في لمراته الناحية . وتحملة بعد ذلك فاسرا على الاستجابة للمفحات التبعة والمناطقة التى تنبع من ذاتية .. وان السبيل لكل ذلك هو من خلال العمل لاجداث ارتقاء تكنولوجى حليجى في مصر .. ياخذ النسل في خطوات تبعتها باكير قدر مستطاع عن التبعة التكنولوجية (ومعها بالضرورة التبعة الاقتصادية) . وتحقق فذرا معلولا (يتزايد مع الوقت) من الاعتماد التكنولوجى على الذات .. وهذا بالضبط هو ما ترمى اليه السياسة التكنولوجية التى تعمل مصر لصياغتها .

التوازن بين الوطنى والاجنبى

ويضيف الدكتور بهاء هارز ان التكنولوجيا بتعبير مبسط ومبشر هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات .. والقصور هو العمل على تحقيق توازن بين المصاير الوطنية والمصاير الاجنبية التى تقدم التكنولوجيا التى من خلالها يتم إنتاج السلع والخدمات التى يحتلها المواطنون او تتطلبها احتياجات التصدير في الدولة ومن هنا نجد ان الفارق بين التقدم والتخلف هو الفارق بين نسبة المعطيات الوطنية الى المعطيات الاجنبية من حيث مصدر المعطاء للسلع والخدمات المطلوبة والتكنولوجيا اللازمة لانتاجها .

فعلى جانب نجد التقدم حيث يغلب إنتاج السلع والخدمات واستنباط تكنولوجياتها بالقدرات الوطنية وحيث يغلب بالكللى الاعتماد التكنولوجى على الذات وعلى جانب اخر نجد التخلف حيث يغلب الاحتياج الى

والعمالة الخارجية كما حدث مع العمال الكوريين وربما نسمع مستقبلا عن استيراد عمال زراعيين .

موطن الداء

ويقول ابراهيم عبدالرحمن ان الجهاز العلمى منفصل الى حد كبير عن الجهاز الانتاجى .. وأن نمو الجهاز العلمى والبحث لا يعتمد على تفاعله مع القطاع الانتاجى بل على التمويل الحكومى والخارجى كما عمدت الدولة الى انخيل المعرفة الحرفية والتكنولوجية فى انظمة التعليم العام ولكن هذه سياسات طويلة المدى وستأخذ وقتا طويلا .. وفى المدى المباشر فإن موطن الداء هو التنظيم الانتاجى وليس نقص الخبرة الفردية .

خطورة التبعية التكنولوجية

وينتهى د . ابراهيم حلمى عبدالرحمن الى عدة توصيات بعد تشخيصه لقضايا التكنولوجيا المعاصرة فى مصر .
● الحاجة الملحة الى تعديل سياسة الدولة فى مجال التعليم وتوجيه الشباب المتعلم الى العمل فى الزراعة والصناعة والانصراف عن التكسب بغير عمل حقيقى فى المكاتب والمصانع والمساجد نظرا لتراكم الضغوط الناشئة من ضعف الانتاج وإنهيار المرافق ونقص المساكن واختلال نظم الأجور وارتفاع الاسعار .

- الابتعاد عن الاهداف والسياسات وانماط الاستهلاك السائدة فى الدول الغنية . ولا يعنى ان الاساليب التكنولوجية التى تبتكر وتنتج فى الدول الغنية هى بالضرورة الاساليب التكنولوجية المناسبة للدول الفقيرة . بل يجب علينا ان نبحث عن حلول اخرى لمشكلاتنا وبناء تكنولوجيا تتناسب مع مستوى الدخل المحدد وتكاثر السكان .
- الحذر من خطورة اتباع سياسات تؤدي الى زيادة (التبعية) التكنولوجية لأن هذه التبعية تعد نوعا من التبعية الاقتصادية مما ينقص من الاستقلال .
- تقوية القاعدة التكنولوجية المحلية واعداد سياسات تكنولوجية واضحة تحدد اولويات للموضوعات والقطاعات الرائدة ونور الحكومة والقطاع الخاص والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تحقق النهضة التكنولوجية وتستفيد بها .
- الاقصاد بان (التكنولوجيا) ليست سلعة تباع وتشترى وانها ليست مستقرة فى المعدات والالات الحديثة ولا فى المعاهد والمؤسسات ولكنها فى النهاية (خبرة) يكتسبها (افراد) يعملون فى إطار مؤسسات تتيح لهم ان يحولوا هذه الخبرة والمعرفة الى (انتاج) وعمل فى ظل سياسات عامة وأوضاع اقتصادية واجتماعية تسمح بهذا النشاط الانتاجى .

ولذلك يصق القول بأن التكنولوجيا تكتسب ولا تنقل .

استيراد السلع والخدمات (ومع السرتاض توافر القدرة المالية على هذا الاستيراد) أو استيراد تكنولوجياتها والاعتماد على الغير في كل ذلك .. وهنا تتضح ظاهرة التبعية التكنولوجية نظرا لأن هناك عجزا تكنولوجيا على المستوى الوطني .

الأسلوب العلمي

(ندرس سياسة التكنولوجية الوطنية المنشودة لمصر التي احداثها المهندسين الاتيين بصورة تكاملية وفي تزامن واعتماد متبادل .

١- أولا :

حاز الفترات التكنولوجية الوطنية لزيادة اسهاماتها (في مقابل الاسهامات الاجنبية) كما وكيفا في توفير احتياجات المجتمع من صنوف السلع والخدمات وتكنولوجيات الانتاج والاستثمارات وذلك بتقوية الامكانيات الابتكارية والتطويرية والانتاجية وتنسيق اسهاماتها وتحقيق التكامل فيما بينها .

٢- ثانيا :

ترشيد الاسهامات الاجنبية كما وكيفا بحيث يرد منها مايلتحاجه المجتمع من صنوف السلع والخدمات وتكنولوجيات الانتاج والاستثمارات في توازن بيناميكي مع الاسهامات الوطنية .

والدعوة في مجملها هي الدعوة لتنظيم الاسهامات الوطنية وفي نفس الوقت لتنظيم الاسهامات الاجنبية تكنولوجيا وبما يسفر عن تدبير نسبة متزايدة من احتياجات المجتمع (للاستهلاك والتصدير) بالقدرة الوطنية في مقابل النسبة التي يحتاج الامر لتدبيرها بالاسهامات الاجنبية . فان المحنا في ذلك فقد تحقق

الارتفاع التكنولوجي الذي فنشرة لمصر والارتقاء التكنولوجي انن - هو عملية متحركة وكثير ارتقاء يلحق الى تحرير البلاد تدريجيا رباهم ثابته من رتبة التبعية التكنولوجية .

السياسة التكنولوجية

ويتولف النجاح في تنفيذ السياسة التكنولوجية على وجود قدرة وطنية لتدبير صنوف السلع والخدمات التي يمكن تدبيرها بالفترات الوطنية .. وتلك الصنوف التي لا يمكن تدبيرها من المصادر الاجنبية .

ويمكن تصور العملية التكنولوجية على اساس ان الاحتياجات من انواع السلع والخدمات ومكوناتها يمكن تصنيفها وفقا لمصادر تدبيرها على النحو التالي .

□ طائفة من السلع والخدمات التي يجب انتاجها محليا باستخدام التكنولوجيا المستنبطة محليا . ورأس المال الوطني وهنا لا يوجد محل للاستعانة بسايات اسهامات اجنبية .

□ طائفة اخرى من الاصناف التي يجب انتاجها محليا ومن اجل هذا تدبر استثمارات من المصادر المحلية ويغتنر على استجلاب التكنولوجيا اللازمة لها من المصادر الاجنبية

□ طائفة اخرى من الاصناف التي يجب انتاجها محليا وينبغي لهذا الغرض ان يستعان بمشاركة رأس المال الاجنبي الذي توفر له الحوافز وتستقدم من اجلها التكنولوجيا اللازمة في المضل ظروف الانتقاء والتفاوض والتنفيذ .

□ طائفة رابعة من الاصناف التي يرى عدم البحث في انتاجها محليا ولو لفترة من الزمن والاقتصر على اقتضاها من السوق العالمية كاي سلعة من السلع .

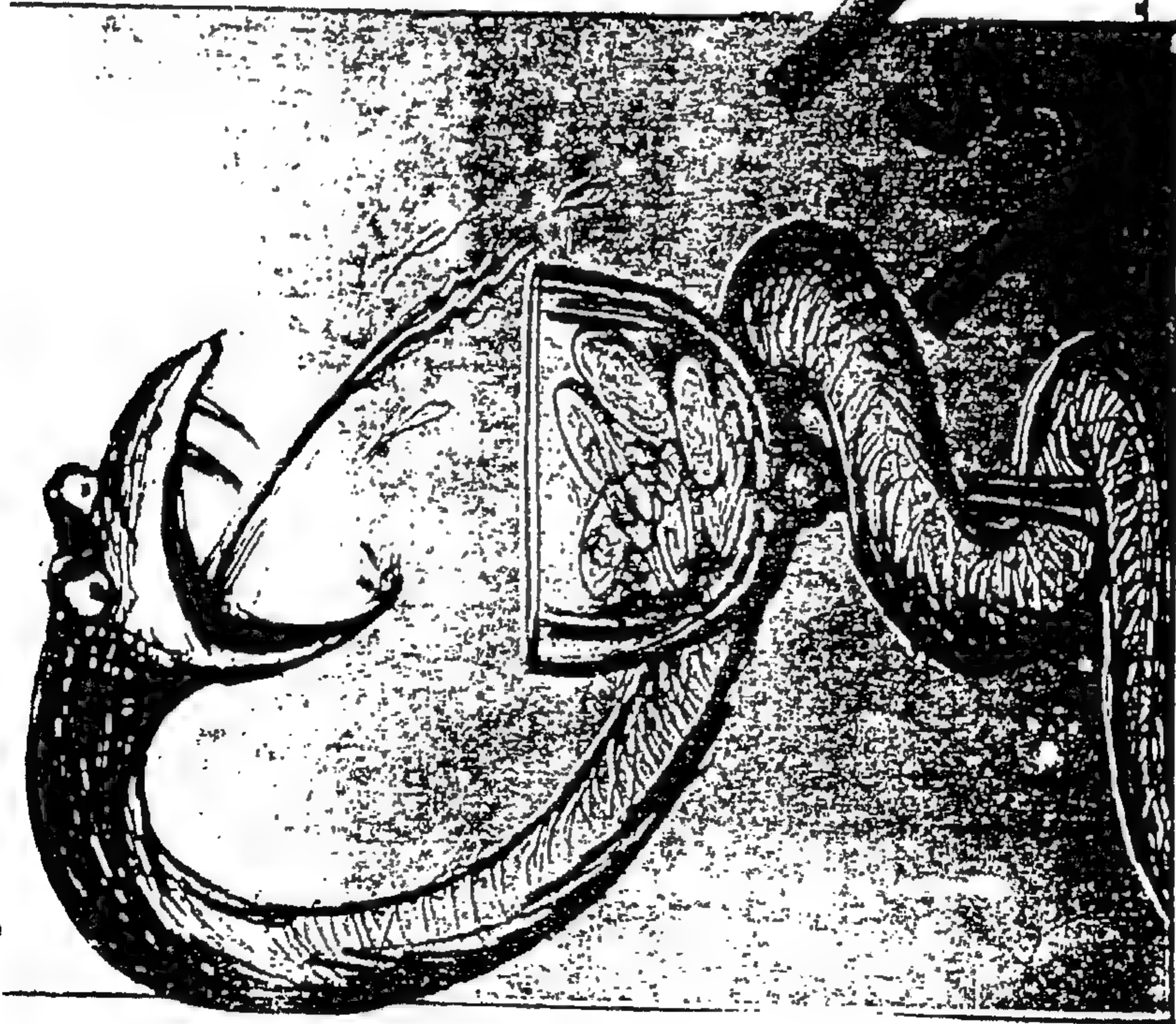
الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٢

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

تحقيق شهيرة الراقم



على الرغم من مرور ما يزيد عن أربعين عاماً هي عمر صناعة الدواء في مصر التي بدأت في الأربعينات من هذا القرن إلا أن الأزمات تلاحقها .. وتزايدت حدة هذه الأزمات بدءاً من ارتفاع أسعار المواد الخام التي تدخل في هذه الصناعة وانتهاء بتسعير منتجات الدواء مروراً باختفاء بعض الأدوية الهامة التي تنتج محلياً من الأسواق بالإضافة هذا في الوقت الذي قفر فيه الاستهلاك المحلي من الدواء قفزة كبيرة من ٢١,٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى ٧٥٠ مليون جنيه في ١٩٨٦/٨٥ وذلك بمعدل زيادة في الاعوام الأخيرة بلغ ١٥٪ وهو معدل لا يتناسب مع الزيادة السكانية ولكنها ربما تعكس بعض مظاهر الإسراف في استهلاك الدواء ..

فأين تكمن أزمة الدواء في مصر .. في نقص الانتاج المحلي أم في التسعير الجبري الذي سبب الخسارة لبعض الشركات فخفضت انتاجها أم انها تكمن في كل هذه الأسباب مجتمعة



البحث عن الدولار

لاقتصاديات الدواء خصوصية معينة هذا مايقوله الدكتور ممدوح جبر نقيب الأطباء وتأتي هذه الخصوصية من كون المنتج هنا لايتبع

القاعدة الاقتصادية العامة بأن السعر عامل مؤثر في تحديد حجم الطلب فالطلب هنا الى درجة كبيرة عديم المرونة ..

ولكن من ناحية أخرى فالسعر يؤثر في العرض تأثيراً كبيراً وهذا هو جوهر المشكلة

التسعير الجبري

فالدولة حرصاً منها المريض رأت ان تتبع سياسة التسعير الجبري للأدوية وبذلك اخرجت قوى السوق نهائياً من هذه العملية ..

ولكن مع ارتفاع سعر العملة وما يؤدي ذلك من ارتفاع تكاليف الاستيراد وخاصة وان حصول ٦٠٪ من مكونات الدواء مستوردة جاءت أسعار الأدوية غير معبرة إطلاقاً عن الواقع وبدأت شركات الأدوية تسير وكانت النتيجة الحقيقية

لهذا الوضع هو تقليل الانتاج وتقليص الاستيراد ..

وبالتالي اختلف نوعيات معينة من الادوية من السوق وظهر سوق سوداء للدواء ..

ويضيف دكتور ممدوح جبر بأن اغلب الادوية الناقصة هي من انتاج القطاع الخاص او من استيراده لانه غير قادر على مجابهة سعر الدولار في الوقت الذي لاترتفع فيه وزارة الصحة سعر الدواء ..

ولكن هذا لايعنى انه لا يوجد نقص م ادوية القطاع العام فارتفاع سعر العملة ادى ايضا الى زيادة الدعم الذي تقدمه الدولة بحوالي ثلاثة اضعاف ..

اما الدكتور حمد السيد نقيب الاطباء السابق فيقول اننا في الماضي كنا محددين ومقيدين بعدد معين من الادوية المسموح بتداولها في مصر وبشروط قاسية للغاية وضعتها منظمة الصحة العالمية للدول النامية فكانت المنظمة ترى ان هذه الدول لا تحتاج الى اكثر من ١٥ مجموعة دوائية ..

فكان عددا حوالى ٢٠ الف مستحضر تقلص

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٨٢

فلو أننا اصلحنا اقتصاديات الدواء منذ
البداية بأن رفعنا سعره بعض الشيء ليتناسب ولو
قليلا مع الواقع لكانت الشركات زادت انتاجها .

الدعم

يرتبط بمشكلة التسعير الجبرى مشكلة اخرى
هى دعم الدواء فلا ينكر احد ما للدواء من اهمية
تستوجب ان يحظى هو بالاولوية والى الدعم ولكن
مع زيادة اعباء الدولة ومع المشاكل التى تواجه
صناعة الدواء يجب ان يعاد تقييم هذا الدعم .

منذ عام ٢٠٠٠ تم بداية حركة حرة في
دواء جديدة تشبه لضغط الأطباء
والمرضى .

كانت الدولة وقت من الاوقات مسؤلة
عن استيراد الادوية او كانت تستوردتها عن
طريق الشركة المصرية لتجارة الادوية .

وهنا طبعا ليس المقصود ادوية جديدة
مواقعا وانما هى ادوية قديمة مضاف اليها
بعض المكونات ومدرجة باسماء جديدة .

ان هذه الفوضى في صناعة الدواء في رأى
دكتور حمدي السيد ناتجة من عدم اتباعنا
سياسة واقعية لحل المشاكل وكانت تستورد
كثيرا من الادوية المدعمة وتتحمل خسائر كبيرة
لذلك رأت الدولة ان تسمح للقطاع الخاص كما
بدأت هى باستيراد انواع ترفية من الادوية التى
تستطيع ان تحقق فيها ارباحا تعوض خسارتها في
الادوية الاخرى .

وهنا جعلت الدولة مواطننا يدعم مواطننا
اخر .

ومن ناحية اخرى هناك شركات تنتج ادوية
مسعرة منذ الستينات واصبح سعرها اليوم
لايكفى حتى ثمن العبوة .

ولكن الدولة تحت تأثير ارهاب رفع الاسعار
رفضت زيادة السعر وفرضت على الشركات ان
تنتج ولو بخسارة ولجأت الابحاث خروجها من هذا
المأزق الى انتاج مركبات ليست ضرورية كما
سعت ايضا لتسجيل ادوية جديدة باسعار
عالية .



د/حمدي السيد
الدعم على مستوى التوزيع

الواقعية بدلاً من
الفنوتية
في صناعة
الكساء!

من إنتاج الأدوية
الضرورية إلى
استيراد الأدوية
الترفيهية!



د/مدوح جبر
الإنتاج المحلي .. أدوية تقليدية

نقص النقد الاجنبى

اما الدكتور احمد حامد - رئيس مجلس ادارة شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) فيرجع ازمات الادوية الى النقص في النقد الاجنبى هذا فيما يخص شركات القطاع العام حيث لا تستطيع توفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد المواد الخام فيتعطل انتاج بعض الادوية ..

اما عدم توافر الادوية المنتجة من القطاع الخاص فيرجعه دكتور حامد الى ان القطاع الخاص هو الذى يقوم بالتوزيع بمفرده وليس عن طريق الشركة المصرية لتجارة الادوية التى تقوم بالتوزيع لشركات القطاع العام ولا يملك منافذ توزيع كبيرة كالمتوفرة لدى الشركات المملوكة للقطاع العام .

تكون النتيجة ان تنصب ادوية القطاع الخاص الى عدد قليل من الصيدليات وقد عقدت اجتماعات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ووزير الصحة الاسبق لتحديد نسبة ٥٠ ٪ من ادوية القطاع الخاص يتم توزيعها عن

وهنا يطرح دكتور حمدي السيد حلا لهذه المشكلة يتلخص في ان يكون الدعم على مستوى التوزيع وليس على مستوى الانتاج .
فهناك اربعة مستويات للتوزيع نستحق دعمها اولها المستشفيات المجانية ثم الوحدات الصحية الحكومية والتأمين الصحى واخيرا العلاج الاقتصادى في بعض المستشفيات فلا يعقل ان تدعم الادوية المستخدمة في المستشفيات الاستثمارية على سبيل المثال .

اما الذى يعاني من امراض مزمنة يمكن اعطائه كارتا يصرف له بموجبة الادوية المدعمة .

سوء التخطيط

وهنا راي اخر تطرحه احدى شركات الادوية الاستثمارية بخصوص ازمة الدواء فيرجع السبب في ذلك الى سوء التخطيط وعدم دراسة احتياجات الجماهير بالاضافة الى عدم الدراية الكافية بالنمط التسويقي للمستحضرات المختلفة .

فقد حدث في وقت ما الغاء استيراد بعض المستحضرات فانتقل الطلب من هذا المستحضر المستورد الى المستحضر المحلى البديل دون سابق تخطيط فزاد الطلب على الانتاج المحلى دون استعداد مسبق من جانب الشركات المنتجة ولتلافى هذه المشاكل يجب ان تكون هناك مراقبة دقيقة للاستهلاك ليتماشى الانتاج معه .



د/ احمد حامد

نعم للتصدير ولكن على اسس سليمة

مريوق النخريه المصريه الا انه الى الان لم يتم الاتفاق حول هذا الموضوع .

الانتاج

وفيما يخص الانتاج يقول دكتور معدوح جبر ان الانتاج المحلي في العشر سنوات الماضيه

توقع في الادويه التقليديه ولم ينتقل الى مرحله الادويه الحديثه وترك باب الاستيراد مفتوحا لهذه النوعيه ومع ارتفاع سعر العملة زادت تكاليف الاستيراد زياده كبيره .. لذلك يرى نقيب الاطباء ان عمليه تطوير الانتاج عمليه ضروريه للغايه مهما اكتفتها من صعوبات .

فهى اولاً عمليه غير مريحه ولن يستطيع القطاع الخاص الدخول فيها الا اذا تعهدت الحكومه بشراء كميات معينه منه اما عن اسباب عزوف الشركات عن انتاج الادويه الحديثه ترجع الى ان معظم هذه الادويه لازال للشركات المنتجه لها حق الملكيه فاذا اشتركت شركاتنا مع هذه الشركات الكبرى فسيكون هامش الربح ضئيلاً جداً هذا من ناحيه من ناحيه اخرى فان هذه الادويه تحتاج الى تكنولوجيا متقدمه ومعامله تقييم ومراجعه للدواء من حيث التركيب والفاعليه وما الى ذلك وهذا غير متوفر لدينا واخيراً فان الشركات المحليه مشغوله في انتاج الادويه التقليديه التى لا ينقطع الطلب عليها والتسى لا

تكفى الانتاج المحلي وبالتالي لا تستطيع هذه الشركات في الوقت الحال الاستثمار في خطوط انتاج الادويه الحديثه .. وعن معوقات انتاج الدواء بصفه عامه يقول مدير احدى الشركات الاستثماريه بحد انه انما الى هذه المعوقات هى عدم الاستثماريه في امداد الكيماويات الدوائيه ثم هناك ايضا عدم التحديث والتحديث هنا لايعنى استبدال الالات القديمه باللات حديثه فحسب وانما الاهم هو اتباع اساليب انتاج حديثه بما يتطلبه ذلك من الاهتمام بجانب التدريب ..

الاستهلاك

لا يمكن الحديث عن مشكله توفير الدواء دون التعرض للنمط الاستهلاكي له فلا شك ان هناك عدم وعى من جانب المرضى في هذا الصدد ولكن لايجب القاء اللوم عليهم وحدهم . فترشيد الاستهلاك كما يقول دكتور معدوح جبر غير موجود حتى على مستوى الصياده والاطباء .

بهذا البرنامج يمكن الخروج من الأزمة .

يؤخذ في الاعتبار التخفيضات الاقتصادية ومراجعة أسعار الأدوية التي تخلف خسرة وتعديل أسعارها بحيث يسمح للشركات اشباع حاجة السوق المحلي منها والحد من استيراد الأدوية المماثلة التي تكلف الدولة والمواطن اعباء اقتصادية كبيرة .

اما فيما يخص توزيع الدواء فقد اوصت اللجنة ان يكون هامش الربح للصيديات ٢٠ ٪ على جميع الأدوية التي تصنع في مصر سواء شركات القطاع العام والخاص والمشارك حتى تتمكن الصيدليات من اصلاح الخدمات التي تقدمها وبالأعباء المتزايدة المعقدة الفنية والتأمينات وعن التوزيع الادوية على التأمين الصحي الوحدات الحكومية رات اللجنة ضرورة ترشيد استهلاك الدواء في التأمين الصحي والنظر في امكانية عمل عبوات خاصة به حملية للأدوية من التسريب واخيرا تم مناقشة موضوع الاعلام الدوائي فتمت للجنة ان الانطلاق على الاعلام في شركات القطاع العام لا يتعدى نسبة ١ ٪ من ايراد نشاطها الجارى في حين تصل هذه النسبة الى ١٠ ٪ لشركات القطاع المشترك الامر الذي ادى الى ضعف الاعلام عن المستحضرات الطبية التي تنتجها شركات القطاع العام فضلا عن ازدياد استيراد الأدوية المصنعة .

وعلى هذا الاساس رات اللجنة ضرورة النظر في انشاء مراكز لاداء الاعلام الدوائي في امكن التجمعات الطبية وفي الكليات والمستشفيات الكبيرة والتفانيات وغيرها وضرورة الارتقاء بمستوى كفاءة اجهزة الاعلام في الشركات الوطنية ودعم الجهاز المركزي للاعلام بالهيئة العامة للأدوية على ان يتولى القيام بالاعلام الجديد والتعريف بخطه احوال الادوية الوطنية للأدوية المستوردة .

اهتمت لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشعب بمشاكل الدواء وانتهت الى تقرير وضعت في نهائية مجموعة من التوصيات التي في حالة تنفيذها يمكن حل مشاكل الدواء في مصر ... ماذا جاء في هذا التقرير ؟

فما يخص الانتاج اشارت اللجنة الى معاناة القطاع الدوائي تصنيها واستيراد من عدم توفر العملة الحرة مما ينتج عنه اختلافات في توفير المواد الخام ومستلزمات الانتاج او نقص استيراد الادوية تلحق الصنع وعليه فقد اوصت اللجنة بان يمنح قطاع الدواء اولوية خاصة في تدبير احتياجاته من العملة الحرة من موارد البنك المركزي اسوة بالسلع التموينية كما اوصت بضرورة صدور تعليمات واضحة للبنوك باعطاء قطاع الادوية الاولوية عند فتح الاعتمادات المستندية اما عن استيراد الكيماويات ونظرا لتباين اساليب الاستيراد باختلاف نوعية الشركات المنتجة رات اللجنة ان يتم اخضاع استيراد جميع الكيماويات ومستلزمات الانتاج لصناعة الدواء للجنة المشتريات الخارجية لوزارة الصحة وان يوضع استيراد الكيماويات ومستلزمات الانتاج لجميع الشركات سواء كانت قطاع عام او خاص او مشترك .

ومن الموضوعات الهامة التي ناقشتها اللجنة موضوع التسعير ودعم الدواء فتمت ان نتيجة لكون كثير من الادوية مسعرة منذ حوال ربيع قرن فقد أصبحت تشكل عبئا على الشركات المنتجة لها مما ادى بالدولة الى تحمل هذا العبء في هيئة دعم مباشر او غير مباشر وصل الى حوال ١٢ مليون جنيه وادى ايضا الى تسعير بعض الادوية المنتجة حديثا بأسعار يبلغ في نسبة الربح فيها حتى تعوض الشركات خسارتها .

لذلك رات اللجنة ان تتم مراجعة اسعار الادوية كل ثلاث سنوات حتى

ويتفق دكتور أحمد حامد مع هذا الرأي فيقول
أن التصدير لا يجب أن يكون شعاراً وهدفاً بمعنى
أن يتم بأي ثمن وبأي تكاليف بل لابد أولاً من
وضع مقومات التصدير .

فبعد قيام الثورة رفع شعار أن الدواء سفير
لبلادنا في الخارج ولابد من تصديره سواء ببيع أو
خسارة . وهذه فكرة خاطئة ولكن لا يفهم من ذلك
أنى ضد التصدير ولكن لابد أن يتم على أسس
سليمة .

ويستورد دكتور حامد قائلاً أن فرصة القطاع
الخاص للاستثمار أكبر من فرص القطاع العام
ولكن للأسف فالشركات الاستثمارية نظراً
لتحملها مصاريف كثيرة عند انشائها ترغب في
تغطية هذه المصاريف سريعاً فتركز أساساً على
السوق المحلية ونتيجة هذا الوضع تحدث بعض

وقد كثر الحديث عن منع بيع الأدوية إلا
سروسة طبيب ولكن إلى الآن لم يتحقق ذلك إلا في
الأدوية المؤثرة على الحالة العصبية والنفسية
فقط والتي كان البعض يستعملها كبديل
للمخدرات وهذه خطوة إيجابية ولكن لابد من
تعميمها لتشمل كافة الأدوية فهذا إن كان
سيكلف المريض الذاب في كل مرة إلى طبيب إلا
أنه من ناحية أخرى سيفرله أدوية قد لا يحتاج
إليها وسيجنبه مخاطر أخذ أدوية قد تكون ضارة
به .

ويرتبط بموضوع الاستهلاك أشكال أخرى
لا يقل أهمية وهو العبوة الدوائية .
فمن الملاحظ أن بعض العبوات لا تناسب
لامتوياتها ولا مع الجرعة العلاجية مما يضطر
المريض في بعض الأحيان لشراء كميات من
الأدوية أكثر مما يحتاج إليه .

إن حل هاتين المشكلتين لا شك أنه سيقفل كثيراً
من الفاقد من الأدوية .

التصدير -

في الوقت الذي نتحدث فيه عن أزمة الدواء
وعن مشاكل انتاجه ترتفع بعض الأصوات
مطالبة بالاهتمام بالتصدير وترى فيه الحل لهذه
المشاكل .

ولكن هنا يجب أن نتساءل عما إذا كان
التصدير هو هدف في حد ذاته أم أن الهدف
الأساسي هو تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات
وخاصة وأن الفجوة بين صادرات وواردات
الدواء في مصر مازالت واسعة للغاية .

فميزان المدفوعات واجه - على سبيل المثال
عجزاً في هذا المجال بلغ أكثر من ٢٢٣ مليون
جنيه في عام ٨٤ / ١٩٨٥ وقلت الصادرات
حوالي ٣,٦ ٪ من قيمة الواردات . أفلا يكون
الاجدر بنا في هذا الوضع الاهتمام بإحلال
الواردات وكما يقول دكتور حمدي السيد فإن
صناعة الدواء في مصر هي صناعة تشكيلية ولا
تكفي الانتاج المحلي فيما يحصل من التصدير
ينفق في الاستيراد .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ يونيو ١٩٨٧

فيما يخص السوق الأولى كان لنا وجود فيها في وقت من الأوقات ونتيجة لأسباب بعضها سيئ البعض الآخر قننى تراجعنا عن هذه السوق . أما السوق الثانية ونعني به السوق الأفريقية فهي على كبر حجمها واحتياجها للأدوية سوق تنتمي إلى العالم الثالث بما في ذلك من مشاكل اقتصادية وركود اقتصادي ومشاكل ذلك .

إن موضوع إنتاج الدواء وتوزيعه موضوع يكتنفه مشاكل كثيرة فهذه المشاكل العامة التي تواجه الصناعة المصرية بصفة عامة ثم هناك مشاكل خاصة بصناعة الدواء على وجه التحديد .

وما يزيد المشكلة تعقيدا تعدد الأطراف الداخلة فيها من شركات الإنتاج والاستيراد والتوزيع من ناحية ومن ناحية الأخرى الأطباء الصيادلة وهناك جانب لا يمكن إغفاله وهو المريض نفسه وما جبل عليه من نمط استهلاك معين .

لذلك فنحن بحاجة إلى سياسة شاملة واضحة تعيد تقييم اقتصاديات الدواء ابتداء من استيراد المواد الخام وانتهاء إلى صرفه للمريض .

التجاوزات كانتاج بعض الأدوية غير الأساسية وطرحها في الأسواق بتعبئة جذابة لتحقيق مكاسب تغطي التكاليف الباهظة لتلك الشركات . إلا أن انحصار التصدير برون أن التصدير هو الحل الوحيد لتوفير العملة الصعبة ولكنهم يسلمون أيضا ببعض العقبات التي تواجه هذه العملية .

فهناك على سبيل المثال . المنافسة العالمية الشديدة وعليه يجب علينا أولا عدم الدخول في مجال المنافسة في الأدوية الحديثة التي تحتاج إلى تكاليف باهظة في الأبحاث . وعند دخولنا السوق العالمية يجب مراعاة الجودة في التغليف وفي الإنتاج والأهم من هذا وذاك استمرارية هذه الجودة .

ويلقى دكتور ممدوح جبر الضوء على نقطة أخرى وهي أنه مع ازدياد أعباء شركات الأدوية لتغطية الإنتاج المحلي يجب تخصيص فروع لهذه الشركات أو شركة بعينها للتصدير فقط ويكون لديها اهتمام أكثر بالتعبئة وبالمراقبة وجهاز متطور للبحوث وما إلى ذلك .

أما عن الأسواق المفتوحة أمامنا للتصدير فهي السوق العربية والأفريقية .

في هذه الظروف

تتم الرقابة على الدواء في مصر !

قد نتحدث كثيرا عن تأثير ارتفاع سعر الدولار على استيراد مستلزمات صناعة الادوية وعن مشكلة دعم الدواء .. وعن تطوير العبوات الا انه تبقى هناك عقبات تحول دون اعطاء دفعة حقيقية لهذه الصناعة ويتضح هذا من خلال اعطاء صورة لما يجرى في هيئة الرقابة والبحوث الدوائية ..
ففي مبنى مكون من عدة طوابق تجري فيه اعمال البناء والتجديد وسالت متى تنتهى هذه التجديدات فقليل لي انها بدأت منذ حوالي ٥ سنوات ولم تنته الى الان في الردهات رايت بعض الشباب ينقلون المصباح في زجاجات كبيرة وقبل لي انها الصيدالة ينقلون الماء الى معاملهم حيث لا يوجد ماء الا في معملين او ثلاثة على اكثر تقدير انها فرع للهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية حيث يجرى تسجيل الادوية والتفتيش عليها ومعالجة الادوية المصدرة للخارج .

صاحبت بعض الصيدالة العاملين في الهيئة الى معاملهم التي لا يصل اليها كهرباء او ماء ولا يوجد بها حتى صرف صحي والمعمل عبارة عن مكتب قديم يعلوه الاتريه يجلس عليه الصيدالة وبعض الدوايب المحتوية على الكيماويات البعض منها مفتوح ولا يغلق والبعض الاخر مغلق ولا يدري احد كيف يفتحه .
وهناك بعض المناضد المتناثر عليها بعض الزجاجات الفارغة وادوات التحليل الى جانب ثلاثة احواض اثنين منهما مملو من بماء عفن ..

وسالت الا يوجد هنا عمل نظافة .. فقليل لي يوجد واحد او اثنين ولا يعملون الا اذا اخذوا بقشيشا واشتكي الصيدالة من نقص الكيماويات اللازمة لعملهم ومن نقص الاجهزة بل وايضا من نقص ورق الكتابة الى بعض الاحيان يتعمل العمل لعدم وجود ورق يكتبون عليه نتائج التحليل اما المعامل الجديدة فهي احسن حالا ولكنها تقع في ادوار عالية وسط اكوام من التراب والطوب والحديد وما الى ذلك ويقول بعض العاملين في الهيئة انه لا يوجد توزيع محدد لهذه المعامل فالممتيع هنا هي قاعدة وضع اليد .

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ - مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

□ خسائر الشركات □

وفي دراسة أعدتها وزارة الصحة في مارس الماضي عن خسائر شركات الأدوية .. أوضحت ان المجموعات التي تحقق خسائر هي :

- بدائل الدم وتحقق مليونا و ٢٠٠ ألف جنيه
- أدوية العيون تحقق ٥٠٠ ألف جنيه .
- الأسهال والدوسنتاريا ٤٥٠ ألف جنيه .
- المسكنات ٣٠٠ ألف جنيه .
- أدوية الطفيليات ٢٥٠ ألف جنيه .
- الفيتامينات والمعادن ٣٠٠ ألف جنيه
- أدوية الأمراض الجلدية ٢٠٠ ألف جنيه
- أدوية القلب ٢٠٠ ألف جنيه .
- أدوية المعدة وأدوية مختلفة ٢٤٠ ألف جنيه
- كما وجدت الوزارة .. ان هناك مجموعات من هذه بعضها يحقق خسائر .. والبعض لا يخسر مثل مجموعة أدوية الأمراض الجلدية بها ٥٢ دواء يحقق خسارة و ٦٧ دواء لا يخسر .. وبذلك يمكن للشركة ان تحقق توازنا .. في مجموعة المسكنات ٣٨ دواء يخسر و ٦٢ دواء لا يحقق خسارة ، أدوية الجهاز التنفسي ٢٥ دواء يخسر و ٢١ دواء لا يخسر .

... وقد أوضحت ميزانيات شركات الأدوية في العام الماضي .. ان بعض هذه الشركات استطاعت بالفعل ان تحقق توازنا في ميزانيتها أو ان تقلل من الخسارة .. ويقول محمد القضاي رئيس الشركة المصرية للأدوية .. ان الشركات استطاعت حتى العام الماضي - ان تحقق هذا التوازن عن طريق عدة طرق - من أهمها انتاج نوعيات من الأدوية تحقق نسبة من الربح .. ولكن هذه النسبة انخفضت الى ١,٢٪ كانت منذ عشر سنوات ما بين ١٥٪ و ٢٠٪) ويرجع هذا الانخفاض .. لارتفاع الأسعار في العالم .. وثبات أسعار الأدوية محليا ..

□ اساليب تلافي الخسائر □

ويضيف : كما لجأت هذه الشركات الى اساليب أخرى لتحقيق التوازن منها تخفيض المصروفات - وترشيد المصروفات الادارية .. والبيعية .. والتسويقية وكذلك استخدام الاحتياطات .. أو عدم استخدام نشرات توضيحية بالعبوات .. مع ملاحظة ان عددا من الدول لا تضع نشرات في عبوات الدواء . أيضا انتاج اصناف جديدة .. ربما بتطوير نفس المنتج .. وعرضه بسعر يحقق نسبة من الربح .. ويعتبر منتجا جديدا .. وقد استطاعت بعض الشركات ان تحقق نسبة ربح (بعض الاصناف وصلت الى ٢٪)

ويضيف د . حيدر غالب .. مقترحا لتلافي نزيف الخسائر المستمرة لشركات الانوية .. بالاضافة الى اعفاء الخامات ومستلزمات الانتاج .. وتوفير حصص نقد اجنبى للشركات للاستيراد .. يقترح تطوير ادارة الانتاج بالشركات بحيث يتم استخدام اساليب تمليك النظم .. عن طريق أجهزة الكمبيوتر لاشك فان ذلك سيساعد على زيادة الكفاءة الانتاجية .. ويضيف أن هناك برنامجا اعنته الوزارة لتحديث ادارة شركات الانوية في خمس سنوات .. بحيث يتم استخدام جميع الطاقات البشرية .. وغيرها بكفاءة عالية .

□ تحريك الاسعار □

ولكن تقضى الحقيقة .. التى لا بد من مواجهتها وهى ان شركات الانوية المنتجة .. والمستوردة تحقق خسائر .. وسوف تتزايد هذه الخسارة .. اذا لم تتحمل الدولة عبء زيادة دعم الانوية او تضطر الى اعادة النظر في تسعيرة الدواء .. بحيث يصل دعم الدواء لمستحقه .. لانه .. كما يقول محمد القاضى .. لاشك ان سعر الدواء في مصر .. منخفض عن سعر الدواء في بقية دول العالم .. وهو ما يثير لعاب بعض المهربين أو السبياح الذين يتمتعون بنفس السعر .. ومن هنا يرى .. ان قضية « تحريك اسعار الانوية » .. في حاجة الى مناقشات واسعة .. ومن خلال المناقشات التى تمت في لجنة الصحة بالحزب الوطنى .. وفي اتحاد النقابات الطبية .. يقول د . ثروت باسبلى : قدمت عدة مقترحات لعمل « سعر اجتماعى للدواء » .. وهو سعر يختلف عن السعر الاقتصادى للدواء .. حيث تقوم الدولة برفع الفرق بين سعر الشركة المنتجة .. والسعر الذى تقدم به الدواء للمستهلك الذى ترى ان تدعمه .. وذلك لانه من غير المعقول ان تترك الشركات تخنق بخسائرها ..

□ التحريك .. كسياسة □

ولكن .. « تحريك الاسعار » كسياسة .. هل يوافق عليها .. الخبراء .. ام يرفضونها .. ام هناك تحفظات عليها .. يقول محمد القاضى : ان تحريك الاسعار كسياسة يحقق ترشيد استخدام الدواء .. لان رخص سعر الدواء يشجع على سوء الاستخدام .. كذلك فان تحريك الاسعار سيقضى على عمليات تهريب الدواء .. خارج مصر .. ويمكن البدء بالنوعيات التى لا يحتل رفع لا يمثل رفع سعرها خطورة على المريض ..

د . ثروت باسبلى : يمكن ان يقتصر الدعم على صنف او اثنين من كل مجموعة دوائية .. على أساس أهمية الدواء .. بحيث يمكن توفير جميع الانوية الضرورية وهى الانوية المعروفة بـ « الانوية المنقذة للحياة » .. اما الانوية التى تعالج امراضا بسيطة .. وبها بعض التوعيات الفاخرة .. فيمكن ان يقتصر الدعم على صنف او اثنين فقط .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨



- إسرائيل ترفض المبادرة الأمريكية للسلام -



ملاحظات أساسية

وازاء ماظهر من مشكلات دوائية وردود الافعال حولها فان لنا ملاحظة اساسية وهي ان التعامل الذي حدث من الجهات التنفيذية او الشعبية

الاعلامية مع مشكلات الدواء لم يصل الى محاولة الربط بين المشكلات وبعضها البعض واكتشاف الاسس المشتركة المسببة لها وتوضح اهمية مثل هذه المحاولة من الملاحظات التالية

□ ان ايا من المشكلات التي ظهرت انما هي مجرد وجه لازمة الدواء في مصر والتي - في تقديرنا تتلخص في - عدم وجود سياسة دوائية واضحة ومحددة المعالم تسير على هداها وتتعامل معها كل القطاعات والانشطة (انتاج - ابحاث - استيراد - تصدير -

رقابة - استهلاك - تسويق - اعلام - استثمار - الخ)

□ ان التقادم الحادث لهذه المشكلات نتيجة حتمية لمجرد سنوات عديدة في غيبة سياسية دوائية

□ ان المشكلات ستتفاقم اكثر واكثر اذا استمر الحال على ما هو عليه (استمرار غيبة سياسة دوائية)

وربما سيردد البعض ان هناك سياسة دوائية .. وبأدى ذى بدء نشير الى السياسة الدوائية على انها القواعد التي تحكم القرارات والتنظيمات والاجراءات التنفيذية في قطاع الدواء وذلك في اطار العمل على تحقيق اهداف محددة

ونقول ان ما يوجد ليس سياسة دوائية .. بل على العكس توجهات وممارسات تدفع الى غيبة سياسة دوائية متكاملة .. وبمعنى آخر

الشركات الجديدة

□ بينما الفرض الاساسى من السماح بإنشاء شركات الدواء الجديدة (استثمارى خاص ومشارك اجنبى) كان تقديم تكنولوجيا جديدة ليس للقطاع العام خبرة كافية فيها مثل : انتاج المواد الخام ونواتج التخمير .. الخ ، فان معظم هذه الشركات لم تبذل جهدا في هذا الصدد . وليست الا منافسة للقطاع العام ولبعضها البعض في انتاج مستحضرات صيدلية تقليدية وبالتالي فان الاستثمار المالى والبشرى في هذه الشركات لم يقدم جديدا بل ويعتبر عبء على الشركات المصرية الموجودة أصلا بل وعبئا على رأس المال الوطنى البشرى والمادى .. ذلك رغم ما للشركات الجديدة من مزايا في التعامل مع الدولة .

الرقابة الدوائية

□ بينما من المفترض ان الجهاز القومى للرقابة الدوائية يقوم بالرقابة والهيئة الفنية على الادوية بدءا من تجربتها على الانسان وتسجيلها وحتى انتاجها وجودتها واستخدامها فان هذا الجهاز كما وضع مؤخرا يعيش في ظروف وعقبات تتداخل سلبيا مع ادائه لمهمته ومن ذلك : خضوع الجهاز

د . محمد رؤوف حامد

الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية



فان ما يوجد في الواقع الحال هو مجرد مجموعة قوانين وقرارات واجراءات غير متناسقة مع بعضها البعض .. بل ان بعضها يصنع مع البعض الاخر تناقضات حادة تؤدي الى مشكلات جسيمة تدفع الى الاحباط .. احباط للتوجهات الوطنية في حقن الدواء . وفيما يلى بعض القرائن للتدليل على عدم وجود سياسة دوائية وعلى ما يمكن ان يتبع ذلك من مخاطر .

ما يحصها من هذا البرنامج وحتى نختمها بات وشكرى وب... المنضويين من عدم حصولهم على الأدوية لعدم توافرها أو لضيق ذات اليد هذه النداءات التي تظهر كل يوم تقريبا على صفحات الجرائد والتي تعتبر دليلا صادقا على زعمنا بعدم وجود سياسة دوائية متكاملة ومن جانب آخر، يتوجب وجود قائمة بالمتطلبات الوطنية بخصوص الدراسات العلميمعملية للامان والفعالية التوافق استيفائها على الادوية الجديدة المستوردة او المنتجة محليا قبل تسجيلها للاستخدام في مصر. ومن المعروف ان منظمة الصحة العالمية تمنح بمتطلبات معينة وان الدول المختلفة تبدل وتطور في هذه المتطلبات تبعا للظروف التي توفر العلماء وطرق البحث.. الخ. فلو ان مصر ليس لها متطلبات امان خاصة بها قويا.. ذلك رغم الحجم الكبير للاستهلاك والصناعة الدوائية في مصر تعتبر مرجعا علميا على المستويين العربي

اسباب الوطنية

ان حقودنا ادراك غيبة سياسة الدواء في التفكير في... طبية سواء لبعض الشركات لكنها تنوء عن العمل في غيبة سياسة دوائية متكاملة غيبة سياسة دوائية في وجود سياسات دوائية فعالة في دول ومناطق مجاورة بسبب نقصا نسبيا خطيرا في عجلة التقدم الاقتصادي والتقني للدواء المصري وغنى عن البيان ذكرنا لذلك من اضرار اقتصادية وفنية وعلى المدى الطويل (فقد اسواق وتخلت جودة الانتاج)

في غيبة سياسة دوائية تتدهور اكثر واكثر مسألة عدالة حصول المواطن على ما يحتاجه من دواء وبالتالي ينعدم بالتدريج دور الدولة في الحماية الصحية للمواطنين وهذه في حد ذاتها كارثة

وبما يكون متقبلا في ضوء ما اشرنا اليه من حقائق معروفة لمعظم العاملين في قطاع الدواء والمهتمين بأمه ان غيبة سياسة دوائية متكاملة (رغم الحجم الحضاري لمصر ورغم حجم الكفاءات البشرية فيها ورغم ريادتها الطبية في الصناعة الدوائية بين دول العالم الثالث)

يعتبر امرا كوميديا ساخرا لا تقبل الحسابات الوطنية ولا يقبله الشعور الوطني

بالصحة العالمية الادوية الاساسية على انها ادوية تتسم بأهمية قصوى وتعد اساسية ولا غنى عنها وضرورية بالنسبة للاحتياجات الصحية للسكان ، وقد وضعت هذه اللجنة قائمة بحوالى ٢٠٠ من الادوية كقائمة ارشادية يمكن لكل دولة ان تعدل وتتطور فيها تبعا لاحتياجاتها وظروفها الصحية والاقتصادية والتقنية

ومن مميزات قائمة العقاقير الاساسية ان ٥ ٪ فقط منها مشمول ببراءات اختراع سارية المفعول وبالتالي فهي رخيصة الثمن .. ومن شأن تحديد هذه القائمة والانتصار عليها الترشيد الاقتصادي للواردات الدوائية

الاضافة الى ان العمل في... الى التخلص... يوجد مثلها... الادوية غير المؤثرة... غير منطقية من ال... الجانبية مغار

استعمال الاسم المتعارف عليه دوليا للمادة الدوائية كبديل للاسم التجارى الخاص بالشركة المنتجة . ومن ضرورات وفوائد الانتصار على استعمال الاسماء النوعية في شراء ووصف الادوية مايل :

ان الشراء تحت الاسماء النوعية يؤدي الى وفر كبير في السعر على مستوى المادة الخام وعلى مستوى المنتج الصيدلي

توفير وتجنب ممارسات الترويج غير المرغوبة والتي ترتبط بالاسماء التجارية حيث ان هذه النفقات هي مجرد تبذير

القضاء على مشكلة ارتباط الطبيب او المريض باسم تجارى معين

وغنى عن البيان ان استعمال الاسماء النوعية يستدعى رقابة دوائية قوية على التكافؤ البيولوجي لمفاعيل الادوية التي تحمل نفس الاسم الدولى لكنها من شركات مختلفة .

متطلبات انسانية ووظيفية

تقتضى الضرورة وضع برنامج يكفل وصول الدواء بطريقة مناسبة الى كل من في حاجة اليه ، بحيث تنشط الاجهزة والهيئات والشركات سواء حكومية او خاصة لتنفيذ

لتهيئته بواسطة هيئة الادوية وشركات الدواء بينما من المفترض انه يراقب منتجاتها تتدخل اجهزة اخرى مع اختصاصات هذا الجهاز وعرقلة ادائه لوظيفته تردى اوضاع الجهاز من داخله بسبب سلبات تعترى اداه بعض قياداته .. وقد بدا ذلك واضحا للرأى العام من خلال ما نشر عنه في كل الصحف المصرية تقريبا

تتنازل قيادات هذا الجهاز عن قيام الجهاز بالكثير من مهامه سواء تلك التي وردت في القانون او التي من المفهوم منطقيا ووظيفيا انها جزء من رسالته (مثلا ليس للجهاز اى دور ايجابي في الرقابة على تجريب الادوية على الانسان او الرقابة على اساليب الصناعة الجيدة او الرقابة على الادوية او على تقييم الادوية الجديدة

المسر .. والضرور

بينما من المفترض... احتياجات واعتبارات نفسها على متخذ القرار للابحاث او للدخول صيدلية جديدة او لا... الا انه لا يمكن... متكامل معن ومتفق... واحتياجات محددة... التصور... سره لا يدخل في... الرقابة الدوائية ومراكز... التخطيط والمتابعة وبرامج... للتنمية الدوائية

بينما يصرح المسئولون من وقت لآخر ان الانتاج الدوائى المحلى يعادل ٨٠ ٪ من الاستهلاك فان هذه التصريحات تغفل الاشارة الى ان ٨٥ ٪ من المواد الخام اللازمة للانتاج المحلى تستورد من الخارج

رغم ان مصر من الدول الرائدة في نطاق العالم الثالث بالنظر الى تجربتها الوطنية المتميزة في الصناعة الدوائية في الستينات ، وبالنظر الى امكانياتها البشرية من حيث الكم والكيف في العلوم الصيدلية والطبية الا ان الوضع الدوائى فيها متخلف عن الاتجاهات العلمية والفنية الحديثة والمعروفة على الساحة العالمية - ونذكر من هذه الاتجاهات والتي ينبغى ان تتحول الى بنود تنفيذية في السياسة الدوائية المصرية مايل :

الادوية الاساسية

يجب اعداد قائمة بالادوية الاساسية الملائمة لمصر. وقد عرفت لجنة الخبراء

على مدى العامين الماضيين برز للرأي العام العديد من مشكلات الدواء . وتباينت مظاهر هذه المشكلات من نقص حاد في بعض الادوية واختلاف واضح في تسعيرة ادوية متماثلة .. الى بعض المشكلات في الدواء المصدر للخارج وخلل في الرقابة الدوائية .. الخ ورغم ان ظهور هذه المشكلات قد جوبه بتصريحات عديدة من المسؤولين الا ان المشكلات نفسها لم تختف بعد ، بل ظلت تطفو اعراضها على السطح من وقت لآخر .

وليس بغيا حتى الان ان نستلوا علاجيا واضحا ومحدد المعالم قد وضع - او في طريقه لان يوضع - لخدمة مشكلات الدواء تلك رغم ان اطرافا عديدة قد ابدت بقلوبها في الموضوع (الجمهور - الصحافة - المسؤولين - مجلس الشئمة والتمريض)

سياسة

الدوائية

المفقودة

الأهرام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

□ التنفيذ .. كيف

د . حيدر غالب يرفض سياسة ان تقتصر الدعم يقتصر على صنف أو اثنين من كل مجموعة ويرى أن ذلك سيؤدي الى تكاليف المستهلكين على الاصناف الرخيصة - مما يعني زيادة الضغط على خطوط انتاج هذه الاصناف .. ويؤدي الى ظهور ازمة الدواء .. بشكل حاد .. ويرى ان يتم تحريك الاسعار بطريقة تدريجية .. وبحيث يصبح القرار في يد الامانة العليا لقطاع الدواء .. ويمكن ان تتم هذه السيلة

الحقيقة .. حول استهلاكنا من الدواء !!

التدريجية .. عن طريق :
أولاً : رفع الدعم عن بعض الانوية التي يستخدمها الطبيب في العمليات الجراحية .. مثل انوية الاشعة وانوية البينج ، وانوية الجراحات الخاصة مثل المطهرات .. وهذه الانوية يمكن ان تباع بالسعر الاقتصادي .. ولن يشعر المستهلك بزيادة اسعارها .. وانها جزء من تكاليف العملية ..

ثانياً : زيادة اسعار الانوية التي لن يستعملها المريض لمدة طويلة .. أي تلك التي يستخدمها مرة واحدة مثل المضادات الحيوية .. كما ان رفع اسعارها سوف يحد من سوء استعمالها نتيجة انخفاض اسعارها ..
ثالثاً : انوية المهضمت .. ويمكن انخال بعض نوعيات الفيتامينات التي يسوء استعمالها مثل مجموعات فيتامينات الهرةينات ..

في دراسة هامة . حول توقعات استهلاكنا من الدواء في السنوات القادمة .. اعدها حيدر غالب رئيس اللجنة العليا لانوية ورئيس قسم الفارماكوجيا بقصر العيني .. اوضحت .. ان معدل الزيادة المتوقعة في استهلاكنا في السنوات القادمة ليس ١٢ ٪ سنوياً كما اعلنت الدراسات المنشورة في وزارة الصحة .. بل سوف يصل الى ما بين ١٧ ٪ و ١٨ ٪ سنوياً ..

وقد اعتمد د . حيدر في دراسته الاحصائية على التحليل البياني لمجموعة متغيرات مثل الكثافة السكانية ومعدل الزيادة ٢ ٪ تقريبا وزيادة متوسط الخدمات الصحية وزيادة عدد الاطباء وعدد الصيدلة والدخل القومي والفترة الشرائية للمواطن واسعار الخدمات .. وتم اعادة حساب معدلات الزيادة في الاستهلاك الدوائي .. على ضوء هذه المتغيرات وفقا للمعادلات .. والقوانين الرياضية ..

واوضحت الدراسة ان استهلاكنا قد قفز اقل من ٥ ملايين جنيه سنة ١٩٥٢ الى ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ الى ٥٢ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ الى ٢٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ .. وتتوقع الدراسة ان يتعد الاستهلاك الى ٦٥٠ مليون جنيه سنة ٨٥ والى ١١٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٩٠ وذلك بمعدل زيادة سنوياً يتراوح ما بين ١٧ ٪ و ١٨ ٪ ويقول د . حيدر انه طبقا لهذه التوقعات لا بد ان نعيد النظر في احتياجنا المتوقعة من الدواء .. حتى لا نلجأ بلزمات ..

قلت للدكتور حيدر : هناك تقدير حالي لمعدل الزيادة المتوقعة ما بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ .. ترى على اي اساس تم حساب هذا التقدير قال د . حيدر هذا التقدير .. تم حسابه على اساس زيادة مئوية .. ثابتة تتراوح ما بين ١٠ ٪ و ١٢ ٪ .. وهذه النسب تم حسابها في رأيي احتياطاً .. وليس على اساس تقدير علمي ورياضي .. سليم □

ويقول د . حيدر : انه من المقترح ايضا . لوصول الدعم لمستحقه ان يتم عمل . بطاقة صحية ، خاصة بمرضى السكر .. او السرطان .. وكذلك بطاقة للبيان الاطفال .. ولكن المهم الوصول الى بطاقة لا يتم تزويرها .. ويضيف د . حيدر : ان هدف ترشييد استخدام الدواء .. يعنى .. كيفية وصول الدواء .. الى مستحقه .. وليس للقادر .. ولغير القادرين ..

□ التوقيت المناسب □

ويضيف د . حيدر : المهم .. ان اختيار التوقيت المناسب بتنفيذ ذلك .. عامل مهم جدا .. كما لابد من وضع مجموعة من الضوابط تضمن التنفيذ بطريقة لا تضر بالمستهلك .. مثل .. الشركة المنتجة ليس من حقها تحريك سعر الدواء .. انما يجب

ان يتم ذلك من خلال المجلس الاعلى لدواء .. وذلك لان قرار تحريك سعر أى دواء .. قرار سياسى الى النهاية .. كما يمكن تدعيم لجنة تسعيرة الدواء .. بحيث تضم مكتباً استشارياً من الخبراء .. المتخصصين فى حساب التكاليف .. الخاصة بالادوية .. لدراسة .. الاسعار ..

□ □ وفى النهاية .. اذا كنا ندرک جديداً ان تحريك سعر الدواء .. قضية بالغة الحساسية .. إلا ان نزيف الدوائى .. المستمر لشركات الادوية .. سواء المنتجة .. او المستوردة .. وزيادة ارقام دعم الدواء .. وحصول المستهلك .. القادر .. وغير القادر .. والمصرى .. وغير المصرى .. وعمليات تهريب الدواء كلها ظواهر تدفعنا الى طرح القضية للمناقشة .. مهما بلغت درجة حساسيتها ! □

تعتبر صناعة الدواء في مصر من الصناعات الحيوية التي تلقى الاهتمام خاصة وأن انتاجها المحلي لا يولر الا ٨٠٪ من الاستهلاك وحتى لا تستمر البلاد اسيرة للاستيراد ومع توقعات الطلب على الأدوية حتى عام ٢٠٠٠ ما هو دور الأجهزة الحكومية في تنمية الصناعات الدوائية ؟ قام فريق عمل من كبار اساتذة الصبيلة بحضر الأبحاث العلمية التي لها علاقة بصناعة الدواء وأعدوا دراسة هامة عن تطورات الإنتاج والاستهلاك .

التصنيع والاستيراد

يلول الدكتور عبده سلام نائب رئيس مجلس بحوث الصحة والدواء والسكان : أن السياسة الدوائية اكدت على أن صناعة المستحضرات الصيدلانية يجب أن تكون وطنية ١٠٠٪ أو بمشاركة اجنبية ضئيلة وفي إطار قانون الاستثمار رقم ٤٢ تمت الموافقة على إقامة شركة (سكوب) براسمال اجنبى ١٠٠٪ كما وافقت على إقامة مشروعات اخريين ويتوقع أن تتم الموافقة على عدة مشروعات وطنية خلال هذا العام في مجال إنتاج الدواء والخلطات الدوائية ومواد التعبئة والتغليف وتعتمد مصر بصفة اساسية على استيراد الكيماويات الدوائية بالإضافة الى ما تنتجه شركة النصر للكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية والذي يغطي قيمة إنتاجها ما يقرب من ١٠٪ من الاحتياجات وإن كانت قيمة إنتاجها قد ارتفعت من ٤. مليون جنيه عام ١٩٦٤ الى ١٦ مليون عام ١٩٨٠ .

وتنتج الشركة حالياً ٢٠ مادة من مركبات السلفا وحامض الساليسيليك وبعض المضادات الحيوية ومن المتوقع أن تنتج خلال العام الحالي خاصة الأمبسلين النصف مقللة .

الاحتياجات عام ٢٠٠٠

ونظرا للتزايد المطرد في استهلاك الدواء فإنه من المتوقع أن تصل الاحتياجات عام ٢٠٠٠ :

- خمسة آلاف طن من المركبات العضوية ومشتقاتها والمركبات الطبيعية والأملاح غير العضوية .
- ٥٠٠ طن من المضادات الحيوية المخمرة ونصف المخلفات وغيرها .
- ١٥ ألف طن من كيماويات نواتية معلومة تنتج أساسا في المصانع الغذائية وفي الصناعات الكيماوية الأخرى . ويحتتم على قطاع الدواء أن يوسع في أولويات اهتماماته التوسع في صناعة الكيماويات النواتية بنفسه بالتعاون مع القطاعات الصناعية المحلية الأخرى حتى لا تستمر البلاد أسيرة الاستيراد الذي سيكون عبئا على الميزان التجاري كما يجب تنسيق الجهود مع شركات صناعة الكيماويات والبتروكيماويات والصناعات الغذائية في القطاعين العام والخاص والتي تقوم بإنتاج عدد كبير من الكيماويات والأحماض والصبغات والمنبيات العضوية بمواصفات صناعية وتوثيق التعاون والتكامل بين الوحدات الإنتاجية المختلفة لإنتاج بعض إحتياجات صناعة الدواء من الخامات الأساسية أو الوسيطة وذلك بالمواصفات المطلوبة .

التعبئة والمعدات والخبرة

وفيما يتعلق بإنتاج مستلزمات التعبئة والتغليف فإن الإنتاج المحلي يغطي إحتياجات قطاع الدواء من العبوات المعدنية والبلاستيك وبعض العبوات الزجاجية بالإضافة إلى الطباعة كما يتم تشكيل الأنابيب الزجاجية على شكل أمبولات تغطي حاليا ما يقرب من ٢٥٠٪ من الإحتياجات ويقوم القطاع باستيراد بقية إحتياجاته من الأمبولات وزجاجات حقن المحاليل والمضخات الحيوية وزجاج السوائل والنقط والرقائق المعدنية اللازمة لتغليف الأقراص والكبسول والمسحوق وكتلة الكبسولات الجيلاتينية الصلبة .

أما صناعة الآلات ومعدات صناعة الدواء فإن الأمر يتطلب ضرورة البدء فورا في إمكانية صناعة بعض الآلات محليا ولا يمكن لقطاع الدواء متفردا أن يفعل ذلك إذ لابد من إشراك القطاعات الصناعية المتخصصة مثل الشركات الهندسية والمصانع الحربية وكتبات الهندسة ولا شك أن إنتاج هذه الآلات والمعدات سيوفر عشرات الملايين من

العملات الأجنبية خلال السنوات القادمة وأصبح من
الضرورة إقامة مركز تدريب يواشى متخصص يحتوى على
كافة التخصصات التى نحتاجها صناعة النواء على أن
يجهز المركز بالمعدات والآلات ووسائل التعليم والتوضيح
الحديثة .

التكنولوجيا

وتعتبر الصناعات النوائية من القطاعات التى تعتمد
أساسا على تكنولوجيا متطورة يضاف إليها كل يوم
الجديد وقد كان قطاع النواء المصرى من القطاعات التى
بلغت بالاستعانة بالتكنولوجيا المستوردة منذ منتصف
الخمسينات وفى إطار انطلاقة التصنيع أمكن للصناعة
الحلية إكتساب خبرات متعددة فى إنتاج بعض الأشكال
الصينية الحديثة مثل كسوة الأقراص الغشائية
والمستحضرات طويلة المفعول والمستحضرات المجففة
والأقراص الفوارة والأقراص الهرمونية بالجبرعات
الضئيلة .

ويتم نقل التكنولوجيا الحديثة فى الصناعات النوائية
عن طريقين الأول اتفاقات التصنيع والثانى إنشاء شركات
براسمعة مشترك وكذلك شركات أجنبية وهذه الشركات
تؤدى دورا اقتصاديا أما عن الدور الفنى فى نقل
التكنولوجيا فلم يتحقق إلى الآن وحتى يتم نقل
التكنولوجيا على أكمل وجه يتطلب د . عبده سلام
بضرورة الانفتاح على العلم وتوثيق الصلات بكل مصادر
المعلومات النوائية الدولية حتى يمكن معرفة المصادر
المختلفة للتكنولوجيا وحتى لا يضطر القطاع إلى التعامل
مع مصدر واحد فى غيبة الاحاطة بإمكان التعاقد مع مصادر
لجبرى وبشروط المضل .

ومن المتوقع أن يستمر الطلب المتزايد على الأدوية خلال
العقد الحالى والقادم حتى مطلع القرن الحادى والعشرين
ومن المتوقع ألا يقل الاستهلاك عن ١٥٠٠ مليون جنيه عام
٢٠٠٠ بسعر البيع للجمهور بالأسعار الحالية وبذلك يكون
على الصناعة المحلية زيادة قرائنها الإنتاجية بما يغطى
ملا يقل عن ٨٠٪ من هذا الاستهلاك أى ما يصل إلى ١٢٠٠
مليون جنيه أى أنه من الضرورى مضاعفة الإنتاج إلى ما
يقرب من خمسة أضعاف الطاقة الحالية .

كما تحتاج صناعة الأدوية الى كيمولويات نوائية تصل قيمتها الى ٣٥٠ مليون جنيه ومواد تعبئة وتغليف تصل قيمتها الى ٢٥٠ مليون جنيه بالإضافة الى ما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه معدات وآلات وقطع غيار واستهلاك في اصول ثابتة وذلك لامكان توفير الدواء محليا بدلا من اللجوء الى استيراده بأسعار تزيد عن ضعف تكاليف إنتاجه محليا وهذا عبء شديد لا يمكن مواجهته .

نور الأجهزة الحكومية

ويخلص د . عبده سلام الى توصيات هامة لتنمية الصناعات النوائية على النحو التالي :

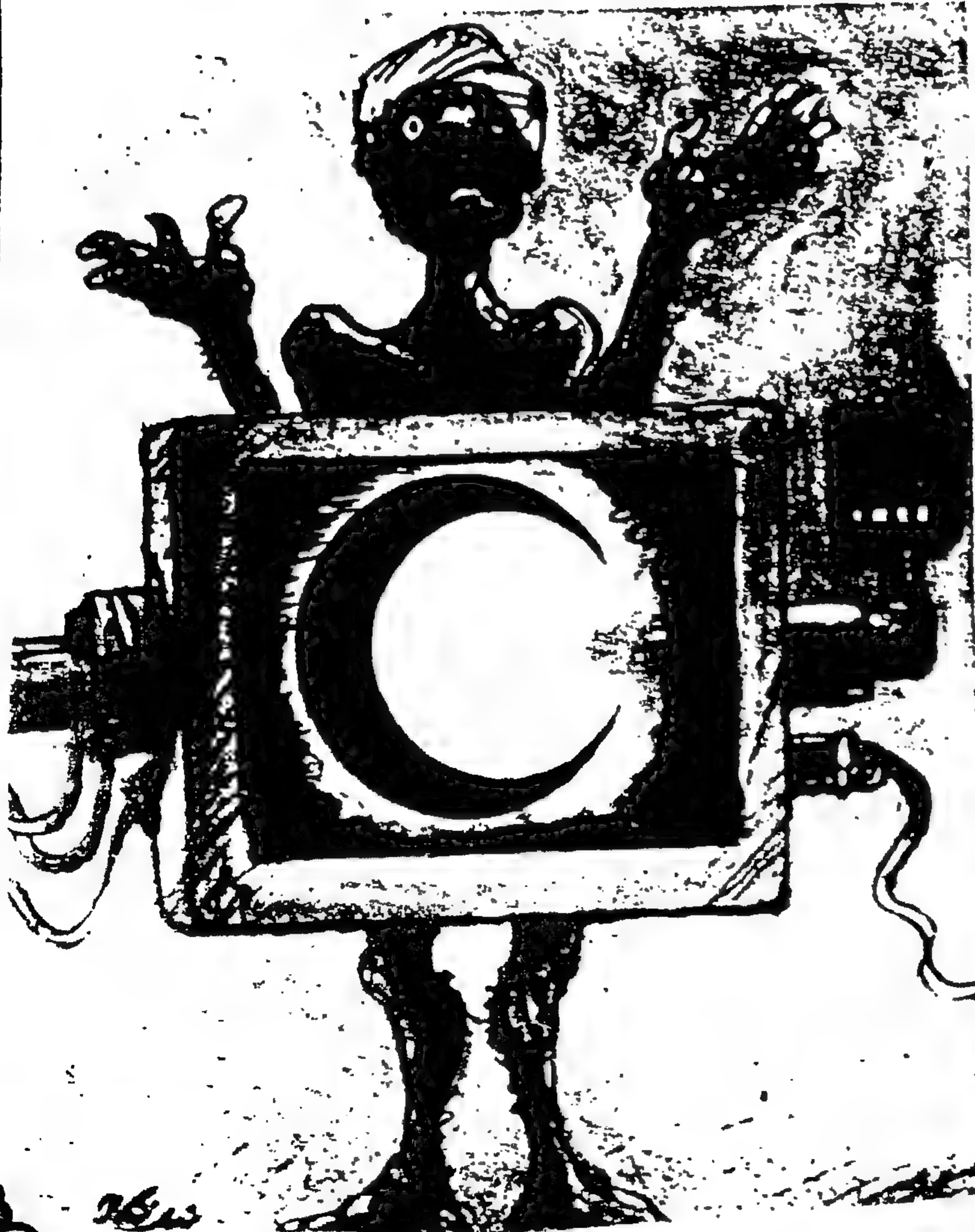
- اعتبار الدواء على مستوى أهمية الغذاء والعمل على منحه كل التسهيلات والامتيازات والاعفاءات الجمركية التي تتوفر لمشروعات الأمن الغذائي .
- توفير الاستثمارات اللازمة للاستبدال والتوسع في المصانع الحالية لمواجهة زيادة الاستهلاك .
- الموافقة على زيادة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص الوطنى لأقامة مصانع نوائية جديدة .
- ضرورة العمل على موازنة أسعار البيع وتكلفة الإنتاج بما يسمح بتحقيق عائد اقتصادى مناسب ووضع الأسس اللازمة للرقابة على تكلفة الإنتاج والتسعير .
- الاهتمام بصناعة الكيمولويات النوائية على أسس اقتصادية وتكنولوجية مناسبة .
- ضرورة التنسيق والتكامل بين الصناعات النوائية والصناعات المساعدة والتكميلية الأخرى مثل صناعة الكيمولويات العضوية وغير العضوية وصناعة البتروكيمولويات وصناعة مواد التعبئة والتغليف وصناعة المنبيات وصناعة الغازات الصناعية وصناعة قطع الغيار والمعدات .
- إعطاء المزيد من الرعاية والاهتمام بالرقابة على جودة الإنتاج في المراحل المختلفة وتسييم الرقابة المركزية التي تتبع الدولة مع توفير الاستقلالية لها بما يضمن تحقيق أهدافها .
- تنظيم التدريب الفنى والإدارى بما يضمن خلق أجيال من الخبراء المتخصصين في المجالات المختلفة لصناعة الدواء ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإقامة مركز لتدريب الصناعات النوائية .

الأهرام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

سوق سوداء في الدواء



عندما بدأت جمعت
الاطباء السبل على مشكلة
الدواء في قاعة المؤتمرات
الكبرى بجامعة الدول
العربية كانت تهدف الى
طرح المشكلة الآن وبعد
١٢ عاما ان سعة
وفي حقيقة الامر لم تكن
القاعة مستعدة لمناقشة
مستقبل الدواء لان حاضره
ابدى بالمناقشة للدواء
غير متوافر ويتكبدت
المخازن والبنوك تحالب
بالفائدة والافراط. ودعا
صلاحية الدواء قاربت على
الانقضاء والعرض بدور
ويلف حول الصيدليات
للعثور على الدواء
الناقص. ومتراد في مواضع
الصيدليات من دواء هو
عبارة عن ادوية لا تحمل اي
ادوية حيوية للعريض انتبا
ادوية ثانوية مثل
الستيرويدات وادوية الكحة
والجراثيم والكريمات اما
ادوية السكر والضغط
والقلب والاورام والكل
وغيرها وغيرها فهي غير
متوافرة

سوق سوداء في الدواء !

استاد بكلية الصيدلة قال ان العقاقير في المستقبل سوف يتم تطويرها وتغيير اشكالها الدوائية التقليدية وسوف تتحول الى العقاقير البيولوجية (الفاحات) وادوية تنشيط الساعة البيولوجية والنسبات الطبية والهرمونات والمضادات الحيوية والطب النبوي مع مراعاة زيادة الوعي الصحي كل هذا سوف يجعل السوق امام الدواء تواجه منافسة شديدة .

وانكماشها ونعود الى الدواء الى الاستيراد وقال ان احد المستثمرين الامريكيين بعد ندوة حوار لاستثمار الاموال في مصر في صناعة الدواء قال .. اننى استثمر اموالى في امريكا واحصل على ٣٠٪ ربح هل تضمن لي ربحا قدره ٤٠٪ في بلدكم !
● د . مدحت القطان رئيس هيئة الدواء يقول ان امام وزير الصحة مذكرة عن القطاع العام والقطاع الخاص الدوائى وقد رفعتها الى رئيس الوزراء للنظر فيها في اللجنة العليا للسياسات لتصحيح المسار الاقتصادي للقطاع الدوائى في اطار سياسة متكاملة وقد تظهر النتيجة بعد ١٥ يوما .

● رئيس مجلس ادارة احدى شركات الدواء الاستثمارية : رفض ذكر اسمه قال : هذا الكلام سمعناه منذ ٨ شهور كسياسة لتسكين الناس بالوعود ولن نعد نثق في هذا الكلام .

● د . حيدر غالب نائب رئيس جامعة المنوفية : واستاذ الادوية يقول ان سلوك الفرد في المجتمع في الـ ٢٥ سنة الاخيرة يراجه الرعاية الصحية للمسنين والاطفال ادت بالضرورة الى طفرة في عدد السكان وارتفاع القطاعات التى تحتاج الى الرعاية الصحية وسوق يزداد الاستهلاك سنة ١٩٩٥ الى ٢,٥ مليار جنيه سنة ٢٠٠٠ (اي بعد ١٢ سنة) سيكون استهلاكنا من الدواء ٤,٤ مليار جنيه ! وهذه الارقام من المتوقعات الصحيحة للسنوات الماضية وتؤكد ان استهلاكنا بلغ ٨٨٨ مليون جنيه .

هو على هذا فنحن في حاجة الى انشاء مصنع دواء كل سنة !

● نائب رئيس مجلس ادارة احدى شركات الدواء الاستثمارية رفض ذكر اسمه كيف ننشئ مصانع اخرى ونحن نكتوى بالخسارة ووقف الانتاج وتكدس الدواء وتخزينه ونسرح العمال وامامنا دين البنوك وفوائد الديون ! نحن نفكر في التصدير لتعويض خسائرننا .. لكن المريض المصرى اولاً .

● مدير الانتاج في احدى شركات الدواء - انتاج مشترك - رفض ذكر اسمه قال ان اسواق التصدير هي الاخرى هربت منا لعدم استقرار السياسة الدوائية .

ملف الدواء الى أين ؟

وقد ان الاوان -بعد الفراج أزمة الدواء ان
تدرس وزارة الصحة المشكلة بمرمتها ، ولا
تسعى لحل المشكلة جزئيا ، ان هذه الأزمة
وغيرها من الازمات سوف تتكرر مرة اخرى ،
لان قضية الدواء ، وملف الدواء ، ينبغي ان
تفتحه الوزارة الان ، وتبحث عن محترريه .
ان مشكلة الدواء في مصر ليست الاسعار
وحدها .. لكنها مشكلة متشعبة تضم
الخامات الدوائية ، والاشكال الدوائية ،
والسدم ، والتسليم ، والاستيراد ،
والتصدير ، والانتاج المحلي ، والقطاع
الوطني والاستثماري والانتاج المشترك
والاجنبي والمكاتب العلمية .. حتى لا يختنق
السوق من قلة الدواء .. ولا تهدد صناعة
استراتيجية هامة تضم الكفاءات الوطنية
المختصة ..



د . مدحت القطان

هل يخفف الاطباء من الأزمة ؟

وينبغي هنا أن نطرح سؤالاً هاماً مفاده ان
اطباء مصر لهم دورهم في التخفيف من أزمة
السوق السوداء للدواء ، لان الاطباء يبيعون
جيدا ، ان هناك العديد من بدائل الدواء ،
ولاداعى للاصرار على دواء بعينه ، وبسببه
موجود ، ويؤدي نفس مفعول الدواء
المستورد الناقص ، ان شركات القطاع
العام ، بأسعارها التي في متناول المريض
المصري ، تمكن قدر الاكتفاء من الدواء
المطلوب ، ويساعد الاطباء المريض ،
ويساعدوا ايضا الصيدلي ، وهيئة الدواء .
بان يكتبوا - قدر الامكان - الدواء المتور
لشبهاتهم الطبية منعاً لاشتداد الأزمة

**• الادوية ناقصة ..
والمخازن مكدمة
بالدواء .. والبنوك
تطالب
بالفوائد
والمريض محتار !**

رئيس احدى الهيئات الدوائية اعلن في
المؤتمر ... ان المشكلة خلفت سوقاً سوداء
للدواء ان الدواء اصبح يباع في السوق السوداء
خلف الصيدليات لانقاذ المريض تماماً كل
ما يحدث عند اختفاء اى سلعة تعريضة ومابالك
بالدواء .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨



د . راجب دويدار



د . عبده سلام



د . حلمي الحديدي



د . تروت باسيل

مقدمة
وقفوا كلهم متريصين للمناقشة والحوار ، وقد غاب وزير صحة مصر عن الاجتماع ، وأتاب عنه . مدحت القحطان رئيس هيئة الدواء المصرية فجر د . عبده سلام الأب الروحي لصرح الدواء المصري المشكلة وقد بدأ مشواره مع الدواء منذ عام ١٩٥٤ عندما كان عضوا في مجلس الانتاج القومي حتى وضع بنية مؤسسة الادوية عام ١٩٦٢ والآن هو رئيس هيئة اكديميا الصناعة الدواء وهي هيئة تضم ١٢ شركة لانتاج الدواء ومستلزمات الدواء والمعدات والاشكال الدوائية والصناعة الدوائية وهي شركات استثمارية !

قاعة الاجتماعات الكبرى ،
تحتشد باعداد كبيرة من صناع
الدواء في مصر ، جاموا وقد حصلوا على
اكتافهم خيرة ٣٠ عاما في الدواء .

إننا كالذين ، رقصوا على السلم ، فلا الدولة سمحت بتدبير العملة لشراء الدواء ولا الدولة تولت هي استيراد الخامات الدوائية أو الدواء المصنع لكي تتولى هي توزيعه ولا أفرجت عن الدواء المحبوس في مخازن شركات الدواء .. لأن بيعه بهذه الأسعار خسارة كبيرة لكل من يحاول أن يتعامل بهذه الأسعار

الدولار المجنون هو السبب

والحكاية ببساطة تقول ان زمان كان تدبير الخامات الدوائية يتم بتوفير العملة الصعبة وتدبير الدولارات وبسعر ١٣٥ قرشا للدولار و يوم وليلة قفز الدولار الى ٢٢٥ قرشا حسب السعر المتعين بينما هو في السوق السوداء التي تشتري منها عادة الشركات اكثر من ٢٣٠ قرشا ومعنى

حتى لا اتهم بالجنون

فجرد ، عبده سلام مشكلة الدواء وقال ا سمعنى احد وانا اطالب برفع سعر الدواء لكي يكون متوافرا سوف يتهموننى بالجنون .. وهذه حقيقة . لانى منذ نسكرت في صناعة الدواء .. وحتى غادرت كرسى وزارة الصحة في عام ١٩٧١ .. وانا اذاع عن ارتفاع سعر الدواء ولكن الحال تبدل والخامات الدوائية تشتريها بسعر الدولار ٢٢٥ قرشا ، واصبح من المستحيل ان يبقى الدواء على ما هو عليه ولا بد وان نفكر في رفع سعر الدواء او ما تراه الدولة ولكن ينبغي ان توفر الدواء أولا ونعود الساكنات الى الدوران وتبدأ عناصر الانتاج في اخراج الدواء وتفتح المخازن للدواء الحيوى المخزون والذي كان موعدا انتهاء صلاحيته على الانتهاء ، والبنوك تطالب بالانقضاء وفوائد الدين ، ونحن لانطالب الدولة بشيء ولكننا نطالب بتوفير الدواء فلتسترد الدولة الخامات الدوائية ، ولتتول الدولة استيراد الدواء ، وتتولى الدولة توزيع الدواء .. رحمة بالمرضى .

وزير الصحة
وعند مند ٨ شهور
بتوفير
الدواء ..
والمذكرة
امام
رئيس الوزراء

هذا ان الاسعار الثابتة للدواء لم تعد تمثل التكلفة الحقيقية مع هامش الربح .. ومن هنا فان انتاج الدواء وبيعه يمثل خسارة ضخمة للشركات وهان على الشركات تخزينه .

والنتيجة !!

- بعض الشركات بدأت تعمل بوردية واحدة
- بعض الشركات وفرت ٥٠٪ من العمل
- بعض الشركات قررت القيام باجازة اجبارية لمدة شهر للعاملين .
- بعض الشركات اوقفت الانتاج تماما لحين صدور اشعار آخر .
- بعض الشركات قررت الانتاج وطرحه في الاسواق وبسعر التكلفة مع هامش ربح ضاربه بالتسعيرة عرض الخلط متعرضة لخطر مخالفة التسعيرة وخطورة اغلاق المصنع مع حبس رئيس مجلس الادارة والسؤولين عن المصنع اما شركات القطاع العام فقد اوقفت انتاج الادوية التي تحتاج الى مستلزمات وخلفت دوائيه من الخارج وبالعلة الصعبة حتى تخفف من الخسارة

٦٧ مليون جنيه خسائر القطاع العام

- د . عبد السلام رئيس هيئة اكديةما للدواء يقول .. لن يضير المريض ان يتحمل قسوة زائدة في سبيل توافر دوائه ان سياسة الامبالاة سوف تذيب صناعة الدواء لابت وان نكون عقلاء بان تتحرك الاسعار بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية للمريض ان الشركات على وشك الافلاس وصناعة الدواء تحتضر ان شركات القطاع العام خسائرهما بلغت ٦٧ مليون جنيه ارفعوا سعر الدواء الحيوي بما يتماشى مع المعاملة الاقتصادية السليمة مع تحقيق هامش ربح لايزيد عن ١٠ حتى لايجاسبنا الشعب عن اعمال "صناعة"

وحشى الدواء يُنظَرُ الحلال

سوف يظل الدواء .. محور اهتمامنا وقضية حيوية مطروحة للمناقشة .. مادام اختفاء الدواء .. ظاهرة لا نستطيع انكارها .. في الصيدليات .. كما ان سعر الدواء .. سوف يظل مشكلة في منتهى الحساسية .. مثل سعر الرغيف .. الاقتراب منها لابد ان يتم بحذر شديد .. ولكن لا مفر من الاقتراب .. خاصة اذا كانت كل الدراسات والمناقشات .. التي تمت في الفترة الاخيرة .. توضح حقيقة هامة وهي .. ان سعر الدواء .. الحالي .. يعتبر عقبة امام توافر الدواء .. بكميات تواجه الاستهلاك المتزايد .. وفي الوقت المناسب ..

كما انه من غير المعقول .. أن تتحمل الدولة دعم توفير الدواء بسعر رخيص .. للقاهر .. ولغير القاهر .. للمصري ولغير المصري ..

واذا كانت تسعيرة الدواء .. الحالية لم تنجر منذ عام ١٩٦٦ .. إلا باستثناء أسعار ٣٠ نواة تغيرت منذ عام ٧١ .. وذلك من ٢٤٠٠ نواة يتم انتاجها في مصر ..

فان : سعر الدواء .. قضية حيوية .. يمكن ان نقرب منها .. ونناقشها بعقل مفتوح .. فالمناقشة .. تفيد .. ولا تضر ..

□ في البداية .. يوضح بعض المسؤولين عن الدواء ... في
□ حكاية الصيف □

مصر .. ملاحظة هامة .. وهى ان نقص الانوية .. من السوق .. يظهر بوضوح في فترة الصيف .. من شهر يوليو - التى الى شهر سبتمبر .. وهذه الفترة كما يقول الدكتور حيدر غالب رئيس اللجنة العليا للدواء .. هى فترة عودة المصريين العاملين بالخارج .. الى مصر .. حيث ان اسعار الدواء مرتفعة .. بالخارج مقارنة بمصر .. ومن هنا .. يحصل المصري على كافة احتياجاته السنوية من الدواء .. اى تمويته كما يقولون " .. من مصر .. قبل السفر - واذا كان هناك حوالي ٢ مليون مصرى يعملون بالخارج .. يعود معظمهم في اجازة الصيف .. لارتكنا مدى الاستهلاك غير الطبيعى الذى يتم في هذه الفترة .. ويضيف د . حيدر : ان اهم نوعيات الانوية التى يأخذها المصريون هى : المهضومات والفوارات والانزيمات المهضمة بالاضافة الى الانسولينات والهرمونات .. واقراص منع الحمل .. ومن هنا يحدث نقص شديد في المعروض من الدواء .. يمكن وصفه بأنه " نقص موسمى "

□ اسباب اخرى □

ويقول د . حيدر لكن .. بالتأكيد .. ليس تلك السبب الوحيد .. لتفسير نقص الدواء فهناك اسباب اخرى .. اساسية .. وهى :
● اولاً : زيادة السكان .. وبالتالي زيادة معدل الاستهلاك ..

الأهرام

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيم

وإذا كان معدل الاستهلاك .. الذي يتم حالياً حسابه على أساس زيادة ١٢٪ سنوياً .. فهناك دراسة لى .. أجريتها أوضحت .. أن معدل الزيادة السنوية للاستهلاك سوف يقفز الى ١٧٪ و ١٨٪ .

● ثانياً : الدواء .. ليس فقط سلعة كيميائية تعبأ .. إنما هو أيضاً سلعة قيمة لها مشاكلها .. فهناك اختناقات في الزجاج .. خاصة وأن العبوات الزجاجية يزداد استهلاكها .. ونتاجنا من الزجاج لا يلاحق هذا الاستهلاك المتزايد ..

● ثالثاً : خطوط إنتاج الدواء .. في مصر .. ساءت محدودة .. كما أن بعضها قديم .. وقد تمت تجديدات لبعض الخطوط .. ورغم أن المصانع تعمل ٢٤ ساعة .. إلا أنها غير قادرة على ملاحقة الاستهلاك المتزايد .. والحل هو بالطبع زيادة عدد المصانع .. وهناك بالفعل عدة مصانع جديدة حصلت على تصاريح للإنتاج .. سوف تبدأ إنتاجها .. سنة ١٩٨٥ . ويضيف د . حيدر : أن الوزارة رأت أن تقوم الشركات الجديدة .. بإنتاج الأدوية التقليدية التي تعاني السوق .. من نقصها ..

المبالغة .. والاستهلاك □

□ قلت للدكتور حيدر : فهل تعتقد .. أن هناك مبالغة في استهلاك الدواء في مصر .. مع أنه من المعروف طبقاً للأحصاءات الدولية .. أن نصيب المصري من الدواء يقل عن ١١ دولاراً في السنة .. مع أنه يجب ألا يقل عن ١٢ دولاراً .. وهو الحد الأدنى المفروض بوليا ..

قال : لا بد أن أوضح .. أن الرقم المعلن وهو ١١ دولاراً .. أي ما يوازي .. حوالي ٩ جنيهات .. في تقديري طبقاً لأسعار الدواء في مصر .. وهي أسعار رخيصة مقارنة بالأسعار المرتفعة في الخارج .. ومع ذلك .. فمن الملاحظ .. أن هناك سوء استعمال لبعض نوعيات الأدوية .. خاصة مثل الفيتامينات .. والمهضات .. وغيرها .. قلت .. ما تقديرك .. لرقم الاستهلاك .

قال : هذا العام .. لن يقل عن ٣٢٠ مليون جنيه .. (السنة الماضية حوالي ٢٧٠ مليون جنيه) .. وفي السنة القادمة لن يقل عن ٣٦٠ مليون جنيه .. وفي تصوري أن نسبة الزيادة لن تقل عن ١٧٪ في السنة .. وذلك خلافاً للنسبة المعلن عنها حالياً وهي حوالي ١٢٪ .

ويضيف د . حيدر : أن ٨٠٪ من الدواء المستهلك يتم إنتاجه في مصر .. و ٢٠٪ يتم استيراده .. منها ١٢٪ يتم استيرادها عن طريق الدولة .. عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وهي شركة قطاع عام .. و ٨٪ عن طريق القطاع الخاص .. ولكن نسبة القطاع الخاص بدأت تقل بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد .. وارتفاع سعر الدولار في الفترة الأخيرة .

□ نزيف الخسائر □

وكما يقول المسئولون بقطاع الدواء .. ان انتاج واستيراد الدواء .. أصبح يحقق خسائر .. لا يمكن للشركات المنتجة الاستمرار في تحملها .. كما انها اثرت على الشركة المستوردة .. وتهدد بالتوقف .. بل اوقفت القطاع الخاص عن الاستيراد .. ومن هنا تأتي ضرورة مناقشة قضية سعر الدواء .. ولكن .. ما هي طبيعة هذه الخسائر ..

□ تكلفة الاستيراد □

في قطاع الاستيراد .. أدى ارتفاع سعر الدولار إلى حوالى جنيه .. إلى زيادة تكلفة الاستيراد .. كما يقول د . ثروت باسبلى نائب رئيس اتحاد المستوردين .. في حين ان تكلفة الاستيراد التي حدها وزير الصحة في القرار ٢٣٩ لسنة ٧٨ تتم على أساس ان الدولار ٧٠ قرشا .. واليوم الدولار جنيه .. من يتحمل هذا الفرق .. المستورد .. بالطبع لا .. ومن هنا .. فقد أدى ذلك إلى انكماش حجم الاستيراد عن طريق القطاع الخاص .. وانخفض عدد المستوردين من ٤٥ إلى حوالى ٥ مستوردين حالياً .. والمطلوب .. إعادة النظر في القرار الوزاري بتعديل التكلفة .. وبالتالي تعديل أسعار الأدوية المستوردة .. طبقاً للتكلفة الجديدة .. وفي الشركة المصرية لتجارة الأدوية .. وهي شركة قطاع عام تتولى استيراد حوالى ١٢٪ من اجمالي استهلاكنا .. من الأدوية يقول رئيس مجلس الادارة المحاسب محمد القاضى .. ان الشركة تحقق خسائر متتالية منذ عام ١٩٧٧ بدأت ١٢ مليون جنيه .. ثم تزايدت مع ارتفاع الاسعار العالمية إلى ١٤ مليون جنيه سنة ٧٨ ، إلى ١٦ مليون جنيه سنة ٧٩ إلى ٢٣ مليون جنيه سنة ٨١ .. من هذه الخسائر المتوقعة ١١ مليون و ٧٠٠ ألف جنيه لاستيراد البان الأطفال ، ٢.٥ مليون جنيه للانسولين ، ٩ ملايين جنيه للأدوية المنقذة للحياة وهي الأدوية الخاصة بالسرطان والعيون والقلب ..

□ الدواء والغذاء □

ويضيف رئيس مجلس الادارة .. ان خسائر الشركة ستتزايد مع ارتفاع الاسعار العالمية .. وهناك مقترحات عديدة لذلك وهي
اولاً : ان يتم استيراد الأدوية سواء شامة الصنع .. او

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢١ مارس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

الخامات ومستلزمات الانتاج عن طريق مجمع النقد الاجنبى بالبنك وتنفيذ هذا الاقتراح سيوفر ما نسبته ٢٠٪ من سعر العملة .. التى يتم الاستيراد بها .. واعتقد ان الدواء لا يقل اهمية عن السلع الغذائية التى تستورد عن طريق البنك المركزى .

ثانيا : اعفاء جميع الادوية المستوردة .. والخامات والمستلزمات الانتاجية من الرسوم الجمركية .. ويصل عدد هذه الادوية حوالى ٦٥٠ نواء تمام الصنع وحوالى ٢٠٠٠ صنف من الخامات .. اما الرسوم الجمركية التى تحصل على الادوية تامة الصنع فتصل الى حوالى ٢٣٪ ، وعلى غالبية الخامات ما بين ١٦٪ و ٢٣٪ اما برسوم على مستلزمات الانتاج فتصل الى ٦٠٪ و ٧٠٪ ويقول محمد القاضى .. ان عدم تنفيذ هذه الاقتراحات .. يعنى انه لا بديل عن تحريك اسعار الدواء .. هذا عن الاستيراد .

□ المجموعات المتداولة □

اما عن الانتاج المحلى .. فان المسئولين بالشركات يؤكدون .. ان كل الادوية التى تم تسعيرها قبل عام ٧٩ .. تنخل في جدول الخسارة المستمرة .. اما بعد ذلك .. فهناك توازنات .. تمت في موازنات الشركة وقد اوضحت دراسة اجرتها وزارة الصحة عن اصناف الادوية المتداولة في السوق .. وخسائر الشركات .. اوضحت هذه الدراسة ان الاصناف المتداولة في السوق المصرية .. هي لمجموعات ١٥١ نواء للمضادات الحيوية ، ١٣٤ نواء للأمراض الجلدية ، ١١٦ للفيد الصماء ، ١٠٠ نواء للمسكنات ومخفضات الحرارة ، ٨٦ نواء مهدئات ، ومجموعة الفيتامينات تضم ٢٤ نواء ، و ٥٦ نواء للجهاز التنفسي ، و ١٥ نواء متنوعات ..

ويقول المسئولون بقطاع الدواء .. ان معظم الادوية قد تم تسعيرها منذ عام ٦١ ولم يتغير سعرها باستثناء ٣٠ نواء فقط تم تعديل اسعارها منذ عام ٧١ وذلك من ٢٤٠٠ نواء يتم انتاجها .. ايضا .. فان اسعار بعض الادوية التى زادت .. زادت بنسبة بسيطة لا تتناسب مع التكلفة المتزايدة .. مثلاً : زجاجة نقط الانف ، تولوكزان ، .. سعرها كان منذ ٣٠ سنة ١٠ قروش .. سعرها حالياً ١٣ قرشاً .. حقن البنسلين التى تباع للجمهور ب ٣,٥ قرش تكلف الدولة ١٤ قرشاً .. وهذا ما ينطبق أيضاً على الفوارات التى تستخدم الآن لورخص اسعارها بديلاً عن السفن اب المرتفع السعر .. كذلك فان البعض يطحن اقراص الانثريوبيو فورم للحصول على المادة الفعالة به وهى « داي ايوبو هين روكس كينولين .. والقرص .. بقرش واحد .. في حين ان المادة الفعالة أغلى من قرش .

□ توفيراً للنوعى الدواء الذين يمنعان طرد الجسم للكلى المزروعة .. وزير الصحة يقرر :

- استيراد ٣٠٠ زجاجة فسورا .. وتوزيع ٣٠٠ زجاجة متوافرة حليبا
- خفض ثمن الزجاجة من « شراب ساندويش » ١٠٥ جنيهات زنة واحدة
- استيراد دواء « أقراص أمبوران » بـ ٣٧ جنيهاً للمبرة وتحديد النقص مبكراً



د. د. راجي دويدار

ابدى الدكتور محمد راجي دويدار وزير الصحة - الذي عرفته إنساناً قبل أن يكون مسئولاً - القدر الكبير من الاهتمام الذي تولفته منه .. فور إطلاعه صباح الجمعة الماضي على المأساة التي يعيشها يومياً ٧٠٠ إنسان زدت لهم الكل لى مصر منذ بدء هذه الجراحة فى بلادنا فى عام ١٩٧٦ .. وأصبحوا يتأرجحون مع كل صبح جديد بين الأمل فى استقرار الحياة .. وبين اليأس من البقاء ليوم آخر على قيد الحياة .. بسبب افتقارهم لنوعى الدواء اللذين يمنعان طرد الجسم للكل المزروعة أقراص أمبوران الذى تبلغ العتبة منه بـ ١٨ جنيهاً .. وشراب ساندويش الذى تبلغ العتبة منه بـ ٦٠٠ جنيه .. تكلفت - فى صورة قرارات محددة أصدرها وزير الصحة - الاستجابة الفورية لما طلبته به وأكثر لإنهاء هذه المأساة الإنسانية على الفور

لمضاعفة الارصدة لثلاث
- حار لدينا ١٧٠٠ زجاجة من
القرص اميوران اضيفت اليها
٥٠٠ زجاجة وصلت بالاسر
وتمجلتنا وصول ٥٠٠٠ زجاجة
اخرى اخر الشهر الحال ولما
بالاعتماد النقدي الذي فتح
بالفعل منذ خمسة اشهر
هذا ما يكفي تماما لعدة اشهر
- ولكن لدينا ٦٠ زجاجة من
شراب ساندميون اضيفت اليها
٢٣٠٠ زجاجة اول اسر
وابرقنا اخيرا نطلب سرعة
توريد ٢٣٠٠ زجاجة اخرى مع
تعهد بفتح الاعتماد النقدي
اللازم لها في اقرب وقت
وقد اعطى الدكتور محمد
راغب دويدار تفسيراً مقنعاً
لعدم طرح هذين النوعين من
الدواء في الصيدليات بأنه تنتشر
في البلاد ١٦ ألف صيدلية
ويستحيل بالارصدة المتوافرة
والقائمة من نوعي الدواء أن
يخص كل صيدلية ولا زجاجة

مطلوشت اخيرا مع الشركة
الاجنبية الموردة للدواء لخفض
سعره .. واتمرت هذه الاجراءات
النزول بتمن البيع للمستهلك
من ٦٠٠ جنيه الى ٤٩٥ جنيه
وهو مليمنى توفير ١٠٥ جنيه
في الزجاجة الواحدة .. ونعني
القرار الاخير بالفاء العمولة
فعلمنا خفض ثمن هذا الدواء بما
لا يقل عن ٣٠ جنيه
□ وقرر الوزير تشكيب جهاز
خاص تكون مهمته بالاسعة
اليومية الميدانية لدى موفر او
نقص نوعيات الادوية الحيوية
في الصيدليات وفي كافة مراكز
العلاج الطبي واعداد تقارير
فورية عنها لسد النقص اولا
بأول قبل ان يصل الى حدود
الازمة
وعن الارصدة الحالية
والمتوقعة في وقت قريب من
نوعى الدواء اميوران
وساندميون .. طماننا وزير
الصحة الى سرعة تحركه

□ اصدر قرارا لشركة القطاع
العلم المستوردة لنوعى الدواء -
اميوران - وساندميون - يلزمها
بضمان توفيرهما في كل وقت دون
إنقطاع لاي سبب كان
□ وطلب في قراره استمرار دعم
نواء الاميوران لكي يظل موفرا
للمرضى بسعر ١٨ جنيهاً للعلبة
رغم ان تكلفة إستيرادها تصل
إلى ٤٥ جنيه
□ كما امر في قرار ثان بالفاء
العمولة التي تحصلها الشركة
عن الدواء الثاني - شراب
ساندميون - وتبلغ حالياً نسبة ٥
في المئاة وكانت ١٥ في المئاة قبل
ان تخفضها الشركة المستوردة
منذ عام بنسبة ١٠ في المئاة
واضحة الى ذلك فقد جرت

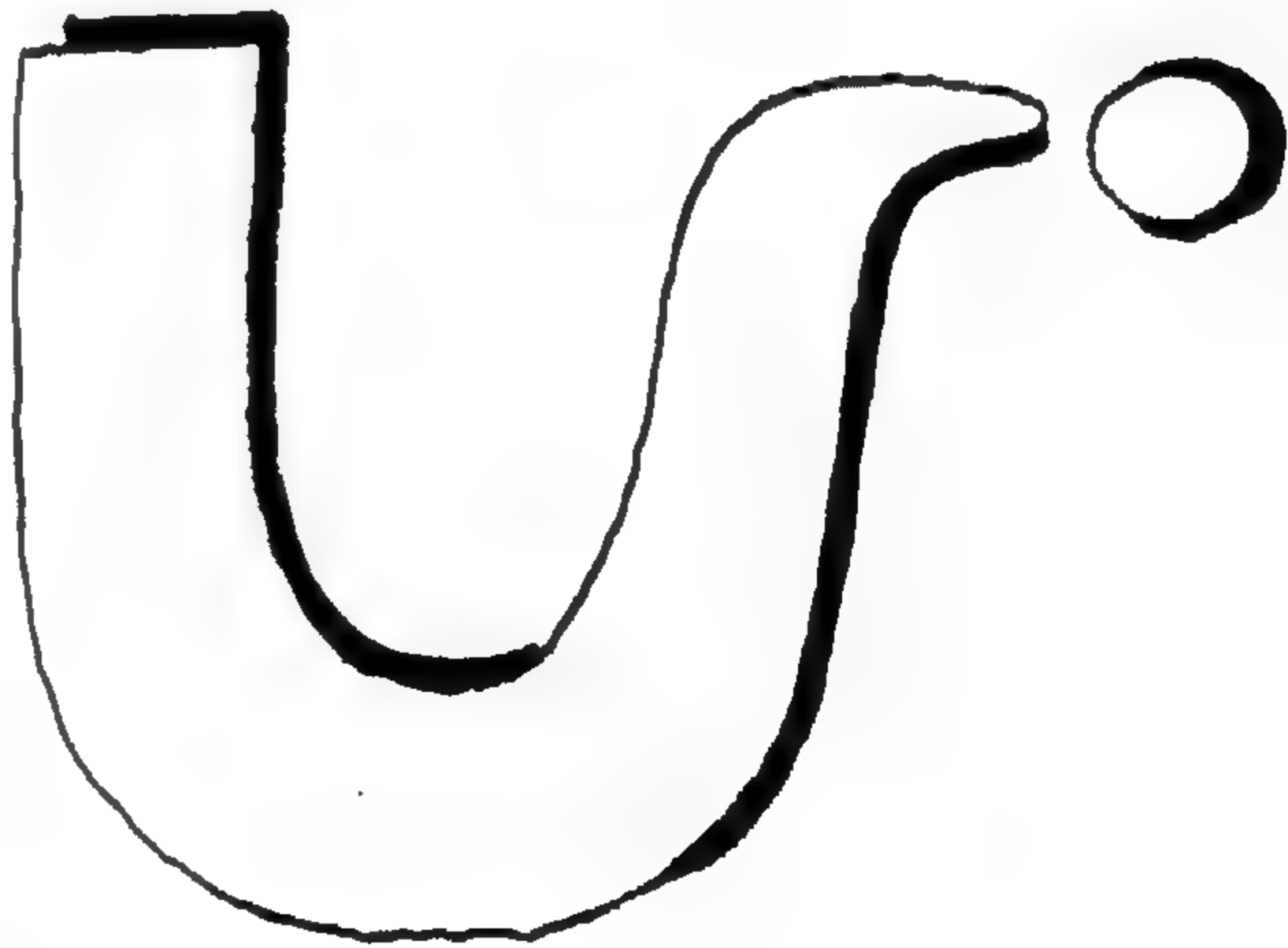
توفير الدواء ودعم أسعاره باعتباره حقالكل مواطن وقد بلغ ما خصصته لذلك في الموازنة الأخيرة ٧٠ مليون دولار يقدمها البنك المركزي بسعر ٧٠ قرشا للدولار وتخصصها وزارة الصحة لتوفير ودعم أسعار ادوية السرطان والسكر والضغط والبن الاطفال وزراعة الكل

□ ثانيتهما ان الدولة تنظر الى مهمة الـ ١١ شركة للدوية في القطاع العام على انها مهمة استراتيجية وليست تجارية ومن ثم لا يصبح مطلوبا منها تحقيق ارباح الا بالقدر المحدود جدا للاحتلال والتجديد وفي هذا الإطار ولعدم إهدار مكاسب العمل تصرف الحوافز لكل هذه الشركات بصرف النظر تماما عن المئانح المالية لنشاطها في توفير الدواء فالهم هو تحقيق الخطة وتوفير الدواء

واحدة فضلا عن ان الاسس والأجدي ان يوزع هذا الدواء - كما هو حادث حاليا - على مراكز زرع الكل وهكذالك تشكوى القليعة لوزارة الصحة لهذا الاجراء يضمن الحصول عليه اسرع وبالسعر المحدد على ان وزير الصحة يعتب على بعض مراكز زرع الكل - واره على حق في عتله - انها لاتخطرون وقت ميكر باحتياجاتها من نوعي الدواء المانع من طرد الجسم للكل المبروعة وتصرخ هذه المراكز لاجاة من نقص احد النوعين او كليهما بينما يعرف المسئولون بها جيدا ان إجراءات الاستيراد وفتح الاعتمادات وتوريد الكميات المطلوبة لا يستغرق اقل من ثلاثة اشهر وثمة حقيقتان جوهريتان يهم الدكتور محمد راغب دويدار ان يؤكد عليهما اخيرا

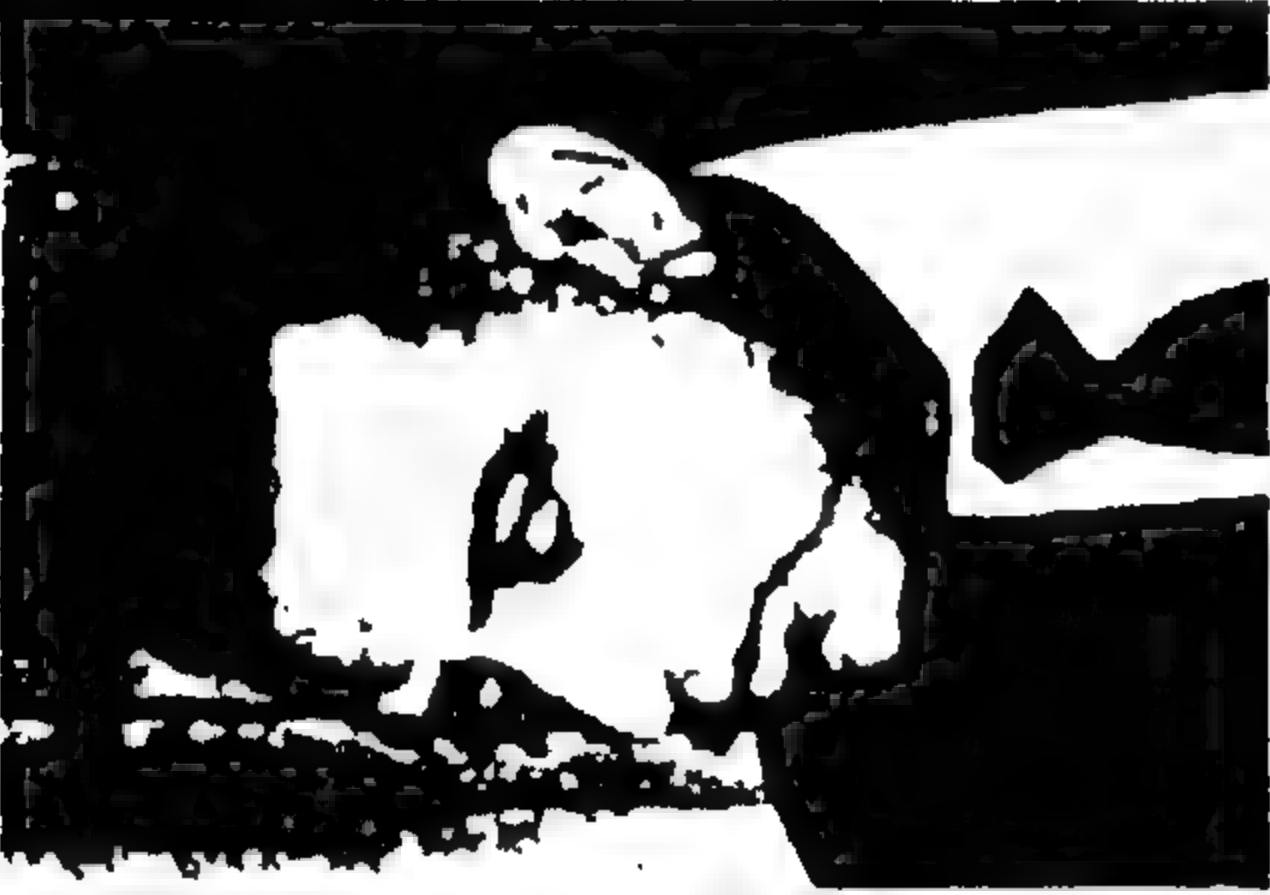
□ اولاهما ان الدولة لاتبخل في

التي لا تن كلنا



وزارة الري

● مهندس سليمان متولى مهندس



● مهندس ماهر اباضة مهندس كهرباء



● مهندس محمد عبدالوهاب سنة ثانية
هندسة



● د. اطل عثمان سنة ثانية حقوق



إبراهيم عياد المرافي



● د. محمد علي محبوب كان عمره ١٣ سنة

القيمة اتر تخفيف قيمة الاسترليني وكان
الاستثمار الخارجى الفردى في مصر
ضئلا

منذ الحرب العالمية ومعظم مايعتبره
كتاب الغرب استثمارا اجنبيا يمثل في
الواقع استثمارا من اجانب استوطنوا مصر
منذ فترة طويلة او مشروعات يشرف عليها
اجانب بينما تمويلها البنوك من السوانج
المحلية ولم يلعب الاستثمار الخارجى



● مهندس حسب الله الكفراوي سنة
ثانية هندسة

عصمت عبد المجيد عمره ٢٩ عاما وكان
يعمل في وزارة الخارجية وكان الدكتور
كمال الجنزوري عمره ١٩ عاما والدكتور
امال عثمان بالنسبة الثانية بكلية الحقوق
جامعة القاهرة والمهندس حسب الله
الكفراوي بالنسبة الثانية بكلية الهندسة
مدني وكان المهندس سليمان متولي يعمل
مهندسا بوزارة الري (الانشغال) ثم عمل
بسلح المهندسين

والمهندس ماهر اباطة يعمل مهندسا
بقسم كهرباء المياه بوزارة الانشغال
أما المهندس عصام راضي فكان
مهندسا بوزارة الري بعد ان تخرج عام
١٩٥١ وكان المهندس محمد عبد
الوهاب في السنة الثانية بكلية الهندسة
وكان الدكتور احمد سلامة قد تخرج
منذ عام من كلية الحقوق

أما الاستاذ هزاد سلطان فكان قد
تخرج من كلية التجارة قبل الثورة بعام
وكان الدكتور جلال ابو السذهب قد
حصل في ذات العام على بكالوريوس
الزراعة جامعة القاهرة أما الدكتور مورييس
مكرم الله فكان قد تخرج وسافر للحصول
على الدكتوراة في العلوم الاقتصادية من
جامعة باريس حيث حصل عليها عام
١٩٥٥ وأصبح الوزراء الآن كان يوم الثورة
عمره حوالي ١٣ عاما وهما الدكتور محمد
محجوب ، والاستاذ عاصم عبد الحق حيث
كانا لا يزالان في بداية المرحلة الثانوية



● دكتور احمد سلامة تخرج من الحقوق

الفردى دورا مذكورا بعد الثورة برغم
تشجيعه بوسائل تقليدية ان ينصر قسار
الشركات عام ٥٤ على تخصيص ٤٩ . من
رأسمال الشركات الجديدة للمصريين
في عام ١٩٥٢ كان مثلا الدكتور عاطف
صدقي عمر ٢٢ عاما وكان قد حصل على
دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من
جامعة باريس عام ١٩٥٢ . وكان المشير
بوغزالة عمره ٢٢ . ٥ عام وكان الدكتور



العلاج ليس اقتصاديا والحل ليس حاليا

مديونية تساوي تقريبا ٤٠ من مديونية البرازيل مع اختلاف حجمنا بالمقارنة بحجم البرازيل البرازيل ايضا لها وضع خاص فعندما توقفت عن السداد لم يحدث شيء بل هي تحدد الآن شروط السداد بالشكل الذي يلائمها ولا يرهقها بينما اذا توقفنا نحن عن السداد سيكون هناك وضع اخر نفس الشيء بعض المتحدثين ذكروا الخديوي اسماعيل الخديوي اسماعيل في عصره لم يتوقف عن السداد والخديوي اسماعيل نتهمه عادة بالسفاهة بينما هو عمل السكة الحديد والتلفراف واشياء كثيرة ما زالنا نستفيد منها اذا بنقيد الاستدانة التي حدثت فلا بد ان نقيد ايسر ذهبت هذه الاموال بمعنى لا يمكن مناقش مديونية بهذا الحجم وارتفاع الدين ١ مليار سنة ١٩٧٤ لعتير

د . علي عبد العزيز سليمان

العلاج ليس اقتصاديا والحل ليس حاليا
لا شك ان العلاج لن يكون علاجا اقتصادية
فحسب او علاجا حاليا وانما هناك اسئلة
سياسية واجتماعية لابد ان ننظر اليها ونحر
معالج هذا البعيع الذي وصل بنا الى

أجدون.. الداء والدواء!

ما زال الحوار حول المديونية مدققا والجدل يكشف عن نقاط التقاء كما يكشف عن نقاط اختلاف غير أنها أيضا - تنطلق من الحرص الوطني في الجزء الثاني من المدوة يضع الدكتور على عبد العزيز سليمان إيدينا عن نقوب لا تلتئم في الاقتصاد القومي ويرى أنه ليس بالتنقش يكون الخروج من الأزمة بينما يذهب الدكتور إبراهيم الدسوقي أبانقة مقرر اللجنة

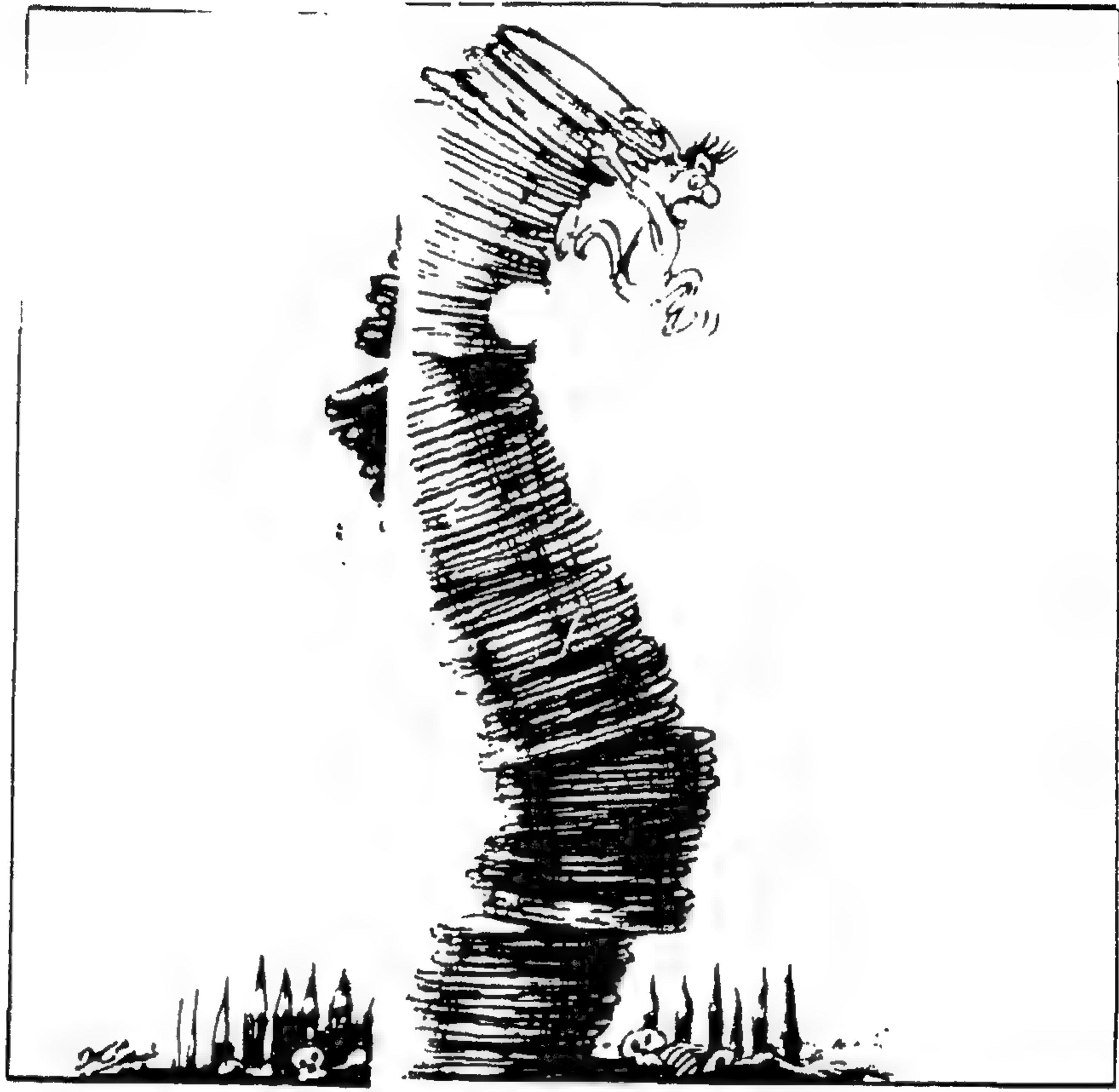
الاقتصادية والمالية بحزب الوفد
أما الدكتور عبد العزيز حجازي فيطالب بهيكل تنظيمي للدولة
والدكتور جوده عبد الخالق يطرح تصورا اضافيا الى جانب ما طرحه

أما الدكتور على الدين هلال فيطالب بأن يكون العلاج في إطار مستقبل وما زال الحوار ممتدا

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ أغسطس ١٩٨٨



● الدكتور **عبد العزيز حجازي** :
رئيس الوزراء الأسبق

● الدكتور **أحمد أبو إسحاق** :
وزير المالية الأسبق
ورئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بحزب الوفد

● **فتح الله رفعت** :
رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب

● الدكتور **أحمد الضمور** :
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

● الدكتور **علي الدين هلال** :
مدير مركز البحوث والدراسات السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

● **السفير سعد الفرارجي** :
مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية

● الدكتور **جوده عبد الحلق** :
الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
وعضو المكتب الاقتصادي بحزب التجمع

● الدكتور **علي عبد العزيز سليمان** :
خبير اقتصادي

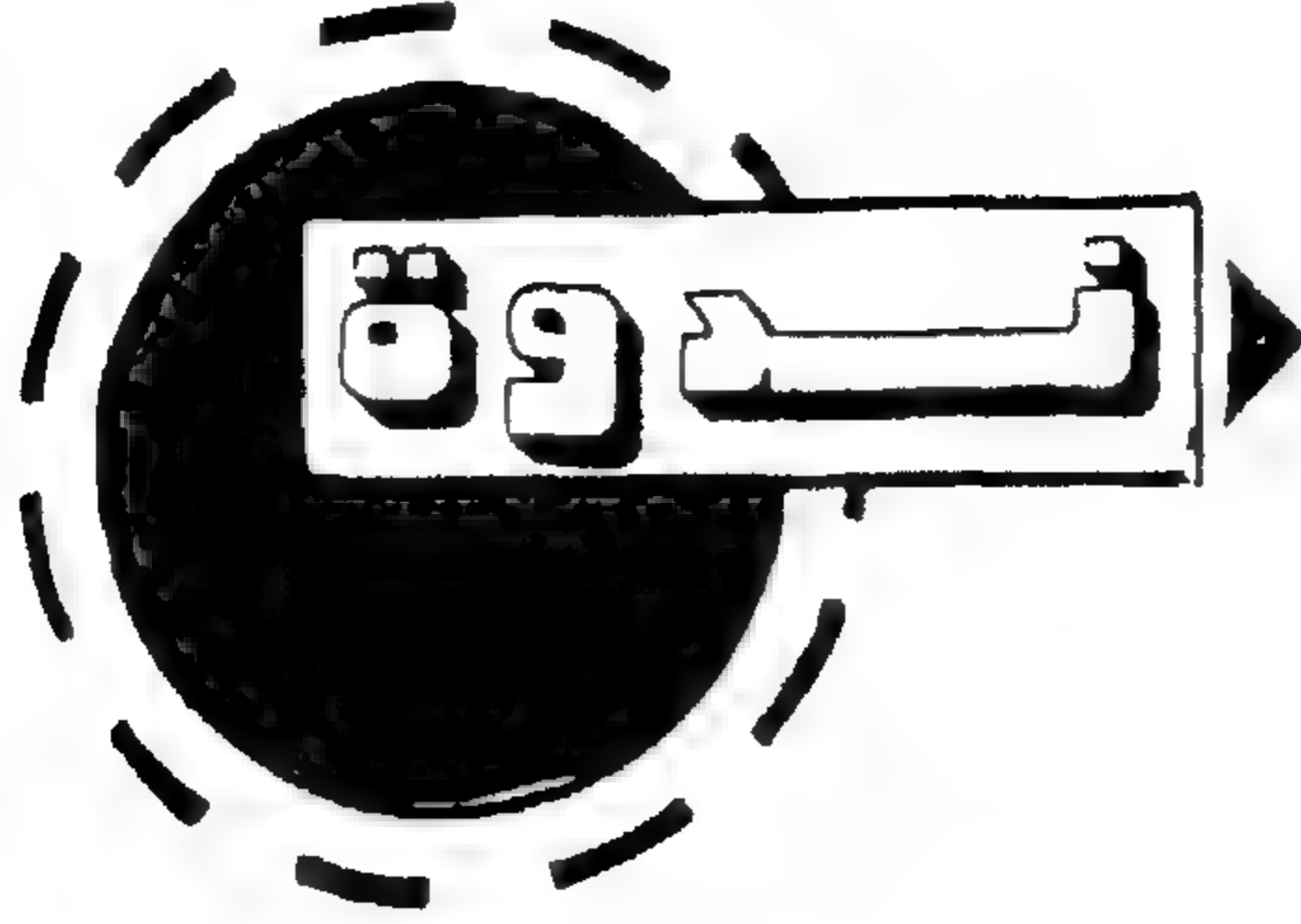
● الدكتور **إبراهيم الدسوقي أباطة** :
مقرر اللجنة الاقتصادية والمالية بحزب الوفد

ومن الأهرام الاقتصادي :

عصام رفعت
جمال فاضل

تصوير

انظرون الجير



امثال ذلك لابد ان نعلم ان ذهبت هذه الاموال والدروس التي نستخلصها في تلافى هذه الازمة في المستقبل لابد ان نعترف اذا كنا نتكلم في السياسة والاجتماع انه تفتت ما قد يسمى عقلية القروض اننا لفترة بعد فوات الازمة بدأنا نتكلم عن النجاح في تخصيص القروض وبعض الناس تكلموا عن النجاح في الحصول على قروض كمالوا انهم لن تسدد ابدا وهناك من يقول دعنا نستدين الان وعندما يجيء وقت السداد ربما نجها فعقلية الاقتراض كانت متفانية بتكامل غير مرتبط بها ايضا عقلية ربما اسحبها بعقلية التورط في المديونية لاننا التزمنا بمديونيات كثيرة جدا لئلا يكون لها اوع وبعضها كان يخدم مصالح الدول المقرضة في انشاء مشروعات تخدم المقاولين والموردين من ناحية . من ناحية اخرى قد يكون هناك رغبة في توريطها في المديونية حتى يزيد اعتمادك عليهم وهناك امثلة في التورط كوز الدولة تسمح باستيراد الموز بينما تسعر الموز المحلي هذا معناه بتفضل المنتج الاجنبي على المحلي انك تصرف ٩٠ مليون جنيه على دراسة مجارى اسكندرية وفي النهاية لا تصل لشيء مرتبطة بسياسة التورط في المديونية ايضا هذه القروض تفرض شروطا تعظم من استخدام المدخل الاجنبي في القروض وتخدم مستثمرين اجانب منها ان تشتري معدات ولا تناقش في الاسعار كل هذه المشاكل مرتبط بعقلية الاقتراض

الخروج من الازمة ليس بالتقشف

فعملية الخروج من الازمة مرتبطة بمبادئ ليست مبادئ تقشف فقط ولكن مبادئ لازمة لاحداث نوع من التنمية كيف نتبنى لدينا مفهوم العمل والعمل المنتج غائب كيف ننمى وعندنا التليفزيون في محطات وساعات ارسال اكثر من عديم الدول التي تسبقنا في التقدم كيف ننمى وعندنا اسعار الكهرباء

ان يكون هناك نسبي ضامن بحر في حالة أزمة مصر في
الحرارة عن رومانيا كان عددا أزمة سددها وابها سزالت
القروض المستحقة عليهم من ١٢ مليون دولار "مبدا في"
سنوات احيرا رفقوا ودير الحدية لانه تدرس مع موسيبي
التر تحصل على احسن شروط اسد اسود لا سب دور
ينسى ان دولة من الكتلة الشرقية تقرض مكيف بحر ان
تتفاوض وتاخذ قروض دور اي محسنة لانه ان يكون
هناك نوع من الرقابة على المنتج وعلى شروط الاقتراض



و انما انزل اقل من اسعار الكهرباء في المصانع في وقت
مصر كانت الجمارك على سخانات الكهرباء اقل من الجمارك
على سخانات البوتجاز معناه تتمتع استهلاك الكهرباء
وهكذا ... فكر هذه مرتبطة بقيمة العمل وقيمة التنمية كيف
نسمى وعندما هذا العدد الفضيح من سيارات المرسيديس
الدكتور ابو اسماعيل قال رغم مهم وهو ان خدمة السيد
السنوية حوالي ٥, ٥ مليار دولار كيف نستطيع ان تسدد
المديونيات بينما تصرف في السنة على الاقل ٢ مليار جنيه
على المخدرات بكافة انواعها لابد ان يكون هناك اولويات
اجتماعية الاهم والاقل أهمية

هناك نقطة مهمة اننا لا يجب ان نعطي سلطة اتخاذ قرار
الصرف للمستفيد منه فلا تعطى سلطة اتخاذ قرار
الاقتراض للمستفيد منه لان المستفيد من الاقتراض في
معظم الجهات هو الموظفين الحكوميين الذين يحصلون
على القرض ... انا مثلا باشتغل في بنك الجيزة وزارة الري
لها فرع ... وزارة الري امامها عربات حديثة مستوردة تحت
كل انواع القروض لاستخدام الصرف الصحي وتحسين
وسائل الري وما يحدث ان القرض يعني بالنسبة لسكنتين
جدا سواء استاذ في الجامعة او موظف حكومة فرض رائعة
في السفر والحصول على سيارة تستخدم في العمل وتكفي
للمكتب ورحلات وفي النهاية هو المستفيد وهو لا يدفع فهد
الامور لابد ان تأخذها في الاعتبار كما قال الدكتور احمد ان
لابد ان يكون هناك متابعة وقيل المتابعة لابد ان يكون هناك
رقابة على انحاء هذه القرارات طبعا مجلس الشعب يراقب
الاتفاقيات كل على حدة ولكن الحكومة لا تتقدم بتقرير
سنوي عن الاقتراض لمجلس الشعب ... لابد كما يفعل
الكونجرس الأمريكي ان يكون هناك رقابة للاقتراض
السنوي لابد ايضا من دراسة شروط القرض فقد تفتتج
بارلوية معينة اولوية قد تكون في الغذاء او الامن القومي او
الاسلحة انما الاشكال في الشروط التي يتم التعاقد بها لـ
اقتراض ١٢ ... بعد ٥ سنوات حائقي ١٧٦ ... من اصل
القرض لو افترضنا بسعر ١ ... زيادة اصل القرض بـ ١٠
١٠ ... خلال ٥ سنوات وايضا بعض القروض كما سمعنا
عقد عليها بعملة قابلة للزيادة وبالتالي في النهاية ندفع مبالغ
ضخمة جدا بعض القروض تم التعاقد عليها بسعر فائدة
ثابت ١٦ / بينما سعر الفائدة ٧ / سيدفع مع القرض لابد

الأهرام

مركز الأهرام لتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٨٨

د. إبراهيم الدسوقي اباضه

بعد ان سبق السيف العزل

بحرسي - يتدفق بحر روبرت - سيد
ونيس - لا يتب وقد سعت سيرة في تلك
حور وحركت وان افراغ الكيرير - مزاج حر
الدير بعد التي عثره حصر فصيحة نرحمة حور -
واوبد قال - مكتور احد - سديف - تصويره
قصية الذين العدم واتي عن - ربح - دي - نحر -
حجاري - واستعلق بالهيك - لاقتصاد - فصيحة -
لا بد من الربط بين هيك - الاقتصاد - حصر -
القرص العاد وافر - اناء - لا يعرف -
العاد الذي - ستمرة صوية - دي - لا بد -
اليوم عن الرعد من الارقة - نر - تدف -
وهذه نقطة - تفردنا - او - سقم -
سأعرضها - لا يعرف -
الححد الاحتمال الذين العاد -
بالحيا -
وححد الذين العسكري -
وححد الذين العسكري -
الداخل وححد الذين العسكري -
جبهة كلة ولكني اقول واعدا لا بد -
جودة ان عدد احترام ما يسمى -
الاستيعابية للاقتصاد المصري -
التي عرضتموها باستفاضة والتي كبت دور حور -
عن المدع انما في حالة توقف عن المدع -
بصدد بحث فصايا الدولة وهذه القضية -
وبدأت الجرائد تتكلم عدديسي -
الآن في وضع متغير انما ما احرو -
اعرض نقاط اساسية سبق ان -
الكتابات وبعض الكلمات -



سحدد فيه أولا الجهات صاحبة الاختصاص في عقد القروض
لابد اعتادت على القروض بالنسبة للاقتصاد كز وزير يرض
ويرجع بقروض ويقرر في الصحف انه جاء من الخارج وتمكن
من عقد قروض فلا من تحديد الجهات التي لها حق
القروض قاصر بوضع وبعد الجهات التي لها حق
القروض

اي هي مجلس الشعب وهذا اقف وقفة - ارجو ان ان
يتفق معي فيها الدكتور حجارى - قضية الدستور في هذه
النقطة بالذات فالمعنى ان لا يحدد الدستور بدقة مسألة
الاجراءات التي تتخذ قبل ان مجلس لعرض القروض

والدستور ناقص ومعيب من هذه الزاوية والممارسة
اكثر عيبا لانه يعرض على اعضاء المجلس فجأة ٤٠
مشروع اتفاقية قرض في ساعة وحضرت حضرت التجربة
دي ان وصل الصبح لكن نائب ملف ضخم يشمل مشروعات
اتفاقيات القروض ثم في ظرف ساعتين في لمح البصر ودون
ان يتمكن نائب واحد من قراءة صفحاتين من هذه
المشروعات وافقوا عليها جميعا بالمعنى

تم تعالوا نبحث في صرف القروض .. هل يعقل ان يوجد
برلمان اعلى سلطة تشريعية في البلاد لا تملك حق تعديل
الميزانية بندا بندا أو بابا بابا .. دستورنا ينص على أنه اذا
ما اردت ان تعترض على الميزانية فان عليك ان تعترض
عليها ككل أو تقبلها ككل اذا اعترضت عليها ككل ضمن حق
رئيس الدولة انه يحل البرلمان ويستفتى الشعب عن
الميزانية وكان الشعب خبير بهذه الامور .. اذن في الواقع
أقول لو كان هناك دستور واضح ينظم هذه المسائل لما كان
من الميسور ان يذهب بنا الحال الى هذا التسيب وهذا
التراكم في الاستيراد الذي ادى بنا الى ما انتهينا اليه
اليوم .

ومسألة التعديل الدستوري اعتبرها جوهريه جدا واول
صدامات بين الشعوب والحكومات كانت بسبب مسائل
مالية . كيف يعقل ونحن في الربع الاخير من القرن العشرين
ولا نملك حق مناقشة الميزانية وحق التعديل وحق الالفاء

فتح الله رفعت

د . ابراهيم المدسوقي اباطة

لوحث تعديل تعود للحكومة لكي تراجع مامسى
قبولها كلها أو رفضها كلها

ادن قضية تعديل الدستور قضية مهنة جدا . وأعطي
مثال من بين امثلة عديدة على الرابطة الحيوية والعضوية
بين قضية القروض وقضية الاصلاح الاقتصادي
والاصلاح السياسى اساسية وهذه مسألة تنظيمية تقتصر
من أن نجمع كل مايتعلق بالقروض في كود واحد .

كما أن مسألة مواجهة هذه القروض كما قال الدكتور
حجازى اصلاح هيكل الاقتصاد المصرى واصلاح
هيكل الانتاج .. بمعنى أدق . واصلاح هيكل المبرانية
بمعنى آخر . والدكتور احمد ابو اسماعيل اعطى امثلة
كثيرة واقلامنا تعبت من كثرة ترديدنا هذا الكلام حيث
اصبح الانسان يتجنب اعادة ترديد ما ترده آلاف المرات
والحكومة يجب ان تخوض حربا ضروس ضد الانفاق
الحكومى . كذلك بالنسبة لزيادة الانتاج الدكتور حجازى
والدكتور احمد أبو اسماعيل والسفير سعد الغمراحي
والدكتور على سليمان فقد سبقونى في الكلام عنها . اما
قضية وهى تفكك جهاز الدولة الادارى ومرحلة ومردة
الاساسى للسياسة الاقتصادية عمودا وجوابا ثقافية
وجوانب قيمية لكن على اى حال نحن امام ادارة مهيلة
لا اقول اننا نواجه الادارة كلها لان هذا لن يكون خلال ٦
شهور أو سنة . لكن من الممكن ان اواجه هذه الادارة
الفاسدة واعيد تنظيم قنوات الاستثمار الاساسية كما يجب
ان نحدد اهدافنا من الاستثمار .

هل تريد مصر تصنع زراعى أم تريد صناعة أم تريد ان
تكون بلدا سياحية .. بمعنى ان الهدف الرئيسى لجبهتنا
غير واضح .

فالامور هذه كلها لابد من مواجهتها واقول ان النهج
يجب ان يبدأ من هيكل سياسى جديد وقادر على المواجهة
واقول ان مصر بلد غنى والقراء فيها نسبي والفقير نسبي
كما ان لديها من الامكانيات مايسمح لها بان تتقدم بخطى
واسعة لو اننا بدأنا بالمندخر الطبيعى لاصلاح
الاقتصادى . لابد من مناخ جديد . ولن يبنى لهذا المناخ
الجديد الا اصلاح سياسى أما الاسلوب بهذا الشكل فن
يسودى الى بعيد .

الأهرام

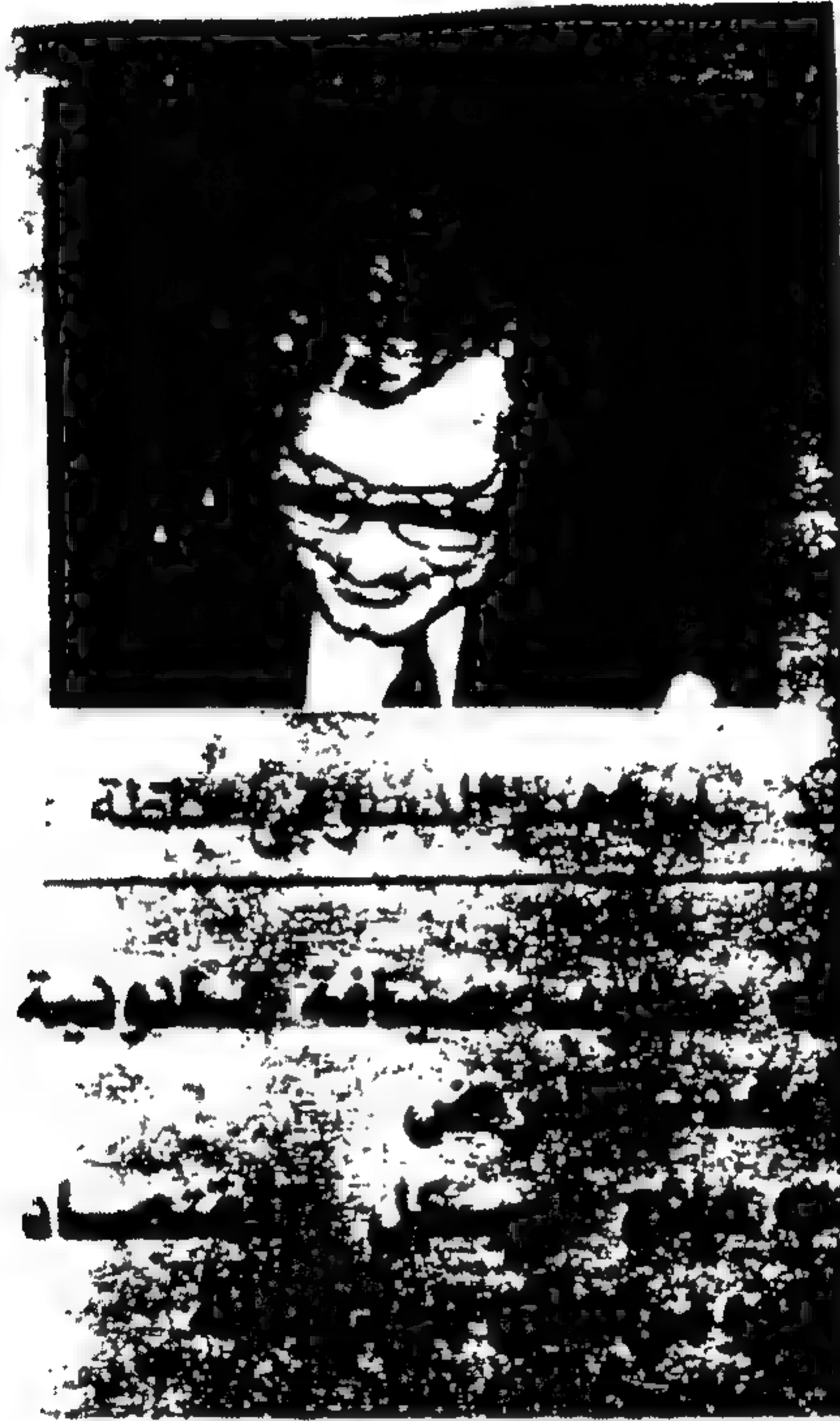
مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١ أغسطس ١٩٨٨

د . عبد العزيز حجازي

ليس لدينا كود عن هيكل تنظيمي للدولة كد روبر ينقسم
بالوزارة ويعمل ويعدل ويعدل مرة يضم ومرة يفصل بمعنى
التنظيم الإداري للدولة غير موجود . وساعتبر أن إدارة
المجتمع المصري هي رقد واحد قسر أن اتكند عن
استراتيجية دولة . ولابد من تحديد أهدافنا ووضع
التنظيم الذي يكفل تحقيق مثل هذه الأهداف . وهذا غير
موجود





د. علي الدين شلال
مستقبل الاقتصاد
في مصر

د. علي الدين شلال

فليكن العلاج في إطار مستقبلي

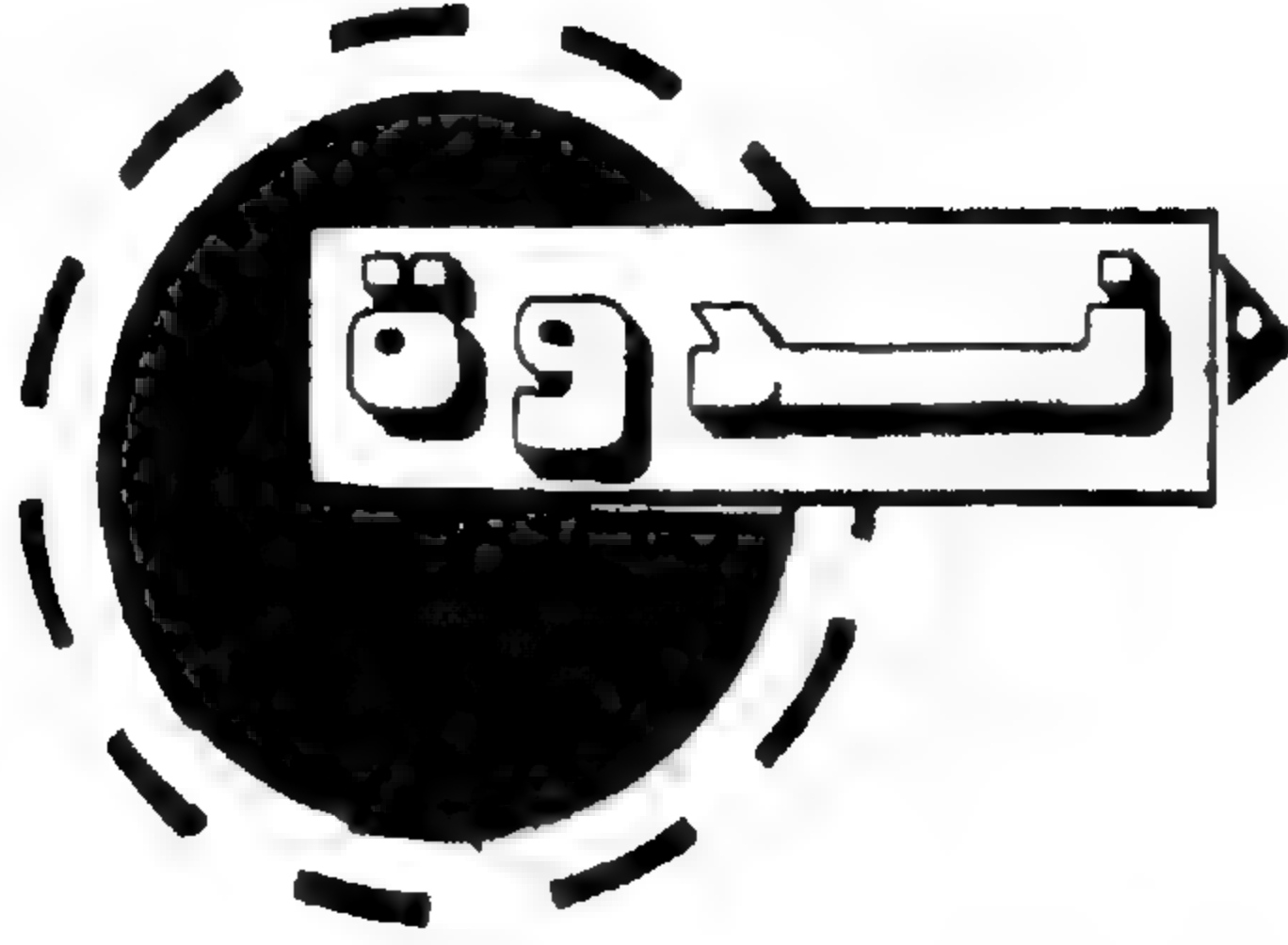
بعد كرك ماثير سالتحدث عن عدة رؤيا
ويبدو أن مسار المناقشة في دور قضية الديون قد
أولت أول قضية الاقتصاد المصري في محنة قد قد
مشكلة المجتمع والدولة المصرية في محنة قد قد
الديون قضية قومية في المقام الأول وقضية سياسية
في المقام الآخر. ويبدو أن هذا قد قد أيضا في مسانير

● الأول: ان معالجة قضية القدس لابد ان تكون في إطار رؤية متكاملة للمستقبل وان الحصة الأكثر مهمة مرة أخرى غياب ما يمكن ان يفسيه باستراتيجية متكاملة او مسطرة شاملة سواء عن مستوى السياسات الاقتصادية المختلفة عن مستوى علاقة السياسة الاقتصادية بمجمل سياسات الدولة ككل

و غياب الرؤية الشاملة أو غياب التصور المتكامل
يصبح من الطبيعي أن كل قطاع أو كل هيئة أو كل وزارة أو
كل وزير يضع لنفسه ما يعتقد أنه الأهداف الأفضل أو
الترتيبات الأفضل فيما يعتقد ومن هذا في قضية نسق
بالرؤية .. بالتصور .. بالفكر .. بالضرورة

● الثانية وتعلق بتنظيم الدولة المصرية والحديث عن
 ان الهياكل التنظيمية والادارية والقانونية التي ورثناها من
 الارجح انها غير قادرة في شكلها الراهل على مواجهة المتباد
 والتحديات والمسئوليات التي تتولاها الان بمعبارة احسن
 ربما بالضرورة انها ليست سينة وكانت جيدة انما كانت
 جيدة لمجتمع عدد سكانه ١٨ مليون اقتصاد متوازن ولكن
 مع تغير اوضاع هذا المجتمع . تغير عدد السكان ومع تغير
 الالتزامات الدولية ونتائج المعارك السياسية التي دخلها
 واعباء الضغط السكاني ثم الثورة العلمية والتكنولوجية في
 العالم كله .

وهذا القرض يحدد أيضا اجراءات عقد القروض والضوابط الواجب توافرها في عقده . كذلك يحدد السلطة المكلفة بالموافقة على القرض . طبعاً معروف ان السلطة دي هي اعلى سلطة في البلاد .



تفتد النظرة الشاملة

وهذه التغيرات التي تفرضها كل هذه الامور أنصير
انها تعيد طرح قضية اعادة تنظيم الدولة او ادارة ليس فقط
الاقتصاد القومي لكن ادارة الدولة المصرية وبناء الاجهزة
او التنظيمات القادرة على هذا . ربما . أنا لست من انصار
لا الوقوف امام الاطلال ولا البكاء على اللبن المسكوب
والحديث يعنى ان هذه قضية تاريخية قد يكون من
الضرورى الحديث عنها او التأمل في كيف تمت هذه الديون
ومن كان المسئول هنا وهناك وانما ما يوازىها اهمية ان لم
يكن عنها ان نوقف هذا الامر وان لم نفكر في كيف
التعامل معه في المستقبل يعنى اداة سياسة ما أو شخص
ما أو مسئول ما لا بأس لكن لن يفير من المشكلة شيء كبير
ولن يحل مشكلة كبيرة بقدر ما يكون المطلوب الاكثر كيف
نواجه الحاضر والمستقبل في هذا السياق تصبح السديون
مسألة سياسية . وربما يسمح لي الدكتور اباطة أن يختلف
معه ليس في توجهه العام انما في جانب منها وهو الخاص
بربط الاصلاح الاقتصادي بالاصلاح السياسي وتعديل
الدستور يعنى لو نتأمل الدول التي نجحت في بعض هذه
المسائل تاوان ، سنغافورة .. كوريا الجنوبية .. الصين
الشعبية أو غيرها ربما ليس لديها حجم الحريات العامة أو
ليس لديها الأمر الدستورية التي تسمح بالرقابة بنفس
الشكل الموجود لدينا بعبارة أخرى أقول قضية الدفاع عن
الاصلاح السياسي مطلوبة وواردة وأشاركه الرأي فيها .
وانما ليس من الصحيح ان الاصلاح الاقتصادي رهين
به بعبارة أخرى ان بعض المسائل مثل تعديل الدستور
ربما بيننا وبينها عقبات وعقبات الان فان نعلق حل بعض
المسائل الاقتصادية على احداث تعديلات جذرية في
الد .. ربما لا يكون اسلوبا مناسباً بعبارة اخرى القضية
الديمقراطية يدافع عنها الحقوق ديمقراطية للناس وتعرض
كجزء من اصلاح الوضع السياسي في البلاد انما هناك
مسائل اخرى قضايا رقابية قضايا الكود الذي تحدث
عنه .. قضايا اعادة تنظيم بعض الاجهزة الرقابية للدولة .
هذه أمور يمكن ان تتم في اطار للوضع السياسي والدستور
القائم .

وأتصور أنه لابد من مواجهة تسخاعة . لابد من الاعلان الصريح عن التزامات الدولة والمجتمع وان أي حل يجب أن يصبغ على الكبير قبل الصغير الحاكم قبل المحكوم والغنى قبل الفقير وبدور ان يتصدر الغنى والكبير والحاكم اتصور ان المعالجات أو الحلول تعوزها الجديدة . اتصور انه من هذا المنطلق ورقة وطرح الدكتور جودة مسألة مهمة لكن كيف نواجه الوضع القائم كيف نوقف هذا السبيل . كيف نسد بعض الثغرات الموجودة التي ربما لن تحل قضية الديون في مجملها التراكمات الماضية انما على الاقل سنوقف مزيد من التراكمات وربما تصعد في موقف أفضل للتعامل مع الديون الجديدة وفي ذهني هنا معنى واضح جدا ان لابد من التمييز بين تمويل العمل أو تمويل الاختصاصات المرتبطة بالعمليات الادارية أو فنية وبين وحدة صنع القرار . من المفهوم ان هناك وزارة خارجية تقوم بدور معين وان هناك وزارة مالية تقوم بدور معين وان هناك بنك مركزي يقوم بدور معين . . هذا نوع من تقسيم العمل المرتبط بالتخصصات ولكن ما نفتقده انهيئة المركزية التي تمتلك النظرة الشاملة والتي يصبح لها حق اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتقدير الاحتياجات وفيما يتعلق باولوية هذه الاحتياجات انه من المتصور ان هناك احتياجات عديدة ولكن هذه الاحتياجات لا يكون لها نفس الدرجة من الاولوية أو من الانحاح . ومن هنا أتصور ان موضوع وجود هيئة مركزية وهيئة عليا تقرر عن أعلى مستوى في السلطة في المجتمع أو في تنظيم الدولة لكي تقوم بهذا الدور . في تنظيم الدولة لكي تقوم بهذا الدور في هذا السياق اعتقد ان هذه الندوة اشارت موضوعات وادعو الاخ عصام رفعت أنه في المستقبل يتم مناقشة موضوع البطالة أحد موضوعات المستقبل ففيما أتصور لأول مرة منذ البطالة يظهر في تعداد سنة ٨٦ لفئة ظهر ومع تزايد السكان ومع الوضع التنظيمي والاداري والانتحى لسدونة هذا العمود يتزايد . لا اذكر الحديث عن الآثار الاجتماعية أو السياسية لهذا الامر في مجتمعي مكتظ واتصور ان موضوع البطالة سيكون على جسر اعوان المجتمع المصري في السنوات القادمة وحسن ثم وان من المفروض ان اصحاب الفكر واصحاب الرأي ان ينظروا الى ما هو اكثر من تحت اقدامهم ان يتاملوا في هذا الموضوع من الآن أما وقد ذهبنا الى نادي باريس ما امكن أن يفعل بعض النظر عما اذا كان الذهاب صحيحا أو غير صحيح . اما وقد ذهبنا وقد ارتبطنا كيف نتعامل مع هذا الموضوع .

د . ابراهيم الدسوقي اباضة

النقطة التي اثارها د . عر اندين هيلان كيف نعالج
الحاضر دون تحليل الماضي من خلال تجربتي نحلر الماضي
لكي نعرف المواجه أو العزل ومن المهم دراسة الماضي لكي
ستخلص الدروس كذلك اؤكد على صلة الإصلاح السياسي
والدستوري بالإصلاح الاقتصادي ومواجهة المشاكل
الاقتصادية



د . علي الدين هلال اعلن ركنين أولهما اقتصاد
عند دراسة اخصائي بقدر استبعاد العبرة ونكر دور
بشعنا عن قضايا المستقبل و دور ان يكون الهدف وتوزيع
النوم والمسؤوليات الامر الثاني ان ركزت الاصلاح
السياسي ضروري كجزء من الحقوق الديمقراطية ولكن
الفاعلية ليست للتنظيم الديمقراطية العريضة وقصص بهذا
الدفاع ضرورة الاصلاح الاقتصادية وعدم تعقيد او عدم
تعقيد البدء فيه عن امور اخرى . والامور كلها مترابطة
ومتشعبة

د . احمد الغندور

نحتاج نظرة واقعية

و تصوري ان ما قصده د . علي الدين هلال هو ان
المسألة ليست تتابع حلقات او سباق تتابع بمعنى ان
نترك المشكلة الاقتصادية وان نبدأ بالاصلاح السياسي ثم
نبدأ في الاصلاح الاقتصادي هناك هذا التداخل واعتقد ان
العلاقة بينهما متبادلة فأي اصلاح اقتصادي قد يساعد في
الاصلاح السياسي وينتج ما اراده الدكتور اباطة . اعتقد
وصلنا المرحلة مهمتي هنا ان احاول الحصن .
واقول استطعنا في هذا الحوار ان نجسد الاصول
العامة التي تحكم المشكلة والتي تحكم حلولها من حيث
الاصول العامة التي تحكم ظروف هذه الروشة اولها ان
هذا الحوار قد بدد بعض الامال التي يحسبها الضمان ماء

فإن أحياءها لا يحددها شيئا سدير الخارجية تحت حضوره
معينة بالنسبة لمسار الاقتصاد المصري عليل
ستتعد أن يقل النظام الاقتصادي المعاصر شريعة أو عربة
أي نقاش بالنسبة لاعفاء مصر أو الدول النامية عموما من
هذه القروض دول أمريكا اللاتينية بالرغم من علاقاتها
السياسية القوية مع النظام الرأسمالي العالمي تدفع الآن
من هذه القروض ولمدة معينة ما يعادل ٦٠ مس دخلها
القومي وهو ما يساوي فانصر ميراثها التجاري لكي تدفع
القروض وهذا أكبر من الفانصر في الميزان التجاري
الياباني الذي يمثل ٢ أو ٣ معينا الانصر في الأمر من
حيث اعفاء أو تخفيف جذري في الدين سواء من العالم
الشرقي أو العالم الغربي والدكتور أبو اسماعيل وكان في
الشرف الاشتراك معه في محادثات جدولة الديون مع
الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٧٥ المسألة كانت واضحة على
مائدة المفاوضات وهي واضحة الآن في نادي باريس نادي
باريس ذهبنا اليه واختلف مع الدكتور حجازي اعتقد أن
خطا الحكومة إذا كان هناك نمة خطأ في أنها تأخرت في
الذهاب إلى نادي باريس لأننا توقفنا عن الدفع قبل ذلك
المشكلة تفاقمت مجرد وجودي على مائدة المفاوضات لن
يسىء من وضعي لأنه قبل الجلوس على مائدة المفاوضات
أنا أعامل فعلا كدولة غير قادرة على سداد ديونها

والمشكلة الثانية تتعلق بحل المشكلة مشكلة الديون
الخارجية لمصر ليست المشكلة الخطيرة الوحيدة التي
تواجه الاقتصاد المصري ولكنها إحدى المشكلات
الخطيرة التي تواجه حل هذه المشكلة أو رسم الطريق

لحلها يساعد في حل المشكلات الأخرى لكن بقاء المشكلات الأخرى دون حل يؤخر حل مشكلة التنمية يبقى إذن لابد من النظر إلى مسألة الدينون نظرة شاملة . هناك مشكلة البطالة أصبحت واضحة . هناك مشكلة الأوربيات الصناعية والزراعية وأصبحت واضحة . هناك مشكلة الري ونضوبه وأصبحت واضحة . هناك مشكلة الموازنة العامة وهي واضحة . هناك مشكلة ميزان المدفوعات وهي واضحة يبقى نحن إذن لابد أن نبحث عن شئ من الحل للمشكلات الاقتصادية هنا الحوار ابرز أهمية أن تمثل مشكلة الدينون مع المشكلات الأخرى صلب الخطة الاقتصادية . إلى الآن لا نستطيع أن نقول أن الخطة الاقتصادية قد قدمت لنا حلاً لمشكلة الدينون وحلاً موازياً للمشكلات الأخرى وبيان للترابط بين حل مشكلة الدينون وحل المشكلات الأخرى

إذا نظرنا إلى ما انتهى إليه الحوار بالنسبة لتفضيلات الحل الشامل للمشكلات الاقتصادية المصرية وهو ليس فقط حل الدينون استطيع أن أقول أن الوجه السلبي لهذا الحل الشامل هو ترشيد الانفاق القومي ويجب ألا نخلط بين ترشيد الانفاق القومي وترشيد الانفاق الحكومي لأن الانفاق الحكومي جزء من الانفاق القومي لقد تعدينا مرحلة حل المشكلة عن طريق مجرد خفض الانفاق الحكومي أصبح علينا أن نرشد الانفاق القومي . إذا وصلنا للنقطة ترشيد الانفاق القومي فعلياً أن نراجع كل بنود الانفاق سواء تناولت الاستهلاك أو الاستثمار علينا أن نرشد انفاقنا ابتداءً من الأبرة إلى الطاقة مروراً بالتليفزيون مروراً بالاذاعة ... وبقدر الورق الذي نستهلكه سنوياً ... وبقدر الطريق التي نقيمها سنوياً الخ ... نحن أصبحنا في أمس الحاجة إلى ترشيد الانفاق القومي وترشيد يترتب عملية علاج الموازنة العامة ... يترتب عليه علاج ميزان المدفوعات ... يترتب عليه فتح الفرص للتصدير وفتح الفرص لخفض الواردات ... يترتب عليه اقامة الفرصة لاستثمارات جديدة يستطيع الاقتصاد القومي أن يستخدمها لتحقيق معدل معقول ومتواضع للنمو الجانب السلبي للمشكلة هو ترشيد الانفاق القومي بلا مجاملة لا يند من بنود الانفاق وهذا برنامج ضخم ويحتاج إلى برنامج سياسي هناك الجانب الايجابي للحل الشامل هنا تأتي مشكلة الأولويات القومية في الاستهلاك والانفاق وهنا يجب التنبيه إلى أن القيود الاجتماعية تمثل قيداً أساسياً على أي تحرك سواء من ناحية ترشيد الانفاق القومي أو من حيث تحديد الأولويات القومية بالنسبة للاستثمار .

المسألة الثالثة . . في هذا الحل اننا لم نستبعد الى الان جميع وسائل الادخار الوطني اقصا الادخار الوطني ليس المحلي فقصروا بالعمل الاجنبية او بالعمل المحلية من مقيمين في الداخل او مقيمين في الخارج هناك فرص ضخمة لتحسين اعتمادنا على الادخارات القومية بالعمل المحلية والعمل الاجنبية . هنا نقطة اساسية ابرزها الحوار هو اننا لم نعد نستطيع ان نتحمل رفاهه رفض مناقشة حل من الحلول لانستطيع ان نرفض الار مشكلة تخفيض القطاع العام ولا بد ان نناقشها . . . لم نعد نستطيع رفض مناقشة كيف نستخدم اموالنا على نحو يحقق الاهداف القومية وهناك حلول كثيرة . هل افضل ان تتركها كما هي تضارب على كل شيء عن كل الاصول القومية وتغرق كل الحلول الممكنة للمشكلة الاقتصادية ام نختار لها فرص استثمار معينة وقد يكون هذا الحل مرتبطا بجزء تخصص القطاع العام

ما اركز عليه أنه لم يعد من حق احد ان يرفض بشعارات معينة مناقشة حل من هذا

وهناك مسألة رابعة وهي مسألة سياسية واعتقد الندوة ابرزتها الى حد ما ان على الساحة العامة في مصر افكار كثيرة وافكار قيادات كثيرة ولكن علينا ان نعرف ان هذه القيادات ارتبطت بما من معين وان دفاعها عن هذا الماضي جزء من وجودها لا يمكن ان اتصور ان يقبل ميتران بتأريخ الاشتراكي الضخم التعاون مع شيراك في تخفيض القطاع العام في فرنسا ولا تقبل بعض الشخصيات التي تدعى نسبتها الى التيار الاشتراكي مجرد مناقشة هذا الموضوع . هذا امر في واقع الامر ويجب ان نقف امامه . والنقطة الاخيرة التي ابرزتها هذه المناقشة ان هذه المشكلات الضخمة وهذه الحلول الصعبة المعقدة المتشعبة تحتاج الى اطار اداري واطار مؤسسي سواء كانت المؤسسات منتحية الى الجانب الاداري من المجتمع او الجانب السياسي المصري اطار مختلف للغاية ويجب تعديله . . . لا يمكن ان نقبل ان دولة الامارات الان تناقش تقييمه بنيران النظام الاداري فيها ومصر مع كل ما نشعر به لم يخطر بها الى الان مسألة مثل هذه المسائل . .

القضايا القومية الست

ومن الضروري أن نعود إلى بعض القضايا التي تنبأها
منذ ٦ سنوات في بداية عهد الرئيس مبارك قلنا نذكر



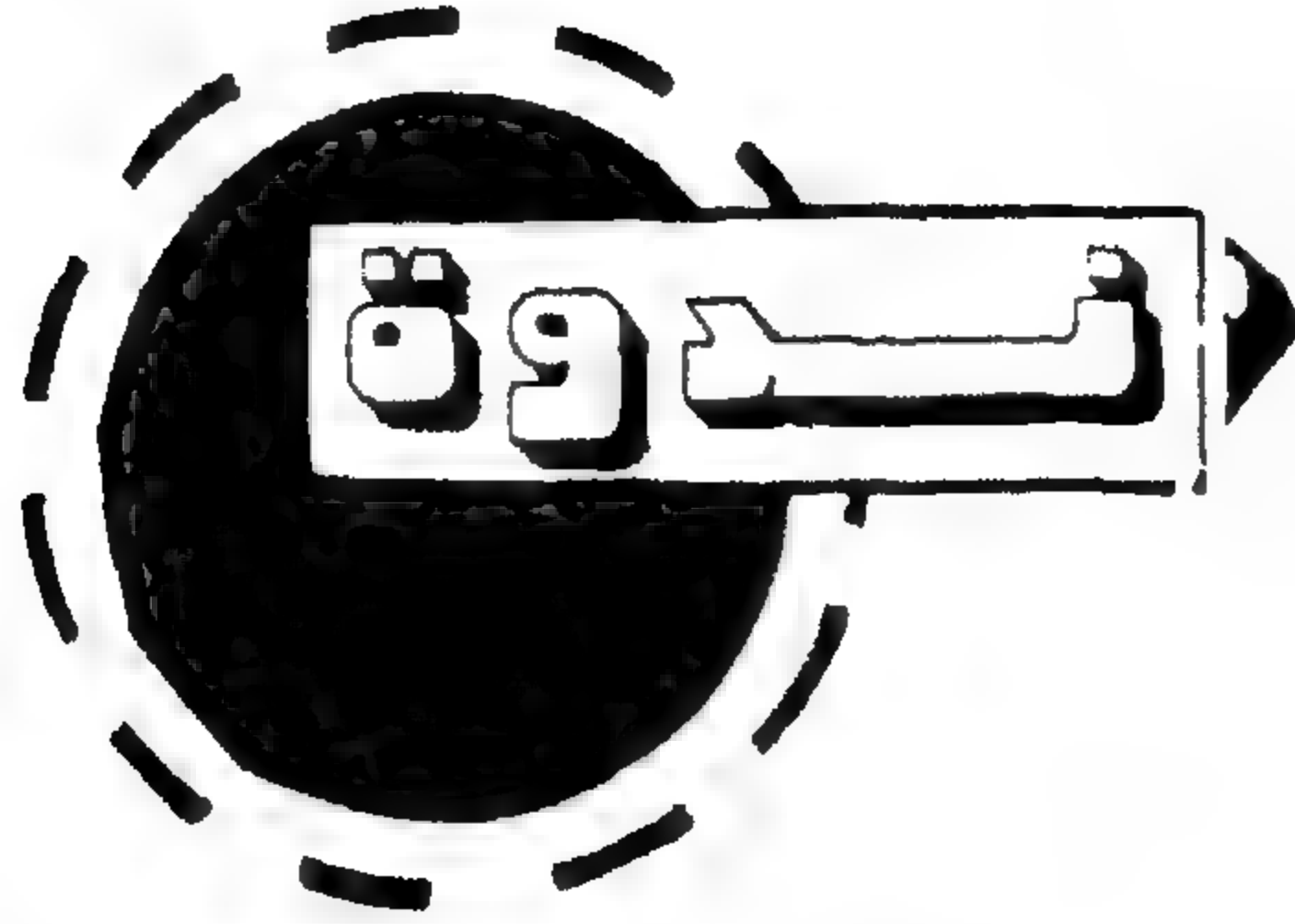
د. علي عبد العزيز سليمان :

مستقبل المديونية عشرة سنوات في ٧٤ فانتشرت على مستوى السلطات

القضايا الست كانت أحد هذه القضايا الست وكنا نذكر أن مشكلة التدريب كانت أحد هذه القضايا الست مشكلة التدريب في مصر الآن لحر كره المشكلات القومية لم تعد مسألة هامشية ولكنها أصبحت مسألة نيلانية عليا أن نقارن بين برامج التدريب في مصر وبرامج التدريب في كوريا عند بداية الحرب الكورية وارتباط نظام التدريب بنظام التحصيل . نحن نحتاج الآن في مصر إلى تحصيل مئات الألوف سنويا من المدربين وهذا نوع من الحلول الذي ينفذ إلى كره المشكلات بصفة الفقية المشكلة الثانية هي تغيير مضمون الخطة بحيث يكون محورها الأساسي هو قطاع الري وقطاع الزراعة لأننا بحاجة مشكلة أخرى بزيادة مشكلاتنا القروية . هذا المحور الجديد من كره أن يكون أساسا الثورة الصناعية ولثورة زراعية في مصر بما يفتتحه من بناء سدود نظرة جديدة إلى القطاع الزراعي وجهود تشبه جهود محمد علي وجهود الخديوي اسماعيل في القطاع الزراعي لم يعد القطاع الزراعي وقطاع الري يحتل التفضل عليه ببعض سوء الاتفاق

د . جودة عبد الخالق

مستعت في الاستماع إلى أساتذتي وزملائي والاستقاء فتح الله رفعت وبالنات تعقيبا على بعض ما ورد في حديثه القصد من المدوة كان تحديدا أن ندرس ونتبادر وجهات النظر كمصريين رغم اختلاف مواقفنا على الساحة في أمر نعتبره عن رأس قائمة الأمور القومية في هذا المجتمع وهو يتجاوز موقعه كمنه سياسي في هذا الاتجاه وموقعه كمنه أخرى منتمى سياسيا لهذا الاتجاه هذه المسألة يجب



ر سوكند بداية المسألة الثانية هو ان لا يجب ان
يحد موقف الدفاع من البداية لأن كما قال رملاء
والتحدي الدكتور ابراهيم سوقي ان يجب ان يتعاضد
الشريخ ولا يمكن ضعا اهدار دروسه والذي يمكن ان يفعل
الآن لأن يتحاشى هذا الححد الذي يجب ان يتعاضد معه
لكن ايضا يجب استيعاب الدروس التي يمكن استيعابها
من هذا ويمكن هذا التطبيق على مداخله عدد على هلال في
تعقيد عمى ابراهيم والقضية في تصويري الآن ليست
ختلف بين أنظمة ونكر الفارق بين نظام ولا نظام هذه هي
القضية فاسي اعتقد وبامانة واعرف ان هذا للنشر ان
يسمى هناك شيء في مجالات محددة جدا يمكن ان يطبق
على في المصرية هناك في الواقع أكثر من دولة بمعنى
تتدرج اختصاصات وصلاحيات في اتخاذ القرار باعتقد ان
هذا ب مسألة وهذا كان الحاضر لعقد هذه الندوة
والتحدي ان كيف تتدهور هذه العملية .. والاستاذ فتح الله
رفعت في اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب اطلقت على
عديد من نصوص الاتفاقات وتقارير اللجنة الاقتصادية
وهذا ليس لمحا فبينا ان اقرر السواقع فالتقرير عبارة
ما يتضمن فقرة تقول انه بما ان البلاد تعاني وان هذا
القرص فان اللجنة توصي بالقبول . أقول بشكر عام
ونيس في كل حالة هذه هي المسألة بدليل هناك شروط
في البداية كانت اللجنة الاقتصادية تصب عندها جميع
الاتفاقيات المختلفة وكانت تتابع وتقصد تفسير وتفسير
الحكومة اسي كذا وكذا . الآن ومنذ فاسيرات لا
يذهب للجنة الا الاتفاقيات الخاصة بالوزارات انش
حصصت للجنة الاقتصادية في وزارة الاقتصاد فجميع
الاتفاقات الخاصة بالمواصلات تذهب للجنة
المواصلات . الزراعة والري تذهب للزراعة والري
الدولة تذهب للخطة والموازنة وهكذا
. المسألة هامة لأن حديثي كان في الوقت الذي كان
اللجنة الاقتصادية هي الجهة الوحيدة

هناك إدارة للمتابعة وإن كل المسائل بنصب فيها لكن البنك المركزي يعاني من هزال مهني وهذا رأي كالاقتصادي ويمكن واحد من البنك المركزي يقول هذا ليس صحيحا ... انما امام اكثر من ١٠٠ بنك يكون هذه مقبولا .

واذا كنا سنعود الى فكرة السيادة ففكرة السيادة يجب ان تتجسد اقتصاديا كما تتجسد سياسيا واذا كان البنك المركزي هو السلطة القوامة في المجال النقدي وهو السلطة - ايضا - القوامة - في مجال التعاون مع العالم الخارجي فيجب ان نقر هذا فعلا وهذا ، يقتضى تدعيم البنك المركزي مهنيا بحيث يستطيع القيام بالدور المنوط به .

التعاون الدولي .. الاقتصاد .. الخارجية .. المالية .
والبنك المركزي هو مركز تجميع ما يتعلق بالارقام والتحقيق منها ولديه الادارة التي قال عليها الدكتور احمد ابو اسماعيل

آخر نقطة .. اوافق مع الدكتور الغندور في انه لا بد من ترشيد الانفاق . واضيف لما قلته نقطة مهمة جدا في رأي لنجاعة هذا العلاج وهو ضرورة تحقيق ام مراعاة العدالة في تحمل الاعباء الاجتماعية ، وارجو ان يتمخض الجدل في هذه الندوة والحوار حول ان الحاجة اصبحت مساسة ولا تحتمل التأجيل .

الى اقامة كيان يرفع قضية الاستدانة من كافة جوانبها من البداية الى النهاية بحيث يقتضى هذا ايضا فيما يتعلق اذا كان اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب او البنك المركزي وكنقطة معلومات اتكلم بالنسبة للبنك المركزي لان الصحيح كما اشار الدكتور احمد ابو اسماعيل ان اصبحت

المصدر : الأهرام - هرام
التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٨٨

مستحضرات مصرية لعلاج الانيميا من الأعشاب الطبية

نجح علماء التغذية بالمركز القومي
للبحوث في إنتاج مستحضرات جديدة
لعلاج الانيميا الناتجة عن نقص
الحديد ، والتي تعد أكثر أنواع الانيميا
انتشارا في مصر ، إذ تبلغ نسبتها في
الأطفال ما بين ٦ إلى ١٢ سنة فقط خاصة
بالريف ٢٨٪ .

وصرح الدكتور فوزى الشوبكى ،
استاذ التغذية ورئيس الفريق البحثي
بان المستحضرات الجديدة تتميز
بقدرتها على مضاعفة امتصاص الحديد
من الأعشاب الطبية ، وتم تضمينها
بمجموعة من الأعشاب الطبية
المتوفرة بالسوق المحلية ومنها النعناع
والينسون والكراوية والعرقسوس .
وتجرى حاليا الاتصالات بشركات
الأدوية في مصر لإنتاج هذا المركب
الجديد على المستوى الصناعي لطرحه في
الأسواق في شكل شراب .

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : اكنو
التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٨٨

Y Y

أمراض الدم والتحليلات الطبية أن هناك
انعدام ثقة بين الأطباء والأدوية المحلية
الموجودة في السوق ، وهناك مشكلة
الاستيراد للدواء لعدم الانتاج في مصر ،
وهذا يتطلب توافر عملة صعبة وفتح باب
الاستيراد .. وهناك مشكلة خطيرة وهي
الأدوية التي تحضر في الصيدليات بدون
رقابة من أى جهة .. ومشكلة الدواء
البديل تسبب قلقا عند طلب أدوية
المستشفيات التي تكون الرعاية الصحية
فيها بالمجان .. فغالبا ما يتم الحصول على
الأدوية المطلوبة عن طريق عمل
« مناقصات أو عطاءات » تتقدم إليها
الشركات الدوائية المصنعة للصنف
الدوائي المطلوب .. وغالبا ما يتم قبول
العطاء اعتمادا على رخص سعر الصنف ،
وذلك توفيراً للمال وحسب الميزانية !!
مادامت كل الاصناف المعروضة متكافئة
كيميائيا دون مراعاة لتكافؤها العلاجي
أو ربما قد يتسبب ذلك في اعطاء دواء
غير فعال لعلاج حالة مرضية حرجية ،
وبذلك تكون الدولة قد خسرت ثمن
الدواء وصحة المريض وأيضا تعطيل
الانتاج عن طريق إجازات المريض
■ د. يسرية بسيوني مديرة عيادة
الفراغة للتأمين الصحى تقول إننا في

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٨٨

محمد الكيلاني

تصوير : أحمد بدوي

المريض بنفس المعدل والمقدار ..
وإمتصاص الدواء وظهوره في الدم يعتبر
مقياسا لفعاليته العلاجية ..
وهناك الدواء المتكافئ « العلاجى »
وهو الدواء الذى يعطى التأثير العلاجى
المتوقع والذى ينجح فى شفاء المريض ..
والمشكلة هنا أن الابحاث العلمية خلال
فترة ربع القرن الماضية أثبتت أن التكافؤ
الكيميائى للدواء ليس بالضرورة ضمانا
للتكافؤ البيولوجى أو العلاجى .. ومن
هنا نعلم أن الدواء البديل قد يكون
أكذوبة ولا يحقق الفرض الطبى
المرجو ..

وجهة نظر الطبيب

■ يقول د . نبيل هاشم أستاذ جراحة
المخ والأعصاب وعضو مجلس نقابة
الاطباء عن غرب الدلتا والوجه البحرى
ورئيس نادى هيئة التدريس بجامعة
الاسكندرية : إن الأطباء لا يحبذون
استخدام ما يسمى « بالدواء البديل » ،
ويعصرون على أن يحصل مرضاهم على
الدواء الموصوف فى التذكرة الطبية لأن
الاطباء عن خبرة يعلمون أن البديل
لا يعطى النتائج العلاجية المرجوة ..

هيئة مصرية للمراقبة الدوائية

كتب - أبو العجاج حافظ :
يتم خلال أغسطس الحالي إنشاء
الهيئة المصرية للمراقبة الدوائية لتحل
محل هيئة البحوث والمراقبة الحالية .
صرح بذلك د . راجب نويدار وزير
الصحة وقال ان الهيئة ستضم نخبة
من الخبراء والاختصاصيين
المصريين .. وستقوم بمراقبة كل
هواء يتنزل بالسوق صوله مصر أو
مستوردا .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٨٨

٦,٥ مليون دولار قرض كويتي لتطوير شركة ممفيس للألوية

صرح الدكتور جمال غراب رئيس شركة
ممفيس للألوية بأنه تم الحصول على ٦,٥
مليون دولار من صندوق التنمية الكويتي
كقرض لتطوير شركة ممفيس للألوية .
سيساهم القرض الجديد في إنشاء
ممفيس الجديدة والمزمع افتتاحها في أيار
أكتوبر لإنتاج ١٠ ملايين صبة عدا ثلاثة
أرباع المليار من الأكراس .

الدواء المهمل بالجمارك .. كيف يمكن إنقاذه؟! مطلوب مخازن للسبلع ذات المواصفات الخاصة .. دلالة من مخزن المهرسل

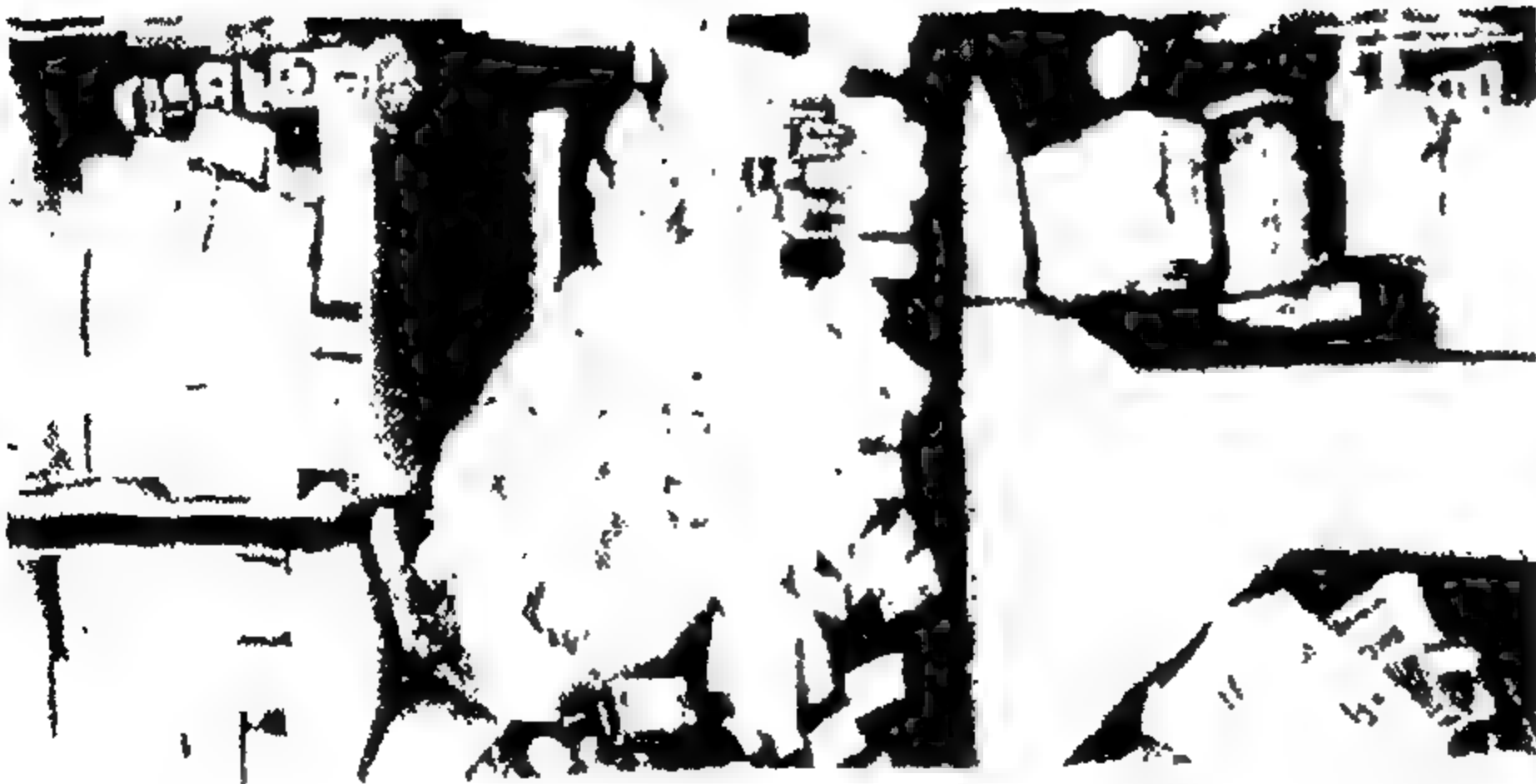
كتب - عادل البغدادي :

قررت مصلحة الجمارك تسليم وسلل الأدوية والعينات التي لا يقوم أصحابها بسداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها إلى وزارة الصحة لتوزيعها مجففا على الوحدات الصحية.

قرار مصلحة الجمارك يأتي بناء على توصية اللجنة العليا للسياسات بعد أن تعرضت أدوية قيمتها ٦٠٠ ألف جنيه لتلف جزء كبير منها نتيجة تخزينها في مخازن الجمارك منذ عام ١٩٨٢ دون أن يقوم أصحابها بتسليمها لرفقهم سداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها .. مما جعل مصلحة الجمارك توالي عمليات اعدام أجزاء منها بين فترة وأخرى حتى تقرر مؤخرا تسليم الجزء المتبقى لوزارة الصحة لتسلمه بالمجان للوحدات الصحية والمستشفيات .

● مصدر مسئول بمصلحة الجمارك قال أنه تم فحص الأدوية اعتمادا على تاريخ الصلاحية قرين كل منها .. وأعدام ما انتهى تاريخ صلاحيتها وتسليم الباقي لوزارة الصحة .

● وهذا مايرفضه المسؤولون بشركات الأدوية "قطاع عام" والصيادلة ويقولون أنه لا سبيل أمام دواء تم تخزينه تحت إشراف غير صيدل سوى الإعدام مهما كانت قيمة على أساس أن الحفاظ على صحة الإنسان أهم من ثمن الدواء .. وعلى أساس أيضا أن تحليل الدواء لمعرفة صلاحيته يتكلف أكثر من قيمته .



المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٨٨

وقال رئيس إحدى شركات الأدوية
« قطاع عام » : مادام الدواء خرج من
مخازنه الطبيعية - الصيدليات - فلا
يمكنني قبوله حتى لو كان تاريخ
الصلاحية لا يزال ساريا فتاريخ
الصلاحية ليس هو المهم بل طريقة
التخزين .. وبالتالي فتسليمها لوزارة
الصحة بعد خطأ فنيا وإنسانيا خاصة
أن هذه الأدوية لم تتكلف الدولة شيئا
بشأنها .. وأن معظمها عينات من دواء
لم يتم تسجيله بعد .
وجهة النظر تلك يؤيدها مصدر
مسئول بهيئة الدواء حين يقول أن لكل
دواء دورة حياة وتاريخ صلاحية
تعتمدان على شروط التخزين والرطوبة
والحرارة ولما كانت تلك الأدوية قد تم
تخزينها في مخازن « مهمل » الجمارك في
ظروف غير صيدلية منذ عام ١٩٨٢
وحتى الآن .. فلا بد من تحليها كـ

الرسائل وأجراء مراجعة شاملة لكل
الاصناف وأخذ عينات منها للتحليل
خصوصا الاصناف التي تحتاج في
تخزينها لشروط معينة كنسبة الحرارة
والرطوبة بجميع أنواعها البيولوجية
والكيمياوية .
كذلك لابد من مراجعة الشكل
الخارجي للدواء والتحقق من مدى
التحمل حيث أن الصناديق عادة
تتوضع فوق بعضها .
ويقول مصدر مسئول بمصلحة
الجمارك أنه يمكن تلال عمليات فساد
الأدوية عند تخزينها بمهمل الجمارك عن
طريق إنشاء جناح جديد بها يتم تزويدها
بالأجهزة اللازمة لحفظ « الرسائل »
التي تحتاج الى شروط تخزينية
كالأدوية وغيرها .. على أن يكون
إشراف متخصصين .. بدلا من
الرسائل التي يتم تحويلها الى
مهمل الجمارك للتلف .

توفير ٢٨ دواء في الأسواق منها أدوية القلب والمضادات وبنج الأسنان كتب - فاروق عبد المجيد :

تقرر توفير ٢٨ دواء بالأسواق كانت نادرة في الشهر الماضي وهي أدوية القلب وبنج الأسنان والمضادات الحيوية وأدوية الحموضة وغيرها

وكانت لجنة نواقص الأدوية قد عقدت اجتماعها الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور مصطفى إبراهيم وكيل الوزارة ببيتة الأدوية لمتابعة الموقف الدوائي بالأسواق خاصة الأدوية الأساسية والحساسية وذات الاستعمال الدائم ، والعمل على توفير البدائل .

وأكد وكيل الوزارة أن اللجنة تقوم باستقصاء ميداني عن مدى توافر الأدوية بالمصيدليات وشكوى المرضى وأراء النقابات الطبية وما يحصل لها من تقرير وفي ضوء ذلك تتم متابعة الموقف الدوائي بالبلاد ، كما تعقد اللجنة اجتماعا أسبوعيا مع المكاتب العلمية لشركات الأدوية لمتابعة إنتاجها وطرحه بالأسواق وتوفير الخلفات الدوائية للشركات وتبادلها بين شركة وأخرى وتقدير التركيز على توفير الأدوية في المناطق النائية وذات الكثافة السكانية المرتفعة وتدعيم العمل بمصيدليات الخدمة الليلية ، كما تقرر أن تتولى اللجنة متابعة قرارات اللجان العلمية ببيتة الأدوية والخاصة بوقف إنتاج بعض الأصناف لظهور أنواع أخرى منها وأثبت عدم فاعليتها واضطر الأطباء بالمصيدليات بإدراج البديل .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام-----رام
التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٨٨

١٧ / مصر / كبسولات دوائية
القاهرة في ١٨ أغسطس / واخ / منج العلماء المصريون لأول مرة في العالم في
استخلاص المواد الفعالة لانتاج الكبسولات الدوائية الجلوتينية الصلبة والرخوة من
الأبقار المصرية .
وفد بدأت التجارب الانتاجية لهذه الكبسولات في أول مصنع مصرى عربى
مشارك في منطقة العامرية بالاسكندرية .
ويشهد هذه التجارب الخبراء الأمريكيون العالميون .
وقد تم تركيب الخطوط الانتاجية بأيدي مصريه ١٠٠ / ٠ .

لأول مرة فى العالم

نجح العلماء المصريون فى إنتاج الكبسولات الدوائية الجيلاتينية من البقر بدلاً من الخنزير



د. راغب بوبدار

منذ حوالي عشر سنوات وأنا اجلس اليه فى معمله وسط التاييب للاختبار وزجاجات المعاليم والكيمائيات المختلفة ومئات المحطات الضخمة استمتعت منه إلى مايجيش فى صدره من أمنية علمية جديدة تراوده ويحاول أن ينتصر فيها وأن يطوع العلم الذى حصل على ارفع درجاته العلمية فى خسة تحقيق هذا الهدف الحضارى الكبير ..

قال لى العالم الكبير الدكتور ولحقه صد الله قائد فريق البحث العلمى المتميز فى كبرى شركات الدواء المصرية أن لمنيته أن وصل إلى تركيبة صحية جديدة من مصدر طبيعى آمن لانتاج الكبسولات الجيلاتينية سواء الرخوة أو الصلبة المستخدمة فى صناعة الدواء الذى بدأت مصر وقطاعها العام فى تلك الوقت يحتل المكانة العلمية العالمية الرائدة بقيادة هذا الوطنى المخلص الدكتور عبده محمود سلام وزير الصحة الأسبق والذى اختارته ١٤ دولة عربية بالاجماع لقيادة مسيرة انشاء اول صرح لوالى عربى مشترك يتمثل الآن فى ١٢ شركة دواء ومستلزمات عملاقة ...



د. عبده سلام

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٨٨

تحقيق بقلم : أبو الحجاج حافظ



العالم المصري الدكتور وفيق عبد الله
في مصانع الشركة الجديدة

لقد بدأت التجارب الانتاجية فعلا
وبصفة أولية مع هذه المناسبة
السعيدة على خطى انتاج سريع لانتاج
اول كابسول جيلاتيني صلب من البحر
وليس من الخنزير ولأول مرة في
العالم كله ...

لقد استجاب الله تعالى لدعائنا
وتوج الايمان والبدل والعطاء ...
وكانت الاخبار التالية :

● ستبدأ التجارب الأولية كذلك لأربع
خطوط انتاج عادية خلال هذه
الأيام ...



فرحة العاملين ببدء الانتاج في الشركة
العربية للمنتجات الجيلاتينية الدوائية

وكنتم اعرف تماما شدة ايمان
الرجل وشدة إخلاصه وتمكنه من
علمه واصراره مما يؤكد لي انتصاره
ونجاحه

وتابعت خطواته ...

وعهد اليه الدكتور عبده سلام
مسئولية قيادة العمل لانشاء اول
شركة عربية لانتاج الكابسولات
الجيلاتينية والمنتجات الدوائية
المماثلة ...

وتسلمها أرضا صحراوية في منطقة
الناصرية بالعامرية بمحافظة
الاسكندرية

وابدأ العمل الجاد المضني ...

سنوات مشقة بالكفاح والبدل
والعطاء .. ٦ ليلالي من المعاناة
والصبر والفكر المتحضر والايمان
العميق

وكنتم اتابع العمل ... وكثيرا ما كان
الرجال يضعون ايديهم على قلوبهم
خوفا أو تحذرا لعقبة أو مشكلة تنوّر
هنا أو هناك

... وفي بداية هذا الصيف

.... وفي بداية هذا الصيف زرت
المواقع لافاجاً بما يشبه الحلم
المصانع تم بناؤها ... الماكينات
قضخمة ثم تركيبها تقريبا .. المرافق
والاقسام التالية يجرى العمل فيها ليل
نهار

وعنت لاهنء الرجل ... لا شد
على يد العالم المصري الكبير الدكتور
وفيق عبد الله رئيس مجلس ادارة
الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية
الدوائية ...

الخبر السعيد

وأمن .. ومع مطلع العام الهجري
الجديد تلقت الخبر السعيد لي ..
ولمصر ولعلمائها ولأمتنا العربية
والاسلامية ..

لقد نجح العلماء المصريون في
استخلاص المادة الجيلاتينية من
الابكار المصرية !!!

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٨٨

ورجاء للصديق الكبير الدكتور محمد
زاهب دويدار وزير الصحة الذي يلود
للقطاع الصحي والدوائى فى مصر من
نصر الى نصر بإيمان واصرار ووعى
وفلسفة مصرية انسانية واسعة
لقد وجدوا منه على البعد كل التأييد
وكل الامكانيات لانقمة هذه الصناعة
الحضارية لأول مرة فوق الارض
العربية أن يجدوه بينهم ليشاركوا ثمره
تشجيعه وليرحمهم رجاى وامل الى
الرئيس القائد محمد حسنى مبارك
ليشهد هذا الاعجاز العلمى الذى حققه
وفى عهده ابناء مصر وعلمائها !

● الخبرات العالمية بعد نجاح
التجربة المصرية جاءت لتشهد النصر
المصرى العلمى الحضارى الجديد
وتطلب المشاركة بخبراتها
وتكنولوجياتها ...

● وكانت اخرها الخبرة الامريكية
المتفئة فى شركة « لى » وشركة
« شيريديل »

● استطاعت الشركة العربية
للمنتجات الجيلاتينية ان توفر لمصر
العملة الصعبة التى كانت تستخدم
بالملايين فى استيراد الجيلاتين
المطلوب لمصانع الدواء المصرية

● الانتاج يلبى لاحتياجات مصر
بل وستقوم المصانع المصرية للعربية
الجديدة بالتصدير اعتبارا من بدء
العام القادم ١٩٨٩ بمشيلة الله
تعالى

● سجل ابناء مصر .. مهندسين
وكيماويين وصيادلة وعاملين
بفكرهم من للمصرى وسواهم
المصرية هم تركيب خطوط الانتاج
السنة وبطريقة تستخدم لأول مرة فى
العالم ... وهنا نذكر المهندس
المصرى احمد رءوف المدير الفنى
الذى قاد هذا العمل الذى يعد لخطين
جديدين للانتاج لتصل الطاقة الى ٨
خطوط

٥٠ ألف متر مربع

وفوق ٥٠ ألف متر مربع فى
العامرية ترتفع الآن الى عنان السماء
اصوات هدير الآلات وتهليلات
العاملين الذين صبروا وثابروا ليقيموا
هذا الصرح الحضارى المصرى
العظيم ... ويبلغ رأس المال ١٠
مليون جنيه والاستثمارات ٢٦ مليون
جنيه تساهم الشركة العربية « اكديا »
بنسبة ٦٥ فى المائة وشركات القطاع
العام الدوائى - الجمهورية والعربية
والنيل والنصر والقاهرة بالباقي ...

امل ورجاء

ومن هؤلاء الرجال اجمل امل

علوم

يقدمه

صلاح جلال



أ. د. يحيى مصطفى نسولى

مشكلات الرقابة على

الأنوية في دراسة مصرية

لمعهد الإنماء العربى

□ □ بمناسبة ما كتبه نس من
تأمل البحث العلمى في صناعة
الدواء مع العاملين في هذا المجال
من الصيدلة والكيميائيين تلقت
دراسة علمية للاستاذ الدكتور يحيى
مصطفى نسولى عن الرقابة
النوعية على الأنوية ومشكلاتها
التقنية ، وهو موسوعة رائعة في
٧٧٤ صفحة وجهد علمي وتنظيمي
ممتاز ، وأصدره معهد الإنماء
العربى في بيروت ، وهو أول مرجع
في المكتبة العربية في هذا المجال
الحيوى .

□ □ أن هذه الدراسة تفتح الباب
أمام العاملون العربى لإنتاج أنوية
ذات جودة عالية تكون أكثر فائدة
للمريض العربى كمدخل لرفع
المستوى الصحى والتنمية
السلبية .

□ □ ويطلب الدكتور يحيى مصطفى نسولى بضرورة تدريس
التحليل الصيدلانى والرقابة النوعية على إنتاج الدواء نصيبا
وتركيبا في كليات الصيدلة ، وهذا طلب هام وأساسى وضرورى
بعد أن توسعت صناعة الدواء العربى وتقدمت .

الزجاج الدوائى المصرى يصدر للعراق والدول العربية

كتب - أبو الحجاج حافظ :

اجتمع الدكتور عبده سلام رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصناعات الدوائية بالمحاسب إبراهيم أبو الوفا رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للزجاج الدوائى « ايجكو » لاستعراض الخطوات الناجحة التى قامت بها الشركة لتصدير إنتاجها للدول العربية وخاصة مصانع الدواء بالعراق الشقيق .



د . إبراهيم أبو الوفا



د . عبده سلام

صرح لى المحاسب إبراهيم أبو الوفا بأن الشركة تقوم بإنتاج الزجاج العلى فى صورة زجاجات شراب

وقطرة وبرطمانات والزجاج الابيض فى صورة زجاجات محاليل طبية ومضادات حيوية وبرطمانات وزجاجات أشربة دوائية مختلفة

ونوعيات أخرى عديدة بأحدث أساليب التكنولوجيا المطبقة فى الإنتاج ويتم الخلط على أعلى مستوى فى بالكمبيوتر كما يتم التشكيل عن طريق

ماكينات أوتوماتيكية تتحكم فى الوزن والطول والمقاس والسعة وبصورة منتظمة ويتم الفحص والمعالجة طبقا لأحدث الاسس العلمية والتكنولوجية

مع مراعاة ضمان عدم التلوث والنظافة وتحقيق الصلابة العالية للزجاج المستعمل فى الابوية والمواد الكيماوية .

وصرح المحاسب إبراهيم أبو الوفا أن المساعدات التى قدمها الدكتور عبده سلام من جهده وخبرته وتجاربه وإتصالاته العالمية فى مجالات الدواء والمستلزمات والعبوات مستغل القوة اندافعة دائما للرجال الذين أقاموا هذا

الصرح الحضارى فى محافظة السويس بمنطقة جبل عتاقة حيث يسجلون فى كل يوم نصرا جديدا لمصرنا الغالية وأمتنا العربية الخالدة .

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨



تقارير الرقابة بغضاد الأدوية تصل بعد انتهاء بيعها للمرضى

سحب الدواء من السوق الفباب الوحيد الموزع للأدوية بالمملكة

عوض حجة الادوية المضادة!

هناك أدوية فاسدة في الصيدليات !!
لدينا اسمائها .. وفواتير شرائها .. وامكن تواجدها ايضاً
لكننا على ثقة تامة ان شيئاً لن يحدث .. وان احداً لن
يعاقب .. كل ما يمكن ان يحدث فقط هو ان تتحرك الاجهزة
المعنية لجمع هذه الادوية من الصيدليات بعد ان يتم بيعها
للمرضى !
والسبب هو ان القانون لا يعاقب مروجي الادوية الفاسدة .
ولذلك لن يتم توجيه اى اتهام للشركة المنتجة للدواء الفاسد
او الموزعة له .. والا هم لن يتوقف إنتاجها .. والنتيجة استمرار
توزيع وترويج هذه الادوية الفاسدة ! .. واستمرار تعاطي
المرضى لهذه الادوية !

اكتشف سبب انتشار هذا المرض ..
لقد كان دواء اسمه
« هستاجلوبين » .. هذا الدواء يستخدم
لعلاج مرض « ضعف المناعة الذي
يسببه نقص كرات الدم البيضاء ،
ومرض الحساسية !!

وهذا الدواء هو احد مشتقات
« الدم » !

دواء « هستاجلوبين » كانت توزعه
الشركة المصرية للأدوية ، والتشفيلة
رقم « ٩١٥ » ، هي التي ثبت فيها وجود
« الايدز » ..

اسرعت الشركة بجمع الدواء من

هذا هو ما تؤكد اقوال الشهود
التي جمعناها في القضية الخطيرة ..
قضية الادوية الفاسدة ..

شهادات عديدة

في ديسمبر ١٩٨٧ .. وفي مدينة
الاسكندرية الجميلة تم اكتشاف عدة
حالات محدودة للايدز (فقد المناعة) .

وارتفعت درجات البحث عن سبب
هذا المرض الخطير .. في المستشفيات
« بنوك الدم » ، القادمين من الخارج .. في
كل مكان ..

وبعد صراع مضم مع الوقت تم

تحقيق

ابراهيم عيسى - لؤى محمود

« bolics التي تستخدم لتكاثر الخلايا ثبت علمياً أنها تسبب حدوث السرطان ، ومازالت من أكثر الادوية استعمالاً في السوق المصرية .

(مجموعة توقيعات لبعض الصيادلة)

● ● ●
عل مسئولية د . يوسف عز الدين عميد كلية صيدلة الاسكندرية ونقيب الصيادلة بعض تشفيلات هذه الادوية التي تباع الآن بنجاح ساحق في الصيدليات المصرية غير مطابقة للمواصفات العلمية تبعاً للنحاليل التي قامت بها صيدلة الاسكندرية ، وهي لبيوزيل ، انثروكين ، ميبينكول ، سالكس

● ● ●
وصل خطاب عاجل مكتوب بخط اليد إلى وزير الصحة د . راغب دويدار وإلى نقيب الصيادلة (يحمل تاريخ ١٩٨٨/٨/٣ ، ورقم الوارد للنقابة ٩٥١) وموقع من الدكتور رافت نجيب مندوب مبيعات بشركة امون .. يقول فيه :

« تقوم شركة امون للادوية ببيع اصناف من الادوية انتهى تاريخ صلاحيتها وتقوم بتحميلها على اصناف « رواتنكس ، رواكول ، الفلاديموتربين ، وهذه الادوية التي انتهت صلاحيتها هي « اسي جيل ، « سولتزين كريم ،

الاسواق ، لكن بعد ان كان قد وزع بالفعل .. وكنا ساعثها في اوانل ١٩٨٨ .

التوقيع
(د . محمد عبد المقصود - صيدلي)

● ● ●
تصدر مصر قشرة « بريزولين ، للعين لإحدى الدول العربية ، كدواء شهير هناك وصناعته المصرية لها سمعة ذائعة الصيت .. لكن الدولة الشقيقة اعدت الدواء لمصر .. حيث اثبتت معاملها ان القشرة طوثة !! وما كان من شركة الادوية إلا ان جمعت كل مرتجعات التصدير ووزعوها على الصيادلة في مصر كلها !! وقد تم بيعها للمرضى المصريين .. غير ان صحف هذه الدولة العربية قامت بنشر القصة وحذروا المصريين من استخدامها !!

التوقيع
د . علي الرئيس
عضو نقابة الصيادلة

● ● ●
ادوية الغيستال والغيستالينال وهي مطروحة في الاسواق المصرية الآن قد ثبتت خطورتها على صحة الإنسان وتم إلغاء استعمالها في الخارج .. كذلك مجموعة حقن « انابوليكس ، « Ana- »

المصدر : روز اليوم

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

أقراص مرض السكر في علب النوقالجين
ومشروب حلبة في زجاجات المضاد الحيوي
وزجاجات دواء الإسهال تنفجر أثناء فتحها!
● الدواء الفاسد جلب الايدز للأسكندرية!
● بيع دواء فاسد للمصريين بعد إعادته من التصدير!

وعلى سبيل المثال وليس الحصر

فاتورة رقم ١٠٨٦٩ في ١٩٨٨/٧/٢٢

صادر لصيدلية بالقاهرة .

فاتورة رقم ١٠٨٧٠ ، ١٠٨٧١ في

١٩٨٨/٧/٢٢ صيدلية حلوان ..

وتتركز هذه الظاهرة في مناطق حلوان

- إمبابة - الإسماعيلية خاصة وبالقى

الجمهورية عامة ..

كما تقوم الشركة ببيع صنف

« ريبتران » أقراص لصيدليات معينة

بسعر البيع للجمهور بدون تحرير

فواتير نهائياً وهذا الصنف غير موجود

بفروع البيع بالشركة ولكن مصدره

طرف الاستلا بمدينة

السلام بالقاهرة برجاء من سيادتكم

سرعة التحقيق .

تحريراً في ١٩٨٨/٧/٢٥ .

ذهبنا للدكتور احمد شوقي جنيدي

مدير هيئة الرقابة الدوائية ووجهنا له

السؤال التالي .

● هل لديكم علم بهذه الشكوى .

وبوجود هذه الادوية الفاسدة في

الصيدليات ؟

— اجاب . ليس لي اى علم بهذه

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

الشكوى .. واعتقد ان هذه الشكوى مجرد إشاعة !!
للادوية .. تنتجها ٢٢ شركة بالقطاع
الدوائى منها ١٣ شركة استثمارية .

تعمل ما بين التصنيع .. والاستيراد .
والتوزيع ..

تشجيع الفساد

يوجد في مصر الآن ٢٨٠٠ صنف
على عام ١٩٧٥ تم إلغاء القرار الذي



المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

صدر عام ١٩٦٠ وبقضى بقصر استيراد
الادوية على الهيئة العليا للادوية
(قطاع عام) وبذلك فتح الباب امام
الجميع لاستيراد الدواء من الخارج .
وقد تطور إنتاج الدواء من ٣١.٩
مليون جنيه قيمة إنتاج القطاع العام
٧ ملايين جنيه قيمة إنتاج القطاع
الخاص في سنة ١٩٧١/٧٠ حتى وصل
في سنة ٨٧/٨٦ إلى ٣٤٣.٩ مليون جنيه
للقطاع العام و٢٢٩.٣ للقطاع الخاص
مع ملاحظة شديدة الاهمية وهي ان
شركات الادوية الخاصة لم تصنع دواء
واحداً جديداً واقتصرت على البدائل
المستوردة !

من ناحية اخرى تطور نصيب الفرد
عام ٧١/٧٠ حيث كان متوسط استهلاك
المواطن المصري من الدواء الذي ينفقه
على صحته العليلة ١٥٥ قرشاً فقط
ارتفع عام ٨٧/٨٦ إلى ١٥ جنيهاً دفعة
واحدة !

بينما كان يستهلك الجمهور من
الادوية المحلية عام ٧١/٧٠ ما قيمته
٤٤.٥ مليون جنيه ومن المستورد
٧.٢ مليون جنيه اصبح يستهلك من
المحل في عام ٨٧/٨٦ ما قيمته ٧٥١.٦٨
مليون جنيه بينما يستهلك من المستورد
١٣٥.٨٧ مليون جنيه .. طبناً
لإحصاءات هيئة الادوية ..

السوق اصبحت مكتظة .. بادوية
بديلة . والاستهلاك اصبح هائلاً ..
فكيف يتم حماية المواطن المريض ،
من زحف الفساد على ٢٨٠٠ صنف
للدواء ٢٢ شركة للادوية ، يحكم

بعضها قانون الربح وحده .. ولا شيء
غيره .. حتى ولو صحة الإنسان !!

رقابة مغلولة اليد

الحل في الرقابة .. او وجود رقابة على
الادوية ..

وهي موجودة في مصر بالفعل وتحمل
اسماً وطنياً خلاصاً ، الهيئة القومية
للرقابة والبحوث الدوائية ، ولكن هذه
الهيئة مغلولة اليد تماماً وبحكم
القانون .

فعندما تنتج اية شركة ادوية او
تستورد دواء لعلاج مرض من الامراض
يصبح اسمها مهمة التاكيد من
صلاحيتها !

وهناك ٤ مراحل للرقابة على هذا
الدواء المنتج ابتداء من الخامة
المستوردة ثم معمل داخل الشركة نفسها
يتأكد من التركيبه وصلاحيتها .. ثم
هيئة الرقابة الدوائية التي ترسل لها
الشركة عينة لوضع تقرير عن الدواء
الجديد ! ثم إدارة الصيدلة التي تتولى
الرقابة عند بيعها للمستهلك !

وعندما يوقع مدير المعمل داخل
الشركة بصلاحية الدواء (بالمناسبة هو
مجرد موظف عند صاحب الشركة) تعد
الشركة الدواء للنزول في الاسواق قبل
الحصول على اية ورقة من هيئة
الرقابة !!

تضع الدواء في ، السليب ،
و ، الزجاجات ، و ، المصنعات ذات

الطباعة الفاخرة ، .. وتلقبه على ظهور
السيارات ، وينطلق مندوبوها إلى
الصيدليات في جميع انحاء مصر ، معهم
الفواتير والإيصالات !

وكالمادة يدخل المندوب ضلحاً
بحقيبته الدبلوماسية السوداء (في
الغالب) ويتبادل آخر التكت مع
الصيدلي .. ثم يعطيه الكميات التي
يطلبها من الدواء ..

هل يسأل الصيدلي هنا عن اية ورقة
من الرقابة او من الشركة حول صلاحية
الدواء ؟ !

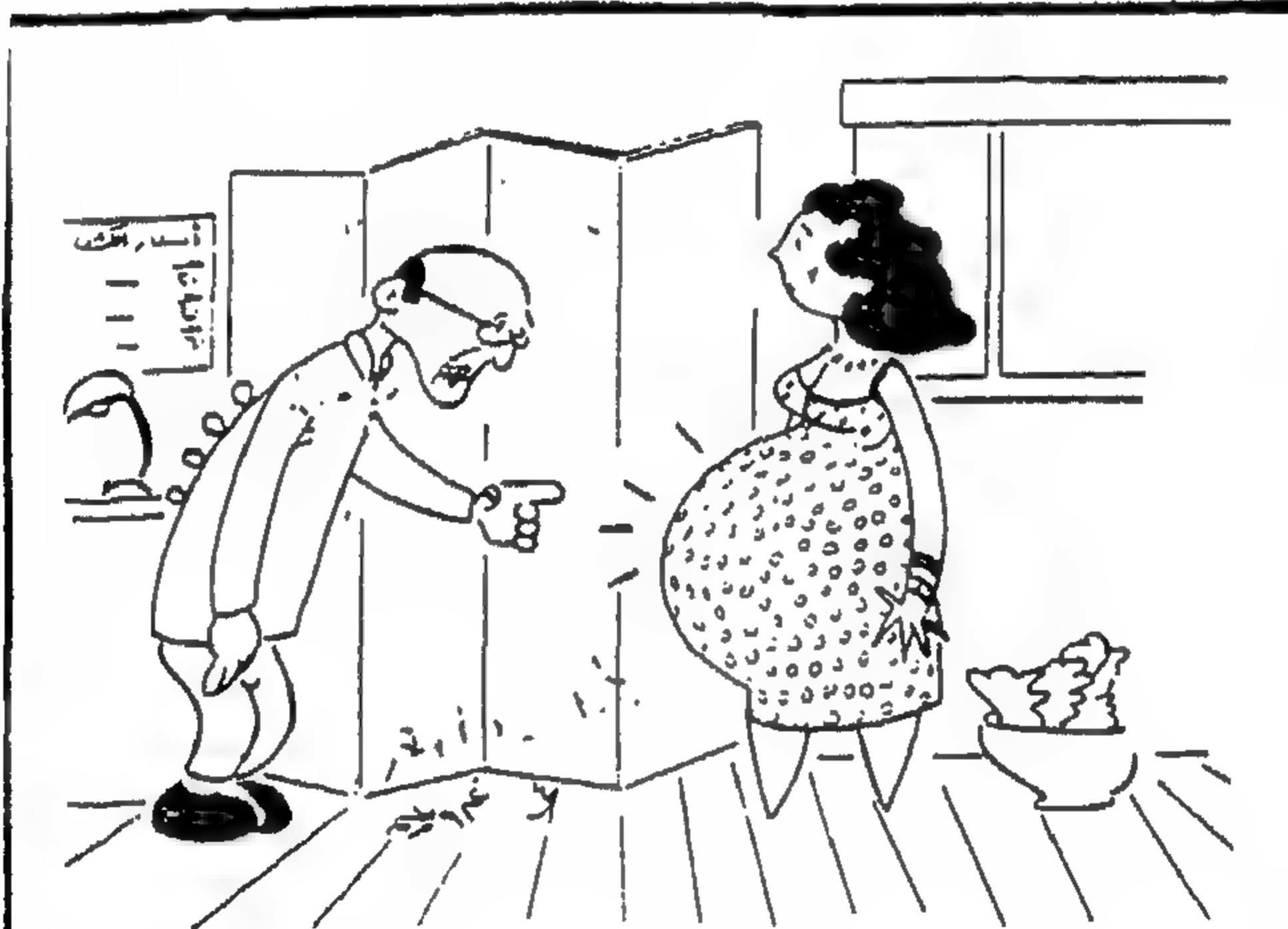
الإجابة بالنفي القاطع ..
اما إذا خرج تقرير هيئة الرقابة يقول
إن الدواء غير صالح ، فإن مفتش
الرقابة يذهبون إلى الصيدليات لضبط
وتحريم الدواء ، ولكنهم غالباً يفاجئون
بان الدواء قد نفذ من السوق !
وعند هذا الحد تنتهي مهمة هيئة
الرقابة !

ولكن هناك إدارة الصيدلة في الوزارة
للتفتيش عن الادوية .. ، يذهب المفتش
إلى الصيدلية ويأخذ اية عينة من اى
دواء يريده ، ثم يذهب إلى المعامل
المركزية بوزارة الصحة .. الذي يرسل
لهيئة الرقابة بالعينات ، ثم تحللها ،
وترسل للوزارة تقريراً بها .
(بصلاحيتها او عدمها) ثم يذهب
مفتش الوزارة للصيدلة بعد ان تكون قد
تخلصت من الدواء الفاسد بالبيع
للمرضى ايضاً ..
قد يسألنا احد :

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

سكرتير النقابة :

سبب رواج الأدوية الفاسدة
القيادات الفاسدة !



- إنتي متأكدة إن كل ده حصل من دوا الزكام اللي
أنا كتبت لك عليه ؟

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

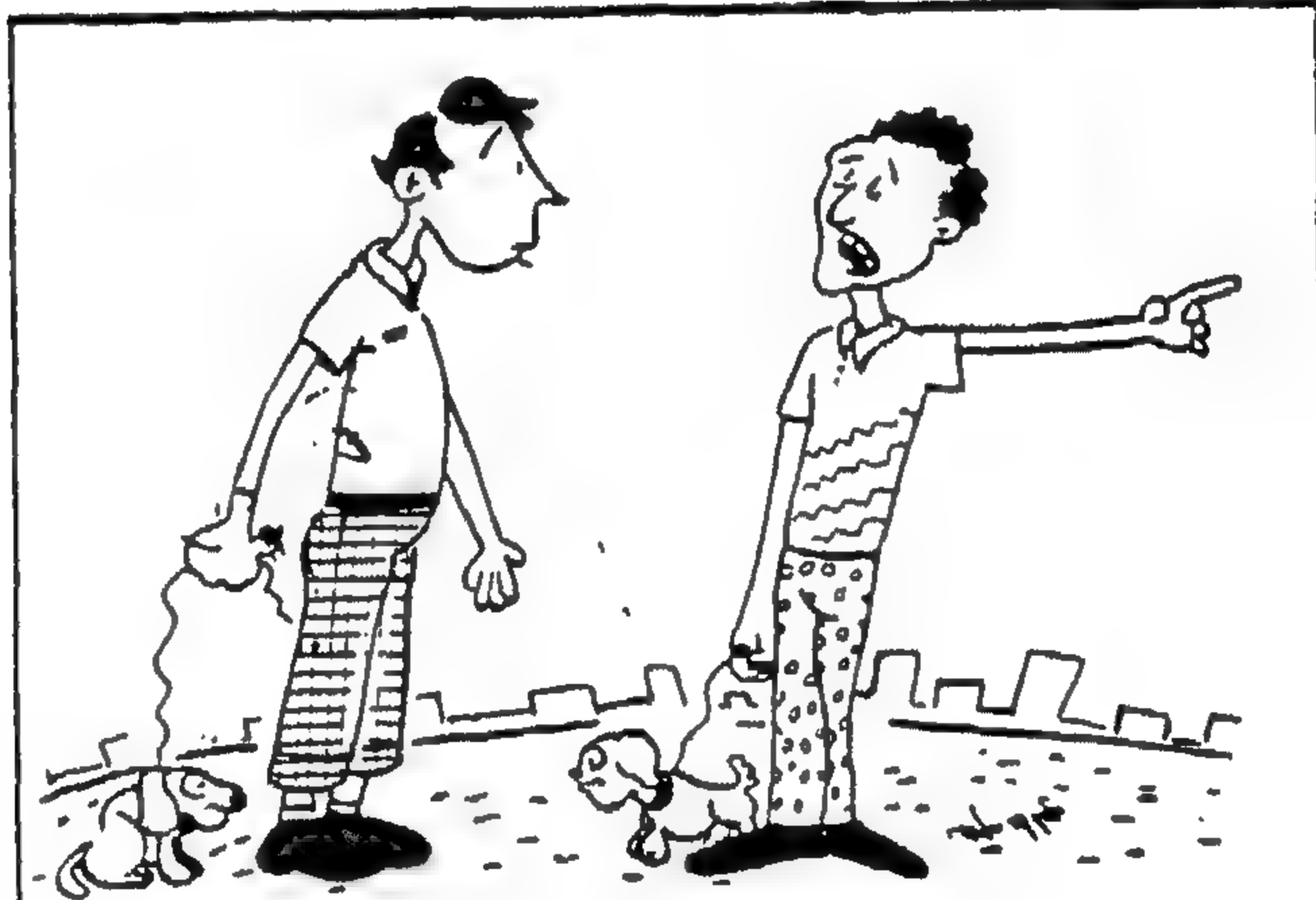
المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨



المصدر : روز اليوم
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

كلام صيادلة

إذا ثبت ان الدواء غير صالح وغير مطابق وفلسد تماماً لهذا سيحدث للشركة ؟
نجيبه ونحن غير مرتاحي الضمير :
— ولا حاجة .. فالقانون ينص فقط على جمع الدواء من الصيدليات ..
وخلص !
د . كمال حسين صاحب صيدلية بالمعادي يقول :
— هل يتخيل احد انه قد تم ضبط وتحريض عينة دواء في صيدليني بمعرفة مفتشة الصيدلة منذ ثلاث سنوات



— اجري بسرعة إلحق لك قزازة .. شامبو الكلاب
أبو ١٩ جنيه هناك في الاجزاخانة على انه دوا كحة بـ
٣ جنيه و ٧٥ قرش بس !!

المصدر : روز اليوم
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

لنقيب الضادلة :

لا توجد رقابة على الأدوية في مصر

لتحليلها ، وحتى الآن لم تصلني نتيجة التحليل حتى يمكنني ان اتصرف في الدواء الموجود لدى من هذا الصنف ابيعه ام لا ؟
إن من اكبر اخطاء سوق الدواء انه يتم طرح بعض تشغيلات الدواء المصنعة في الصيدليات قبل ان تقرر هيئة الرقابة صلاحية هذا الصنف للاستخدام من عدمه .. ثم يتم جمع هذه التشغيلة من السوق إذا ثبت فسادها . وعدم صلاحيتها وبالطبع يكون قد تم تداول ، جزء ، او ، كل ، من الدواء وتعاطيه .

وفي الواقع فإن الرقابة الوحيدة في مصر الآن هي الاطباء ، حيث يصر الطبيب على دواء معين دون مثيله الذي له نفس التركيب وهذا دليل على ان احدهما فعال دون الآخر .

د . محمد نصر صاحب صيدلية بالمعصرة يضع امثلة صارخة امام اعيننا ..
— لقد طرح شراب انتروكين لعلاج الاسهال وكان مثل زجاجات « المولونوف » ، يتفجر ويحدث دويًا هائلًا عند فتح الزجاجه .
وقد حدث ايضاً ان شركة هوكست قامت بتعبئة « راستينون » وهو دواء السكر في عبوات مكتوب عليها « نوالجين » وهو مسكن وخافض للحرارة وتم طرحها في السوق .
ومن الامثلة الطريفة ، المغرعة ، ايضاً ان إحدى الشركات قامت بتوريد شراب « سيجاميسين » ، (مضاد حيوي) لإحدى الجهات الرسمية في مصر التي اكتشفت معاملها ان هذه الزجاجات لا تحتوي شراب سيجاميسين ، وإنما تحتوي على مشروب ، الحلبة ، بدلاً منه !!

اما اخطر هذه الامثلة ما قامت به شركة اخرى حيث قامت بتعبئة « سبتو سيد » وهو مطهر خارجي للجلد في زجاجات « نوالسيد » ، نقتل للأطفال وتم اكتشاف الخطأ عن طريق الصيدليات وليس الرقابة !! وتم جمع الدواء من السوق في هدوء !!

استجواب الرقابة

د . احمد شوقي جنيدي رئيس هيئة
الرقابة الدوائية
س : إذا قدمت لك دواء وقلت لكم في
الرقابة إنه فاسد . فلماذا يحدث ؟
ج : إذا جاءت شكوى من أى مواطن
بهذا المعنى فلن أبال بها على الإطلاق .
كذلك أية كلمة في الصحف عن وجود
دواء فاسد .. طالما لم يصلنى هذا بشكل
رسمى وعبر الخطوات الرسمية
المعروفة والمتبعة فانا لا املك تحليل أى
دواء إلا بعد إحالته لى من وزارة الصحة
وانا أقدمه بالتالى إليها وعليها
التصرف .

س : وإذا أخذت هذه الشكوى
وقدمتها لقسم الشرطة ؟
ج : سترسل النيابة إلى وزارة
الصحة التى سترسل فى فاعبدها إلى
الوزارة بتقرير وافى ثم ترسله الوزارة
للنيابة ..

س : ساعتها يكون الدواء قد انتهى
من السوق ؟
ج : انا لا استطيع التفتيش على أى
دواء فهى ليست مهمتى انا فقط احل
واعطى تقريرى للوزارة !
س : إذا ثبت ان هناك دواء فاسداً ..
هل تتم معاقبة الشركة المنتجة او
المستوردة ؟

ج : مجرد تحريز وضبط الكمية
وسحبها من الاسواق .

ورأى النقابة

د . يوسف عز الدين عميد صيدلة
الاسكندرية ونقيب الصيدلة يتحدث
منفعلاً بكل قطرة من كيانه في هذا
الموضوع .. قال لنا وهو يخطب على
زجاج مكتبه بعنف !
● في الحقيقة موضوع الرقابة
الدوائية اهم واخطر خطوات صناعة
الدواء على الإطلاق .. واؤكد انه

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٨٨

عقوبت شديدة ورادة على اية شركة
دواء تطرح دواء فاسداً في السوق حتى
لا يتكرر ذلك ولا نكتفى بمصادرة الدواء
فقط !

ود . محمود عبد المقصود سكرتير
عام نقابة الصيادلة يؤكد ان هناك
مجموعة من القيادات الفاسدة تتحكم في
شركات الادوية ، وتقوم بتوزيع انفسها
على الشركات الاستثمارية ، في نفس
الوقت الذي يتولون فيه مناصبهم
الحكومية المسئولة ! - ووصلت هذه
النملاذج الصارخة إلى هيئة الادوية
المنوط بها صناعة وتخطيط الدواء
المصري ..

انتهت إشارة د . عبد المقصود ..
ولم ينته التحقيق !

إبراهيم عيسى - لؤى محمود

لا توجد اية رقابة دوائية في مصر ..
وهي منعدمة تملأ ولا تؤدي دورها
كحصن وسد منيع للمريض ضد فساد
الادوية ! ورغم الجهود الحالية التي
يبدلها د . احمد شوقي رئيس الهيئة
الجديد إلا ان امامها الكثير ، فلقد
انشئت هيئة الرقابة لتؤدي دوراً شبيهاً
بهيئة F.D.A الأمريكية الشهيرة
التي تراقب كل ما يتعلق بالدواء
والغذاء في السوق الأمريكية والتي
تملك من السلطات والإمكانات مما يجعل
لرائض كبريات شركات الدواء العالمية
ترتعد خوفاً واهلاً منها فإنه يمكنها ان
تفلقه في ملح البصر أياً من مصانع هذه
الشركات في حالة ارتكابها لأبسط
المخالفات ، فلا تهلون ولا مجاملة فيما
يتعلق بصحة المواطن .

لذا يجب علينا في مصر ان نوقع

المكرمون من هيئة الدواء في حفل دار التحرير

كتب - أبو الحجاج حافظ :



- السيد الدكتور/محمد تيسير
النصاوي .

ومن العاملين السادة :

- سعيد حسن سليمان

- محمود أحمد حاليو

- محمود حسين حميدو

رشحت هيئة الدواء ستة من
العاملين بها للتكريم في حفل دار
التحرير للطبع والنشر تحت رعاية
الدكتور محمد راغب نوبدار وزير
الصحة مساء الاحد ٣٠ أكتوبر
لتفوقهم في عملهم وذلك بتكريم درع
وشهادة تقدير وميدالية الدار تلقينا
رسالة من الدكتور منحت القطان
رئيس هيئة الدواء بهذا الترشيع الذي
ضم ثلاثة من رؤساء القطاعات هم :
- السيدة الدكتورة/سعاد مصطفى

داود

- السيدة الدكتورة/أميرة حسن

بدر

مليار جنيه قيمة استهلاكنا من الدواء هذا العام

تصل قيمة استهلاك الدواء في نهاية العام الحال الى أكثر من مليار جنيه تغطي الصناعة الدوائية الوطنية ٨٥ ٪ منها وقد تم خلال هذا العام تصدير ما قيمته ٢٦,٤ مليون جنيه ادوية للدول العربية والافريقية بالإضافة الى ما يتم تصديره من الخامات الدوائية لكل من ألمانيا وفرنسا وسويسرا مما يؤكد الثقة في جودة الصناعة الدوائية في مصر بالمقارنة بالمستوى العالمى صرح بذلك الدكتور يوسف عز الدين نقيب الصيادلة .

ومن ناحية أخرى وتأكيدا لاستمرار النجاح في هذا المجال أرست الهيئة القومية للرقابة على الدواء بعد اعادة تشكيلها عدة قواعد للتشديد على الرقابة وجودة الانتاج في هذا المجال .

واكد نقيب الصيادلة سلامة الدواء المصرى وسمعة الطيبة التى اكتسبها داخليا وخارجيا على مدار السنين .

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٨٨

التأمين الصحى يوفر الدواء الموصوف
الذى يكتبه أطباء التأمين الصحى
للمرضى وإذا لم يتوافر فنعطى له الدواء
المثيل وهو غير الدواء البديل وهو الذى
يحتوى على نفس المفعول الكيميائى
والبيولوجى والعلاجى وذلك لامكانيات
التأمين الصحى واستراتيجيته فى
العلاج .. وتطالب بضرورة وضع
استراتيجية لشركات الدواء فى مصر ..
فلماذا تنتج شركات الدواء المصرية
أنواعا محددة ولعلاج نفس الأمراض ..
ويجب أن تتولى كل شركة دواء إنتاج
أدوية مختلفة عن الشركات الأخرى حتى
تتوافر الأدوية والجودة فى سوق الدواء
المصرية ..

نقيب الصيادلة يفتح النار

□ د. يوسف عز الدين حمودة نقيب
الصيادلة يقول أنا ضد الصيدلى الذى
يبيع الدواء البديل والأطباء فى بعض
الاحيان لهم الحق فى تسمية الاسم
التجارى لدواء بعينه لأنه يعلم أن فيه
شفاء المريض .. والمريض هو ضحية
اخطاء شركات الأدوية وأجهزة الرقابة
الدوائية بمواصفات دستور الدواء ..
والحل فى مشكلة الدواء البديل هو ألا
نسمح بنزول دواء للتداول فى السوق
المصرية إلا إذا كان مطابقا للمواصفات
« دساتير الدواء » ، وتقوم بالفحص
هيئات الرقابة التى أصبحت قاصرة عن
القيام بهذا المطلب . فالهيئة القومية

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٨٨

للمراقبة والبحوث الدوائية أصبحت هيئة أكاديمية ذات كادر جامعي وخرجت عن السياسة التي أنشئت من أجلها لحماية صناعة الدواء في مصر ووضع استراتيجية لها .. وحل المشكلة هو التأكد من الأدوية المطروحة في الأسواق وان تكون كلها متكافئة بيولوجيا وعلاجيا وهو حل يأتي على المدى البعيد عندما يشترط على أى شركة تطلب تسجيل دواء أن تقدم دراسات تؤكد فعاليته العلاجية ، وسرفض طلب التسجيل في حالة عدم التقدم بمثل هذه الدراسة ولا بد من تشديد الرقابة على مراكز البحوث في شركات الأدوية التي أصبحت الآن لا تقوم بعملها .. والحل على المدى القصير هو أن تقوم شركات الأدوية بعمل دراسات تؤكد أن مستحضراتها المطروحة في الأسواق ، متكافئة علاجيا ، وبيولوجيا وكيميائيا ، وتعطى شهادة بذلك من اللجان المختصة ، ويذكر ذلك بوضوح على علبة الدواء من الخارج حتى يطمئن كل من الطبيب والمريض على ان الدواء الذى كان يسمى بالدواء « البديل » هو دواء « مثيل » فى كل شئ ، وبذلك تنتهى المشكلة بين الطبيب والصيدلى وتنتهى أيضا حيرة المريض !! ويبقى الحل فى خطوات جريئة لابد أن تقوم بها وزارة الصحة لبعث الروح والحياة فى أجهزة هيئة الأدوية وهيئات الرقابة الدوائية فى الشركات وفى الوزارة نفسها !! □

ليسوا موظفين!

الفنية لمواجهة مكاتب الخبرة الأجنبية

علمية لمصر

للمعمل كاستاذ متفرغ . كذلك الشعب
ورؤساء الشعب المختلفة في مراكز
البحوث لحنوا وضمهم .

يقول الدكتور عادل عز : المجتمع
دائما يتعجل الأمور وأنا مع المجتمع
لذلك .. قسمنا البحث العلمي إلى بحوث
متوسطة الأجل ، وأخرى طويلة
الأجل .. وقد صدر قرار وزاري بتشكيل
اللجان العلمية . حوالى ١٢ مجلسا .
ضمت مجالس للبحوث الاقتصادية ،
والإدارية ، ومجالس لبحوث الصناعة ،
ومجالس لبحوث البيئة ، وتضع الدولة
ميزانية خطة سنوية . حوالى ١١٥
مليون جنيه لمدة خمس سنوات وهذه
المجالس تضم علماء مصر ، وهم ليسوا
موظفين في وزارة البحث العلمي -
ر هم اساتذة - في الجامعات أو خبراء
في الوزارات أو مراكز البحث العلمي
المختلفة وهم يقومون بدراسة
المشروعات البحثية التطبيقية . اللازمة
للخطة وعلى ضوء هذه النتائج - توضع
الخطة الخمسية وتعلن عن هذه
البحوث وتنتدس الجامعات ومراكز
البحث العلمي الآن للحصول على هذه
الامحات هؤلاء العلماء متطوعون ..
ويأخذون أجرا بسيطا . بدل الجلسات
التي يحضرونها .

لكن وزير البحث العلمي يتساءل ؟
الستم معي في أن جميع الشركات
والوزارات عندها مشكل فنية

وتكنولوجية واقتصادية ولن هذه الشركات تلجأ إلى بيوت الخبرة الأجنبية وغيرها لحل مشكلتها؟ نو للقيام بأعمال استشارية تأخذ الغلب الأحيان سنة أو أكثر.. وأنا اعتبر أن كل هذا يدخل في إطار الاستشارات العلمية. لذلك قامت وزارة البحث العلمي بإنشاء صندوق الاستشارات الفنية والتكنولوجية. ويتم التعاقد بين الصندوق وهذه الشركات والوزارات مباشرة، وقد أسس هذا الصندوق منذ شهر قليلة جداً.. وله أعمال يومية ويعتمد صندوق الاستشارات في أداء خدماته على الرصيد القومي الكبير من الموارد المتاحة في مراكز البحث العلمي والجامعات ويستعين عند الضرورة بالخبرات الأجنبية اللازمة لسد الثغرات. ويؤدي الصندوق خدماته للغير من خلال تعاقد بمقابل يسير بحسب على أساس التكاليف التي يتطلبها نوع وحجم الخدمة المؤداة.

وتشمل خدمات الصندوق على تقديم المشورة الفنية فيما يختص بمشاكل الإنتاج والإنتاجية، ودراسة السوق ودراسات ما قبل الاستثمار شاملة دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وتطوير التكنولوجيا عملياً.. كما يقدم الصندوق بإعداد الدراسات والتصميمات الهندسية - وإيضاً - يقدم خدماته في مجال الهندسة البيئية

ومعالجة واسترجاع المخلفات ودراسة نظم الأمن الصناعي وتقييم المخاطر.. أما موارد الصندوق فتأتي من المبالغ التي تؤدي له مقابل الاستشارات والدراسات والبحوث والمعونات المحلية والأجنبية وإيضاً الهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق. ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يرأسه وزير الدولة للبحث العلمي ورئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ويضم مديري مراكز البحث العلمي المختلفة ورؤساء إكاديميات البحث العلمي وممثلين عن الجامعات يختارهم وزير التعليم وقد طلبت وزارة السياحة من الصندوق دراسة تأثير الخصائص المشعة والعلاجية للبيئة الطبيعية في أسوان، وسيناء، حملات فرعون، والبحر الأحمر.

كذلك عهدت وزارة الصناعة إلى صندوق الاستشارات العلمية بدراسة الصعوبات التي تواجه شركات الفوسفات بالحمرأوين بهدف تحسين جودة الإنتاج. وتخليصه من الشوائب.

كذلك طلبت هيئة التعدين والحراريات دراسة جدوى مشروع إنتاج ٦٠ طناً من السداد البوتاسي السلل المر بملاحات المكس - وإيضاً طلب وزارة الداخلية من الصندوق

حوار : فائزة محمد

دراسة حالة الأرض ومنشآت معسكر إدارة قوات أمن الاسكندرية بمنطقة رغم نتيجة تسرب الصرف الصحي .. إلى داخل المعسكر من خلال الملاحات المحيطة به وارتفاع منسوب المياه في مختلف أنحاء المعسكر كذلك من الأعمال التي يقوم بها الصندوق طلب من محافظة القليوبية لإعداد دراسة لوضع الضوابط والمعايير والتصميمات اللازمة لمعالجة المشكل الناجمة عن تشغيل سبيلك صهر الحديد والرمال التي اقيمت بطرق بدائية . بدائرة شبرا الخيمة . وبصفة خاصة الأضرار التي تسببها لشبكة الجهد المنخفض وعوارض الكهرباء . ومحطة كهرباء المدينة . ويقول الدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمي إنه قد استصدر قرارا من مجلس الوزراء لقيام وزارة البحث العلمي بتكليف لوائح الخريجين من الكليات المختلفة والجامعات منذ عام ١٩٨٢ .. والذين لم يعينوا معيدين في هذه الجامعات في التخصصات العلمية المختلفة وستقوم وزارة البحث العلمي برعايتهم وتدريبهم للحصول على درجة الماجستير والدكتوراة ليكونوا علماء المستقبل . وقد أرسل الوزير إلى هيئة التنظيم والإدارة .. لإمداده بالكشوف اللازمة . والتي تضم هؤلاء الخريجين كان هذا احد الموضوعات الهامة والكثيرة التي شغلت وزير البحث العلمي منذ أن تولى مسئولية البحث العلمي في مصر .

كما يقول : كان هناك سؤال ملح منذ ان توليت مسئولية وزارة البحث العلمي وهو اين لوائح الخريجين في التخصصات العلمية المختلفة ، وكيف اترك شابا حاصلا على مرتبة الشرف او تقدير جيد جداً .. وهم في اعتكافى «كريمة» المجتمع في الشارع بدون عمل .. وبالتالي اضطرت للسير في خطين - الاول انني ارسلت لهيئة التنظيم والادارة لتكليف هؤلاء الخريجين بالبحث العلمي ، قرارا من مجلس الوزراء وإلا اكون قد حكمت على مراكز البحث العلمي بالجمود .

الثاني طلبت من مراكز البحث العلمي المختلفة ان تعمل خطة وتحدد في الأعداد المطلوبة لاستكمال الفرق البحث العلمي على مستوى الجمهورية ، المعامل يمكن اشترائها في اي وقت وكذلك المباني استطيع انشاءها اما الكوادر البشرية فهي المشكلة الرئيسية ونحن الآن بصدد تكليف لوائح الخريجين حتى الآن .

المنافسة مستمرة حول الأدوية الفاسدة:

رئيس هيئة القطاع العام للأدوية:

لا دواء فاسد الآن في الصيدليات والرقابة صارمة على الشركات

نال موضوع (الأدوية الفاسدة) الذي نشر في العدد الماضي اهتماماً واسعاً وردود فعل عديدة ..
فقد جئنا من الدكتور مدحت عزمى القطان رئيس هيئة القطاع العام للأدوية رسالة يؤكد فيها أنه قام بدراسة وقائع التحقيق بالاشتراك مع رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية والمسئولين بقطاع الدواء .
واسفرت الدراسة عن بعض الامثلة تتصل باحداث قديمة وعمل سبيل المثال .

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٨٨

● فيما يتعلق بدواء الراسبتون واستبداله بأقراص نوفالجين . فقد نعت الشركة المنتجة هذه الواقعة تماماً وذلك فضلاً عن أن الأجهزة الرقمية على المستحضرات بعد طرحها للتداول لم تتلق أو تكتشف أية واقعة في هذا الشأن .

● فيما يتعلق بالمستل والفيسيتابيتل والانبوليك من حيث أنها ممنوع استعمالها في العالم لخطورتها على صحة الإنسان .. فإن هذه الأدوية ومثيلاتها لمزالت مستخدمة في معظم دول العالم ولم يصدر أي بيان علمي من

● فيما يتعلق بموضوع عقار السيجمابيسين والذي استبدلت فيه المادة الفعالة بالحلبة .. فإن هذا الموضوع حدث في الستينيات وقامت به عصابة لغش الدواء ، واتخذ في شأنها الإجراءات القانونية في حينه

● فيما يخص البرزولين والذي رفضته إحدى الدول العربية منذ عدة سنوات (سنة ١٩٨٥) فقد تم إعدامه في الدولة المصدر إليها ولم يسترجع لمصر .. وبالتالي فإنه لم يتم توزيعه على الصيدليات وقد اتخذ في هذا الصدد قرار وزاري فوري بحل مجلس إدارة الشركة المنتجة .

● وفيما يخص بختصر بمستحضر السبتوسيد المطهر الخارجي للجلد وتعبئته في زجاجات نوفلسيد ، نقط أطفال ، فهو أمر لم يحدث ، وإن سبتوسيد المطهر يتم إنتاجه وتعبئته بمعامل الشركة بأسبوط ، في حين أن نوفلسيد ، نقط الأطفال ، يتم إنتاجه وتعبئته بمعامل نفس الشركة بالجيزة

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٨٨

الدواء المصرى قبل ان يصل إلى يد المريض يخضع لإجراءات رقابية صارمة

على عدة مراحل ضماناً لتأكيد جودته وأمانه وسلامته وتتم على مراحل الرقابة أثناء تصنيع

المستحضر، والرقابة على المنتج النهائي من قبل الشركة، وأخيراً الرقابة الحكومية، وتضطلع بها الهيئة

القومية للرقابة والبحوث الدوائية والتي تقوم بإجراء التحاليل اللازمة على العينات طبقاً لنظام عالمي للتأكد من

مطابقة الأدوية للمواصفات وسلامتها وأمانيتها

وقد قامت وزارة الصحة في شهر إبريل الماضى (٨٨) بإحداث تغييرات جذرية في أنشطة وكفاءة الهيئة ونتيجة لذلك كثفت الهيئة جهودها في دراسة فاعلية وسلامة الأدوية الهامة المتاحة في الأسواق مثل أدوية القلب، السكر، والأدوية المدرة للبول، وتأكدت بالفعل فاعليتها وسلامتها

وصناعة الدواء في مصر تخطى ٨٦٪ من احتياجات الشعب المصري وتضاعفت صادراتها للدول العربية والأفريقية والأوروبية والوزارة ترحب بكل رأى صادق ..

دكتور مدحت عزمى القحطان
رئيس هيئة القطاع العام للأدوية

جهة رسمية أو دولية بلعيد حظر تداول هذه الأدوية .

● فيما يتعلق بموضوع الهوساجلوبين ووجود أجسام مضادة لمرض الإيدز بها، فقد ثبت بواسطة اللجان العلمية أن وجود هذه الأجسام لا يعنى وجود فيروس الإيدز وأنها لا تسبب المرض إطلاقاً .. ورغم ذلك أصدرت الوزارة قراراً بسحب هذه الأدوية من السوق حفاظاً للحالة النفسية كما اشترطت خلو هذه المواد عند الاستيراد من أى أجسام مضادة على أن يثبت ذلك بواسطة معامل التحليل المصرية .

● أما فيما يتعلق باستلام بعض الصيدليات لأدوية انتهى تاريخ صلاحيتها .. فإننا نرجو أن نتلقى بياناً باسماء هذه الصيدليات وأصحابها لاتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة حيال مثل هذا الموضوع .

ويهمنا ان نوضح للرأى العام بان

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٨٨

ورد من النقيب

وجامنا من د. يوسف عز الدين
رسالة اخرى يقول فيها إن ما جاء
الرقبة على الدواء التركزت على منح
الدرجات العلمية مما حدا بالدكتور
راغب بوبدار مشكوراً بإعادة تشكيلها
على لسانه بشأن الرقبة الحكومية على
الدواء كان ينصب اسساً على هيئة
لتؤدى وظيفتها التي قامت من أجلها
وهي الآن على الطريق السليم "

ما فيا استيراد الدواء

عام ١٩٧٧ شهد مجلس الشعب جلسة خاصة لمناقشة السياسة الدوائية . لم تكن الجلسة هادئة . بل كانت عنيفة وحادة .. بدأت بهجمات ومقاطعات للمتحدثين .. ثم حلق فوقها التوتر والتحفز .. خاصة بعد أن تكررت مباحث الاستكسار للوزير المتحدث ..
الدواء ناقص .. الدواء فاسد .. الرقابة

غائبة .. والوزارة نائمة ..
تساءل الوزير .. أى دواء ناقص ؟
أجاب أحد الأعضاء .. مسميا قائمة من الأدوية ..
هنا فجر الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة آنذاك قنبلة التي لم تتكرر من قبل ..
أو من بعد .. !!

قال : أيها السادة الأعضاء ..
أنا على يقين أن هذا العضو المحترم غررت به أطراف المافيا .. التي كانت في زيارتي أمس ..
التي اعترف أمامك أن ممثلي شركات الأدوية في مصر .. عرضوا رشوتى صراحة .. لكننى اكتفيت بطردهم .. وكان فى إمكانى إقتيادهم إلى القضاء .. !!

وزير الصحة يعترف أمام مجلس الشعب :

حلول وأحرف "فطرمهم"!

نصير لكم أدوية درجة ثالثة
بالتشخيصية!

محتل شركة
دواء عالية

وعذا .. نحن نغطي نسبة عالية
من كل الاحتياجات باستثناء الأدوية
الخاصة جدا .. والتي تعالج حالات
جراحية .. منها مثلا أدوية جراحات
نقل الكلى .. أو نقل الأعضاء ..
وبعض أدوية المخ .. وغيرها من
الاحالات الخاصة ..
لكننا مع ذلك غمر مستلزمين
لواتنا ..
الاستغلال الحقيقي يتحقق عندما
تصنع الخامات الدوائية ..
لعبة التشهير
نحن نستورد بـ ١٧٧ مليون جنيه

إن مصر تستورد بمائة مليون جنيه
مضويات أدوية مصنعة ، منها ٨٠ مليون
من طريق القطاع العام و ٢٠ مليون
من طريق القطاع الخاص . وتستورد
أيضا بنحو ٦٨ مليون جنيه مستلزمات
إنتاج وأجهزة صيدلية .. أحدثت
وأشرف المعارك على الساحة الدوائية
تقول إننا نجحنا في صناعة عشرات
البائل للأدوية المستوردة ونغطي الآن
في المتوسط نحو ٨٠٪ من الاحتياجات
المطلبة . وفي بعض الحالات نغطي
٩٠٪ مثل أدوية الملايا والمضادات
الحرولت . و ٩٩٪ من أدوية السفا
والفيتامينات الوحيدة . و ٩٨٪ من
أدوية الفم والأسنان وأدوية الشرج .
و ٩٧٪ من المسكنات والفيتامينات
المركبة وأدوية حموضة الكبد
والشيفوخة . و ٩٦٪ من النومات .
و ٩٥٪ من الأدوية المعوضة للدم
والأمراض الجلدية . و ٩٢٪ من أدوية
الحساسية و ٩٠٪ من المضادات
الحيوية ..

هذه الواقعة تحتاج إلى كفاءة هائلة
جدا كما يقول الدكتور محمد الجوادى
المدرس بكلية طب القاهرة ..
القراءة تحمل إلى الخطر للوحة
الاولى أن ما فيها الدواء لا تكتفى بشراء
النم في الصلوك الادارية الاولى
والثانية والثالثة . بل تتناول ايضا إلى
حد محاولة رشوة الوزير .. وإذا كانت
قد حاولت مع د . ابراهيم بدران لما
هى الضمانات ألا تكرر المحاولة مع
غيره وتصر عليها ؟ ..
الواقعة تشير أيضا إلى أن أرباح
الأدوية الأجنبية لا تسمح للمستوردين
بالتردد أمام أى مغامرة مهما كانت
جراتها وخطورتها .. كل الوسائل
مشروعة : الرشوة . التهريب .
التخريب .. وأحيانا القتل ..
لا فرق !! ..
مساحة الدواء المصرى
□ إلى هذا الحد !!
● أجاب الدكتور عبد العزيز السيد
مدير إدارة ضبط الجودة بشركة
إبيكو :
نعم إلى هذا الحد .. إن معركة
الاحتكارات الدوائية العالمية في مصر
ليس فيها « هزار » . السوق كبيرة .
وفاتورة الاستيراد بمئات الملايين .
القاترة قابلة للزيادة عاما بعد عام .
بسبب الزيادة السكانية . وارتفاع
قائمة الاحتياجات العلاجية . مع
التطورات المستعجلة يوميا في عالم
الطب .. وما يرافق ذلك من مستحضرات
دوائية .

تحقيق : حسن عامر

الأكثر من ذلك .. أضاف الدكتور أيمن أنور إسماعيل رئيس جمعية الأطباء الشبان ، أن بعض الشركات المنتجة للأدوية جهزت معامل حديثة لإنتاج الخامات الدوائية .. لكنها متوقفة عن الإنتاج خوفا من لعبة التشهير .. أو الضغوط أو مداخلات المافيا .. منها مثلا شركة تنمية الصناعات الكيماوية « إيه . بي . اى » □ هل هذه معلومات مؤكدة ؟

●● أجاب : مؤكدة وموثقة بالصوت .. لقد علقنا في العام الماضي مؤتمرا علميا عن الصناعات الدوائية في مصر . اشترك في المؤتمر ممثلا للشركة الدكتور فوزى بهارى . وقدم لنا عرضا عن أسباب توقف إنتاج الخامات الدوائية وعرض علينا الأساليب والضغوط المختلفة التي تمارس ضد أى شركة تحاول الإفلات من أخطبوط الاحتكارات الدوائية الدولية .. التي تسيطر عليها ١٥ شركة متعددة الجنسيات . وتتخذ من زلدرخ مركزا لها ..

المحاضرة محفوظة لدينا بالنص المكتوب .. كما أنها مسجلة بشريط فيديو ..

المنافسة بالخبرات الجديدة .. بدأت الشركة بعرض خدماتها .. ووقعت بالفعل عددا من اتفاقيات التشغيل ..

إحدى الاتفاقيات وقعتها مع « سويس فارما » ، لإنتاج خامات أدوية « الدرن الرنوى » .. بعد التصنيع والفحص المعلى والتأكد من الصلاحية والجسدى .. رفضت « سويس فارما » المنتج المصرى .. تفسير الرفض لا يحتاج إلى قدر كبير من الاجتهاد ..

إن سويس فارما - كما تقول مصادر شركة النصر - مؤسسة أجنبية ، وليس من مصلحة الشركة الأم أن تتوقف عن الاستيراد .. لأن أرباح الخامات أفضل بكثير من أرباح الأدوية الكاملة الصنع ..

بضاف إلى ذلك .. إن لعبة التشهير من المباريات الشائعة في السوق تبدأ .. اللعبة بأن تكلف أحدا بإنتاج شيء .. ثم ترفض استلامه بدعوى عدم الجودة .. صحيح أنك تفسر المقدم القدى للتشغيل .. لكنك تكسب في المقابل فرصة التشهير بالغير .. هذه اللعبة تتعرض لها شركة النصر ..

إن المحاولة الجارية الآن تستهدف قطع رزق الشركة منذ البداية .. وحتى يتردد العملاء الجدد أمام التعامل معها مستقبلا .. !!



الدكتور أيمن أنور إسماعيل
شهادة بالصوت والصورة

خامات دوائية سنويا .. قابلة للزيادة إلى ٢٢٠ مليون هذا العام .. وإذا كانت الاحتكارات الدوائية فرطت في عمليات التصنيع فإنها لن تفرط بسهولة في عمليات تصنيع الخامات ..

ومع ذلك نحاول ونتحدى .. لدينا شركتان لتصنيع الخامات . الأولى « النصر » قطاع عام . والثانية « اكوفارما » قطاع استثمارى يساهم فيه القطاع العام ومسا زالت تحت الإنشاء ..

الشركة الأولى ظلت تنتج خامات محدودة منذ تأسيسها ، لكنها دخلت منذ سنوات مرحلة الاحلال والتجديد .. وزودت بتجهيزات تكنولوجية متقدمة من اليابان .. وأصبحت قادرة على



الدكتور إبراهيم إبراهيم
حاولوا رشوته



زكريا جاد
أسباب استقالته

الزبالة .. شطارة

وباريت الخامات للدوائية تأتينا من الخارج سليمة .. وعلى درجة عالية من الجودة ..
بالمعنى .. يرد بعضها مضبوطة .. والبعض فالد صلاحية زمنية .. أو يقترب من ذلك .. البعض الآخر لا يخضع لشروط التخزين والتعبئة السليمة ..

وبهذه المناسبة يتذكر مجتمع الصيادلة نقاشاً حاداً جرى في أحد المؤتمرات الدولية بين الدكتور عبد القادر سيد أحمد أحمد صيدلة القاهرة .. وبين أحد ممثلي شركة إحتكارية للخامات الدوائية ..
قال الدكتور عبد القادر إن لديه وثائق ومستندات تكشف بوضوح أن شركات الأدوية متعددة الجنسية تعتمد تصدير « زبانتها » من الخامات إلى انعام اشالث ..

رد عليه ممثل الشركة قائلا :
« هذه شطارة .. المهم عليكم أن

تكتشفوا « الزبالة » وتمنعوا دخولها إلى بلادكم أتم مسئولون أولاً ..
والخيراً .. !!
هكذا تكلم الأمور لدى الشركات .
تصدير الزبالة شطارة .. وليس مهماً كم عدد قنصلين يشاركون صعباً عند تفتيش الزبالة .. لو استخدمها كعلاج ..

الأخبار للكتابة

□ هل مضى ذلك أن معركة التصنيع إنتهت .. وأن الدواء المصري لا يواجه بأى منافسة أجنبية ؟ ..

● أجاب الدكتور عبد العزيز السيد : كيف ؟! المعركة ما زالت قائمة .. لكن أقل حدة من حكاية الخامات ..

هذه مثلاً .. منذ عامين تقريباً شهد السوق المصري معركة حادة حول دواء تم تصنيعه محلياً لعلاج القلب .. دواء مصري ١٠٠٪ .. وليس إنتاجاً مصرياً بترخيص أجنبي ..

كان المنتج الأجنبي يعرض في السوق باسم « أبلات » .. ويستورد بنحو ١١ ماركة ألماني ، ويبيع مدهوماً للجمهور بـ ٢٧٥ قرشاً ..

عندما أنتجناه محلياً قمناه للسوق باسم « أبلات » وبسعر ٢٧٥ قرشاً .. وبذلك وفرنا تكاليف الاستيراد بالمئات المرات .. وفرنا للخزينة تكاليف الدعم ..

لكن المسألة لم تمر بسلام .. أنكر أننا تعرضنا لشهور طويلة من المضاردة والضغوط التعسفية .. والمؤسف أن بعض الضغوط صدرت عن الصحف بحسن أو بسوء نية ..

بدأت المعركة بأخبار مفروضة تقول مثلاً : إن أجهزة الرقابة الدوائية أوقفت تشغيل الدواء الجديد .. خبر آخر داعى أن مريضاً مات بمجرد أن استخدم العلاج الجديد .. خبر ثالث داعى تحويل عدد من الأطباء الذين ينصحون باستخدام المنتج المصري إلى التائب .. وتحويل بعض الصيادلة بأسماء مجهولة إلى النيابة العامة لاتهم بعرضون للبيع دواء غير صالح للاستخدام الأسمى .. وهكذا ..

بعد أن أثبت الدواء فاعليته بشهادة صيديات القوات المسلحة تغيرت

الضغوط .. تحولت إلى عروض بالرشوة .. بالمباشرة .. أو بالرشوة الضمنية .. مثل الدعوة لحضور مؤتمرات دولية للصينى وهائلته .. لكننا صمدنا والحمد لله .. !!

الكابوس مستمر

دواء آخر أنتجناه لعلاج البلهارسيا باسم « نيسوسيد » .. كان المستورد الأجنبي يباع في السوق بسعر ١٥ جنيه للجرعة . الإنتاج المصري معروض الآن بسعر جنهيات فقط .. ولما تأكدت وزارة الصحة من فاعلية المنتج المصري تعافت عليه لبرنامج مكافحة البلهارسيا .. وقمناه بالفعل للوزارة بسعر ٣,٥ جنيه للجرعة .. هذا يعني أننا نبيع المنتج المحلي بنحو ٢٢٪ من سعر المنتج الأجنبي ..

لكننا لم نحقق هذه النتائج بسهولة أيضاً .. بالعكس تعرضنا للفس الكابوس ..

ومع ذلك لم تنته المعركة بعد .. فقد خلضت الشركة الأجنبية سعر الدواء الأجنبي إلى ٩ جنيهات بفارق ٦ جنيهات دفعة واحدة عن الأسعار الأولى ..

استقالة رئيس شركة

لكن الإنتاج الوطني لا ينتصر في كل المعارك .. بل أحياناً يتعرض لهزيمة ثقيلة ، لأن المنافسين له يتمتعون بالقرات واتصالات غير هادئة ..

وما زال مجتمع الصيادلة يذكر قضية استقالة الدكتور زكريا جاد من رئاسة شركة النيل للدوائية ..

تقول الوقائع - والعهد هنا على الراوى - إن هيئة الرقابة على الدواء رفضت إنتاجاً للشركة باسم حقن الهيبارين بدعوى عدم صلاحيتها . الأمر الذى دفع رئيس الشركة إلى عرض الإنتاج على منظمة الصحة العالمية لمخصص جوفته وجنواه . وجاء قرار المنظمة بأن الحقن سليمة ومطابقة للمواصفات . وأكبت معامل كلية الصيدلة جامعة القاهرة تقرير المنظمة الدولية ..

ورغم ذلك استمر رفض الهيئات المعنية بالرقابة الدوائية .. واضطر الدكتور زكريا جاد إلى تقديم استقالته إزاء عناد أو سوء نية الجهاز الرقابية ..

نفسى الانتاج الوطنى

وكما ان الخامات الدوائية المستوردة بعضها مغشوش فإن الاموية المستوردة الكثير منها مغشوش أيضا ، يشهد على ذلك الدكتور الصبلى فاروق المسيرى عضو مجلس الشعب السابق ..

ويؤكد أن معظم المخالفات التى يعاقب عليها الصيانة تكون بسبب الاموية المستوردة .. التى تجاوزت صلاحيتها أحيانا . أو الممنوعة من التداول أحيانا أخرى .

ويضيف إن الدواء المستورد يتم ترويجه عن طريق شبكة منظمة من الاطباء يرتبطون بعلاقة ما بالمكاتب العلمية .. للشركات الاجنبية . ومكاتب الدعاية الخاصة بها ..

ويتم الترويج فى المرحلة الاولى عن طريق تقديم عينات مجانية لتجريبها على المرضى .. وملاحظة آثارها الطبية . وكتابة تقرير حول الدواء ..

بعض التقارير يكتبها كبار الاطباء ومشاهير أساتذة الطب بالجامعات المصرية ..

هذه التقارير تستخدم عادة فى المرحلة الثانية لترويج الدواء .. أى العرض على الجمهور من خلال الصيدليات .

والقارير لا تكتب مجانا .. كل شيء مدفوع الاجر .. فى شكل أتعاب مباشرة .. أو أتعاب هجينة ..

شهادة الدكتور فاروق المسيرى .. تؤكد شهادته هاتمة أخرى .. منها مثلا تقرير إدارة الاغذية والاموية الامريكية .. وهى إدارة فيدرالية رسمية تقول : إنه بفحص ١٠٨٧ دواء اتضح أن ٢,٤ ٪ تمثل علاجاً حقيقياً ، ٨,٤ ٪ تعطى نتائج متوسطة . والباقي ٨٩,٢ ٪ له تأثير علاجى ضئيل ..

وهناك من يؤكد أن شركات الاموية لا تصدر لدول العالم الثالث .. ومن بينها مصر .. إلا منتجات الدرجة الثالثة .. ومع ذلك تنافس الانتاج المصرى الذى أكتسب التجارب كفاءته .. ولا تكتفى بالمنافسة بل تحاول اغتياله . ونلج من السوق تماما .

تماما .

وجهة نظر

مكايمة دواء !

قال صديقي الصيدلي : لسف . لا يوجد دواء واحد من هذه الروشتة !
قلت : ولكنني جئت إليك لتسعفني . أمل صاحبني إزاي القد مرتت على عدة
صيدليات وخرجت منها بخيبة المتعوس !
قال متنهدا : الأدوية غير متوافرة . ولن تجدها فهي مقطوعة منذ شهرين !
قلت : ولكنها سبعة أدوية ! طب دعيس مشان خاطري يمكن تلاقى ولو نص
طبة !

قال : برضه لسف . ولست وحده الشاكى . الأطباء يصرون على كتابة هذه
الأدوية لأنها حيوية جداً لمرضى الضغط والذبحة والقلب والسكر . وهم
جالاتهم ! الخطبة إلى خطبة أخرى من الأمراض غير الشصبة ! والأطباء أنفسهم
يشكون لأنه لا توجد بدائل بذات الفعالية لهذه الأدوية . الصيدلية يشكون
أيضا لأن الشركات لا تسعفهم بالكيفيات اللازمة . والشركات أيضا تشكو لتزايد
أسعار التكلفة مما يضطرها لتعديل الأسعار كل حين . وهنا يدخل ما تعرفه من
عنصر التخزين والمتاجرة من جانب البعض لأن الدواء سلعة ككل السلع !
قلت : والمرضى أيضا يشكون بالطبع من اختفاء الأدوية كل حين . ويهجمون
عليها عندما تتوافر لتخزينها إذا استطاعوا ذلك تحسبا للشهور العجاف ! من
الذى لا يشكو إذن ؟

قال : الذى لا يشكو طبعا هم الأصحاء إلى أن يبتليهم الله بالمرض !

قلت حائرا : وآخر كلام ؟

قال : ساعدك بالبحث ولكنه مجرد وعد . لطمانتك فقط حتى تتعلق ببعض
الأمل إلى أن تنفج الأزمة والأمل كما تعلم من العناصر الفعالة في الشفاء بإذن
الله !

قلت : يعنى كله مافيش ؟

قال : حكيت عليك ؟

قلت : إنك تذكرنى ولا مؤاخذه بالبقالين التعاونيين عندما كانت ليدى الناس
ترتفع اليهم بالبطاقات لصرف الحصص التموينية فكانوا معنورين - يشوحن
لهم بعد نغد بضاعتهم قائلين : ماعدش فيه . بيع ! خلاص !

قال : الأمر لله !

قلت : طب مادام كله مافيش . انينى بلى واحد اسبرين وكبليمة مية ساعة !
بس اتوصى !!

أحمد عادل

ندوة علمية في القاهرة عن اعداد وتعبئة وتحضير الدواء

تقوم الجمعية المصرية لتطوير
التعبئة والتغليف بتنظيم ندوة دولية
في القاهرة عن اعداد وتحضير ونتاج
وتعبئة وتجارة المستحضرات الطبية
البشرية والبيطرية ، بمنتدى الميريديان
في ٣ ديسمبر القادم ولمدة ثلاثة ايام ..
وجرح المهندس محمد
المختصرى : رئيس مجلس ادارة
الشركة المصرية للتعبئة والتغليف
وامين علم الجمعية والمؤتمر .. بأن
المؤتمر يحمل اسم « فلرما بك » أى
تعبئة الادوية ، وهذه هي الندوة
الدولية السادسة والعشرون وقد
وجهت الدعوة لحضور هذه الندوة
الى ١٨ هيئة ومؤسسة في الدول
العربية والافريقية . ووزارة الصحة
والصناعة والزراعة والاقتصاد
والتأمين وهيئة الرقابة على الدواء
وكليات الطب والصيدلة والطب
البيطرى وهيئة القطاع العلم للدواء
وشركات تصنيع الدواء ونقلات
الصيدلة وهيئة التأمين الصحى
والمستشفيات التعليمية واتحادات
الصناعات والغرف التجارية

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٨٨

جامعنا المنوفية وقطر تكتشفان دواء لعلاج امراض الدم والقلب

نجحت الابحاث الطبية والعلمية التي قامت بها جامعة المنوفية بالاشتراك مع جامعة قطر في اكتشاف دواء جديد مستخلص من نبات مشابه لنبات « حلف بر » الذي ينمو في اسوان ونبات « اسفبر » الذي ينمو في قطر .

وصرح الدكتور حيدر غالب نائب رئيس جامعة المنوفية والمشرف على فريق البحث ان من اهم خواص الدواء الجديد علاج ضغط الدم المرتفع وعلاج ارتفاع مضخة القلب ، وتوسيع الشرايين التاجية ، وعلاج الذبحة الصدرية ، كما يستخدم في طرد حصوة الكلى وأشار الى انه يتم الان اجراء التجارب على المتطوعين من ارضى بكل من مصر وقطر .

تزوير فى أوراق رسمية | رئيس مجلس إدارة شركة أدوية

يطرح أدوية فاسدة بالأسواق بعد أن رفضتها المعامل

كتب عادل صبرى :

أمر رئيس مجلس إدارة شركة أدوية تابعة للقطاع العام رئيس قسم الميكروبيولوجى بعدم الاعتراض على إنتاج كميات ضخمة من قطرة البريزولين الفاسدة وطرحها بالأسواق . وكان رئيس قسم الميكروبيولوجى رفض طرح التشفيلة رقم ٨٨٢٢٧٦

بتاريخ ٣٠ أغسطس الماضى لاحتوائها على ميكروبات خفيفة ضارة . ونبت بالتحليل أن العينات غير مطابقة للمواصفات الفنية ، التى تضعها وزارة الصحة ، وبعد ضغوط رئيس مجلس الإدارة وافق رئيس القسم على طرح الكميات الفاسدة بالأسواق . وقد استخرج رئيس القسم إيصالات أخرى تثبت إمكانية طرح القطرة الفاسدة بالأسواق بتاريخ ١ سبتمبر الحالى . وعلمت «الوفد» أن رئيس مجلس الإدارة اتخذ هذا القرار لتغطية الخسائر الكبيرة التى تشهدها الشركة . بعد تدهور إنتاج الأدوية بالشركة وتراكم الأدوية الفاسدة ، وسوء الإدارة . كما أمر رئيس مجلس الإدارة رئيس قطاع الإنتاج بكتابة ١٠ آلاف زجاجة فلونان فى جدول إنتاج العلم الحالى ، رغم عدم إنتاج الزجاجات بالفعل ، وكتابة ١٧ تشفيلة اريثروسين لحسابها على إنتاج شهر أغسطس ، رغم عدم وجودها بالمخازن ، لتغطية سوء الإدارة وعدم الإنتاج ، وقلم رئيس مجلس الإدارة بصرف حوافز إنتاج ١١٠٪ عن الإنتاج التى كان مقرر الانتهاء منها خلال شهر أغسطس ، رغم عدم إنتاجها بالفعل .



نقيب الصيدلة



د . راغب دويدار ،

التحذير من استخدام المضادات

قبل استشارة الطبيب المختص

طالب المؤتمر الطبي للمضادات الحيوية الذي تنظمه الجمعية الطبية للتنمية المضارية بالاشتراك مع قسم الامراض الباطنية بكلية الطب جامعة الاسكندرية بضرورة عدم استخدام المضادات الحيوية الا في المراحنها بعد استشارة الطبيب المختص .
والوصى المؤتمر ان يظلم كصحة الناس بضرورة الالتزام بالتعليمات المصدة من حيث الجرعة والمدة بناء على ارشادات الطبيب والوصى بالاثار الجانبية للمضادات المستخدمة واستشارة الطبيب عند حدوثها .
كما طالب اعضاء المؤتمر الصيادلة بعدم صرف المضادات الحيوية الا بناء على تذكرة طبية ومراعاة حسن تخزين المضادات الحيوية وتاريخ صلاحيتها وضرورة التزام المرضى بعدم الاطراط في استخدام هذه المضادات الا في الضرورة القصوى .

□ بيان لوزير الصحة يؤكد :

تلوث الأدوية غير صحيح والدواء المصرى يخضع للرقابة قبل تداوله

أكد الدكتور راجب دويدار وزير الصحة أن منشور بلحدى المجلات الأسبوعية للتشكيك في سلامة الدواء المصرى غير صحيح ، وكذلك منشور بلحدى الجرائد اليومية حول تلوث حقن « أنتى - آر - انش » بمرض الايدز ، وقال : ان النيابة العامة ونقيب الصيدلة والمعمل المحلية والأجنبية أكدت فاعلية الدواء المصرى وسلامته ، ونفت تلوث الادوية المصرية لأنها تخضع لرقابة فعالة قبل السماح بتداولها .

وأضاف وزير الصحة في بيان أمس : ان الدواء المصرى يتميز بفاعليته وقدرته على المنافسة الى جانب رخص أسعاره مقارنة بمثيله الاجنبى وهو يغطى نحو ٨٥٪ من استهلاكنا واحتياجنا ، وعلى كل من يتصدى لمثل هذه الموضوعات ان يتحرى الدقة التامة ، والاصول العلمية قبل النشر .

وقال الدكتور دويدار : ان التحقيق الصحفى الذى نشر في مجلة أسبوعية وتضمن تصريحاً لنقيب الصيدلة يشكك في سلامة الدواء قد تم نفيه بالكامل ، كما نشر نقيب الصيدلة تكذيباً له وأعلن ثقته بسلامة الدواء المصرى ، كما نشرت المجلة نفسها في عددها الاخير مايفيد التاكيد على صلاحية الدواء المصرى ، وذكرت ان الشائعات التى نشرت كانت بسبب المنافسة غير الشريفة بين بعض المنتجين للسيطرة على سوق الدواء .

وأضاف الوزير ان منشور عن تلوث حقن ال « أنتى - آر - انش » بمرض الايدز كان بسبب تصرف غير مسئول من احدى الطبييات بالمنصورة ، ادعت ذلك بناء على تحليلات أجرتها ولم تستخدم فيها الاصول العلمية السليمة ، وقد حسم هذا الموضوع التحقيق الذى أجرته النيابة العامة وقررت فيه سلامة هذه الحقن وعدم تلوثها بمرض الايدز وذلك بناء على التحليلات التى أجرتها في معامل التحليل المصرية والاجنبية .

الرئيس يفتتح أحدث مصنع لانتاج الادوية في أكتوبر

يفتح الرئيس حسنى مبارك خلال اعياد أكتوبر القادم ، أحدث مصنع لانتاج الادوية بالاميرية تكلف ٤٥ مليون جنيه ويتبع شركة « ممفيس » وينتج الغلاصات الدوائية والمبوات والمراهم بمختلف انواعها .

صرح بذلك الدكتور راغب دويدار وزير الصحة و اضاف : إن المرحلة الاولى من المصنع التى يفتتحها الرئيس تؤكد تكثيف دور الرقابة على المنتجات الدوائية ، وإن المرحلة الثانية تستغرق ١٨ شهرا وتكلف ١٤ مليون جنيه .

إلا انه يشترط لنجاح أى من هذه الاسلحة المختلفة فى مستوياتها الثلاث إن يتم التدخل فى خلال الفترة مابين انسداد الشريان وحدوث الجلطة بعضلة القلب وهى فترة لا تزيد على ٦ ساعات وقد تقل قليلا فى بعض الاحيان فإذا تم التدخل وإزالة الانسداد فى حدود هذه الفترة تشفى العضلة المصابة بالجلطة ويتمسن المريض وتعليقا على الاسلحة الجديدة لمنع تكون جلطات القلب يقول الدكتور جلال السعيد استاذ القلب بطب قصر العبنى ان لانسداد شرايين القلب عوامل كثيرة بعضها معروف مثل ارتفاع ضغط الدم والتدخين والسكر وارتفاع مستوى الدهون فى الدم والعامل الوراثى والبعض الآخر غير معروف . ويزداد ضيق الشرايين بمرور الوقت طالما استمرت العوامل المؤدية إليه مع المريض حتى يصل الى مرحلة تقليل موارد الدم المغذى لعضلة القلب وعندئذ يصاب المريض بالذبحة الصدرية وهى الشعور بالألم حادة فى الصدر عند القيام بأى مجهود إلا ان هذه الآلام تختفى اثناء فترات الراحة والاسترخاء حيث يكون الدم المغذى للعضلات كافيا وقد

مطلوب تصحيح الموقف وانقاذ سمعة الدواء المصري

نصف الحقيقة .. كذب كامل

ان بعض مايجرى على الساحة العامة .. يبدو أحيانا مجهول الاسباب .. او في الأعم لأسباب قد تكون حزبية او شخصية .. أو حتى - والعياذ بالله - تخريبية .. ولنترك التعميم إلى التخصيص .. ففي ميدان الدواء حيث تبلغ القضية الذروة .. فلو - لأقدر الله - انهارت صناعة الدواء في مصر ... والنسي يبلغ إنتاجها مليار جنيه سنويا .. لتكبدت الدولة أربعة مليارات من الدولارات لتعوض هذه الخسارة .. ولتعد للوقائع المجردة وبتركيز شديد .

فقد نشرت إحدى المجلات الأسبوعية المصرية .. مقالا يهاجم صناعة الدواء .. ويدعي أنها صناعة غير سليمة .. بدون ذكر أية تفاصيل دقيقة .. وحول المقال انتزع بيانات نالصة من نقيب الصيدلة .. وسكرتير النقابة .. وذلك بذكر أحداث فردية مضى عليها من ١٢ إلى ٢٠ سنة وهي في مجملها لاتعيب الصناعة .. وقد ارسل الكثيرون إلى المجلة العديد من الردود .. ولكنها - تنشر منها شيئا ..

وكذلك بدأت حملة شرسة في جريدة حزبية .. إثر تنحية أحد المسؤولين في شركة القاهرة للأدوية .. وهو إجراء من حق رئيس مجلس الإدارة وتناثرت الاتهامات بدون تحفظ أو وجه حق فاتهمت الجريدة رئيس مجلس الإدارة بأنه يسمح بنزول أدوية فاسدة للسوق ..

أما النتيجة من هاتين الحملتين .. فهي فادحة .. تتلخص في هدم الخبراء في الصناعة الصيدلانية .. وإجبارهم على هجر الصناعة الصيدلانية إلى خارج مصر .. أو إلى مجالات أخرى .. فتدهور الصناعة المصرية .. والميرير أنه رغم افتقار الحملتين إلى الحقائق والأسانيد العلمية والموضوعية .. فإن حكومة عربية أصدرت قرارا بسحب الأدوية المصرية من أسواقها وزادت بيان حظرت أخراج الأدوية المصرية من الموانئ .. وانتهت إلى تحريم استيراد الأدوية المصرية .

وتبدو جليلة أهداف بعيدة وغريبة .. ونتائج خطيرة .. ربما تكون غير محسوبة - لهذه الحملة .. وهي تخريب سمعة الدواء المصري ومنع تصديره .. وحرمان مصر من مورد

بقلم الدكتور

عبد القادر سيد احمد

هام للعمليات الصعبة .. والقضاء على
صناعة متطورة ولقت في وجه
التحديات .. وأثبتت للاخصائيين
والعلماء والعمال المصريين القدرة
على التفوق والاجادة ..

ولعل فيما يجسرى الآن في ميدان
الواقع .. ما يبرز ويبلور خطورة
الموقف وضرورة العمل على وضع
الامور في موضعها الصحيح وتبليور
المطالب في بساطة ووضوح ..
وأهمها :-

- انقاذ سمعة الدواء المصرى ..
الذى وصل الى مستوى عال جدا في
الجودة .. مما جعل ١٢٠ شركة دواء
اجنبية تقوم بتصنيع منتجاتها في
مصر برضاء ..

- عقد لجنة استماع .. يدعى لها
الخبراء لطرح الحقائق وتأكيداها
والرد على الأكاذيب والاشاعات
المفوضة ..

- تصحيح الموقف بأسلوب علمي
وموضوعي في وسائل الاعلام ..
- تشكيل لجنة تقصى حقائق على الفور
تتولى التفتيش على معامل السرقلبة
والانتاج .. ثم اصدار كتاب ابيض عن
الدواء المصرى ..

العمل على منع نشر انصاف
الحقائق التي تضر ولا تفيد .. وجعل
المحاكمة تتحرى الدقة وذكر المصادر
بوضوح خاصة في الحالات التي تهدد
سمعة صناعتنا .. وتؤثر على
الاستيراد ..

● كاتب المقال عميد كلية
الصيدلة بجامعة القاهرة ورئيس
الجمعية الصيدلانية المصرية

■ نقابة الصيادلة وجمعية الصيدلة يؤكدان : ثقة كاملة في صناعة الدواء المحلى شهادة صلاحية قبل تصديره كتب - فاروق عبد المجيد :

أكدت النقابة العامة للصيادلة وجمعية الصيدلة المصرية في الاجتماع الموسع الذى عقد أمس الثقة الكاملة في صناعة الدواء المحلى التى تسعى دائما الى تطويره .
واكد الاجتماع ان كل دواء معد للتصدير يتم تحليله ، وتصدر به شهادة صلاحية خاصة تعتمد عليها الجهات المسئولة بوزارة الصحة قبل الافراج عن الدواء وتصديره ، ويتم تحليله مرة اخرى في معامل الدول المستوردة قبل الافراج عن الدواء من الجمارك هناك .
واشار الاجتماع الى ان صناعة الدواء المصرية تتبع النظم العلمية السليمة منذ بدء تطويرها عام ٦٢ ، وان أجهزة الرقابة داخل شركات الأدوية على مستوى علمى جيد ، ولا يفرج عن أى دواء منتج من الشركات الا بعد تحليله وثبوت كفاءته وتأثيره الفعال ، ويتم ذلك من خلال وثائق رسمية تصدر بها ، شهادات صلاحية تعتمد عليها وزارة الصحة ، ويتم التفتيش عليها حسب الأصول العالمية داخل الشركات والصيدليات اثناء تداولها ، كما ان مستوى القائمين على الانتاج والرقابة يرتفع باستمرار بفضل الدورات الدراسية التدريبية .

واكد الاجتماع - الذى ضم اساتذة من كليات الصيدلة ومجلس نقابة صيادلة القاهرة ونقيب صيادلة الجيزة - انه ليس هناك أى سبيل للتشكيك في الدواء المتداول في مصر والذي تقدر قيمته بأكثر من مليار جنيه ، يتم انتاجه محليا وقد ثبت بالدليل القاطع ان الصناعة الدوائية انقذت مصر خلال أكثر من ربع قرن من كثير من الأزمات .
وأكدت النقابة العامة للصيادلة والجمعية الصيدلانية المصرية الثقة في صناعة الدواء المصرية التى تسعى دائما الى تطوير الدواء المصرى ورفع مستوى الخدمة الصيدلانية بالعمل العلمى الدؤب .

صرف الأدوية المسكنة

لمدة بين شهر و٦ أشهر بتذكرة طبية

كتب - فاروق عبد المجيد :

قررت وزارة الصحة صرف الادوية المسكنة للألم والمهدنة اللازمة للعلاج الطويل كالسرطن والمؤثرة على الحالة النفسية للمريض ، لمدة تتراوح بين شهر و ٦ أشهر بتذكرة طبية واحدة حسب نوعية المرض ، وذلك لتيسير على المرضى والأطباء .

صرحت بذلك الدكتورة مرفت سالم وكيل الوزارة للشئون الصيدلية ، وأكدت-ضرورة توافر هذه الادوية لمرضى الحالات المزمنة التي تحتاج علاجاً لفترة طويلة دون اساءة استخدامها ، والاسراف في استعمالها كما أكدت ان تجاوز الجرعة الواحدة والمدة اللازمة للعلاج بمعرفه الطبيب المهالج يؤدي الى آثار مدمرة على الصحة العامة والتعود عليها ومخاطر ادمانها والذي تؤكد هيته الصحة العالمية وهيئة الرقابة على المخدرات التابعة للأمم المتحدة . □

شركة ادوية مصرية تسجل براءة اختراع لمستحضرات طبية من المسواك

نجحت احدى شركات الدواء المصرية في الحصول على براءة اختراع لتصنيع مستحضرات طبية مبتكرة من مستخلصات ومركبات المسواك لوقاية وعلاج الفم والاسنان على شكل معجون اسنان وغسول للفم واقرص استحلاب وقد اثبتت الابحاث استمرار مفعول هذه المستحضرات في الفم لمدة ٨ الى ١٢ ساعة بعد الاستعمال لاتصلق المواد الفعالة بالطبقة البروتينية بالفم مما يعطى بعداً جديداً لمستحضرات الاسنان والفم وقد حقق فريق الباحثين بالشركة بالتعاون مع فريق من الباحثين المتخصصين في التكنولوجيا والصيدلة وطب الاسنان والذي يضم الدكتورة محفوظ قاسم وباسم المنشاوى ومحمد حسنى مصطفى بالمركز القومى للبحوث سبقا علميا على مستوى العالم في التعرف على طبيعة المواد الفعالة والقاتلة للميكروبات في المسواك (جذور شجرة الاراك) وبنسليمية عملها في الفم وتطلق التركيبات المبتكرة في الفم على الفور لحظة الاستعمال العناصر الطبيعية للمسواك في صورة مركزة ونشيطة ويؤدي هذا الجمع الفريد من المواد الفعالة الى ميزة التأثير الطبى المتعدد ضد الميكروبات والفطريات والتهابات اللثة والبلان وتسوس الاسنان والام الجذور.

التوسع في تصنيع الدواء محليا الاقبال من الأصناف المتشابهة

كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور على الشرقاوى رئيس هيئة الادوية بالنيابة انه تقرر التوسع في إنتاج الكيمولويات الدوائية محليا لتغطية احتياجات شركات الادوية ، والاعتماد على الخامات المحلية لإنتاج الكيمولويات الدوائية لتوفير ٤٠ ٪ من جملة الاحتياجات ، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج مستحضرات جديدة بديلة للمستورد ، كما تقرر قصر إستيراد الادوية على النوعيات التى يتطلب إنتاجها ظروفًا وامكانيات خاصة .

جاء ذلك في الندوة التى نظمتها أمس النقابة العامة للصيدلة عن السياسة الدوائية والنس شهدها عدد كبير من المتخصصين وأساتذة كليات الصيدلة ورؤساء شركات الادوية .

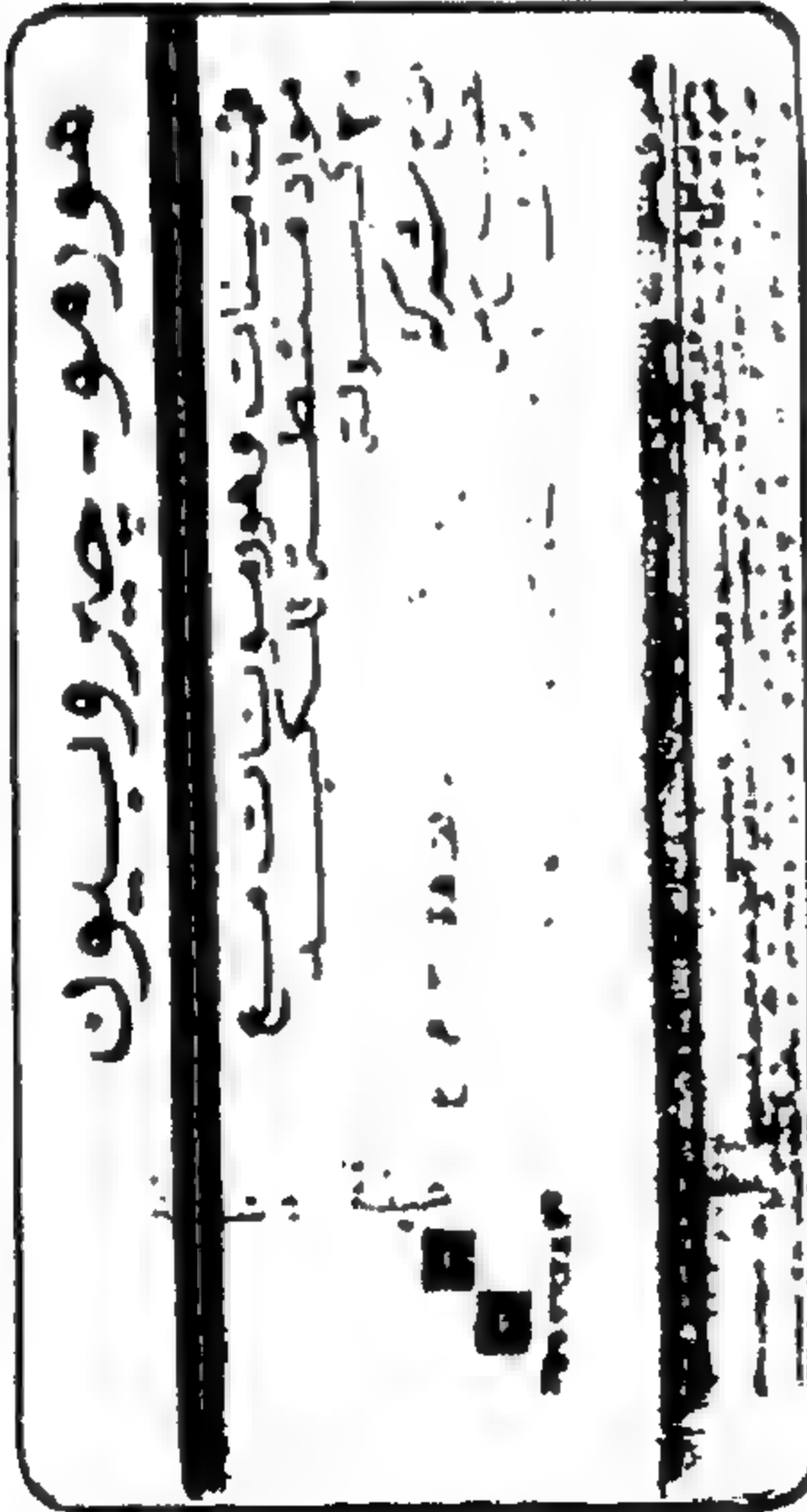
وقالت الدكتورة مرفت سالم وكيل وزارة الصحة أن المرحلة القادمة تعتمد على الإقلال من الأصناف المتشابهة ، وإن يكون في الأسواق أكثر من ٤ بدائل تحمل نفس التركيب العلمى

وأعلن الدكتور أحمد شوقي جندى رئيس الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية أنه يوجد في شركات الدواء المصرية أجهزة رقابية وتكنولوجية متقدمة تماثل الموجودة في أكبر شركات الادوية العالمية ، وأن قطاع الدواء يتجه نحو سياسة تصنيع الخامات الدوائية محليا

وقال الدكتور يوسف عز الدين نقيب الصيدلة أن ما نستورده سنويا من خامات دوائية يصل إلى حوالى ٤٠٠ مليون جنيه ونحو ٢٠٠٠ مليون في سنوات الخطة الخمسية وطالب بالتركيز على قيام الشركات الاستثمارية بالتخصص في إنتاج الادوية البديلة المستوردة .

وقال الدكتور مصطفى إبراهيم وكيل الوزارة بـهيئة الادوية أن الخطة تقوم على تصدير ٥ ٪ من جملة الإنتاج الدوائى وفتح أسواق جديدة للدواء المصرى ، والافتتاح بالسوق العربى والافريقى ، وبأن يغطى الإنتاج المحلى ٨٨ ٪ من الاستهلاك في الخطة الخمسية .

فضيحة كبرى في إحدى شركات الأدوية : اختفاء ١٦ لقر أفيون في ظروف غامضة ! الجهات الرقابية تطالب بإحالة المخالفات إلى نيابة المخابرات



الى الذين يتسلطون لهذا نطلب بوضع ضوابط للقطاع العام، وحماية المال العام من السرقة والتهريب... الى من يفعلون عن سر انفراد شركات القطاع العام دون غيرها بتعطيل اعمل معدلات الخسائر. نعم لهم احدى صور التسيب، واستيلاء المال العام السليم.

العلم... احدى شركات الادوية
الزمن... خلال الشهور الماضية.
الطبية... اختفاء ١٦ لقر من خلاصة الافيون السائل، ونصف كيلو من مادة الليثيوم، واليكون، المخرقة وتلحق بالولد، علف الطبية يعكسل بين ايدي السادة المستولين لعل وعسى.

ولفت جبرائيل جبرى ومهندسة الجوانب، باحدى شركات الادوية تحت سيج وبصر المسؤولين، بالقشرة دون ان تحرك سلفا تستر بعض القلائد على هذه الجرائم دون ضحية من احد... ونحن ننشر هذه الحقائق ومصلحتها من مخلفات جسيمة يتسبب لها الوالدان، فلا تم اختفاء ١٦ لقر من خلاصة الافيون، ولهم رئيس الشركة بمحاولات لتزوير المحاضر الرسمية لحسن الحقائق التي تثبت سرقة المواد المخرقة... ونسب الجهاز المركزي للمسابقات والرقابية الادارية، عن اختفاء المخدرات من مخزون الشركة، وطلبا لتحويل القضية إلى الشؤون القانونية وأخطت الشؤون المحاضر الرسمية التي تبنت اختفاء المواد المخرقة.

تحقيق :
محمد مهلود

حكاية الخطأ ١١١

والغز الخلة رقم ٣٧٢



عاطف
صدقي

● في أثناء عملية جرد التسليم بمخزن المخدرات ، وبمقرنته بالجرد السنوي ، الذي تم في ٦/٣٠ ، اكتشف مدير التفتيش الحالي وجود نقص كبير في المواد المخدرة من اصناف خلاصة الافيون المسائلة .. و «الفيو باريتون» ، وصلت الى ١٦ لترا من خلاصة الافيون ، ونصف كلوجرام من مادة «الفيو باريتون» ، وكان هذا النقص بعد اسبوع واحد فقط من الجرد السنوي ، والذي لم يثبت فيه أي عجز في كميات المواد المخدرة أو خلاصاتها في مخازن المخدرات .

وقد قام مدير التفتيش ، ورئيس لجنة التفتيش على الفور بإبلاغ رئيس هيئة الادوية ، الذي طلب على الفور التحقيق في سرقة المواد المخدرة بالمخزن .

وعندما علم رئيس شركة الادوية

المنتجب ، بالمحضر المقيت فيه نقص المواد

المخدرة ، ثر وهدد أعضاء اللجنة ، وطلب

تعديل تاريخ الجرد من ٨٨/٧/٧ ، وهو

معد قيام لجنة الجرد السنوي بعملها الى

٨٨/٦/٣٠ ، وعلى أساس اعتبار المواد

النقصية مواداً عالية ، وبها نسبة فاقد

سينوي ، وليست مواداً مخدرة ! فكانت

اللجنة بتعديل الجرد ، تحت ضغط

ولم تفلح مخالفت الشركة عند هذا الحد . فقد اثبتت معامل الشركة خلط بعض التركيبات الدوائية من المواد المخدرة التي تدخل اسفاساً في تركيب الدواء وخالف رئيس الشركة قرار الدكتور راجب بويدار وزير الصحة بمنع سفر صيغرات الموظفين الى ألمانيا الغربية ، وتعهد رئيس الشركة السفر في رحلة سبلحية ، وتعاقد بمفرده وبشكل ودي - هل حق تصنيع مستحضر موافق ، وتحليل لتفتيش الإنفاقي الودي . وتكثرت الدراسات التي تقدم بها بعض أعضاء مجلس ادارة الشركة ، أن هذا الدواء لو قلته دولة المنشأ منذ سنتين لأنه يسبب بعض الأمراض .

الخطأ رقم ١١١ .. ؟

● أصدر قطاع الرقابة ، بإحدى شركات الادوية خطفياً بتسليم بعض الاصناف المخدرة من مخازن الكماليات العلوية ، الى مخزن المخدرات بالشركة ، ويعمل الخطأ رقم (١١١) بتاريخ السبع من مايو الماضي ، وتم التسليم الى مسئول مخزن المخدرات ، دون إجراء عملية جرد حسب نص الخطأ ، وكان المفروض أن تقوم لجنة في تلك الوقت لجرد المخزن قبل عملية التسليم ، وأهمل الخطأ رقم ١١١ .

وفي أواخر شهر يونيو - أثناء انشغال الجهات الرقابية المسؤولة عن الجرد بالشركة - قامت لجنة لعمال الجرد لمخزن المخدرات ، بناء على الخطأ الذي وجهه قطاع الرقابة في مايو الماضي تحت رقم ١١١

الكبسولات التي أوقفها دولة المنشأ
بسبب بعض الأمراض واشترت
الشركة حق انتاجها

صفقات ودية ، ومحاولة تقنينها بعد رحلة
سليحية على حسب النولة

● لقد اصدر الدكتور راجب بويدار
وزير الصحة قراراً بمنع سطر رئيس شركة
الأدوية مع وفد من صغار الموظفين الى
المنيا الغربية ، لزيارة معرض الآلات
والمعدات ، وجاء هذا القرار للظروف
الاقتصادية للبلاد ، إلا ان رئيس الشركة
ضرب بقرار وزير الصحة عرض الحائط ،
وتحدى القرار الوزاري ، وتحمل عليه
وسافر الى المنيا مع لجنة من صغار
الموظفين ، بحجة انها رحلة سليحية
وتكلفت الرحلة لربيعين ألف جنيه ، وقام
رئيس الشركة بمقد انفاق ودي مع شركة
« . مرك الألمانية ، على حق تصنيع
مستحضر «هورمو - جيروبيون» ، مقابل
دفع ١٢٥ ألف مارك ألماني ، وكان لابد من
إعطاء هذا الاتفاق الصفة الشرعية ،
فحاول الحصول على موافقة رئيس هيئة
الأدوية ، وقام له دراسة اقتصادية من
لجنة تم تصديدها بمعرفته الشخصية ،
وجاءت الدراسة لتفيد بان المستحضر يحقق
لربحها تصل الى ١٠٪ فقط .

وقد قدم رئيس القطاع المال ، وعضو
مجلس الإدارة ، دراسة أثبت فيها ان
المستحضر سوف يخسر جنيها لكل حبة
بواء .. !

الجريمة العظمى ..

● مر هذا الاتفاق دون مناقشة على
طريقة مجلس الشعب .. مواطنون .. !!
بالرغم من ان رئيس قطاع التخطيط ، قدم
تقريراً يفيد بان مستحضر «هورمو -
جيروبيون» تم الغلو منذ سنتين في دولة
المنيا (المنيا الغربية) ، وقدم الدليل
والمراسلات الخاصة بهذا المستحضر
لمجلس الإدارة ، وهي الآن حبيسة
الأراج ، كما قدم مدير القسم الطبي
وعضو مجلس الإدارة المنتخب بدراسة
تفيد بان بواء «هورمو - جيروبيون»
يسبب بعض الأمراض ولذلك لوقفت دولة
المنيا .. وإلحاد رئيس قطاع الأبحاث بان
هناك مستحضرا تحت التسجيل بالشركة
مثل هذا البواء تماماً ، بدون المواد التي
تسبب أمراض .

وكل هذا سجل على شرائط كاسيت
بالجلسة التاريخية رقم ٣١٧ ، التي
عقدتها مجلس إدارة شركة

و «الولد» تضع هذه الحقائق
والمخالفات الخطيرة تحت انظار الدكتور
عاطف صدقي رئيس الوزراء والدكتور
راجب بويدار وزير الصحة وكل من
يهمه الامر .. !!

وتهديدات رئيس الشركة المنتدب ..

● حاولت ادارة الشركة للمرة الثانية
طمس الحقائق والتزوير في المحاضر
الرسمية الذي أثبتت فيها سرقة ١٦ لترا
من خلاصة الأفيون ونصف كنيوجرام من
مادة «الفينو باريتون» ، بعد ان اكتشفها
الجهاز المركزي ورقابة الادارية ، وحاول
رئيس الشركة بالضغط والتهديد والتكيد
مرة ثانية على عضو الرقابة المالية
بالشركة لتزوير المحاضر ، وشكل لجنة
على هواء .. ! وشكل لجنة جرد ثالثة
بتاريخ ٥ سبتمبر الحالي ، أثبتت فيه
سرقة المواد المخدرة . وعند تحويل
القضية الى القطاع القانوني بالشركة
للتحقيق في سرقة مواد مخدرة افعل تمنا
المحاضر الرسمية ، وأهمية المواد
المخدرة ، وان العجز قد تم في سبعة ايلم
لطف من تاريخ الجرد السنوي في ٣٠
يونية . فاصدرت الرقابة القانونية
بالشركة تحسيرا اكثر غرابية من افعل
التحقيقات والمحاضر ، وسرقة المواد
المخدرة قلت فيه : إنه اثناء عملية الجرد
في ٨٨/٩/٥ لوحظ اختلاف حسابية
الموازين التي بالمخزن ، وصعوبة تقدير
وزن العبوة البلاستيكية ، وبها خلاصة
الأفيون وان الشركة المنتجة لخلاصة
الأفيون لم تراعى طبيعة المواد الكمالية
عند التسمية في هبوات محكمة .. !!

التركيبة حذف منها المخدر

● وننتقل الآن بعد اثبات سرقة المواد
المخدرة من مخزن شركة الأدوية الى
مخالفات لا تقل خطورة عن سرقة الأفيون
و «الفينو باريتون» .
في التفتيشات التي تمت في الأشهر
الماضية ، حذفت من التركيبة المواد
المخدرة ، مثل «الكودايين» و«الكافيين»
و «الفينو باريتون» ، وتحديدًا في
التفتيشة رقم (٢٠٦) تحت المكنترول رقم
(٣٣٦) ، مستحضر «اسكونال» ، أثبتت
معمل الشركة خلو المستحضر من مافتي
«الكودايين» و «الفينو باريتون» ، اللتين
تمثلان عنصرين رئيسيين في بواء
«اسكونال» ، والغريب في الامر ان الشركة
أعطت تصريحها بتداول المستحضر ، رغم
خلوه من المواد الاساسية .. !! وايضا في
التفتيشة رقم (٦١٠) تحت المكنترول رقم
(٩١١) ، بتاريخ ٨٨/٦/٧ ، ثبت خلوها
من الكودايين المادة الاساسية في تكوين
«الاسكونال» ، وصرح بتداولها في
الاسواق .. !!

لم تقل مخالفات الشركة عند هذا
الحد ، امتدت الى إهدار المال العام ، وعقد

المصدر : الأهرام - هرام
التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٨٨

١٠ ملايين دينار لتطوير شركات الأدوية

يتم اليوم بوزارة التعاون الدولي التوقيع
على اتفاقية الاقراض لمشروع تطوير شركات
الأدوية حيث يقدم الصندوق الكويتي للتنمية
الاقتصادية العربية بتقديم ١٠ ملايين دينار
كويتي لخمس شركات من شركات الأدوية
بمصر. ويوقع الاتفاقية مع الصندوق
الدكتور موديس مكرم الله وزير الدولة
للتعاون الدولي.

العلم فى حياتنا

الهجمة الشرسة على الدواء المصرى لمصلحة من ؟

ليس هذا الحديث دفاعاً عن الدواء المصرى .. فلى اعتقدى ان الدواء الذى علاج الانسلن المصرى طوال اكثر من ٣٠ عاماً لا يحتاج الى دفاع من احد . ولى اعتقدى ان الدواء المصرى الذى يغطى ٨٧٪ من استهلاك البشر فى مصر وتبلغ قيمة انتاجه ٨٧٠ مليون جنيه فى العام الواحد لا يحتاج الى دفاع من احد .. ولى اعتقدى ان الدواء الذى يهرب الى الخارج كسلعة جيدة ورخيصة لا منكس لها فى الاسواق الخارجية لا يحتاج الى دفاع من احد ..

هذا الحديث دفاع عن الحقيقة وعن شرف الكلمة وعن صناعة قومية لا يجب ان تواجه بمثل هذه الهجمة الشرسة التى لا نعرف لمصلحة من ! قد تختلف فى الراى وقد تتضارب وجهات النظر ولكن ان تذكر الوقائع مشوهة فهما يجب ان تتسائل لمصلحة من ؟

لقد ظهرت احدى المجلات الاسبوعية تحمل تحليفاً عن الدواء المصرى جاء فيه : انه تم ضبط زجاجات ، سيجما ميسين بها حلبة ، وتوقف الحديث عند هذا الحد لم يقل متى وقعت الحادثة .. ومن يقرأ الكلام لابد ان يشعر ويصدق ان الزجاجات التى تم ضبطها قد حدث بالامس ولكن الحقيقة التى اخفيت - ولا اعرف بقصد او عن جهل - تقول ان هذه الواقعة قد حدثت عام ١٩٦٤ اى منذ ٢٤ عاماً مضت وهى حادثة وقعت فى محافظة الشرقية حيث تم ضبط مصنع لغش الادوية وتم القبض على المصنبة ومحاكمتها .. قضية غش فى دواء لا دخل لمصانع الدواء المصرية فيها ولا دخل لجهة رسمية بل ان عملية اكتشاف المصنع والقبض على المصنبة لم يستغرقا وقتاً طويلاً .. ولكن نأتى الآن ونذكر القصة وكأنها قد حدثت بالامس ونحمل صناعة الدواء وزر جرم مصنبة خارجة عن القانون . ثم نأتى الى القضية الاخرى وهى قضية الحقن الملوثة بالايديز كما قلوا والقصة : ان باحثة بعلوم المنصورة قامت باجراء بحوث على حقن R H والنس تعطى للام الحامل فى الطفل الثانى لحملته من التشوهات الخلقية والنس يحتمل اصلته بها لوجود اجسام مضادة فى دمه لدم الام .. قامت الباحثة باجراء بحث فى معملها ثم اعلنت انها وجدت ما يشير مبدئياً الى اجسام مناعية للايديز فى الحقن والحقيقة العلمية تقول ان وجود اجسام مناعية لا يعنى وجود المرض فمثلاً حينما يصاب الانسان بالحصبة او يتم تحصينه بالمصل الواقى ضد الحصبة فلن جسمه يظل حاملاً لاجسام مناعية ضد المرض ولا يعنى انه مصاب به كما ان الحقائق العلمية تقول ان اكتشاف فيروس الايديز لا يتم الا بتحليلين معاً كل منهما يكمل الآخر وما قامت به الباحثة ينال التقليد العلمية لانها اولاً لم تراعى الدقة العلمية فى عملها كما انها اعلنت نتيجة مبثورة لشخص غير علمى ونشرتها على الناس وكان الواجب عليها هو اللجوء الى جهة علمية مسئولة للتأكد مما وصلت اليه .. اما مجرد الحصول على نتيجة مبدئية والاسراع باعلانها للناس فى مثل هذه الامور الخطيرة فعمل غير مسئول خصوصاً من باحثة علمية يجب مساعدتها عنه . المهم انه بعد هذه الزوبعة تم بناء على امر النيابة تحليل الحقن بالاسلوب العلمى السليم - بطريقة التحليلين معاً - وثبت خلوهما من الايديز .

ان ما حدث رغم بعده عن الحقيقة ورغم سوء النية او الجهل قد اساء الى صناعة حيوية فى مصر .. صناعة يكتفى انها تتصل بحياة الانسان المصرى ..

والسؤال لمصلحة من ؟

توفير أدوية السكر والقلب إنتاج دواء محلي لعلاج الروماتيزم

كتب - فاروق عبد المجيد :

اعلن الدكتور منحت التعلل رئيس هيئة الادوية ان هناك تحسنا شريفا في جميع فواص الادوية ، ولا يوجد عجز في الانسولينات ، وادوية القلب ، وغيرها من الادوية الحساسة ذات الاستعمال الدائم وكذلك اللبن الاطفال .

وكان رئيس هيئة الادوية قد عقد لقاء امس مع رؤساء شركات الادوية بالقطاع العام لبحث الموقف الدوائى وسياسة القطاع ، واطن انه تم التعاقد مع إحدى شركات القطاع العام الدوائى ، وإحدى الشركات العالمية للادوية على تصنيع الفامات الدوائية محليا لانتاج دواء لعلاج الروماتيزم ، مما يوفر أكثر من ١٠ ملايين دولار سنويا .

واضاف رئيس الهيئة ان معظم الشركات العالمية للادوية تصنع مستحضراتها شركات الادوية المصرية بموجب عقود تصنيع ، مما يشير إلى الثقة في صناعة الدواء المصرى ، وأن الشركات العالمية تتأكد من مستوى جودة هذه المنتجات قبل طرحها في الاسواق .

هيئة الرقابة على الادوية تطلب رفع الاسعار !..

ومواجهة العجز في انتاج الادوية الجديدة . حذر التقرير ، من زيادة الاعتماد على انتاج الادوية الاجنبية لقيام الشركات الاجنبية باحتكار عناصر الانتاج ، وتحصيل نسبة ٢٥٪ على الاقل من قيمة الدواء ، مقابل منح الشركات المصرية ترخيص الانتاج . طلب التقرير بزيادة اسعار الدواء المحلي ، وتشغيل شركات الادوية بطريقة اقتصادية ، وتعميم نظام التأمين الصحي ، لدعم المثلث غير القادرة على شراء الادوية .

كتب عبد صبرى
انخفضت المخصصات المالية لقطاع الأبحاث بشركات القطاع العام للأدوية ، أدى الانخفاض الى عدم قدرة شركات الادوية على انتاج انواع جديدة ، وسيطرة شركات الادوية الاجنبية على الاسواق المحلية . وكانت هيئة الرقابة الدوائية قد ارسلت تقريراً للدكتور راجب مويدار وزير الصحة ، اكدت فيه ان شركات الدواء زادت من اعتمادها على انتاج الادوية الاجنبية ، لتحقيق هامش ربح اعلى .

العلم فى حياتنا

الهجمة الشرية على الدواء المصرى لمصلحة من ؟

٢

لكى نكون منصفين .. ولكى لانهدم شيئا شامخا فى حياتنا .. ولكى نكف
الهجمة الشرية على الدواء المصرى يجب ان ننكر الحقائق كاملة عن
صناعة الدواء فى مصر .. الحقائق التى لمسها الانسان المصرى قبل اى
انسان اخر فالتشريح المؤكد انه ليس من مصلحة احد هدم صناعة قومية
وحساسة مثل صناعة الدواء .. ومن هنا فالهجوم بلا وعى او بغرض ليس
بالقطع فى مصلحة مصر .. فالدواء المصرى هو الذى حمى الانسان المصرى
من المرض طوال اكثر من ٣٠ سنة .. بل قبل المنفصلة من شركات ادوية
عملاقة واثبت وجوده وهناك عشرات الامثلة على الادوية المصرية التى
تنتج الآن فى مصر ببلد مصرية وبخبرة مصرية وفرت على الدولة ملايين
الجنيهات من العملات الصعبة .. وعلى الجانب الاخر تحرم اجهزة الدولة
المستولة على التاكيد من فاعلية الدواء المصنع محليا بحيث لا يقل عن الدواء
المستورد وذلك بفحصه بواسطة هيئات علمية مصرية وفى كليات الطب
المصرية ويتم ذلك تحت ارقام لا اسماء حتى لا يعرف الدواء المصرى من
الدواء المستورد ويكفى هنا ذكر مثال لدواء واحد لعلاج مرضى القلب .. هذا
الدواء كانت الدولة تستورده من الخارج بعشرة ماركات للعلبة الواحدة اى
ان ثمنه يصل الى حوالى ١٢٠ جنية .. اثنى عشر جنيها ونصف جنية وكان
يباع للجمهور بمبلغ ٢٧٠ قرشا اى ان الدولة كانت تتحمل ١٠ جنيهات فى
كل علبة وبعملية حسلية بسيطة يتضح ان الدولة كانت تتحمل حوالى ١٠
ملايين جنية سنويا لفرق ثمن دواء واحد .. ودخلت احدى شركات الدواء
المصرية المجال واستطاعت ان تنتج الدواء وطرحته للبيع فى الاسواق
بنفس السعر اى ٢٧٠ قرشا للعلبة الواحدة ومع هذا الثمن كانت الشركة
تحقق ربحا مغولا .. وبدأت عملية تشكيك فى الدواء المصرى لا احد يعرف
مصدرها ولا احد يعرف لمصلحة من وكلنا لابد من عملية حسم للموضوع
وبالفعل اتخذ قرار بفحص الدواء المصرى فى ٣ مراكز علمية متخصصة
بنفس النظم الذى يضمن السرية وثبت بالفعل فاعلية الدواء المصرى
وسلامته ومطابقته للمواصفات العلمية لعلاج مرضى القلب .
انه مجرد مثال لدواء واحد استطاعت شركة دواء مصرية وبالخبرة
المصرية ان تنتجه بنفس الكفاءة وبنفس القدره وتوفر لمصر عشرة ملايين
جنية سنويا .. وهناك عشرات من الامثلة لادوية كانت مصر تستوردها
بملايين الجنيهات سنويا وبالعلة الصعبة استطاعت صناعة الدواء
المصرية اما بالحصول على سر صناعة الدواء واما بالاتفاق مع الشركة
المنتجة له ان تقوم بانتاجه فى مصر وبلد وخبرة مصرية . وهى تقوم
بعملها فى عالم تحكمه منافسة شرسة شركات عملاقة تحول ابتلاع من
يقف فى طريقها ويكفى ان نعرف ان صناعة الدواء فى العالم تحتل المرتبة
الثانية بعد صناعة السلاح لكى نعرف خطورة وحساسية ما نقدم عليه
ونحن نهاجم بشراسة صناعة قومية تحمى صحة الانسان المصرى ..
صناعة نريد لها الانطلاق .. لا الهدم والتكسير .

حدث الانسداد ويؤكد الدكتور جلال الدوائية التي يجرى اختبارها في العالم السعيد انه لا يجب على الاصحاء اللجوء الآن فهي كما يقول الدكتور جلال الى تناول الاسبرين من تلقاء انفسهم السعيد عقار جديد باهظ الثمن يجرى للوقاية لماله من آثار جانبية اكدتها نتائج تجربته في عدد محدود من دول العالم التجارب في معظم دول العالم فعلى الرغم او اهم ما يميزه انه سلاح موجه يتجه من ثبات فاعليته في علاج انسداد مباشرة الى موضع الجلطة بالشريان الشرايين وخفض معدل حدوث جلطات التاجي ويلتصق بها ويقوم باذابة القلب بالفعل في الحالات العلاجية إلا انه الفايبرين الموجود بها دون ان يؤثر على تسبب في زيادة نسبة حدوث نزيف المخ فاعلية عوامل التجلط في باقى الجسم ولذا فإنه يوصى باعطائه فقط لمن تثبت وعلى الرغم من ان هذا الدواء باهظ اصابته بضيق او انسداد الشريان اما الثمن الآن إلا انه من المنتظر ان بالنسبة للاصحاء فيمكن اعطاؤه للفئات ينخفض ثمنه كثيرا اذا امكن انتاجه على الأكثر عرضة للاصابة بالانسداد وضيق نطاق كبير باتباع اساليب الهندسة الشرايين كالدخنين ومرض السكر ومن الوراثة .

لهم تاريخ عائلي سابق للاصابة بامراض اما المستوى الثانى للعلاج فيتمثل في القلب ويتمثل السلاح الثانى في مواجهة حدوث انسداد الشرايين وتكون انزيم استريبتوكانيز الذي يتم الجلطة عن طريق توسيع منطقة الضيق استخراج من الميكروب السبحى حيث للحيلولة دون حدوث انسداد آخر بها يتم اعطاؤه للمرضى بطريقة الحقن في ويتم ذلك بالقسطرة الشخصية وذلك اذا الوريد ليقوم بتكسير الفايبرين اثناء كان الضيق بسيطا ولم يصلح معه تكون جلطة الشريان وقد ثبتت فاعليته في العلاج بالمقايير اما اذا كان الضيق إزالة الجلطة في نسبة مرتفعة من المرضى شديدا فينصح بإجراء عملية توسيع اذا اعطى لهم قبل تلف العضلة او بالقسطرة ثم توسيع بالقسطرة والبالونة اصابته ومع ان لهذا الانزيم اضراره بعد فترة راحة معينة خوفا من تفاقم الجانبيه مثل الحساسية إلا ان اهم الحالة في المستقبل اما المستوى الثالث اعراضه الجانبيه هي قدرته على اذابة والآخر فهو التدخل الجراحى الذى الجلطة في اى مكان بالجسم اذا ادخل بدأت نسبة استخدامه تقتضاه حتى المريض للعلاج قبل مرور ٦ ساعات على أصبح مقصودا على الحالات التى لا يصلح معها العلاج الدوائى والتوسيع بالقسرة

حاتم صدقي

خبر من أمريكا وتعليق من القاهرة



د. جلال
السعيد

أدوية وأساليب جديدة لمنع تكون جلطة القلب والأوعية بالذئبة الصدرية

الآن يقوم علماء وأطباء الولايات المتحدة وأوروبا بإجراء تجارب موسعة لاختبار فاعلية أدوية جديدة ولديعة ووسائل مستخدمة لعلاج أمراض القلب بما أسماه بـ«سلة جديدة لمنع تكون جلطات القلب بعد انسداد الشريان التاجي ويتركز عمل الأسلحة المقترحة لعلاج انسداد الشريان ومنع حدوث جلطات القلب على ثلاثة مستويات رئيسية هي العقاقير والتوسيع بالقسطرة أو القسطرة والبالونة ثم التدخل الجراحي.

يتحول الضيق إلى انسداد مفاجيء لجرى الدم إذا حدث انفجار في المنطقة حيث يصبح الفشاء المخاطي لمنطقة الضيق خشنا مما ينتج عنه حدوث ترسيبات من الصفائح الدموية وعوامل التجلط التي تقوم بحدوث الانسداد ويعتمد عمل السلاح الأول على إزالة الانسداد عن طريق منع الصفائح الدموية من الالتصاق ببعضها البعض أو بدار الشرايين في أماكن تصلبها وهنا يقوم الأسبرين بأضعاف وظيفة الصفائح الدموية مما يفقدها خاصية الالتصاق ببعضها أو بالدار المارة خلاله حيث يؤثر الأسبرين سلبيا على دور الصفائح الدموية في إنتاج أنزيم الثرومبوكسين الذي تفرزه للمساعدة على الالتصاق وتقلص الشرايين وهو الانزيم الذي تتركز وظيفته أصلا عقب حدوث الجروح المختلفة بالجسم حيث يؤدي إلى التصاق الصفائح وتقلص الشرايين لمنع النزيف وقد أثبتت التجارب التي أجريت في مختلف دول العالم على أكثر من ٢٠ ألف مريض فاعلية الأسبرين في منع حدوث انسداد الشريان بالإضافة إلى دوره أثناء الحالات الحادة في حالة

لدرء الشك باليقين

قرأت في بريد الأهرام تعليقا لأحد السادة الصابغة على خبر ، نجاح إحدى شركات الدواء المصرية في تصنيع مستحضرات طبية من مستخلصات ومركبات نبات المسواك (الأراك) مثل غسول ومحبون أسنان والقراص للاستحلاب ، حيث اعترض على القراص الاستحلاب فقط قائلا (انه على حد علمه فان متفوق لو مغل النبات كان يستعمله بعض النساء لوقف الدورة الشهرية أثناء الحج . وقد بسبب المقم) ولما كان سيئته لم يخبرنا كيف نجا الى علمه هذا الاستعمال الغريب للمسواك ولا مصدر هذه المعلومة . ولما كان هذا الموضوع يقع في صميم تخصصي ونكر في احد مؤلفاتي (العلاج بالنباتات الطبية سلسلة العلم والحياة ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٨) فانني اقرر ان هذا التأثير لم يذكر في كتب التراث ولم تثبته الابحاث العلمية التي تجري للتحقق من الطب الشعبي ، وهو غير منطقي بالنظر الى تأثيرات السواك المثبتة طبيا ولدرء الشك باليقين فقد قمت بمراجعة ثمانية لامهات كتب الطب العربي القديم وكذلك الكتب الاجنبية العلمية التي سجلت العلاج الشعبي من النباتات ، ومرفق صور من بعض صفحات هذه المراجع والذات منها ان جذور وسيقان المسواك تستعمل منذ فجر الحضارة الاسلامية للحفاظ على صحة الفم والاسنان وتقوية اللثة ولا يخفى علينا الحديث النبوي الشريف (لولا ان اشق على امتي لامرئهم بالمسواك عند كل صلاة) اي خمس مرات يوميا ، وكان صل الله عليه وسلم يومى

السيدة حافظة باستعماله . وقد سجل علماء الغرب هذه التأثيرات المفيدة للمسواك واسموه فرشاة الاسنان ، او عصا المضغ ، لان العرب يضيفون لساعات طويلة وهذا معناه استحلاب العصارة وابتلاعها (١) . والمسواك تأثيرات طبية عديدة فقد ثبت انه مطهر طبيعي ، يمنع نزيف اللثة ، ومضاد للميكروبات ، ومضاد لمرض السكر ، طارد للغازات ويستخدم منقوع اللثا كمسكط وكحلول في حالات عدم نزول الدورة الشهرية (عكس ما ذكر السيد الصيدى) وكعلاج لديدان الانكستوما والاسكاريس ومزيل للام المعدة وغير ذلك . وكل هذه التأثيرات الطبية مفيدة وهامة ، والقرآن لم اجد اى ذكر لما قلته الصيدى في هذه الكتب او المجلات العلمية للابحاث . ولو كان هناك اى تأثير ضار للمسواك (كما يقول القارىء) لكان علماء الغرب اول من اعلن ذلك (١) ولمرة هذه الشجرة مباركة ايضا عند الاخوة المسيحيين ويطلق عليها خربل الانجيل . ولذلك فعند نقل الاستعمال الطبى الشعبى للنباتات يجب توخي الدقة والتحقيق العلمى ومراجعة المختصين حتى نعلن للناس الحقائق بلا لبس او تلاويل خاصة ان بعض الاستعمالات الطبية التي يطلقها الناس بخيلة او مسيوسة . وفي الطب الحديث فان الدعوة قلقة وملحة الى تشجيع مصانع الدواء على الاستفادة من النباتات الطبية كمصدر للدواء الطبيعى والفعل . د . جميلة محمود واصل استلا العقاقير والنباتات الطبية المركز القومى للبحوث

الاصطواء المبرى في دافرة الاختصار

الرجاء . كلمة لإحياء النفس بحضرة علي ... فعندما

تكون هناك رقابة على الكلمة أو الحرية فهي كلمة غير محبوبة وعندما يربط الإيحاء الإيجابي فهم لا يربطون بذلك ... وعندما تتحول إلى محاسبة إدارية إلى مؤسسة فهي غير مرغوب فيها حتى لو كان الهدف منها التخلص عن الإختلاف لكن عندما يرتبط الأمر بالرقابة على النوايا فإن المطلوب الرقابة يتغير تماماً فيبدأ ينقص صحة الإنسان إلى أي مكان ، قيادة تصبح كلمة غير محبوبة فيها بل ومحبوبة أيضاً .

وهنا ننوِّف قليلاً لنسرد قصة حدثت فعلاً في البيئة القروية للربيع الدواليبة حيث يتم الضف سنوياً على ٦ آلاف عينة من الآويبة التي جاءت مواسمها القاسية من الخارج لو من خلال مايتيم ومرجيلة والتفتيش عليه في سوق الدواء من محل لو اجنبي .

حيث إن قد تم فعلا رفض أحد الأدوية التي حاولت شركة
أجنبية تسجيله لوجود أعراض جانبية أو عدم فاعلية
المستحضر رغم تداول هذا الدواء داخل الدولة المنتجة وهنا
لقدت الدولة القومية الرقابة على الدواء بإرسال منكرة إلى
الشركة توضح سيرات المرض ففعلت النتيجة أن جاء إلى
مصر وفد من الشركة لاستئصال واستئصال الأمر ... وعرض
جهاز الرقابة المصري تقريره والإجراءات التي اتخذت في
معالجتها للتخلص من عدم الصلاحية وأصدر الجهاز على رايه في
هذا المنتج ولم يتراجع .



الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٨٨

وقد ردت الشركة على هذا الموقف
بخطاب شكر للهيئة القومية للرقابة
على الدواء بل واتخذت موقفا أكثر
إيجابية وهو « وقف الدواء من
أسواق بولتها ».

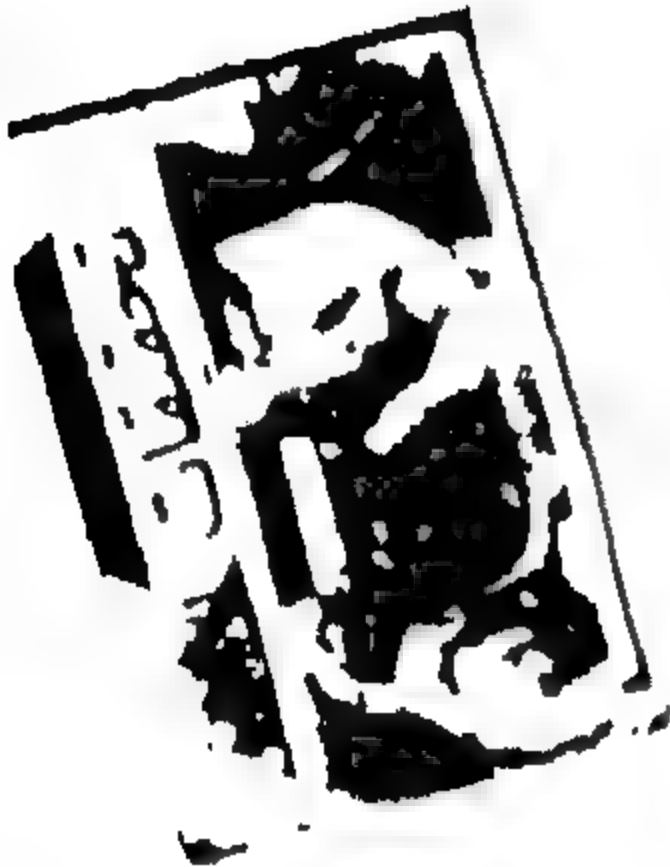
هذه هي إحدى قصص جهاز
الرقابة على الدواء المصري الذي يلف
وراء مجهوداته الملمية ٢٥٠ خبيرا
متخصصا تضم أفضل الخبرات
الفنية بجانب التعاون مع كل خبرات
الدولة في هذا الميدان من أجل حماية
صحة الإنسان .

إن آخر إحصائيات جهاز الرقابة
الدوائية في مصر تقول إنه قد تم رفض
٣٠٪ من العينات التي تقدمت بها
شركات الأدوية بسبب عدم صلاحيتها
ولم تخرج أبدا إلى الأسواق وقد نجح
الجهاز في حصار هذه الأدوية المخالفة
بالرغم من ضخامة حجم الأدوية
المتداولة في مصر والتي تبلغ ٣٥٠٠
نوع محلي ومستورد .

لما هي حكمة هذا الجهاز الذي
يحمي صحة الإنسان ؟

إن حكمة مصر مع الدواء حكمة
قديمة قدم التاريخ .

ولقد برع قدماء المصريين في
صناعة الدواء منذ ٣٠٠٠ عام وكان
الكهنة يقومون بتدريس الصيدلة في
مدارس ملحقة بالمعابد في منف وطيبة
وهليوبولس وسنيس وغيرها وكانت
تسمى بيت الحياة بقصدها الناس
للشفاوى ويتعلم منها الطلبة العقاقير
وزراعة الأعشاب الطبية على العظم
والطين المحروق والجلد والكتان
والمعادن والحجر والخشب وأوراق
البردي وكانت هذه هي بداية دسليبر
الأدوية أو الفار ملكوبيات .



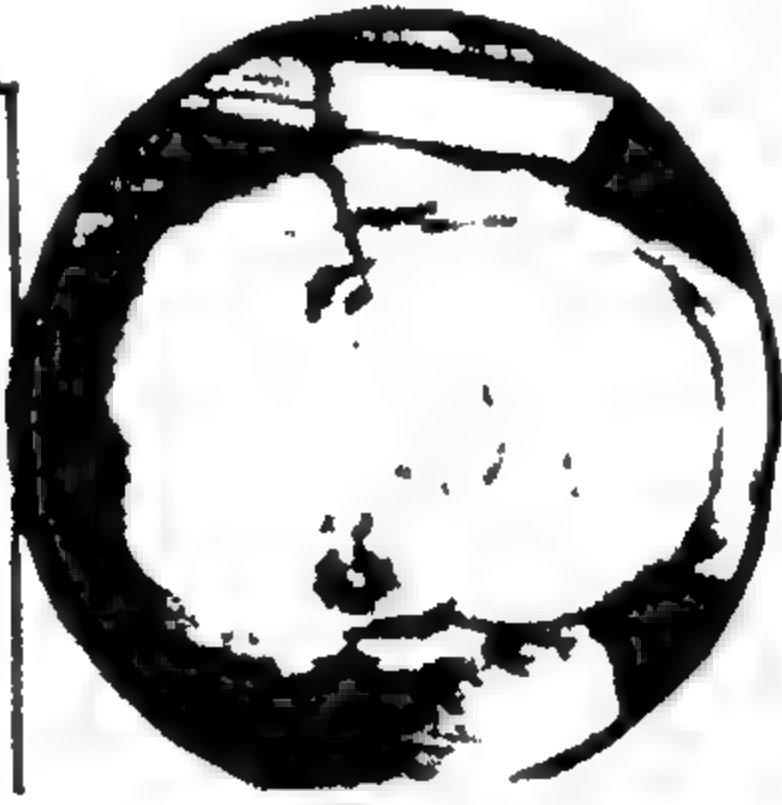
وإذا كانت صناعة الدواء في مصر قد أصبحت لها مكانتها وحظتها تقدما كبيرا لدرجة كسب تلك شركات الأدوية الأجنبية التي تقوم بتصنيع منتجاتها في مصر وهي مطمئنة تماما على سمعتها إلا أن صناعة الدواء المصري الذين لا يوقف طموحهم عند حد أنهم يبحثون الآن أخطر تطور لهذه الصناعة حتى يمكن أن تستغني تماما عن التركيبات الأجنبية ويدخل عصر تحدى تصنيع كيمويات الأدوية وكل المواد الخام الخاصة بها - محليا لتتحول صناعة الأدوية في مصر إلى صناعة مصرية لحماية وحياتها يأتي هذا اليوم القريب من جهاز الرقابة الدوائية الذي يعتبر مصمما الأمان بالنسبة لمعالجة الدواء يشهد تطورا مدهلا الآن بعد استكمال معامل المعجزة فنادا يحدث هناك

٦ آلاف عينة سنويا

لما تقوم بتحليل أكثر من ٦٠٠٠ عينة سنويا وتشمل عينات تسجيل جديدة وأخرى تفتيشية وبالإضافة إلى أدوية التصدير - هكذا يؤكد د. أحمد شوقي رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للرقابة الدوائية حيث يتم اختبار آلاف العينات وقد يستغرق التحليل فترة طويلة حيث يتم إعادة التحليل أكثر من مرة وأحيانا لا تتزيم بعض الشركات بتوريد المواد القياسية فتتدخل عملية التحليل وتأخر النتيجة بعض الوقت لكننا ننتظر ونتنظر حتى يتم استكمال التحليل ليظهر المنتج في الصيدليات بعد ذلك

ثم يقول إن التحليل يتم طبقا لدراساتير الأدوية العالمية المتعارف عليها دوليا وفي حالة رفض العينة يتم إبلاغ إدارة التفتيش الصيدلاني لسحب الدواء من السوق إذا كان متداولاً وفي حالة عينات التسجيل يتم إبلاغ الشركة بقرار الهيئة بعدم معالجة الدواء أو ضرورة تعديل النسب مع حظر إنتاج الدواء إلا بعد

٢٥٠ خبيراً
مصرياً
في مختلف
التخصصات
يراقبون
٦ آلاف
عينة
دواء
سنوياً



د. راغب دويدار

نقطة الدواء الذي رفضته هيئة الرقابة الدوائية
فكرتها الشركة الأجنبية واحبته من اسواقها

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٨٨

تحقيق : عبدالمحسن سلامة تصوير : شريف سنبل

عبدالمعظم مذكور الذي يقوم بالتأكد من خلو الدواء من العامل الحسي «بيروجين» والذي يسبب ارتفاع درجة الحرارة وأحداث رعدة في الجسم ويقول د. عبدالمعظم أننا نضطر لتكرار التجربة أكثر من مرة حتى يتم التأكد منها على أرائب التجارب وهي أرائب خاصة فلا بد أن تكون بيضاء وزن ٢ كجم من نوع بوسكت وقد تم تحليل ١٩٣٠ عينة في العام الماضي أسقطنا منها ١٢ عينة تسجيل .. وتم حظر إنتاجها وعدم تداولها بعد أن أظهرت نتيجة التحليل وجود آثار جانبية لها .

ول داخل معمل آخر تشرح د. سهير عبدالباسط دور المعمل فتقول إن المعمل لديه جهاز للفصل الكروماتوغرافي وذلك لتحليل المستحضرات الطبية عن طريق فصل المادة الفعالة فيها والتأكد من التقدير الكمي لهذه المادة الفعالة ومدى ثباتها وأيضا يكشف عن نقاوة المستحضر .

وحاليا يجري العمل في تحليل مستحضر Septerim Pediatric وهو عينة تسجيل لدواء أطفال لعلاج التهابات الحلق وتم تحليل مرتين وسوف يتم تحليله مرة أخرى للتأكد من ثباته وصلاحيته ويأتي إلى المعمل أكثر من ٢٠ عينة شهريا منها عينات التسجيل الجديدة والتي تستغرق وقتا طويلا نسبيا بسبب نقص المواد القياسية وعدم إرسال الشركات لها والأخرى عينات من التفتيش وهي لا تستغرق أكثر من ٣ أيام .

وطالب د. سهير عبدالباسط بضرورة توافر المواد القياسية والمذيبات العضوية التي يتم استيرادها محليا لتجنب مشاكل الاستيراد وعوائقه فهذه المواد معظمها مواد متطايرة ومشتملة ترفض معظم شركات الطيران المجازفة بنقلها إلا بعد مشاكل عديدة مما يؤدي إلى تأخيرها نسبيا .

تحاليل دقيقة للعينات

وتقول د. سامية حسن شلبي بشعبة الاتاحة العملية والخواص الطبيعية أننا

التأكد من التزام الشركة بقرارات الهيئة وتقوم الهيئة بالتمشيط داخل الشركات لتحليل عينات عشوائية خولها من إنتاجها وتوزيعها ... أي أن جهاز الرقابة لا ينتظر خروجها للأسواق بل يراقبها داخل المصنع

توحيد اختصاصات الرقابة

ولقد وافق د. راجب بويدار وزير الصحة على أن تعود للهيئة كاملة اختصاصاتها في الرقابة على الدواء من أجل توحيد الاختصاص في مجال الدواء وتتحمل مسئوليتها وحدها في الرقابة على الدواء وهذا لن يتعارض مع الاستعانة بخدمات والمعاهد المتخصصة في الرقابة على الدواء على أن يصدر القرار النهائي من داخل الهيئة وذلك للتحكم في الرقابة من أجل صحة الناس على مصر الآن ٣٥٠٠ دواء محلي ومستورد وهو رقم لم يكن ورغم ذلك فلنأخذ بنظر بحصر هذه الأدوية واستكمال ملفاتها - هكذا تؤكد د. عليدة هنا مديرة الرقابة الدوائية - وذلك لتخفيض هذه القائمة الطويلة وسحب الأدوية التي لها أكثر من بديل مما يساعد على الرقابة أكثر وأكثر .

أرائب خاصة جدا !

ول جولة داخل معامل الرقابة وداخل قسم البيولوجي كانت التجارب تجري على عينة من حقن «ديكستروز» لعلاج أمراض البوليميا وتسمم الدم حيث يعمل د

كشف أخطاء المعادلات

ولم يعمل القياسات الضوئية Spectroscopy بقول د. نجيب واصف ان أي مستحضر يحتاج إلى درجة امتصاص ضوئي لاكتشاف دقة التركيب وأخطاء المعادلات وهو ما يستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً حيث يتم التأكد من المعادلة بأكثر من طريقة وأكثر من مرة ويتم رصد هذه المعادلات بالكمبيوتر الذي يتأكد من دقة التركيب وصحة بيانات الملف .

ان تطوير العمل داخل جهاز الرقابة الدوائية كما يقول الدكتور أحمد شوقي رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة الدوائية يتطلب إنشاء معمل خاص بالمواد القياسية حتى لا تضطر إلى الاعتماد على المواد القياسية التي ترسلها الشركات وتؤدي إلى تأخير العينات وعدم ظهور الدواء الجديد بالسرعة المطلوبة ومن المقرر افتتاحه في بداية العام القادم بعد الاتفاق مع الهيئة الأمريكية للرقابة الدوائية حتى يمكن أن تكون الرقابة المصرية بانجاز كل العينات في وقت قياسى بالإضافة إلى انجاز كل طلبات الدول العربية والأمريكية .

ان التدعيم المالى لجهاز الرقابة الدوائية امر قانونى وهام لمصلحة الشركة المنتجة للدواء ولمصلحة الهيئة والخبراء والأجهزة لأنه يعود بالفائدة على صحة الإنسان لذلك فإنه من الضروري ان تلتزم شركات الأدوية بتسديد قيمة الـ ١٪ المقررة لهيئة الرقابة وذلك لتدعيم التطوير الذى يسير حثيثاً بها حتى الآن ... حقيقى أنها تضم الفضل الخبرات الفنية بجانب الخبرات المساعدة في معامل كليات الصيدلة والمركز القومى للبحوث إلا أننا نحتاج لتدعيم هذه الخبرات بالأجهزة التى نحتاج هذا المالى المقرر في نسبة الـ ١٪ لشراء جهاز قياس حجم الجزيئات في المحاليل وهو أحدث أجهزة الرقابة الدوائية في العالم وتبلغ قيمته ٢٠٠ ألف جنيه كما أننا نحتاج دائماً إلى حيوانات تجارب وكيمائيات وزجاج فان هيئة الانسولين مثلاً تحتاج إلى ٢٠٠ ألف تجارب حتى يتم التأكد منها وأثبتت صلاحيتها ، ثم قال أننا نعد الآن مشروعاً لإنشاء مزارع خاصة بالهيئة لإنتاج حيوانات التجارب .

نقوم بالكشف عن المستحضرات الصيدلانية من الناحية الشكلية مثل اللون والمذاق والسيولة والخواص الطبيعية الأخرى للتأكد من اتاحة العقار من المستحضر من الأقراص والكبسولات واختبار المادة الفعالة مع بقية المواد في وسط ملائم لظروف تعاطى الدواء في الجسم . ويأتى إلى المعمل شهرياً حوالي ٩٠٠ عينة لتحليلها من شركات التسجيل والتفتيش والتصدير وأحراز النيابة والصيدليات وتقوم بانجاز أكثر من ٧٠٠ عينة منها ويتبقى ما هو يحتاج إلى فترة أطول أو إعادة تحليل حيث يتم تحليل بعض المستحضرات أكثر من ٣ مرات خاصة في حالة التصدير والتسجيل الجديد وظروف المواد القياسية كما أننا نقوم بقياس درجة التفتت وصلابة الأقراص لسهولة الامتصاص .

لغاء حظر استخدام الأدوية المصرية بالسعودية السودان تقدر دور مصر في مواجهة كارثة الفيضانات

أعلن الدكتور محمد راغب بويدار وزير الصحة أنه تلقى أمس من السلطات السعودية مليفيد بأنها قررت رفع الحظر عن تداول الأدوية المصرية بالملكة العربية السعودية والذي كان قد تقرر بسبب ما نشر بلحدى المجلات المصرية بما يشكك في سلامة وفاعلية هذه الأدوية وقد بدأ أمس تنفيذ قرار رفع الحظر ، بعد أن تأكد خلو الأدوية المصرية من التلوث وأوضح أن النائب العام قد أكد عقب سلسلة من التحقيقات حول مقترده عن تلوث الدواء المصري أنه سليم ١٠٠ ٪ وأن ما نشر عنه هو بعيد تماماً عن الحقيقة ، وأنه قد جرت خلال الشهر الماضي اتصالات بين وزارتي الصحة في مصر والسعودية كما أنه التقي في جنيف في الأسبوع الماضي بوزير الصحة السعودي وشرح له أبعاد الموضوع وأكد سلامة وجودة الدواء المصري وأشد بالسمنة الطبية التي اكتسبها في أسواق السعودية وغيرها من الدول العربية ، مما أدى إلى زيادة صلاحيات من الأدوية إلى مليون على ٢٦ مليون جنيه في العام الحالي .

أضاف أن الرئيس حسنى مبارك سيفتح قريباً مستشفى قلوب التي أقيم بالجهود الذاتية ويضم أحدث الأجهزة في إطار التوسع في إقامة المستشفيات بالمحافظات .

وكان الوزير يتحدث في اجتماع لجنة الصحة بالحزب الوطنى الذى حضره السيد ادريس البنا نائب رئيس مجلس رأس الدولة السودانى وأشد فيه بمشاركة مصر حكومة وشعباً في عمليات اغاثة السودان لمواجهة كارثة السيول والفيضانات ، كما أشاد بالعلاقات الوثيقة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة السودانى مؤكداً أن هذه العلاقات تجسد للعلاقات القوية التي تربط الشعبين .

وقال أن مصر تعتبر أول دولة بادرت بإرسال المعونات الطبية والغذائية عبر الجسر الجوى الذى أقامته لنجدة السودان فور بدء الكارثة وأشار إلى أن زيارة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء للسودان قد حققت نتائج كبيرة وفتحت مجالات واسعة للتعاون بين الحكومتين .

وكانت لجنة الصحة بالحزب الوطنى قد عقدت اجتماعاً برئاسة الدكتور وأعلن رئيس اللجنة أن التحرك المصرى من أجل انقاذ السودان قد شمل كل بيت في كل قرية ومدينة مصرية وأوضح أن التحرك كان حزبياً وحكومياً وجامعياً من أجل انقاذ شعب شقيق . وأضاف وزير الصحة أن الوزارة تبحث حالياً أماكن صرف حوافز تشجيعية للأطباء المتفرغين بوزارة الصحة من موارد إضافية وذلك لتحسين أوضاعهم المادية . وأن استراتيجية الوزارة تقوم على أساس الاهتمام بالجانب الوقائى

وقال أن مصر تعتبر أول دولة بادرت بإرسال المعونات الطبية والغذائية عبر الجسر الجوى الذى أقامته لنجدة السودان فور بدء الكارثة وأشار إلى أن زيارة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء للسودان قد حققت نتائج كبيرة وفتحت مجالات واسعة للتعاون بين الحكومتين .

وكانت لجنة الصحة بالحزب الوطنى قد عقدت اجتماعاً برئاسة الدكتور

متى نعطي الطفل أدوية السعال ؟

قد تخطيء الأم عندما تعتمد على خبرتها الشخصية عند علاج طفلها من أى مرض مهما كان بسيطاً ، إذ أن هناك بعض الأدوية مثل أدوية الكحة قد تكون سبباً في مشاكل صحية ، نتيجة للأثار الجانبية لبعض مكونات هذه الأدوية .

يقول د . محمد محمود البتوفنى استاذ وأخصائى الصدر والحساسية والأمراض المهنية بكلية طب قصر العيني أن معظم أدوية الكحة تحتوى على مواد مضادة لمادة الهستامين - أى ضد الحساسية ، وهذه المواد عند استعمالها قد تؤدي إلى بعض الأضرار إلى شعور بالخمول ، وعدم التركيز ، وكذلك إلى عدم تقدير المسافات ، وهذا يمكن أن يؤدي إلى وقوع حوادث السيارات إذا كان سائق السيارة تحت تأثير هذه المواد .

كما أن معظم أدوية الكحة تحتوى على مواد قابضة للأوعية الدموية بفرض تخفيف الاحتقان بالشعب الهوائية والجهاز التنفسي ، ولكن هذه المواد ضارة للمريض الذى يعانى ضغط الدم المرتفع ، أو من زيادة إفراز الغدة الدرقية وكذلك المريض الذى يعانى من تصلب شرايين القلب ، والذبحة الصدرية ، أو من جلطة بالشرايين التاجية ، حيث أن هذه المواد تسبب زيادة في معدل ضربات القلب ، وضعف الدورة الدموية للشرايين . كذلك فإن بعض أدوية الكحة تحتوى على مواد تعمل على تثبيط عمل العصب الحائر حتى تتسع الشعب الهوائية ، وتهدأ الكحة ولكن هذه المواد يمكن أن تسبب احتباس البول لمريض يعانى من تضخم بالبروستاتا ، وكذلك يمكن أن تسبب زيادة في ضغط العين للمرضى المصابين بعمى زرقاء بالعين ، وتكون سبباً في تفاقم الحالة أيضاً بعض أدوية الكحة التى بها مواد مهدئة مثل المواد المضادة للهستامين ، لذا أعطى المريض الذى يستعمل

دواء مهدئا آخر : فلن هاتين المادتين يمكن ان تزيد كل منهما عمل الأخرى ، مما يسبب بوخة شديدة ، وعدم إتران ، ونعاس ، وعدم القدرة على الاستيقاظ أو الحركة . لذلك ينصح د . البتانوني بعدم إعطاء أطفال دون الخامسة دواء الكحة الخاف ، بالكبار ، والالتزام بأدوية الأطفال ، ذلك لأن لبوية الكبر تحتوى على مواد يمكن ان تسبب مضاعفات للأطفال ، وتؤدى إلى ظهور أعراض جانبية وفي بعض الأحيان تكون شديدة مثل هبوط حد بالتنفس ، لو حدوث قيء وهلوسة وعدم إتران ، وهناك أطفال يدخلون العناية المركزة للعلاج من هبوط حد التنفس ناتج عن استعمال الأدوية الخاصة بالكبار . ومن ناحية أخرى يوضح الطب ان علاج الكحة ليس فقط باستعمال الدواء اللطيف لها ، ذلك لأن أسباب الكحة كثيرة ، وتتراوح بين الإصابة بفزلات البرد والنزلات الشعبية ، إلى أمراض حساسية الصدر ، والالتهابات الرئوية . وخلافه من أمراض الصدر ، وكذلك بعض أمراض القلب ، حيث أن كل هذه الأمراض تؤدى إلى ظهور كحة عند المريض ، وبناء على ذلك يجب التشخيص المبكر لسبب الكحة حتى لا تتفاقم الحالة ، ويصعب علاجها . كما ان استعمال المضادات الحيوية ليس هو العلاج لكل حالات الكحة ، لذا يجب عدم استعمالها إلا بعد استشارة الطبيب حيث أنها تعيد في بعض الأحيان ، ولكنها يمكن ان تضر في أحيان أخرى كثيرة ، وقد يؤدى استعمالها بدون وعى إلى نقص في المناعة ، والتأثير على مقاومة الجسم للأمراض . وهناك نصيحة أخيرة ، وهي ان الفضل لطيف ومهدئ للكحة هو استنشاق بخار الماء في إناء به ماء يغلى على أن يكرر هذا بضع مرات يوميا هذا مع علاج السبب بمعرفة الطبيب .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨

مسئلة

الدواء للتجارة لا ... الشفاء !

• يقول الدكتور زكريا عبدالقادر نقيب صيدلة المحلة السابق في رسالته للصفحة .
مما لا شك فيه ان سياسة الدواء هي توفير الدواء للمواطنين بأسعار معقولة ولكن شركات الادوية الاستثمارية أصبحت تبحث عن الربح السريع ولو على حساب صحة المواطن فقد اتجهت معظم هذه الشركات الى استيراد وتصنيع ادوية متوافرة في السوق وبكميات كبيرة في الوقت الذي يوجد فيه نقص كبير في الادوية الهامة مثل ادوية القلب والسكر والسرطان والنفيزف وامراض الكلى واصبح من العسير على اى مواطن ان يجد (روشتة) كاملة في صيدلية واحدة فلماذا لا تتوافر هذه الادوية في صيدليات المحافظات ؟

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٨٨

شركة مصرية اردنية للمستلزمات الطبية

عمان - ١. ش. ١ : يبحث الدكتور راجب
دويدار وزير الصحة المصري مع الدكتور زيد
حمزة وزير الصحة الاردني مشروع انشاء
شركة مشتركة بين البلدين للخامات
والمستلزمات الطبية ، لتحقيق اكتفاء ذاتي
بهذا المجال

وكان الوزير المصري قد وصل امس الى
عمان في زيارة تستغرق عدة ايام يجرى
خلالها مباحثات تتناول اوجه التعاون بين
البلدين في المجالات الصحية .

■ من الاعجاز النبوى الشريف المسلم الحديث يكتشف فوائد كبرى لاستخدام « المسواك »

جاء في صحيح البخارى ان السيدة عائشة رضى الله عنها روت عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : « ان المسواك مطهرة للفم مرضاة للرب ، ويحوى هذا الحديث على قصره وايجازه اعجازا علميا فريدا لم يدركه العلماء إلا مؤخرا حول الفوائد الصحية للمسواك ودوره في تطهير الفم وحماية الاسنان واللثة ، وهو ما تأكد مرة اخرى من خلال سلسلة طويلة من الأبحاث والاختبارات قام بها فريق من الباحثين بإحدى شركات الدواء المصرية بالاشتراك مع اساتذة من كلية الصيدلة جامعة القاهرة والمركز القومى للبحوث ، واستطاع الفريق لأول مرة في العالم تصنيع مجموعة من المستحضرات الصيدلانية الجديدة من المسواك تضم مطهرا للفم واقراس استحلاب ومعجونا للأسنان

وقد حصلت الشركة على براءة اختراع من هيئة الغذاء والدواء الأمريكية تقر فيها بصلاحية هذه المستحضرات وفاعليتها العالية في تطهير الفم وحماية الاسنان ، كما نشرت نتائج هذه الأبحاث في العديد من الدوريات العالمية العالية والمؤتمرات الطبية الإسلامية ، واصبحت ضمن اهتمامات الكثير من مراكز البحث العلمى والجهات المهتمة بهذا المجال لتؤكد للعالم ان رسولنا الكريم لا ينطق عن الهوى ، وانه صلى الله عليه وسلم سبق العلوم الحديثة جميعا حينما اوصى باستعمال المسواك كمطهر للفم وتقوية وحماية الاسنان .

والمسواك كان معروفا منذ زمن بعيد وبدأ ينتشر بين العرب بصورة كبيرة بعد ان اوضح الرسول صلى الله عليه وسلم فوائده واوصى باستعماله في أكثر من موضع ففي حديث رواه ابو هريرة رضى الله عنه ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال « لولا ان اشق على امتي لامرتهم بتأخير العشاء والمسواك عند كل صلاة » ، كما جاء في حديث صحيح عن السيدة عائشة رضى الله عنها ان الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يرقد في ليل او نهار فيستيقظ الا ويتسوك قبل ان يتوضأ ، كما روى عنه صلى الله عليه وسلم ان المسواك من الفطرة أى السنة ، وكان أحد الصحابة رضوان الله عليهم يضع مسواكه على اذنه بموضع القلم من اذن الكاتب ليقوم الى صلاته الا اذا استعمل ثم رده الى موضعه .

ولكن .. لماذا نضع المسواك في اشكال صيدلية ولا نستعمله بالصورة التقليدية ؟ ان هناك عدة مبررات توجب علينا ذلك - والكلام للدكتور باسم المنشاوى الاستاذ بالمركز القومى للبحوث وعضو الفريق - فبعض المرضى لا يستطيعون تحمل الاستعمال التقليدى وخاصة مع حالات الاصابة بالتهاب في اللثة ، وبالتالي سيحرمون من الاستفادة من إمكانات المسواك ، كما ان بعض مناطق الفم قد لا يصل اليها المسواك عند الاستخدام بالطرق التقليدية ، والمسواك في اشكاله الصيدلانية يتبع للطبيب ان يحدد للمريض الجرعة المناسبة والشكل المناسب حسب حالته ، هذا فضلا عن ان فاعلية المسواك وهو في صورته التقليدية تقل نتيجة التخزين والتعرض للعوامل الجوية

والله اعلم بالصواب

وللمسواك تأثيرات طبية عديدة فقد ثبت انه مطهر طبيعي ويمنع نزيف اللثة ومضاد للميكروبات ، ومضاد لمرض السكر ، وطارده للغازات ويستخدم كمنشط وكمقوٍ حالات عدم نزول الدورة الشهرية ، وكعلاج لديدان الانكسوما والاسكارس ومزيل للام المعدة .

ويقول الدكتور محفوظ قاسم الاستاذ بصيدلية القاهرة واحد اعضاء الفريق ان

شركة مصرية اردنية لانتاج المستلزمات الدوائية

صرح الدكتور راجب مويدار وزير
الصحة - عقب عودته من الاردن أمس - انه
اجرى مباحثات لدعم التعاون الصحي بين
مصر والاردن خلال لقائه مع وزير الصحة
الاردني ، وتم الاتفاق على البدء في انشاء
الشركة المصرية - الاردنية للمستلزمات
الدوائية .

واضاف انه سيجعل الى القاهرة في
منتصف الشهر القادم وفد اردني لاجراء
مباحثات تتعلق بالشركة ، وتحديد
المواضع ، واجراء دراسات الجدوى اللازمة
بشأنها .

الفتح ٢ مصانع للأدوية خلال الأسابيع القادمة

كتب جعفر محمود :

تفتتح ثلاثة مصانع كبرى للدواء قبل نهاية العام .. اليوم يفتتح أكبر مصنع للدواء بالعالمية بالاسكندرية وبعد أيام يفتتح مصنع آخر مماثل بمنطقة الاميرية بالقاهرة على مساحة ٧١ ألف متر مربع .. وقبل نهاية العام بقليل يفتتح مصنع ثالث بمدينة السلام على مساحة ٨ هكتار ونصف .. تنتج المصانع الجديدة أدوية بحوالي ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً وتوفر ما قيمته ١٢٠ مليون جنيه عملة صعبة ثمانية أدوية وكيموليات وخامات دوائية تقوم بتصنيعها بديلة للمستورد .. وعلى أعلى مستوى من الجودة والامان بما تطبقه الشركات الثلاث من أحدث الأساليب العلمية المتطورة في صناعة الدواء ..

مع الاهتمام بمستوى الجودة يفتتح بعد أيام أحدث مصنع للأدوية بالخلاصات في الشرق الأوسط بالاميرية .. ويتبع المصنع الجديد شركة مطبوعات الكيمياء وهي إحدى شركات القطاع العام ويتكلف المصنع ٤٥ مليون جنيه ويضم أحدث خطوط لانتاج السوائل والمعلقات والاقراص والكبسولات والفوارات وقد صممت على أحدث تكنولوجيا عصرية توفر لها الجودة والدعاية ولها كنترول عن طريق كمبيوتر مجهز داخل غرفة تحكم حسب أحدث النظم لضمان كفاءة التشغيل ..

وقبل نهاية العام العالي يتم افتتاح مصنع شركة الصناعات الكيمائية المتطورة في مدينة السلام وتبلغ اجمالي التكلفة الاستثمارية للشركة ٥٧,٦ مليون جنيه ويضم المصنع ٣ معامل لاجتثاث تطوير الانتاج واربع معامل للرقابة تحتوي على أحدث الاجهزة الالكترونية ومزود المصنع بتكييف مركزي كامل

يفتتح الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة مصنع شركة الماسارية للأدوية صباح اليوم .. يحضر حفل الافتتاح المستشار سيد الجوسقي محافظ الاسكندرية والدكتور مدحت القطان رئيس هيئة الدواء ورؤساء شركات الدواء و ٧٥ من خبراء الدواء في فرنسا .. وصرح الدكتور ثروت أبو حجر نقيب صيدلة الاسكندرية بأن المصنع سيم انشاؤه بمساهمة فرنسية وستخصص في انتاج مجموعة كبيرة من الادوية بديلة للمستورد وخاصة أدوية شركة رونبلان الفرنسية وهي من اكبر شركات الدواء في العالم ..

ولتحقيق المزيد من التقدم في صناعة الدواء بزيادة الانتاج وزيادة الصادرات

■ وزير الصحة يعلن في افتتاح شركة دوائية : الدواء المصري يغطي ٨٧ ٪ من الاحتياجات زيادة صادرات الدواء إلى ٢٦ مليون جنيه كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور راجب بوبدار وزير الصحة ان انتاج الصناعات الدوائية المصرية العلم
العال بلغ نحو مليار جنيه ويغطي ٨٧ ٪ من الاحتياجات المحلية ، كما زادت قيمة
الصادرات منه الى ٢٦ مليون جنيه مقابل ٤ ملايين عام ١٩٨١ .

السيد بهير هانت ومحافظ الاسكندرية
المستشار السيد الجوسلى الذى أكد ان هذه
الشركة الجديدة تأتي في إطار السياسة
الدوائية الحكيمة بمصر لتوفير الدواء على
أعلى مستوى ، كما أوضح سفير فرنسا ان
المشروع يأتي في إطار التعاون المصري
الفرنسي ولتطوير الانتاج الدوائى ، كما أشار
الدكتور ثروت حجر رئيس الشركة إلى أن
فرنسا منحت مصر ١٠٠ الف ليرة لستشفى
جمال عبدالناصر . وقال ان شركة العامرية
وفى هولاء للصناعات الدوائية قطاع خاص
مات في المائة . وتساهم فيها شركة رين
هولاء الفرنسية بنسبة ٢٤ ٪ ، والدكتور
احمد الداغستاني من السعودية بنسبة
١٤ ٪

جاء ذلك في كلمة للوزير أمس عند افتتاح
المرحلة الأولى لشركة العامرية للصناعات
الدوائية بالاسكندرية والتي يبلغ رأسمالها
٣٠ مليون جنيه باستثمار مصري سعودي
فرنسي ، وتشمل هذه المرحلة انتاج ٢٠٠
مليون قرص و ١٠ ملايين زجاجة شراب
و ١٧ مليون عبوة دوائية .
حضر الاحتفال سفير فرنسا بالقاهرة

وأضاف ان المشروع اقيم على مساحة ٦٠
الف متر مربع ، واستغرق بناؤه عامين فقط .
وأكد ان انتاج الشركة من الادوية لن ينافس
اي منتج محلي ويوفر الكثير من العملات
الصعبة للدولة .

يجمعون الأدوية الزائدة لإعادة توزيعها على المستشفيات والمرضى



اتسع نطاق تطبيق مشروع تجمع
الأدوية الزائدة بالمنازل وإعادة فرزها
وتصنيفها وتوزيعها على المستشفيات
ومن يحتلها ليشمل محافظات القاهرة
وبني سويف والإسماعيلية والسويس
وبورسعيد والبحيرة وكفر الشيخ
والمنوفية

وتقول الدكتورة ميرفت أحمد سالم
وكيلة وزارة الصحة لشئون الصيدلة
التي تشرف على إدارات الصيدلة في هذه
المحافظات في فرز وتصنيف الأدوية
الجمعة مع استبعاد الزجاجات
المفتحة والأشربة والمراهم والتركيز على
الكبسولات والأقراص والأمبولات مع
الاهتمام بتاريخ الصلاحية

الجمعيات الأهلية لا تشارك

ول القاهرة بدأ تنفيذ المشروع من
خلال إدارات الصيدلة بالأحياء في بداية
العام الماضي وشهد المشروع إقبالا من
المواطنين خاصة في مناطق مصر الجديدة
ومصر القديمة والزيتون وحلوان وشبرا
وشرق القاهرة ليتم جمعها في مخزن
خاص بمدينة نصر لفرزها وتصنيفها
ووضعها في عبوات مغلقة بها كارت
مكتوب به اسم الدواء والطبيب الذي قام
بفرزه واستمر الإقبال طوال العام
الماضي ثم بدأ في الهبوط - كما تقول
الدكتورة سعاد صالح - مدير عام
الصيدلة بمديرية الشئون الصحية
بالقاهرة والتي تطلب بدفعات اعلامية
للمشروع حيث ترد كميات كبيرة مع كل
إشارة اعلامية سواء بالمصحف أو
الإذاعة أو التلفزيون على المشروع
ورغم توجيه النداء بالتبرع إلى
الأفراد والأطباء والصيدليات وشركات
الأدوية فإن مساهمة الأفراد هي الغالبة
خاصة من متوسطي الدخل - أما الأطباء
فلم يتبرع منهم سوى طبيبين - كذلك لم
تساهم المكاتب العلمية بدور فعال - ولم
تتعاون الصيدليات بل أن بعضها سخر
من المشروع ورغم وجود مئات الجمعيات
الأهلية بالقاهرة فلم يتعاون أي منها معنا
ونفس الصورة بالنسبة لوزارة الشئون
الاجتماعية - كذلك لم تتصل بنا أية
محافظات للتعرف على تجربتنا

أدوية ملدرة ترد للمشروع

ويذكر الدكتور حسين سيد وكيل
وزارة الصحة بالقاهرة بعض
المستشفيات التي استوفت من الأدوية



د. عصام العريان



د. سعاد صالح



د. عبد المنعم أبو الفتوح

تحقيق : ممدوح الولي

المجموعة بعد فرزها . كمستشفيات حميات ومصدر العباسية والمنيرة العام والأمراض النفسية والغازندارة ودار السلام وبولاق وعلوان وشبرا ومدينة السلام ومعهد الأورام بطنطا ودار المسنين بعلوان . خاصة في أدوية القلب والضغط وتوسيع الشرايين والأقراص المنشطة . بل أن بعض الأصناف وصل سعر العلبة فيها إلى ٢٤ جنيه بالاضافة لوزن العديد من الأصناف النادرة غير الموجودة بالمستشفيات ..

ويوضح الدكتور سعيد صيف أمين مفتش الصيدليات بإدارة الصيدلة بالقاهرة أن المشروع يشترط توزيع أدويته على مرضى الأقسام المجانية بالمستشفيات لتذهب إلى محتاجيها مما يدعو لضرورة تنشيط حملات التبرع بعد أن اقتصر التبرع حاليا على إدارة الصيدلة بمديرية الصحة بالقاهرة بميدان الأوبرا .

ول دمياط بدأ المشروع من خلال جمعية أصدقاء المرضى بالتعاون مع جمعية تنمية المجتمع بقسم أول التي يرأسها الحاج أحمد عثمان حيث خصصت شقة مستقلة لتخزين الأدوية المجموعة وفرزها بواسطة مجموعة من الأطباء المتطوعين . وتوجه نسبة ٥٠٪ من الأدوية المجموعة إلى المستشفيات الحكومية والبالى لروشتات المرضى . ويشير سعد زغلول عباس مدير عام الشؤون الاجتماعية بدمياط إلى إشادة الرئيس مبارك بمشروع جمع الأدوية بدمياط مما دفع محافظات أسوان وبني سويف والغربية إلى الاتصال بنا لمعرفة تفاصيل المشروع لتطبيقه لديها .

ويضيف فاروق هلال وكيل مديرية الشؤون بدمياط قائلا : أن مشروع دمياط يتميز من بالى المحافظات في مشاركة المساجد كآماكن لتجميع الأدوية خاصة في القرى . ولـ السويس تبنت جمعية الاتحاد النوبية مشروع جمع الأدوية وتوزيعها على المرضى المحتاجين بعد إعادة فرزها وتصنيفها .

ومنذ عامين بدأ المشروع في كفر الشيخ أيضا عندما نكد بند الأدوية عام ٨٦ ورفضت الوزارة والمحافظة تعزيز هذا البند . قامت مديرية الشؤون الصحية بالاتصال بالأجهزة الشعبية والتنفيذية والإعلامية لتجميع الأدوية الزائدة عن الحاجة لدى المواطنين . وعينات الأدوية الموجودة بعيادات

الأطباء والصيدليات الأهلية غياب دور نقابة الصيدلة

أما في الجيزة فلقد أعلن عن المشروع منذ ما يقرب من عامين وتحدثت مراكز التجميع لكن المشروع تعثر . وتقول الدكتورة زينب علام مديرة قسم التفتيش الصيدلاني أن نقص عددا مفتشي الصيدلة بالجيزة من الأسباب الرئيسية لتعثر المشروع . فعلى مستوى محافظة الجيزة لا يوجد سوى خمسة مفتشين في حين يوجد ١٥٠ مفتشا بالقاهرة ولذلك لمكن نحيل من يحضر بترهات من الأدوية الزائدة إلى مستشفى أم المصريين أو إلى إدارة الصيدلة بمحافظة القاهرة .

ويوضح الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب وعضو مجلس نقابة الأطباء أن لوزن الجمعية الطبية الإسلامية الأحد عشر بالقاهرة والجيزة التي يتردد عليها حوالي مليوني مواطن سنويا تقوم بتجميع الأدوية الزائدة عن حاجة المواطنين وإعادة توزيعها على المرضى بعد إعادة تصنيفها خاصة في

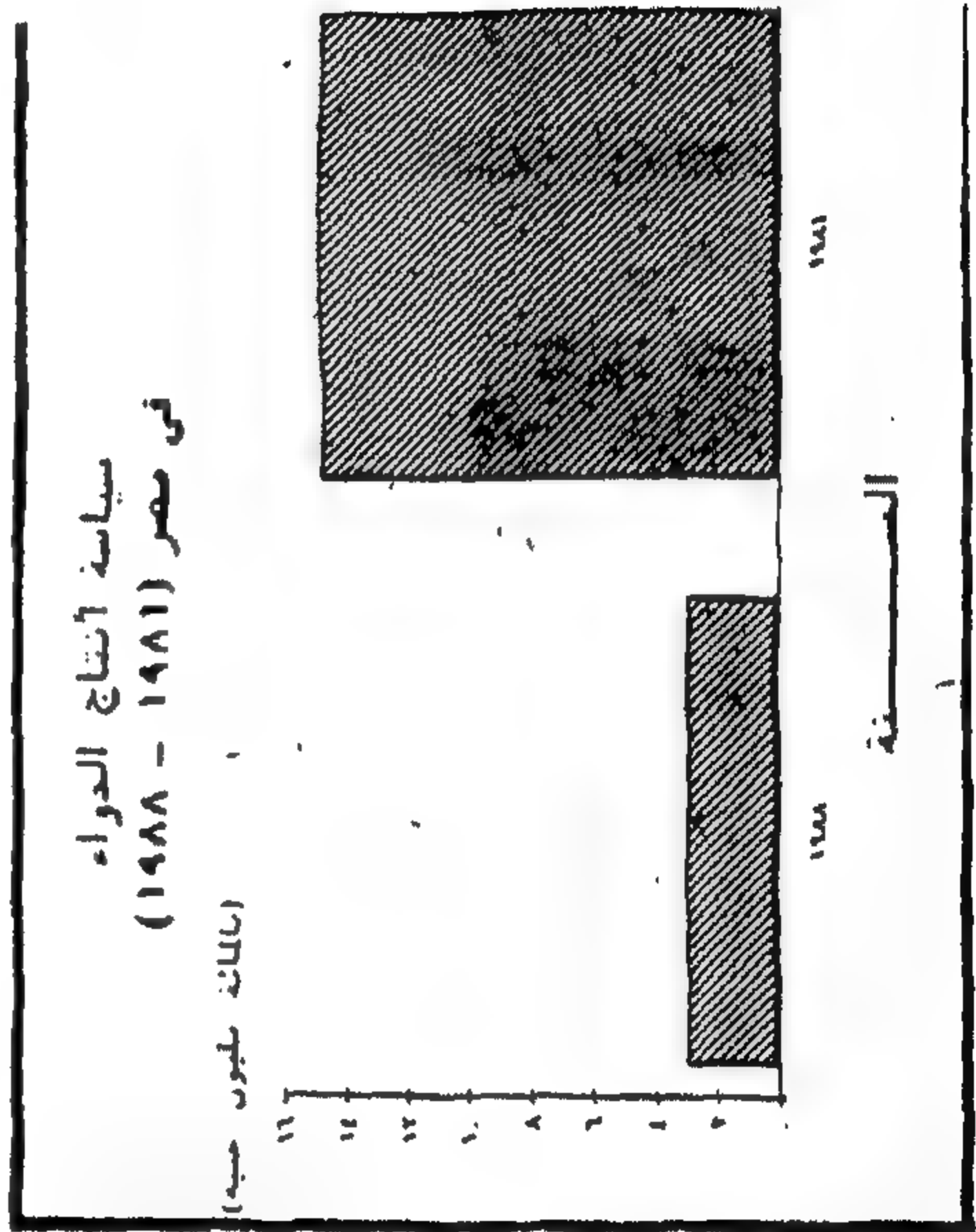
عيادة الهرم وعيادة السيدة زينب . رغم أن مشروع تجميع الأدوية قد بدأ منذ سنوات في بعض المحافظات إلا أن قيامه يعود إلى مبادرات مبدعة من بعض الجمعيات أو إدارات الصيدلية دون تنسيق مع بالى الجهات التي يمكن أن توسع من فائدته . حتى وكالة وزارة الصحة للصيدلة لم يكن لها دور في بدء المشروع في المحافظات التي قامت به . ونفس الأمر بالنسبة لاتحاد المهن الطبية . ولهذا كان سؤالنا لنقائبي الأطباء والصيدلة عن دورهم في هذا المشروع ويرد الدكتور عبد الحليم أبو الفتوح أمين عام نقابة الأطباء : أن هناك تنسيقا قائما حاليا بين اللجنة الاجتماعية بالنقابة برئاسة الدكتور محمد الشافعي والدكتور جمال عمران سكرتير نقابة الصيدلة المساعد لتحديد أفضل السبل لمشاركة النقائبيين في هذا المشروع ونقابة الأطباء من جانبها على استعداد لتلقي أى تبرعات من الأدوية من خلال اللجنة الاجتماعية .

ويضيف الدكتور ممدوح الدسوقي أمين صندوق مساعد نقابة الصيدلة أن دراسة تنفيذ المشروع من خلال نقابة الصيدلة تحتاج بعض الوقت خاصة وقد سبق تجربة تجميع أدوية زائدة لإرسالها للمجاهدين الأفغان وبذل الصيدلة فيها جهدا كبيرا لا يتناسب مع نتيجة الفرز . كما أن المشروع لا يجد قبولا لدى بعض الصيدلة ولهذا لم تبدأ مشاركة النقابة به حتى الآن .

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٨٨

الصحة وصناعة الدواء

١٩٨٨	١٩٨١	اعوام	في سبعة اعوام تم تجديد ١١٢ مستشفى حكوميا
١٥	٣	- زيادة عدد مصانع الدواء	* زيادة حالات التطعيم المجاني للأطفال الى ٢٠ مليون حالة سنويا عام ١٩٨٨ وكنت ١,٣ مليون حالة سنويا عام ١٩٨١
٨٩٨	٥٤٦	- إنتاج الدواء	* زيادة حالات العلاج المجاني الى ٥٤ مليون حالة سنويا تعمل ثلاثة اضعف مما كانت عليه عام ١٩٨١
مليون	مليون		* اكتفاء ذاتي وتأمين احتياجات مصر من الدواء
جنيه	جنيه		سياسة انتاج الدواء في مصر (١٩٨١ - ١٩٨٨)



المصدر : الأهرام-----رام
التاريخ : ١٢ نوفم-بر ١٩٨٨

**ادوية مصرية للسودان
قيمتها ٣ ملايين دولار**

الخرطوم - أ. ش. : تشمل الى
الخرطوم خلال اليومين القادمين الدفعة
الثانية من الادوية المصرية للسودان
الشقيق والتي تقدر قيمتها بثلاثة ملايين
دولار حساسي في إطار البروتوكول
التجاري بين البلدين .

افتتاح مصنعين لانتاج خامات الدواء لتوفير ٤٠٠ مليون جنيه سنويا

كتب - فاروق عبد المجيد :

أعلن الدكتور محمد راجب مويدار وزير الصحة أنه مع بداية العام القادم سيتم افتتاح مصنعين جديدين لانتاج خامات الأدوية . وتصنيع الأدوية من الأعشاب الطبيعية . مؤكدا أن تصنيع خامات الدواء يوفر على الدولة ٤٠٠ مليون جنيه ، قيمة ما تستورده من خامات دوائية سنويا .

الانتاجية للدواء من ٣ مصانع عام ٥٢ لتصبح ١٥ مصنعا العام الماضي . وأوضح الوزير إن الدواء المصري اكتسب ثقة كبيرة كان لها أثرها في فتح أبواب الدول الشقيقة والصديقة ، واستطاعت الشركات أن تزيد من صادراتها التي وصلت الآن إلى ٢٦٠ مليون جنيه . وأكد أن الوزارة تضع في أول اهتماماتها أن يكون الدواء المنتج سليما وأمنا ، ومطابقا للمقدرات ودراسات الدواء العالمية .

كما أكدت الدكتورة ميرفت سالم وكيل وزارة الصحة لقطاع الصيدلة أن مصر حريصة على تعميق مفهوم سياسة الأدوية الأساسية في قطاع الرعاية الصحية بالريف ، حتى تصل إلى قدر كاف ومتوازن من الأدوية لعلاج معظم الأمراض .

وأضاف وزير الصحة - في افتتاح مؤتمر مفتش الأدوية بدول شرق البحر المتوسط أمس - الذي حضرته ٩ دول إن الصناعات الدوائية في مصر تركز الآن على الصناعات التخليقية للخصائص الدوائية ، وصناعة الأدوية من مصادرها باستغلال مواردها من النباتات الطبية .

وأشار الوزير إلى أن استهلاك الدواء في مصر قد تزايد في الفترة الأخيرة ، حيث وصل العام الماضي إلى ١٠٣ مليار جنيه ، بعد أن كان لا يتجاوز ٨٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، نتيجة الوعي المسمي لدى الجماهير ، وتمتع المزيد من المواطنين بالرعاية الصحية ، وقال : إن شركات القطاع العام والخاص استطاعت تغطية حوالي ٨٧ ٪ من الاستهلاك الكلي ، إلى جانب تزايد عدد المصانع

■ في المؤتمر المصري البريطاني للصيدلة :
مليار جنيه حجم إنتاج الدواء سنويا
شركات الدواء العالمية تسعى للتصنيع بمصر
كتب - فاروق عبد المجيد وسهيله نظمي :

أعلن الدكتور راجب بويدار ، وزير الصحة في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه الدكتور حسن الخواشي وكيل وزارة الصحة أمس بالاسكندرية ، ان إنتاج الدواء في مصر أصبح يغطي الآن ٨٧ ٪ من جملة الاستهلاك ، كما يغطي ٤٤ مجموعة دوائية من بين ٤٨ مجموعة عائلية ، بما يعادل مليار جنيه سنويا ، وهو انجاز تفتخر به مصر .

وأضاف - في المؤتمر المصري البريطاني للعلوم الصيدلانية ، بكلية صيدلة الاسكندرية وحضره ٥٠٠ صيدلي عالمي لمناقشة أكثر من ١٠٠ بحث في الجديد في صناعة الدواء - ان الشركات العالمية - ثقة منها في صناعة الدواء بمصر - تسعى حاليا لاقامة مصانع لها في مصر بالاشتراك مع قطاع الدواء المصري الذي صامم بشكل فعال في العديد من الصناعات الدوائية في العالم العربي ، وإنشاء اتحاد الصيادلة العرب كما بذلت مصر جهودا مضنية لتأسيس الاتحاد الأفريقي للنباتات الطبية ، استمرارا لدورها في الأسرة الدولية .

توفير العلاج والدواء .. والنظرة الصائبة



د. راغب دويدار د. صلاح الحمادى

من انجح الاعلانات التى يقدمها التلفزيون الاعلان الخاص بمكافحة مرض البلهارسيا الذى يرمى في جسد ٨ ملايين مواطن مصابين به في محافظات الدلتا كما اعلن الدكتور صلاح الحمادى رئيس اللجنة الصحية بمجلس الشعب في مناقشته للخطة والموازنة امل مجلس الشعب ، وهو مرض خطير يهدد صحة البنى ادم ويصيب الكبد بالتليف والمثانة بالسرطان ويسبب الفشل الكلوى وامراضا اخرى كثيرة يعلنها الفنان محمد رضا يوميا على شاشة التلفزيون املا في الوقلية ومقاومة هذا المرض العضال ..

والغريب ان وزارة الصحة قد طلبت في موازنتها ادراج مبلغ ٨ ملايين جنيه لمكافحة البلهارسيا و ٥,٥ مليون جنيه للعلاج و ٢,٥ مليون للمكافحة وكان العجب ان نجد ان المبلغ الذى خصص لهذا القطاع هو اقل من مليوني جنيه وعلى وجه التحديد ١,٩ مليون جنيه !!

إذا علمنا ان المبلغ الذى كانت تطلبه وزارة الصحة وقدره ٨ ملايين جنيه ، هو لعلاج ٨ ملايين مواطن ، فان نصيب الفرد من هذا المبلغ يكون جنيها واحدا في السنة ، ومن ناحية اخرى اذا ما نظرنا للمبلغ المخصص في الموازنة وهو نحو مليوني جنيه ، فان نصيب الفرد منه يكون ٢٥ قرشا في السنة !!

ومن ناحية اخرى اذا علمنا ان تكلفة جرعة البلهارسيا الواحدة تبلغ ٧ جنيهات وان المريض يحتاج الى جرعة او جرعتين في السنة ، فلننا نجد ان المبلغ المخصص لهذا الغرض لا يسمن ولا يغنى من جوع ، وليس ذلك لحسب بل ان ثمن بيع جرعة البلهارسيا للجمهور يزيد بمقدار ١٣٠٪ على ثمن استيراده حتى ميناء الاسكندرية !!

والدواء الخاص بعلاج البلهارسيا لا يعد من الكماليات ولذلك يجب ان يكون سعر بيع دواء البلهارسيا للمواطن الذى يشتريه من الصيدليات هو نفس سعر استيراده ، ولا بد ان نتوسع في تصنيع هذا الدواء محليا من اجل توفيره وتخفيض سعره ، ولقد طلب الدكتور صلاح الحمادى رئيس لجنة الصحة بمجلس الشعب ومعه كل الحق بضرورة اتباع اسلوب جديد للعلاج يسمى العلاج بالمشاركة ، وفلسفة هذا العلاج هي ان يسهم القادرون في علاج غير القادرين .. فمن غير المعقول مثلا ان نجد بند الاجور في قطاع مثل قطاع المستشفيات التعليمية يبلغ ١٤ مليون جنيه ، بينما تبلغ المخصصات في الباب الثاني من موازنة الدولة ، وهي الخاصة باداء الخدمة الصحية ذاتها نحو ٧

ملايين جنيه فقط لهذا القطاع !! اي ان الاجور ضعف اداء الخدمة !! ويتضح الفارق الكبير في موازنة مديريات الصحة في محافظات مصر كلها فاجمالي الاجور ٣٥٥ مليون جنيه بينما تبلغ مخصصات الباب الثاني لاداء الرعاية الصحية ولتوازمها نحو خمس هذا المبلغ اي ٧٠ مليون جنيه !! اي ان الدولة تدفع اجورا خمسة اضعاف ما تدفعه للعمل ذاته !! بمعنى اننى ادفع للعمل مبلغ خمسة جنيهات في مقابل خدمة قيمتها جنيه واحد !! وهو امر غير منطقي على الاطلاق .

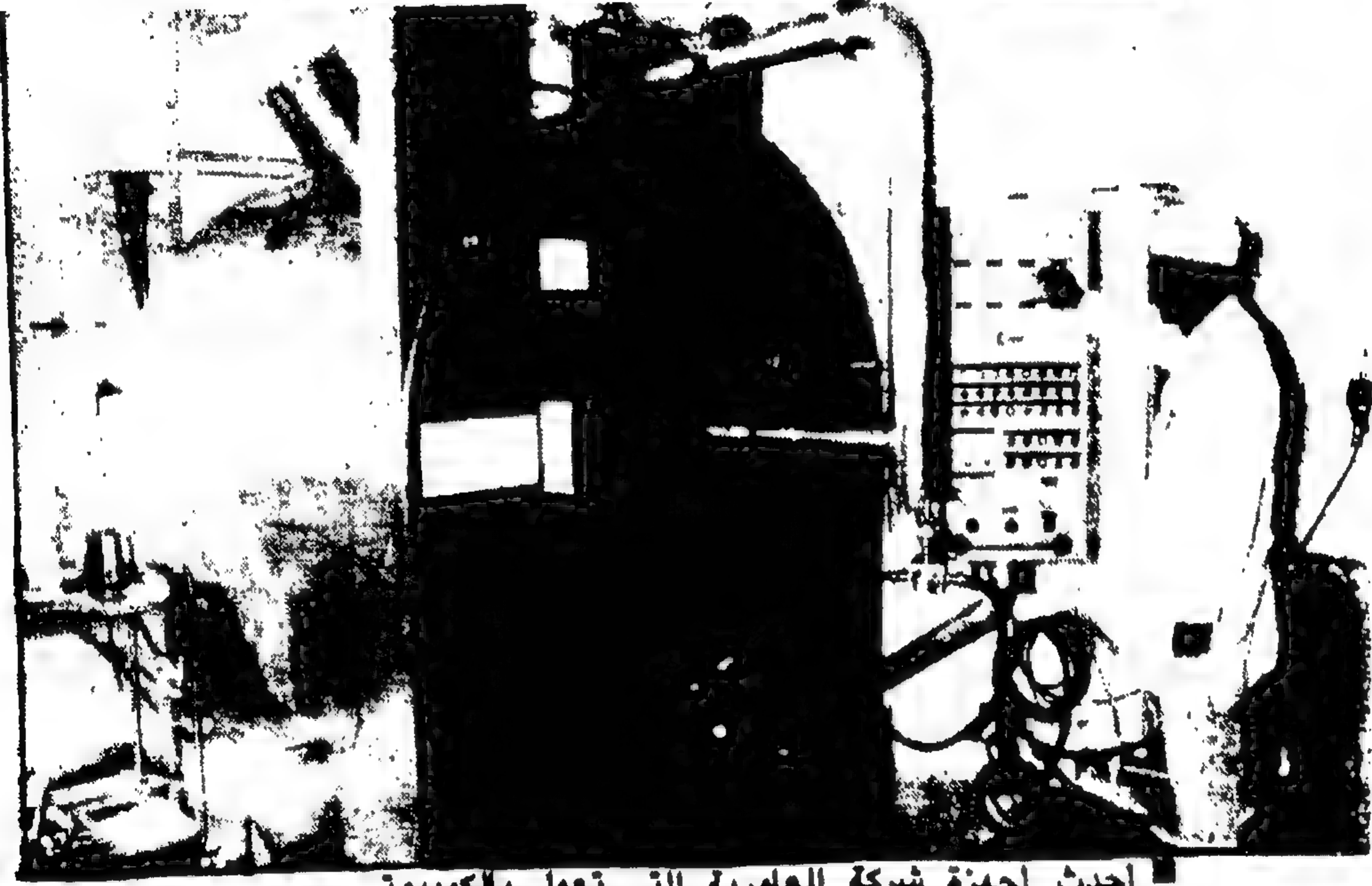
واذا كانت الدولة مجبرة على تعيين الخريجين لمن الاجبار الاكثر الزاما هو ان تمنح البطالة بين العمالة في هذا القطاع بغذات ، ولا بد ان تزيد المخصصات التى تنفق على العملية الصحية ذاتها .

وحول مشكلة الدواء اعلن الدكتور صلاح الحمادى ان قطاع الدواء في مصر ينطبق عليه مثال الرجل الذى يعانى التخمّة والسمنة وهو في ذات الوقت تبنى عليه اعراض الهزال وسوء التغذية !! وهذا تناقض ، اذ لدينا اصناف كثيرة من الدواء متوافرة ولا نحتاج اليها كلها ، بينما يوجد هناك نقص معين في كثير من الادوية الاساسية ، وبناء على ذلك فانه يلزم اعادة النظر في هذه الاصناف بين ما هو متاح وما هو مطلوب على ان يكون سعر الدواء في متناول المواطن ودون ان يحقق خسارة لشركات الادوية .

٩ فبرات مصرية وتعاون

عربي دولي وراء هذا المشروع

١٠ انتاج الشركة لا ينافس الانتاج الحلي ويفنى عن الاستيراد



أحدث أجهزة شركة العمادة القذافي، تعما، بالكمبوت.

• الدكتور رشاد سالم محمد
عضو مجلس الإدارة المنتخب
للشئون المالية والإدارية وهو
نائب مدير هيئة التأمين الصحي
السابق وواحد من أبرز الخبراء
التي ساهمت في هذا المشروع
منذ بدايته.

• والدكتور زكريا جاد عضو
مجلس الإدارة للشئون الفنية
وهو رئيس جماعة خريجي

اكتوبر العظيم حيث كل يقود
فريق العمل والبناء من كل
بمعدل ٢٠ ساعة أحياناً في اليوم

• الدكتور محمد هلال مدير
إدارة الإنتاج .. وهو نموذج حي
للعلم المزود بالخبرة لإدارة
مواقع الإنتاج ومعه فريق مدرب
على أرقى المستويات لتقديم
مستوى رفيع يميز إنتاج
الشركة .

• الدكتور ممدوح عبد الرازق
مدير إدارة الأبحاث والرقابة
وهو موسوعة علمية تتحل
بقطرة نفذة للعمل المستمر
والتواصل للوصول إلى أعلى
جودة

• الأستاذ سمير القباني المدير
المالي الذي تحمل بكفاءة عبء
الإدارة المتوازنة لمتطلبات
الإنشاء والتكوين رغم العديد
من التحديات .

• الأستاذ ممدوح عبد العزيز
مدير الحاسب الآلي وهو خبرة
علمية ذات مستوى رفيع في
علوم الكمبيوتر التي تدار بها
مراحل العمل .

• الدكتور أحمد الكيلاني
والمهندس إبراهيم بقطر وهما
مثل رائع للعطاء والبذل في
إنجاز هذا العمل الذي يشرف كل
مصري وشرك معهم الدكتور
عادل صليح والدكتورة سلوى
أنسى والأستاذ طلعت لطفي .

• وتضم شركة العلمرية رون
بولانك ١٦٠ من العاملين كلهم
من خيرة الشباب وفي جو عائلي
مشرق بالحب والتفاني يعمل
الجميع كاسرة واحدة يقدمون
عرقهم وجهدهم مخلصين
ليساهموا في دعم صناعة الدواء
وتحقيق أهداف مسيرة التنمية
لمصرنا الحبيبة في ظل قيادة
الرئيس محمد حسني مبارك .

المعهد القومي للإدارة العليا
ومن المع قيادات صناعة الدواء
في مصر .

• والدكتور ماهر أبو زيد مدير
التسويق بالشركة وهو نموذج
لحملن الشباب الواعي المدعم
بالخبرة المكتسبة من أرض
الواقع

• المهندس سيد بدر مدير
الإدارة الهندسية وهو شعلة من
العمل المتفاني واحد رموز نصر

• وهذا الصرح العملاق الذي يعد مفخرة للقدرات المصرية ساهم فيه مستثمرون مصريون (أطباء وصيادلة وبعض رجال الأعمال) بنسبة ٥١ % وشركة رون بولانك الفرنسية بنسبة ٣٤ % والمستثمر السعودي أحمد الداغستاني بنسبة ١٤ % والجانب الألماني ١ % وقد أظهر انشاء هذا المصنع بما يضم من أحدث المعدات والأجهزة في مجال صناعة الدواء مدى الجهد والخبرات النادرة التي تضمها أرض مصر والقادرة على إنجاز مشروعات اقتصادية على أعلى مستوى عالمي من التكنولوجيا في التنفيذ والإدارة

القيم المصنع في عامين فقط
برادة وروح الفريق
قد بدأ العمل في الانشاءات في مارس ١٩٨٦ ليتم كل شيء في شهر أبريل ١٩٨٨ وهو انجاز متميز بكل المقاييس العالمية لانشاء مثل هذه الشركات .. وقد تم تزويد المصنع

بأحدث المعدات التكنولوجية من خطوط انتاج وتحكم التوفيقية ومعمل فحص واختبارات فيزيائية وكيميائية وحيوية لضبط الجودة ومراقبة الانتاج .. وتضم المصنع أيضا معمل لدراسة مدى التكيف البيولوجي بين مستحضرات الشركة ولجهاز قياس وتحليل منها جهاز بكتري جولد سيريز لتحليل معالج كيميائية دقيقة للخلايا من الأنوية وجهاز للقياس المبكر للاستعمال اليومي L.K.P. وغيرها من أحدث ما وصل اليه العلم الحديث من أجهزة ومعدات الانتاج التي تضمن انتاج الدواء بنفس درجات الجودة والكفاءة العالمية والمرغص بانتاجها .

خبرات مصرية تعمل في صمت

إن هذا الانجاز الحضاري العلمي جاء ثمرة لعرق وجهد وخبرة صفاة من أبناء مصر المخلصين وللتفاعل الصادق الواعي مع الخبرات العالمية .. حيث قام الرجال جميعا بالعمل في صمت لمدة عامين بذلوا العرق والجهد في منظومة رائعة من

شكر وتقدير

تقدم أسرة شركة المصرية رون بولانك للصناعات الدوائية بالشكر والتقدير الى كل الشركات التي ساهمت في انشاء الشركة

- شركة أنظمة الانشاءات المتقدمة (لاور وشركاه)
- المكتب الهندسي الاستشاري (أبو الفضل / الحضري / الخولي)
- شركة دابا المكس لمعالجة المياه والتركيبات الميكانيكية
- الشركة الشرقية للقوى الكهربائية والميكانيكية
- شركة شاترونكس للألكترونيات
- الشركة الهندسية للكهرباء والميكانيكا
- الشركة المصرية البريطانية لتجهيزات المخزن ومعدات المنولة
- شركة فلاش للتجارة والمقاولات
- شركة العامرية للمطاحن
- والمهندس فتحى القباني - ملول أعمال الطرق والمرافق العامة

المصدر : الأهرام - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٨
التاريخ :

٣٠٠ ألف عبوة مقلدة

لأحد المراهم في صيدلية بالخليفة

أخبط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة أكبر عملية لتقليد وتصنيع عبوات دهان « أبو فلس » المستوردة قلدها صيدلي وموظف بإحدى المؤسسات وقد ضبطت نحو ٣٠٠ ألف عبوة مقلدة بصيدلية أحد المتهمين بالخليفة وأحيل للنياابة التي تولت التحقيق .

تمت عملية الضبط اثر تعرييات الرائد محسن اليماني بإشراف العميد سمير شعانة رئيس القسم ان موظفا بإحدى المؤسسات الضبطية قد اتفق مع صاحب مطبعة بالخليفة لطبع كمية كبيرة من عبوات ورقية تحمل علامات أبو فلس وانه انتاج سبغافورة لهم مراقبة الموظف بعد ان اكدت التعرييات انه على علاقة بصيدلي بالخليفة وان الأخير يقوم بتصنيع العبوات بصيدليته وبعد مراقبات استمرت ٤٥ يوما تمكن خلالها المتهمان من تخزين العبوات بصيدلية داهما المقيد جمال الجوهري وتم ضبط ٣٠٠ ألف زجاجة معبأة والعلب الورقية التي تحمل اسم « دهان أبو فلس » ثلثاء قيامهما بلصق التكت على الزجاجات وأحيل المتهمان للنياابة التي تولت التحقيق .

■ مؤتمر عن الالام المزمنة بالقاهرة غدا :

دواء جديد لعلاج الصداع النصفي جلسة خاصة لتنظيم صرف الادوية المخدرة

تعد صباح غد بالقاهرة جلسة المؤتمر السابع للجمعية المصرية لعلاج الالام المزمنة تحت رعاية الدكتور عدل عز الدين البحث العلمي ... ويتناول المؤتمر بعنبر الاتجاهاات الحديثة لعلاج الالام المزمنة - على مستوى العلم - قضية من اخطر القضايا التي تواجه مريض الالم المزمن في مصر وهي جمود التشريعات واللوائح الخاصة بصرف الانوية المسككة للالام التي تقع في نطاق المخدرات وهو الامر الذي يدفع هؤلاء المرضى نتيجة لالامهم غير المحتملة الى اللجوء الى تجار المخدرات وسوقهم السوداء التي تسفل هؤلاء المرضى من ناحية وتنشط تجارهم من ناحية اخرى بصورة تهدد المجتمع وبذلك تتحول اللوائح والتشريعات من وسيلة لحماية المجتمع الى محرك قوي الى اتجاه اتساع هذه التجارة ومؤتمر هذا العام يتناول في جوهرة - كما يقول الدكتور عمر توفيق بنيس قسم

الذي يحضره مجموعة من الأطباء في علاج الألم من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا والمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا - أحدث أساليب علاج الألم المزمنة ومن بينها زرع قسطرة تحت الجلد في منطقة البطن حيث يوضع مليشبه الخزائن المصنوع من مادة لا يلفظها الجسم يحتوي على كمية من المادة المخدرة ويصل من خلال القسطرة - إلى جذور الأعصاب في النخاع الشوكي يقوم المريض بالضغط عليها لافراز كمية محددة من المخدر تسري فوراً للأعصاب وبالتالي تسكن الألم ...

أما بالنسبة للأدوية فالاتجاه الجديد هو استخدام أنواع خاصة من الأدوية المضادة للاكتئاب ترفع مناعة المريض للأحاسيس بالألم هذا بالإضافة إلى فاعلية بعض أدوية الضغط

أما الصداع النصفي فيعرض الدكتور همروتوفيتش نتائج الدراسات التي أجريت بين مصر وإنجلترا حول دواء جديد يعالج أسباب الصداع النصفي وأساسها انهيار مقاومة الجهاز العصبي للألم وذلك من خلال دواء مصنع من أحد الأحماض الأمينية في الجسم يرفع تركيز المورفين الداخلي في الخلايا العصبية فيعيد الاتزان للجهاز العصبي الحسي المنهار والدواء الجديد في صورة القراص يتناولها المريض ثلاث مرات يوميا لمدة ثلاثة شهور □

عزة الحسيني

الألام بالمعهد القومي للأورام وسكرتير هام المؤتمر - الاتجاهات التنظيمية لعلاج الألام المزمنة وذلك من خلال تحديد نوعيتها وأسبابها وعلى هذا الأسس تحديد نوعية الدواء المسكن ففي الوقت الذي لا يحتاج فيه مريض الألم الحاد الناتج عن سبب معين كجراحة أو عائدة أو غيرها إلا إلى مسكن وقتي للألام يساعده على اجتياز المرحلة الحرجة التي يواجهها فإن مريض الألم المزمن الناتج مثلا عن الروماتيزم أو الصداع النصفي أو غيرها من امراض الأعصاب يحتاج لنوعية خاصة من الأدوية التي تسكن الآلمة وفي الوقت نفسه تتيح له ممارسة حياته الطبيعية مع الحفاظ عليه من خطر الإدمان ...

ولمناقشة قضية مريض الألم المزمن الناتج عن السرطان في مراحله المتقدمة والتشريعات المنظمة لتداول الأدوية المخدرة التي تعوق مريض السرطان المصري عن دوائه الوحيد - وهو المخدرات - يعقد المؤتمر جلسة خاصة يرأسها الدكتور محمود محفوظ رئيس مركز العلاج الإشعاعي بطب قصر العيني ويحضرها الدكتور : محمود شريف محافظ الشرقية وعصيدة معهد الأورام القومي الأسبق وممدوح جبر نقيب الأطباء وحيدر غالب عضو اللجنة العليا للأدوية ومجموعة من الأطباء والخبراء المتخصصين لمناقشة الموضوع من كل جوانبه .

ومن ناحية أخرى يتناول المؤتمر -

التوسع في الأدوية المسكنة

للام مريضى السرطان

طالب الدكتور عادل عز الدين للدولة للبحث
العلمى فى مؤتمر الجمعية المصرية لعلاج
الام المزمنة بالتوسع فى استخدام الادوية
المسكنة للام مريضى السرطان وتطوير
التشريعات الخاصة بصرف الادوية المقادرة
لهؤلاء المرضى ضمانا لحصولهم عليها .
واكد الدكتور محمود مصطفى مدير مركز
العلاج الاشعاعى بجامعة القاهرة ضرورة
نشر وسائل التوعية بين الاطباء المصريين
حول علاج الام المزمنة

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٨٨

الدوة حول تعبئة الدواء

المفتتحها بالاسكندرية اليوم

الاسكندرية - مكتب الأهرام - تفتتح اليوم الندوة الدولية التي تنظمها الجمعية المصرية لتطوير التعبئة والتغليف المناقشة اسس وقواعد واساليب تعبئة الدواء . وتستمر للندوة ٣ أيام ويشارك فيها عدد من الدول العربية المهتمة بصناعة الدواء وبعض الخبراء من الدول العربية . ويطبق كلمات الافتتاح كل من المهندس حلمي عمر رئيس هيئة الصناعات الكيماوية والكيميائي طاهر بشر رئيس الجمعية والدكتور عبده سلام وزير الصحة السابق .

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٣ شيبتمبر ١٩٨٨

دواء يمنع قرحة المعدة

أحدث دواء يمنع حدوث قرحة
المعدة .. سي طرح في الاسواق قريبا
باسم « ساتيون تونيك » .
أعلنت ذلك أمس وزارة الاغذية
والادوية في الولايات المتحدة
الامريكية .

٣/٤ مليار جنيه استهلاكنا من الدواء إنتاجنا يوفر ٧٥٪ من العملة الصعبة كتبت - سلوى هنيى :

أعلن الدكتور محمد راجب نوبدار وزير الصحة أن الاستهلاك السنوى من الأدوية وصل إلى ثلاثة أرباع المليار جنيه ، وأنه رغم استمرار الجهود لترشيد الاستهلاك فإنه من المتوقع أن يصل إلى ٣ مليارات جنيه عام ٢٠٠٠ . كما أعلن أن إنتاج الدواء محليا يوفر ٧٥٪ من العملة الصعبة إذا ما وُردن باستيراده من الخارج .

وأضاف الدكتور عبده سلام في الكلمة التي ألقاها من وزير الصحة في ندوة تعبئة وتطوير الدواء - أن نقص الدواء بترشيد الاستهلاك هو الترشيح في كثير من المجموعات الدوائية مثل المضادات الحيوية والفيتامينات .

وصرح السيد عبد الملك المصطفى رئيس الشركة المصرية للتعبئة والتوزيع بأن نسبة المضاعفات في الأدوية تصل إلى ٢٢٪ بما قيمته الإجمالية ١٦٥ مليون جنيه سنويا وقال أن حجم الإنتاج المحل وصل إلى ٨٤٪ من إجمال الاستهلاك السنوى ، وأننا في حاجة إلى مليار جنيه مبيعات سنوية عام ٢٠٠٠ .

كاد

نشتري اختراع الدواء المصري من الأجانب بملايين الدولارات سنسويا ؟

كما بدأت هذه الشركات في التعاقد مع شركات ادوية اجنبية للحصول على ترخيص لانتاج الادوية الاجنبية في مصر ، وتسويقها تحت اشراف الشركة الاجنبية ، للحصول على هامش ربح كبير نسبيا ويذكر ان اغلب شركات القطاع العام اتجهت الى هذا النشاط طلبا للربح وهربا من تسعير الدواء بأسعار رخيصة . وقد قتل هذا الوضع الخطير نشاط الابحاث في مصر ، حيث تم تخفيض ميزانيات قطاع الابحاث ، وتخصيص بنود اضافية بالموازنة للاتفاق مع شركات الادوية الاجنبية على انتاج ادويتها في مصر .

وقد اضطر عدد من الباحثين المصريين الى بيع اختراعاتهم في مجال الادوية الى شركات اجنبية ، وتقوم الشركة الاجنبية ببيع ترخيص الانتاج الى الشركات المصرية دون اعطاء الجانب المصري حق انتاج المواد الخام اللازمة للدواء الاجنبى ، لتظل الشركات المصرية سوقا مفتوحا امام انتاج الشركات الاجنبية وحكرا لها .

رفع اسعار الدواء

وقد طلبت في نهاية الحوار من رؤساء شركات الادوية وضع تصور للخروج من هذا المازق الخطير الذى يتعرض له الدواء المصري في الداخل والخارج ، فخرج لي احدى دراستهم تم تقديمها منذ ٣ سنوات الى رئيس الوزراء ، تتضمن حولا

جوهريه للنهوض بالدواء في شركات القطاع العام . وتتلخص بنودها في

- النظر في تسعيرة الدواء المصري . برفع اسعار الادوية المنتجة بالقطاع العام . لتتناسب مع ارتفاع اسعار الخامات وتكلفة الانتاج .
- توصيل الدواء المدعم للمستحقين عن طريق تعميم التأمين الصحي . وصرف الدواء بأسعار رخيصة او بلا مقابل لذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة عن طريق البطاقات العلاجية .
- توزيع العلاج المجاني على المواطنين من خلال منافذ توزيع حكومية بالمستشفيات والعيادات العامة . حتى لا يحصل على الدواء المدعم المحتاج وغير المحتاج .
- رفع المخصصات المالية لقطاع الابحاث بشركات الادوية لتشجيع الخبراء المصريين على ابتكار الادوية الحديثة التي تناسب البيئة المصرية واستغلال الخامات المحلية في عمليات الانتاج . وخفض الاعتماد على الابحاث الاجنبية .
- العمل على رفع كفاءة العاملين بشركات الادوية بعقد دورات تدريبية مكثفة بالداخل والخارج . لرفع كفاءتهم وتحسين جودة الادوية المصرية .
- طلب رؤساء مجالس شركات الادوية تكامل شركات القطاع العام في عمليات الانتاج . للتنافس مع شركات الادوية الاجنبية كقطاع انتاجي واحد . بدلا من حل مشكلة كل شركة على حدة .
- اكد الجميع على اهمية اسقاط ديون هذه الشركات التي تراكت بغير ارادتها . حتى يتسنى لهذه الشركات النهوض من جديد لانتاج الادوية المصرية بكفاءة
- اهمية مراقبة الشركات الصناعية المنتجة لخامات الدواء المصري . حيث زادت في الفترة الاخيرة اخطاء الانتاج في خامات الادوية مثل : النشا . . وعملت على زيادة فاقد الانتاج بشركات الادوية وحصول شركات الادوية على هذه الخامات في الوقت المناسب . للمحافظة على انتاج الادوية في المواعيد المطلوبة .
- مراقبة شركات الادوية الاستثمارية والاجنبية المنتجة للادوية . لعدم انتاج دواء بها مماثل للادوية المنتجة بالقطاع العام . بعد انتشار ظاهرة سرقة اختراع الادوية وانتاجها تحت اسم متشابه . وتحقيق ارباح طائلة للشركات الاستثمارية والاجنبية .

٩٠ طناً من الادوية والعقاقير

وصلت الى السودان من مصر امس

الخرطوم - ١ ش . ١ - وصلت الى مطار
الخرطوم امس ٢ طائرات مصرية تحمل ٩٠
طنا من الادوية والعقاقير الطبية لحاجة
الشعب السودانى اليها .

ويصل خلال الاسبوع الحالى ١٠ طائرات
اخرى تحمل ادوية وعقاقير طبية فى إطار
الاتفاقية المتكافئة الموقعة بين مصر
والسودان وتقدر بنحو ١٠ ملايين دولار .

٣٠٠ مليون جنيه ديون شركات الأدوية .. من نفق الدواء المصري من أزمتته الخطيرة ؟!

وما زالت
الخسائر
مستمرة !

ولكن في الفترة الأخيرة تضايفت عدة عوامل للقضاء على سمعة الدواء المصري في الداخل والخارج . وكلفت هذه العوامل الهاربا لوضع سيء عاشته شركات الأدوية المصرية طوال السنوات السبعة ، من سوء أدوات الإنتاج والإدارة ، والمنافسة غير المتكافئة بين القطاعين العام والخاص ، وسياسة تسعير الأدوية وأسلوب تسويقها .

كما أساء العاملون في معظم هذه الشركات إلى أنفسهم ، حيث ترك العمال المهرة أماكن عملهم وهاجروا إلى شركات القطاع الاستثنائي والخاص ، حاملين معهم خبرتهم الطويلة ، وتركين معاملهم لانصاف المتخصصين ، وغير المتخصصين على الإطلاق .

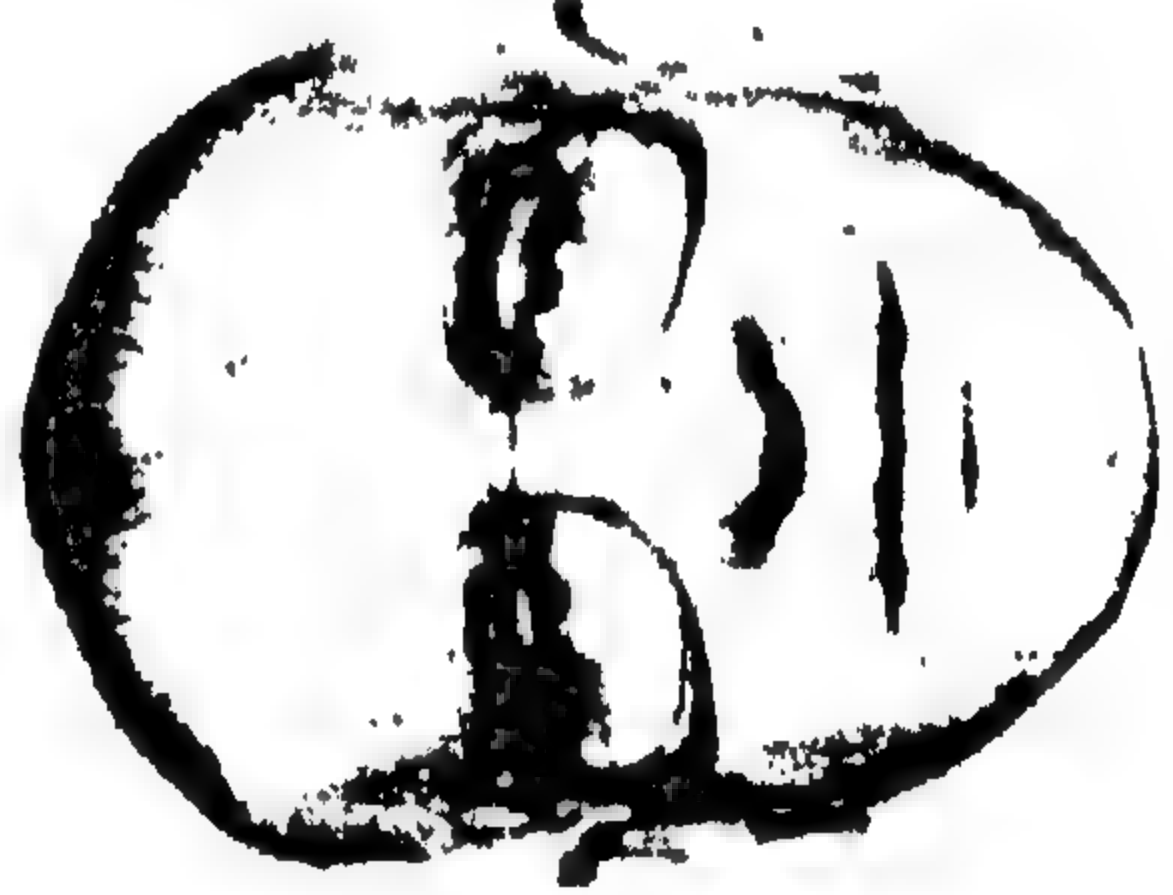
جولة في شركات الأدوية
قد قامت ، الوفد ، بجولة في عدد من شركات الأدوية المصرية ، للتحقق من صدق الشكوى من عدم فاعلية الأدوية المصرية ، وانخفاض جودتها . وقد أبدى أغلب المسئولين تعاونهم معنا للتعرف على أسباب مشاكلهم وطرحها أمام الحكومة والرأي العام ، واشترط جميعهم عدم ذكر المصدر ، لصالحهم ، وحرصا على سمعة المكان الذي يعملون فيه .

ويعيشون من أجله .
بدأ عدد من الصيدلة المتخصصين في إنتاج الدواء عرض مشاكل شركاتهم . فقال أحدهم ، أن الشركة التي يعمل بها تتصارع فيها التخصصات القبلية بالإدارة ، واتجه الجميع إلى الحروب الشخصية ، فاهملت الرقابة على الأدوية ، في جميع مراحل الإنتاج ، مما تسبب في اتلاف العديد من التغليفات التي كان المفترض أن تذهب إلى الصيدليات في مواعيد محددة . وأكد أن اتلاف هذه التغليفات تكرر بسبب عدم مراقبة جودة المنتج في مراحله المتعددة ، والاكتفاء بعمل تحليلات نهائية ، تقرر صلاحية الدواء من عدمه وفي حالة عدم صلاحيته تضيع على الشركة آلاف الجنيهات لأن التغليفة يتقرر اعدامها أو إعادة تركيبها من جديد .

ويذكر صيدلي آخر أن شركات الأدوية تطبق شروط جودة بدائية بالمقارنة بشروط الجودة الأمريكية والانجليزية والتي يتم تطبيقها في البلاد العربية ، مما



د . عاطف صدقي



راعغب دويدار

دراسة أمام رئيس الوزراء

منذ ٣ سنوات لانتقاد شركات

الأدوية من الانهيار ولم يتحرك أحد

يخلق أزمة انشاء
تصدير هذه
الشركات الدولية
للبلاد العربية .
وقد تسبب هذا
التخلف في اعادة
عدة صناعات من
الأدوية المصدرة
للسعودية والعراق
الى مصر في الفترة
الاخيرة . لعدم
تطبيق جودتها مع

الشروط المعلنة والمتفق عليها مع الدول
المستوردة ، وبعد اعادة انتاجها على هذه
الاسس ، قبلتها هذه الدول ، وفتحت باب
الاستيراد أمام الأدوية المصرية من
جديد

ويوضح صيدل ثالث ان خطوط
الانتاج بالشركات المصرية من عليها اكثر
من ثلاثين عاما ، مما يجعلها في حاجة الى
تطوير شامل ، وليس فقط الى عمليات
الاحلال والتجديد . كما تختلط خطوط
انتاج الأدوية مع بعضها ، فيخدم المعمل
الواحد اكثر من خط انتاجي ، وينتج
نفس الخط اكثر من دواء يتعارضان تماما
من حيث الفعالية والتركيبية وشروط
الانتاج

وهذا ما تعرضت له احدى شركات
الأدوية عندما صنعت مادة مخدرة في خط
انتاج يحتوى على بقايا مادة البنسلين ،
ولولا عناية الله ، ومنع تداول الدواء
وتسويقه في آخر لحظة لحدثت كارثة ،
حيث كان الموت الفوري مترجما بالمريض
الذى يتناول هذا الدواء .

تخلف عمليات الانتاج

ويشير احد الفنيين بشركة ادوية كبرى ، الى ان الشركة التي يعمل بها لا يوجد فيها منطقة معقمة ، وانهم ينتجون المستحضرات المعقمة كالامبول والقطرات في مكان غير معقم ، وبدون تحليل ، ويضطر المسئولون بالشركة الى تزوير التحاليل للانتهاء من كميات الانتاج في موعدها المحدد ، كما يوضح ان شركته تحصل على الماء من خزانات كبيرة للمياه ، تعلو سطح المبنى ، وقد مر على تركيبها عشرات السنين دون اجراء عملية صيانة واحدة حيث ينمو الزيم الاخضر ، على جانبها ، ويزيد من خطورتها ، ان المياه تستخدم في انتاج الدواء ، وعمليات الانتاج المختلفة .

وفي جلسة طويلة مع عدد من رؤساء شركات الادوية ، طرح احد الاساتذة المتخصصين في ادارة هذه الشركات منذ فترة طويلة ، اسباب تدهور الانتاج ، فقال ان شركات القطاع العام تقوم بواجب اساسي في توفير الدواء للمواطن المصري

بجودة عالية ، وبوفرة وبانتماء زهيدة في نفس الوقت . وقد عانت شركات الادوية من زيادة العمالة التي تفرضها الدولة على الشركة ، مع عدم وجود ميزانيات خاصة بالتدريب ، ورفع مستوى العاملين بالمعامل والابحاث ، وقد اثر هذا الوضع على جودة الانتاج وجدوى مراقبته بحدود معينة ، تختلف من مؤسسة لآخرى وانتقل الى مشكلة تحديد الاسعار فاكاد ان خامات الادوية زادت اسعارها بنسب تتراوح من ١٠٠ الى ٥٠٠٪ خلال السنوات الخمس الاخيرة . وقد ساعدت هذه الزيادة على تراكم الديون لدى شركات الادوية العامة ، التي لم تتمكن من رفع اسعار الدواء بنسب لا تتعدى ٥٠٪ في

الغلب الاحيان . كما زادت تكاليف الصيانة والانتاج والعمالة بنسب عالية ايضا ، ومازالت اسعار الدواء رخيصة عندما نقارنها باسعار مدخلات الانتاج . وقد طلبت الشركات ان ترفع سعر الدواء لتخرج من ازمته المالية التي تعرضها لخسائر فادحة يوميا ، وناقش رؤساء الشركات العامة قضية الاسعار مع هيئة الرقابة على الادوية والدكتور راغب دويدار وزير الصحة . واجتمع بهم الوزير عدة مرات ، ولم تسفر الاجتماعات عن شيء واضح لصالح الشركات ، سوى الوعد بدراسة الامر مع القيادة السياسية . واكتفى الوزير بقوله ان رفع اسعار الدواء يخضع للسياسة العامة للدولة ، ومستوى الدخل والوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن المصري .

زيادة الديون

ويوضح رئيس شركة اخرى ، ان الشركات تعاني من زيادة الديون وتسييد هوائها المركبة التي تصل الى ١٠٥٪ شهريا ، وبلغ اجمالي ديون شركات الادوية التابعة للقطاع العام اكثر من ٣٠٠ مليون جنيه . وقد تم الحصول على هذه السلف لتغطية نفقات الانتاج والقيام بعمليات الاحلال والتجديد . ويؤكد ان الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

الوزراء وعدهم في شهر أغسطس الماضي بدراسة اسقاط هذه الديون ، لمساعدة الشركات على مواجهة الخسائر المستمرة . اسوة بما اتخذته مع منتجي الدواجن . ولكن لم يتحرك احد حتى الآن لانقاذ شركات الادوية واصبحت البنوك تطاردها للمطالبة بحقوقها . ورغمصت الشركات الموردة للمواد الخام اللازمة للادوية التعامل معهم ، لعدم قدرتهم على تسديد ديونهم القديمة

ويزيد من خطورة المشكلة ان الدولة شجعت على قيام شركات ادوية استثمارية تابعة للقطاعين العام والخاص . وكان الغرض منها ايجاد

مصادر جديدة لانتاج ادوية حديثة بمصر . الا ان هذه الشركات قامت على اكتشاف الشركات القائمة بالفعل ، حيث حصل اصحاب هذه الشركات على افضل الخبراء والفنيين ، الذين حصلوا على تدريب يتعدى العشرين عاما ، للعمل لديهم بـ ١٠ شركات جديدة . وقد تم تفرغ الشركات العاملة من الكفاءات والمهارات العالية في مجال العمالة بل والادارة ايضا ، لذا انخفضت الانتاجية والعامل ، وقلت جودة الانتاج . وقد شجعت الدولة هذه الشركات لتركها تسعر منتجاتها حسب سعر التكلفة



الادوية المصرية تتعرض لازمة في الداخل والخارج .

مع تحقيق هامش ربح ويرضى ادارتها ، فحققت هذه الشركات ارباحا هائلة .

كما لم تضاف اغلبها ادوية جديدة او مستحضرات مبتكرة . فاكثرت بتقليد المنتجات القائمة ، او انتاج نفس المنتجات تحت اسم جديد ، لتبيعه بأسعار مضاعفة .

وضع شاذ

ويؤكد رئيس مجلس ادارة احدى شركات الادوية ان رفض رفع سعر الادوية المنتجة بالقطاع العام ، وتركها حرة للقطاع الخاص والاستثماري ، شجع شركات الادوية العامة على خفض او ايقاف بعض المنتجات بها ، لتخفيض الخسائر اليومية



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٨٨

تعاون بين خبراء مصر والأجانب . وشجعت الحكومة شركات القطاع العام على زيادة تصدير الأدوية المصرية الى الخارج وبخاصة الى الاسواق العربية . وعقد صفقات مع اكبر شركات الأدوية العالمية . لانتاج الأدوية الحديثة وغير الموجودة لديها . بموجب ترخيص من هذه الشركات العالمية لتوفير قدر اكبر من العملات الحرة .

شهدت مصر خلال الثلاثين عاما الماضية قيام اكثر من ١٢ مؤسسة كبرى لانتاج الدواء . ساعدت على توفير ادوية تزيد قيمتها على مليارين من الجنيهات سنويا . يتم توزيعها على الصيدليات وهيئات التأمين الصحي . كما تأسس في الفترة الاخيرة عدد من شركات القطاع الخاص والاستثماري لانتاج الادوية غير المتوفرة بالاسواق المصرية . والتي تحتاج الى



المريض يلتفت بقلبه للأجنبي ويطلب شراء الأدوية المصرية .. فلماذا ؟

الشركات تطالب برفع أسعار الدواء لمنافسة الشركات الأجنبية وزيادة التصدير للخارج



العمالة المصرية في قطاع الأدوية تخلت بعد هروب
العناصر المدربة للشركات الخاصة .

تحقيق :

عادل صبرى

تصوير

احمد شحاتة

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٨٨

مشاكل الصادرات المصرية بالأسواق الخليجية؛ ندوة لنناقشتها الأحد القادم

ينظم مركز تنمية الصادرات
المصرية يوم الأحد القادم ندوة
لنناقشة المشاكل التي تعوق انسياب
الصادرات المصرية من المنتجات
الغذائية والسدائنية والهندسية
والنسجية لأسواق الخليج العربي.

المصدر : الشعبـــــــــــــــ
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

三

الشركاء الأجانب والحكومات
ويتميز الإطباء... مثلث الخط
الذي... صناع...

الاجنبى على حسب المصري !
 يغفل الأطباء يروجون للدواء
 المستعمل في الكل ففسدوا
 خسارة ٢٠ مليون جنيه
 الحكومة تتسبب في



اولاد افندي

أوما بعد يوم .. تتعالم قوة وخطورة .. المثلث الجهني .. الذي تحركه ماليا
الدواء المصرية .. الشهرة أضلعه .. من الشركات الأجنبية .. والحكومة ..
ويطبخ الأطباء .. هل صناعة الدواء في مصر .. وتجرها إلى حافة الهولاء .. التي
تعد عنها .. أن تكون وتظهر الملائمة .. ليخلو الجو .. بعد ذلك .. للمانيا العلمية
للتحكم في سوق الدواء .. وفرض هيمنتها عليه ..
.. صناعة الدواء في مصر .. التي تعتبر في أنجح صناعة مصرية .. وتتميز
بمكافئتها العلمية بقدرة والاحكام المتنامية .. تتفادها أوضاع الخطر الآن ..
الشركات الأجنبية والاستثمارية .. استطاعت في فترة الانفتاح الاقتصادي ومع
المرسنة الاقتصادية للدواء .. وعبء السياسة الدولية القائمة استغاثت
لن تفلح إلى صميم صناعة الدواء في مصر .. سواء من الداخل .. بإنتاج
مستحضر لواء لبل مستحضر .. أو من الخارج .. بمنتجات المبرير ..
الذي خلفه من خلال أفران الإسعاف المصرية بدموية عالية .. التي تعني بمنتجاتها
المنافع العام بسلامة وجوده عليه .. أفرانها من خبراء الصناعة الموضو عيين في
المعلم ..

اما الحكومة .. فقد لعبت دورا رئيسيا وصحفا في مسلسل تخريب هذه الصناعة من حيث اصرارها على تقييد السياسة الدوائية الشاملة وكذا السماح للشركات الاجنبية والاستثمارية .. بانتاج اصناف مثيلة من الدواء داخل مصر بأسعار تفوق بشكل كبير اسعار القطاع العام .. وعدم سعيها الى وضع خطة شاملة للنهوض بصناعة الكيمويات .. وكذا تقاعسها عن تنظيم مهنة الطب استرشادا بما تفعله كل الدول المتقدمة المغرقة في الرأسمالية .. ووضع نظام عادل دقيق للتأمين الصحى .. اضافة الى فرضها تسعيرة جائرة على شركات القطاع العام .. الامر الذى أدى الى تكبد معظم الشركات .. خسارة سنوية وصلت الى ٢٠ مليون جنيه لكل شركة .. والاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بينها وبين الشركات الاجنبية والاستثمارية ..

وكان الدور الثالث في هذا المسلسل - كما يهيمس الخبراء - من نصيب الاطباء .. ومعنى ادق بعضهم .. ممن استهوتهم وجذبتهم الاغراءات المادية .. التى تتبجحها لهم شركات الدواء الاجنبية .. والمتمثلة في السفر المجانى للخارج .. لمدة تتراوح بين شهر او شهرين في السنة .. من خلال تجاھلهم للدواء المصرى .. واصرارهم على الدواء الاجنبى .. بل اكثر من ذلك .. ترويجهم له .. الامر الذى انعدمت معه الثقة في مدى فاعلية الدواء المصرى .. لدى المرضى والاطباء الشبان .. الذين لم تتوفر لهم دراسة علم تركيب الادوية .. ومفعولها .. وتعارضها مع بعضها البعض .. مما ترتب

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

على ذلك ان معظم هذه الشركات .. تصنع مستحضراتها من خلال مصانع القطاع العام .. ومن أجل هذا السبب وحده .. تنشأ بين أونة وأخرى .. حملات مشبوهة هدفها الحقيقي هدم تلك القلاع التكنولوجية الوطنية .. وتخريبها .
كما تؤكد الشعب ان الهدف من ذلك هو النهوض بهذه الصناعة .. كي تأخذ مكانتها اللائقة بها .. على خارطة المنافسة العالمية ..

الانفتاح على

مافيا الدواء

في البداية تكشف لناد . ناهد يوسف النقاب عن طبيعة الاختراق .. الذي تتعرض له شركات القطاع العام الدوائى قائلا : حدثت الانتكاسة الكبرى في القطاع العام حيث صار من السهل على المافيا العالمية .. المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية .. ان تخترق القطاع العام من داخله . عندما تم السماح للشركات الاجنبية .. بانتاج أصناف مثيلة .. لما تنتجه شركات القطاع العام .. من خلال استخدامهم لمصانع القطاع العام ذاته .. أى أنهم لم يبنوا المصانع .. ولم يستخدموا أيدي عاملة .. في الوقت الذي تحول هامش الربح الحقيقي لصالح الشركات الاجنبية .. فصار ثمن المستحضر الذي ينتجه القطاع العام ١/٤ مثله الذي تنتجه الشركات الاجنبية بتكنولوجيا القطاع العام .. كما تم السماح للشركات الاستثمارية بانتاج أصناف تباع بسعر أعلى .. مما تباع به مثيلاتها في القطاع العام .. الامر الذي ترتب عليه خسارة شركات القطاع العام .. وهروب العمالة الماهرة منها .. للعمل في دول الخليج أو كمندوبين دعاية في الشركات الاجنبية .. بسبب انخفاض مستوى الأجر .

الانتماء لمن ؟ !

ويأخذ . محمود عبدالمقصود سكوتير عام نقابة الصيادلة .. بأطراف الحديث .. ويصرخ قائلا انها المافيا .. تتعامل مع دائرة مكونة من الأطباء والشركات الاجنبية والمسئولين في الحكومة .. وشركات القطاع العام .. الذين يعملون كمستشارين لدى الشركات

اسعارها .. وعجز الغالبية الساحقة من المرضى عن شرائها ..

التفاوت الرهيب في الاسعار

وحول التفاوت في اسعار الدواء ..

الذى ينتجه القطاع العام . ونفسه الذى ينتجه القطاع الخاص قال د . محمود : ان التفاوت كبير وضخم في معظم الاحيان .. على الرغم من عدم وجود اى اختلاف في التركيب أو المفعول .. وان تميز القطاع العام بالجودة فعلى سبيل المثال مستحضر [بريزولين] فقط تنتجه شركة القاهرة بسعر ٧٠ قرشا في حين تنتجه شركة أبى باسم [تريزولين] بسعر ١٢٠ قرشا .. ومستحضر [روتلس] ينتج في القطاع العام ويبيع بسعر ٤٠ قرشا هو نفسه الذى تنتجه شركة كيمي فارما تحت اسم [دافلون] وتبيعه بسعر [٨,٥] جنيهات ومستحضر [اندويثازين] تنتجه شركة مصر بسعر (١١٠) قرشا عبوة (٣٠) كبسولة .. وهو نفسه تنتجه شركة فاركو في عبوة ٢٤ كبسولة بسعر (١٤٠) قرشا .. ومستحضر [افيتون] المصرى يباع بسعر (٥٥) قرشا ويبيع بديله الاجنبى ، الذى يقل تركيزه الى النصف بسعر (١٢٠) قرشا .. ومستحضر [بيرال] المصرى

تحقيق :

سمير الطنطاوى

الاجنبية والاستثمارية .. فدخل الشركات الاجنبية بالمرتبات الضخمة .. التى تتيحها للعاملين بالقطاع العام يجعل ولاء هؤلاء الذين يرأسون الشركات متجها نحو الشركات الاجنبية والاستثمارية .. وليس للقطاع العام ..

كما اننى لا أفهم .. لماذا يسمح المسئولون في وزارة الصحة لهذه الشركات بانتاج ادوية .. ينتجها القطاع العام .. على أعلى مستوى تكنولوجى في العالم .. وتفوق تلك التى ينتجها القطاع الاستثمارى والاجنبى .. وحتى بعض المستوردين .. نظرا للخبرات الضخمة التى اكتسبها العاملون في القطاع العام على مدى اكثر من خمسين عاما .

ويضيف قائلا : ان الاطباء يتمسكون ويصرون على الادوية الاجنبية .. نظرا لمصالح شخصية .. توفرها لهم الشركات الاجنبية .. من خلال الرحلات الى الخارج .. الهدايا الثمينة .. على الرغم من ارتفاع

يباع بعد رفع سعره بخمسين قرشا .. في حين يباع بديله الاجنبى تحت اسم [أبيمول] بسعر (١٠٠) قرش .

□ وأقول له . لابد ان الطلب على الدواء المصرى الرخيص والفائق الفاعلية كبير فيبرد بهمارة : للأسف الشديد .. فان الدواء المصرى لا يسمع عنه احد .. فهو شبه ميت .. لانه ليس له أى دعاية .. فضلا عن ان مندوبى الدعاية والبيع .. لدى شركات القطاع العام .. أصبحوا مندوبين مزدوجين .. بمعنى أنهم يعملون في الشركات الاستثمارية والاجنبية .. الى جانب عملهم في شركاتهم الاصلية .. الامر الذى جعل مجهوداتهم تتوجه بشكل اساسى الى الترويج للشركات الاستثمارية والاجنبية .. التى يستفيدون منها الارادة السياسية القوية ؟ !

وينتقل بناد . روف حامد الاستاذ المساعد لعلم تركيب الادوية . الى المشكلة الكبرى في مجال صناعة الدواء عندما يؤكد ان غيبة السياسة الدوائية .. هى مشكلة المشاكل في صناعة الدواء المصرى .. حيث يقول .. تفتقد السياسة الدوائية في مصر الى التخطيط الدقيق المحكم .. في مجال تسجيل الادوية .. وتسعيها .. وتوزيعها .. ومن قبل ذلك في

استيراد الخامات اللازمة لتصنيعها .. وكذا المعلومات اللازمة لمساعدة الاطباء والصيادلة والمرضى . على حسن وصف وصرف واستخدام الادوية .. كما أنها تفتقد الى عنصرى التوافق والتجانس في العمل بين القطاعات المختلفة ذات الصلة بالدواء .. مثل قطاع البتروكيماويات والكيمائيات .. وقطاع شركات الدواء .. وقطاع خدمات الرعاية الصحية على مستوى الجمهورية .. في الوقت الذى يغيب فيه عنصر الارادة السياسية القومية .. التى تحرص على تطبيق السياسة بحزم ومرونة .. حتى تحقق أهدافها ..

ويضرب د . رؤوف مثالا على ذلك .. حيث لم تلتزم معظم الشركات المنشأة حديثا بانتاج الجديد من الادوية التى لا ينتجها القطاع العام الدوائى .. بمعنى اضافة فائدة تكنولوجية جديدة .. وتوفير عملة صعبة .. حيث اتجهت معظم هذه الشركات الى انتاج أدوية مثيلة ومقلدة لادوية القطاع العام .. الامر الذى

يتناقض مع الغرض من انشاء هذه الشركات .. كما يؤثر سلبا على القطاع العام الدوائى ..

أسلوب البناء

وحول الاسلوب السليم في بناء سياسة دوائية متكاملة .. يرى د . روف ان المطلوب في هذه المرحلة ليس بيانات صحفية او خطب رنانة .. انما الفعل العلمى المنظم من خلال تحديد نوع المعلومات المطلوبة لتطوير السياسة الدوائية .. ثم تحديد الطريقة التى يتم بها الحصول على المعلومات والبيانات ومراجعة البيانات ثم بتحليل البيانات ثم برسم الخطط لاستكمال السياسة وتصحيحها وتطويرها وبعد ذلك يجرى التوفيق بين السياسة الدوائية المقترحة والسياسات الاخرى .. في اطار التنمية الشاملة للوطن .. اضافة الى ضرورة التركيز على انتاج مجموعة من الادوية الاساسية التى تغطى كل الامراض التى حددتها منظمة الصحة العالمية في ٢٠٠ دواء أساسى ..

بسبب حل المؤسسات .. الشركات الاجنبية تخترق القطاع العام من الداخل

ويقترح د. رموف حامد عدة اقتراحات للتغلب على أسعار الأدوية وخاماتها المستوردة .. وللوصول بالصناعة الى مزيد من النجاح قائلا : من الضروري التزام الشركات باستخدام الاسم النوعي للدواء وليس الاسم التجارى .. وكذلك ضرورة وضع نظام جيد لاستخبارات السوق الدوائية بمعنى التعرف على أحوال السوق العالمية واتجاهات الاسعار الممكنة للحصول على الأدوية والخامات .. بأقل سعر ممكن .. مع الاحتفاظ بجودتها المطلوبة طبقا للمواصفات العالمية .. مثل الشراء من خلال عطاءات كبيرة الحجم بالتعاين مع اليونيسيف او الصحة العالمية ..

خسارة .. ولا .. دعم

ويلمس د. عبد القادر سيد احمد عميد صيدلة القاهرة جانبا آخر من جوانب مشكلة صناعة الدواء .. فيؤكد ان هناك خسارة سنوية لكل شركة لا تقل عن ٢٠ مليون جنيه بحكم التزام وزارة الصحة الشركات .. بأسعار خاصة .. لا تتناسب مع تكلفتها الفعلية .. حيث تتكلف بعض المستحضرات أربعة أضعاف سعر بيعها .. وهناك شركة تخسر في مستحضر واحد فقط ٢ مليون جنيه .. لأنها تبيعه بربع تكلفته .. والحكومة - مهما تدعى - لاتعوض هذه الشركات عن خسارتها .. وبالتالي .. فشركات الدواء .. شركات مجهدة .. تعانى من خسارة متتالية .. تهدد مستقبلها .. وقدرتها على تطوير معادنها أو تطوير انتاجها .. على ضوء التطورات التى يمكن ان تستجد .. ويرى د. عبد القادر ان الحل العملي لذلك الوضع الشائك .. هو رفع سعر الدواء .. وتمويض الجمهور غير القادر .. بنظام تأمين صحى عادل .. يكفل وصول دواء خاص بالتأمين الصحى .. وليست في عبوات البيع العادية .. وزيادة الادوية في

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

المستشفيات الحكومية .. زيادة ضخمة
من نوعيات خاصة .. في عبوات كبيرة ..
بحيث توفر تكلفة العبوات .. مثلا : عبوة
كبيرة ١٠٠٠ كبسولة في المستشفى .. لو
وزعت على العبوات الموجودة في السوق ..
تستهلك ٥٠ عبوة .. تكلفتها في بعض
الاحوال ضعف ثمن الدواء .. كما يجب
حرف أدوية التأمين الصحي بروشتة
و عبوات خاصة لكل مريض على حدة ..

مصائب تعارض الادوية

ويضيف : عبد القادر قننلا : أتمنى
ان ينخفض استهلاك الدواء في مصر الى
٥٠٠ مليون جنيه فقط .. لان كل زيادة من
هذا الرقم .. هي زيادة سوء استهلاك ..
ليس اكثر .. وليس من المبالغة ان أقول :
ان اسوأ دولة في العالم في استهلاك الدواء
هي مصر .. فلا حدود على شراء الدواء
او استهلاكه او وصفه .. وليس هناك
حدود للمصائب التي تحدث نتيجة
لتعارض الادوية .. التي توصف دون
حساب .. لان طالب الطب لا يدرس العلوم
المتعلقة بالادوية بطريقة سليمة ..
وينظر مسئول بهيئة الادوية ثناء الا
يذكر اسمه .. الى المشكلة من جانب
آخر .. حيث يرى ان ضعف مستوى
المندوب العلمي - مندوب الدعاية - الذي

المصدر : الشعب
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

يقوم بتعريف الأطباء بالجديد من الأدوية ومزاياها لدى شركات القطاع العام واحد من أسباب كساد منتجات هذه الشركات .. أمام ارتفاع مستوى المندوب العلمي لدى الشركات الأجنبية والقطاع الاستثماري حيث يتمتع المندوب العلمي فيها .. بقدرة عالية على توصيل المعلومات الفورية .. ويتمتع - كذلك - بمظهر لائق .. حيث يحصل على مرتب ضخم وسيارة خاصة .. الأمر الذي يجعل الطبيب - في النهاية - ينحاز إلى المستحضر الذي يروج له هذا المندوب - الشيك - على حساب منتج القطاع العام ..

اضافة إلى ذلك - يقول المسئول فان عملية تجديد المعلومات من خلال الدورات التدريبية .. التي تقام للأطباء والصيادلة .. كل سنتين على الأقل .. لمدهم بأحدث المعلومات عن الدواء .. عملية ضرورية للغاية .. يجب ان تتم بانتظام .. حتى تتلافى المشكلات التي تنشأ عن عدم معرفة الأطباء .. بالجديد في عالم الأدوية .. وتعارضاتها ..

فاعلية الرقابة الدوائية

وحول مدى فاعلية الرقابة على الدواء المصري .. كواحدة من المراحل المهمة للتأكد من سلامة وجودة الدواء يقول د . أحمد شوقي رئيس الهيئة القومية للرقابة الدوائية : ان يكون هناك دواء جيد مالم تكن هناك رقابة حقيقية عليه .. والرقابة على الأدوية .. لا تنحصر فقط في هذه الهيئة .. بل تلازم الدواء .. منذ كان مادة خام .. بالاضافة الى المواد او الاضافات المختلفة الداخلة في

التركيب .. وتحدث رقابة على الدواء أثناء عمليات التشغيل أو التصنيع .. تتم فيها مراقبة المنتج في جميع خطوات انتاجه .. بعد ذلك يحدث تحليل للمنتج النهائي .. وذلك في معامل الشركة المنتجة .. كل هذا يتم بعيدا عن الهيئة القومية للرقابة .. وبعد ذلك يضيف د . شوقي - تقوم الهيئة بعمل جميع التحاليل اللازمة طبقا لاجدث دساتير الادوية العالمية [دستور يعنى التجارب العلمية التى يجب اتباعها لتحليل اى مستحضر فى اى شكل مسيدل ما .. كبسول - حبوب - حقن] لضمان فاعليته وسلامته .. كما تقوم الهيئة بعمل جميع التجارب اللازمة على المادة الخام .. قبل تصنيعها فى شكل مسيدل نهائى .. سواء كانت مصنعة محليا او مستوردة .. وكذا تفتيش المصانع .. وتحليل الادوية التى تاتى عن طريق النيابة .. وهذه العينات جميعا يصل عددها من ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ عينة سنويا ..

٨٥٪ من الاحتياجات

ثم كان اللقاء مع د . مصطفى ابراهيم عميد جيلدية القاهرة ورئيس قطاع التصدير والاعلام بهيئة الادوية .. حول رأيه فى مشكل هذه الصناعة .. ورده على بعض ما أثير فقال : عادة ماتكون المشاكل طارئة وتتركز اساسا فى تغطية الاعتمادات اللازمة لاحتياجات الشركات سواء كانت مادة خام او مستحضرات الصنع . وحول قبة الانتاج المحلى قال : ان نسبة الانتاج المحلى الان اكثر من ٨٥٪ من الاحتياجات الفعلية .. وبخصوص الخامات فان شركة النصر للكيماويات الدوائية تصنع اكثر من ١٨ خامة .. وهدف الخطة الخمسية الثانية هى تصنيع حوالى ٤٠٪ من الاحتياجات !

آخرة نقطة

اذا كنا نؤكد على .. ان صناعة الدواء فى حاجة الى الانقاذ .. فهناك حقيقة ينبغى على المسؤولين الاعتراف بها .. والعمل على تدارك اسبابها التى ذكرناها .. خاصة ان أكبر شركتين من الشركات الست فى القطاع الفعلى .. كما يؤكد المسؤولين فيهما .. وهما شركتى القاهرة والاسكندرية ..

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٨٨

تسحنة الدواء المصرى لأرمينيا الانتهاء من اعدادها وتسليمها اليوم

انتهت الهيئة العامة للأدوية من اعداد
طرود الدواء المصرى التى سيتم ارسالها الى
المناطق المنكوبة فى جمهورية أرمينيا بالاتحاد
السوفيتى والتى دمرتها الزلازل خلال
الاسبوع الماضى .

وصرح مصدر مسئول بالهيئة بأنه سيتم
تسليم الطرود اليوم استعدادا لارسالها فورا
الى منكوبى الزلازل .

■ وزير الصحة يعلن :

لا زيادة في أسعار الأدوية

صرف الأرباح والعلاوات كاملة في ١١ شركة دواء

كتب - فاروق عبد المجيد :

أعلن الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة انه لا زيادة في اسعار الدواء خلال الفترة الحالية ، وان الزيادة التي تقررت منذ ٦ اشهر كافية لاصلاح المسار الاقتصادي لشركات الدواء ، وأكد ضرورة إنتاج الشركات للأدوية التي تحتاجها الجماهير ، حتى التي تحقق خسائر .

وأضاف وزير الصحة - خلال رئاسته أسس لبداية انعقاد الجمعيات العمومية لشركات القطاع الدوائى - إنه سيتم صرف الأرباح والعلاوات الدورية كاملة لجميع العاملين في ١١ شركة دوائية تضم ٢٧ ألف عامل .

وأكد وزير الصحة ان حقوق العاملين في تلك الشركات لن تمس ، وان ما حدث من خسائر في بعض هذه الشركات لا دخل للعاملين فيه ولكنه كان نتيجة تنفيذ خطة الدولة لتوفير الادوية الأساسية

وقال الوزير إن إنتاج القطاع الدوائى العام القادم سيرتفع لتغطية ٨٩ ٪ من جملة الاستهلاك ، والدخول في إنتاج اصناف جديدة بديلا عن المستورد

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ١٣ - ديسمبر ١٩٨٨

صرف الأدوية المستحدثة

للمنتفعين بالتأمين الصحي

قرر الدكتور محمد شعاع رئيس هيئة التأمين الصحي ، صرف الأدوية المستحدثة للمنتفعين ، ولك ان قائمة الأدوية التي تصرفها الهيئة للمرضى تصل الى ١٥٠٠ دواء تمثل ٧٠ ٪ من الأدوية المتداولة في السوق ، والباقي منه ١٢ ٪ أدوية اطفال و ١٨ ٪ أدوية مكيدة .

شركات القطاع العام الدوائى وفرت ٨٧٪ من الاحتياجات

رأس الدكتور محمد راجب بوبدار وزير
الصحة أمس اجتماع الجمعيات العمومية
لشركات القطاع العام الدوائى التى تستمر
أيام مناقشة وإقرار نتائج أعمال ١١ شركة
لإنتاج وتوزيع الأدوية . وقد أظهرت نتائج
الأعمال نجاح القطاع العام الانتاجى فى
توفير ٨٧٪ من احتياجات المواطنين من
الدواء والزام شركات التوزيع بعدالة توزيع
الأدوية المحلية والمستوردة على جميع مناطق
توزيع الدواء فى جميع أنحاء الجمهورية بما
فيها المحافظات النائية .

وشرح وزير الصحة بأن القطاع العام
والخاص يتضامنان فى تكامل وتنسيق لتوفير
الاحتياجات من الأدوية .

المصدر : الأهرام - - - - -
التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨

حظر الدعاية للمستحضرات الدوائية المحظور استيرادها ومنع توزيع عيناتها

تقرر وضع ضوابط على نشاط المكاتب العلمية لشركات الأدوية ومنعها من الدعاية للمستحضرات المحظور استيرادها ، وعدم توزيع العينات الطبية منها ، مع استمرار الدعاية للأدوية المنتجة محليا .

وصرحت الدكتورة ميرفت سالم وكيل وزارة الصحة لشئون الصيدلة بأنه يلاحظ في الفترة الاخيرة استمرار المكاتب العلمية التي تتبعها هذه المستحضرات في عمل الدعاية لها لدى الأطباء رغم قرار اللجان العلمية المتخصصة بوزارة الصحة وهيئة القطاع العام الدوائى بإيقاف استيرادها مما يسبب بلبلة لدى المرضى والطلب الوهمى على هذه المستحضرات الملقاة .

الصيدلة المستقلون من عضوية النقابة يرفضون محاولات التشكيك في صناعة الدواء بمصر

أصدر أمس الصيدلة المستقلون من مجلس النقابة العامة للصيدلة وعددهم ١٢ صيدليا بيانا أكدوا فيه أسباب لجوئهم الى الاستقالة وفي مقدمتها الاحتجاج على سلوك البعض من أعضاء المجلس بما يعد انحرافا عن مسيرة العمل النقابي وأهدافه ومشاكل الصيدلة والدخول في اهتمامات سياسية والتشكيك في صناعة الدواء المصري .

وأكد البيان انه في الوقت الذي لجأ فيه هؤلاء الى التشكيك في جودة وصلاحية الدواء المصري نجد انه يغطي أكثر من ٨٧ ٪ من الاحتياجات ويدعم الاقتصاد القومي ويحظى بتقدير الاسواق وهذا التشكيك أساءه الى قيادات الصيدلة بهدف هدم المهنة في مصر وإضاف الصيدلة المستقلون في مؤتمرهم الصحفي أمس برئاسة الدكتور محمود سامي وكيل النقابة ان هذه القلة من أعضاء المجلس خططوا للاستيلاء على النقابة وتوجيه العمل النقابي لمصالحهم .

اتفاقية دولية جديدة لمنع تهريب الأدوية المخدرة

وقعت ثلاثة وأربعون دولة من بينها
مصر مؤخرًا اتفاقية جديدة لمنع تهريب
الأدوية والمواد المخدرة ومزيجها عبر
الدول الواقعة على تلك الاتفاقية .
وقد أقرت الأمم المتحدة تلك الاتفاقية
الدولية التي تتضمن مصادرة كلغة
الأدوية أو المشتقات المخدرة الناتجة
عنها

ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة تصل الى ٤٦ ٪

لقد تقرير لغرفة تجارة القاهرة ، زيادة تكلفة تنفيذ وتشغيل المشروعات الدوائية ، لارتفاع المعدلات العالمية للتضخم ، وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية ، وأسعار الآلات ومستلزمات الإنتاج . كشف التقرير عن نقص بعض الأدوية والعقاقير الخاصة بالأمراض المزمنة ، لعدم توافر النقد الأجنبي اللازم للاستيراد ، وارتفاع تكاليف الاستيراد . كما أرجع التقرير ارتفاع أسعار الأدوية لزيادة نسبة المكون الأجنبي الداخل في تصنيعها من خامات ومستلزمات إنتاج وعقاقير كيميائية . تراوحت نسبة ارتفاع الأدوية بين ١٤ و ٤٦ ٪ . وأكد التقرير عدم كفاية رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الدواء .

وأشار التقرير الى المشاكل التي تواجه تطوير قطاع الدواء . وتتمثل في نقص الصناعات الكيميائية المتطورة ، والتي يمكن أن تخفف نسبة الاعتماد على الخارج الى ٦٠ ٪ من قيمة التكلفة الاجمالية للمنتج النهائي ، وعدم الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف ، وتقلص دور الصيدليات في تركيب وتحضير بعض العقاقير الهامة ، التي لا تحتاج الى مستويات فنية وتكنولوجيا متطورة ، بالإضافة الى استمرار النزاع بين الصيدلة ومصنعة الضرائب . وذكر تقرير غرفة تجارة القاهرة ، أن تنفيذ المشروعات الجديدة ومشروعات التوسع والاحلال والتجديد ، أدى الى زيادة مساهمة قطاع الأدوية في الدخل القومي ، وابتعاد فرص عمل جديدة ، وزيادة الصادرات رغم المنافسة الشديدة في الأسواق الخارجية .

المصدر : الأخبــــــــــــــــار
التاريخ : ١٠ يناير ١٩٨٩

نجحت المفاوضات

الكويت - عبدالمجيد الجمال :
نجحت المفاوضات التي أجراها وفد
مؤسسة الادوية برئاسة الدكتور علي
الشرقاوي على مدى اليومين الماضيين مع
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية العربية .
امكن التغلب على العقبات الاجرائية
التي كانت تحول بين استفادة المؤسسة
بقرض الصندوق الكويتي الذي يبلغ
عشرة ملايين دينار كويتي (٢٥,٥ مليون
دولار امريكي) تخصص لضبط الاحلال
والتجديد لمصانع الادوية بشركات
القطاع العام .
وصرح الدكتور علي الشرقاوي رئيس
مؤسسة الادوية ، للاخبار ، بأن
المؤسسة قد حصلت أمس على الدفعة
الاولى من هذا القرض وقدرها ٦٠٠ ألف
دينار كويتي

ترشيد استخدام الأدوية في ندوة علمية السبب القسام

من الأدوية مما
يتم استيراده من
خارجت محلية طبيعية
وخاصة بعد ظهور
اضرار بالغة من
المستحضرات الصيدلانية المشبعة
كيميائيا وكذلك التدريب
على عملية اعداد وتنفيذ
برامج ترشيد الاستهلاك
الدوائي .

يشترك في الندوة
خبراء من وزارة الصحة
وكليات الطب

والصيدلة والاعلام
والخدمة الاجتماعية
وشركات الأدوية .

مصر ودور البحث
العلمي في الصناعة
الوطنية للدواء ودور
الأدوية في احداث
الطفرات الوراثية
وخطورتها لو املنها .
والاثر الجانبية
للأدوية على انسجة
الدم والأدوية المهدنة
والمسكنة وسوء
استخدامها بالاضافة الى

دراسة دور الاعلام في
ترشيد استخدام الدواء . ونهدف
الندوة الى الحد من
الاسراف في استهلاك
الدواء والتعرف على
الجهود البحثية في
ايجاد نوعيات متقدمة

تنظم ادارة الاعلام
بالمركز القومي للبحوث
بالتعاون مع مركز النيل
للالعلام بالهيئة العامة
للاستعلامات في ١٤
يناير الحالي وليلة اربعة
ايام ندوة حول
الاستخدام الأمثل
للأدوية بهدف
الترشيد .

ومرح الدكتور
حسين سمير
عبدالرحمن رئيس المركز
القومي للبحوث بان
الندوة ستناقش عدة
موضوعات منها صناعة
الكيمائيات الدوائية في

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ يناير ١٩٨٩

نجاح علماء مصر في انتاج دواء لعلاج « البهاق » وطرحه بالاسواق من أمس

تم أمس طرح دواء جديد لعلاج البهاق توصل الي انتاجه فريق من العلماء والاطباء المصريين وتم انتاجه باحدى شركات الدواء المصرية من نبات الخلطة البلدى وهو أحد النباتات الطبية التى تنمو فى الصحراء المصرية وقد اثبت الدواء الجديد فاعلية كبيرة فى علاج البهاق والذي يعتبر أحد الامراض الجلدية المستعصية .
وصرح الدكتور على عبد الفتاح عميد كلية طب عين شمس واستاذ الامراض الجلدية بها - والذي كان مسئولاً عن الجانب التطبيقي فى البحث - بأن الدواء استغرقت ابحاثه ثمانى سنوات كاملة وتم تجربته فى مراكز طبية عالمية بسويسرا والبنمسا وفرنسا وقد طرح الدواء وهو على هيئة اقراص تحت اسم « سورنتيل » واشترك فى اجراء الابحاث العلمية فريق من علماء المركز القومى للبحوث يضم الدكاترة نبيل ابو العنين ، جميلة واصل ، وباسم المنشاوى الاساتذة بوحداث الكيمياء والصيدله بالمركز .

المصدر : الأهرام-----راج
التاريخ : ١٧ يناير ١٩٨٩

تصنيع ٤٠٪ من خامات الأدوية محليا

قررت هيئة الأدوية رفع مساهمة الإنتاج المحلي في تصنيع الخامات الدوائية اجمالى ٤٠٪ بدلا من ٢٠٪ للأدوية الأساسية التى يحتاجها المواطن المصرى حتى نهاية خطة الخمسة الحالية

صرح بذلك الدكتور على الشرقاوى رئيس الهيئة في ندوة ترشيد الدواء ، واضلا إن الهيئة ستصدر دليلا لبدائل الأدوية التى تقل في الاسواق احيانا يضم ٤ بدائل على الأقل لكل دواء . وسيتم توزيعه على الاطباء والصيادلة .

كما تم وضع قائمة تضم ٢٠٠ دواء من الأدوية الأساسية حتى لا يحدث أى نقص أو أزمة فيها بوضعها على قائمة أولويات الهيئة



قصة الدواء الجديد لعلاج البهاق الذى توصل إليه علماء مصري من نبات مصري وتم إنتاجه محليا

اسم قصة الدواء المصري الجديد لعلاج البهاق الذي طرح بالاسواق في الاسبوع الماضي وقلم بإنتاجه فريق من العلماء
والاطباء المصريين بالتعاون مع إحدى شركات الدواء المصرية من نبات الخلة البلدى الذى ينمو بالصحرى المصرية
وكانت فاعلية كبيرة في علاج البهاق احد امراض الجلد المستعصية
بدأت قصة الدواء مع التجارب
مع قادة بدمى الجسر المصري
المركز من الكوادر علم مناهج عميد

وقد أحدث نشء النتائج - كما يقول الدكتور علي عبد الفتاح - اهتماماً واسعاً في الأوساط العلمية الدولية وأجريت عدة أبحاث بأشهاد كبار المتخصصين واختتمت كلها هذا العام. الجديد كان بروفا البحث الذي أجريته مؤسسة «كوري» العلمية بالتعاون مع النمسا في عام ١٩٨٨ والذي أبحاث صحة النتائج المصرية وأنها إن المادة المستخلصة من نبات النحل ليست لها آثار ضارة إطلاقاً عن المدى الطويل، وأن المبيض يمكنه استعمالها ثم يتعرض لأشعة الشمس بعد ذلك بـ ١٥ ساعة.

وأوضحت نتائج الفريق المصري أن الاستجابة للعلاج لا تتأثر بطول فترة الإصابة بالمرض غير أن هناك إجراء من الجسم أكثر استعداداً للاستجابة من غيرها، وأكدت النتائج أنه من المفيد للمريض أن يستمر على هذا العقار لفترة طويلة لا تقل عن ستة أشهر إلى سنة لضمان عدم انتكاس الحالة.

وأجمعت التحاليل التي أجريت في الدواء الجديد ليست له آثار جانبية سوى ارتفاع نسبة إفراز بعض إدرجات الكبد في حوالي ٢٠٪ من الحالات وهذا الارتفاع مؤقت وينتهي بعد فترة وجيزة من وقف العلاج ويتميز الدواء بأن مادته الفعالة ذات نشاط كيميائي ضوئي وليس لها سمية ضوئية وبالتالي لا ينتج عنها التهابات طبقة الشبكية ويعلم للحل. لونه الطبيعي يعكس الأدوية الأخرى التي كانت تعيد صبغة الحد طول الغمغ من اللون الأصفر كما يصلح للاستعمال في سن مبكرة جداً.

ويجري الآن اتصال بين فريق البحث ومركز بحوث مرض البهاق في واشنطن لتحليل دراسة العقار تمهيداً للحصول على موافقة هيئة الغذاء والدواء الأمريكية عليه □

كوثر زكي

طب غير شمس والدكاترة نبيل أبو المينيز وباسم المنشأ وحيلة وأصل الأستاذة بوحدة الكيمياء والمصلحة بالمركز القومي للبحوث للحد من بديل. أمور وفهم لأدوية البهاق الحالية وأثر حذر العلماء في مختلف أنحاء العالم من مضاعفاتها وأثرها الجانبية على العين والحد وبعض الأجزاء الداخلية وكانت أولى المحاولات عمل مسح شامل قام به الدكتور جميلة وأصل ونيل أبو المينيز وباسم المنشأ للدوريات والكتب العلمية المتخصصة لأعداد قوائم بالمركبات الكيميائية التي لها نشاط كيميائي ضوئي ضمت ١٢ مركباً يمكن أن يكون لها تأثير في إعادة الصبغة الطبيعية واللون الأصلي للجلد مرة أخرى، ثم أجريت عمليات لإنتاج وفهم وفهم هذه المركبات على مدار عام كامل كان من نتيجتها اختبار عشرة مركبات فقط واستبعاد الباقي. ثم أجريت اختبارات أخرى على المركبات العشرة وأسفرت عن اختيار مادة «الخلية» المستخلصة من نبات الخل البلادي كدواء جديد للبهاق واستبعاد الباقي، وتم إنتاجها بالفعل ووضعها في جرعات مختلفة مع بداية عام ٨٩ حسب السن والجنس والمساحة الإصابة وحدثة المرض ومكان الإصابة وطول فترة تناول الجرعة.

وفي المرحلة التالية قام الدكتور علي عبد الفتاح بتجربة الدواء واختبار كيميائيات على ٦ مريضاً من الحالات المستعصية واشتتت النتائج أن هذا الدواء نجح في علاج ٦٦٪ إلى ٧٧٪ من الحالات أما النسبة الباقية فكانت استجابتهم خفيفة. ونشرت النتائج بالحالات بالمجلات العلمية المتخصصة كمجلة الأمراض الجلدية بسويسرا في عام ١٩٨٦. كما نشرت النتائج في المؤتمر الدولي للأمراض الجلدية بطوكيو ١٩٨٦ ومؤتمرات سالس عام ١٩٨٧.

توريد أدوية للسودان قيمتها ٤٠ مليون دولار

الخرطوم - أ. ش. أ. - طلبت اللجنة الفنية السودانية المصرية المشتركة للدواء من الحكومة المصرية توريد أدوية للسودان من موازنة العام المالي القادم ٨٩ / ١٩٩٠ قيمتها أربعون مليون دولار منها ثلاثون مليوناً صفقات متكافئة للقطاع الحكومي وعشرة ملايين للقطاع الخاص .

وأوصت اللجنة في ختام إجتماعاتها برئاسة الدكتور مصطفى إبراهيم وكيل وزارة الصحة المصرية والدكتور عمر طه القباني المدير العام للأدوية بوزارة الصحة السودانية بضرورة شحن الدفعة الرابعة من الادوية المصرية للسودان بقيمتها ستة ملايين دولار قبل نهاية يونيو القادم .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١١ فبراير ١٩٨٩

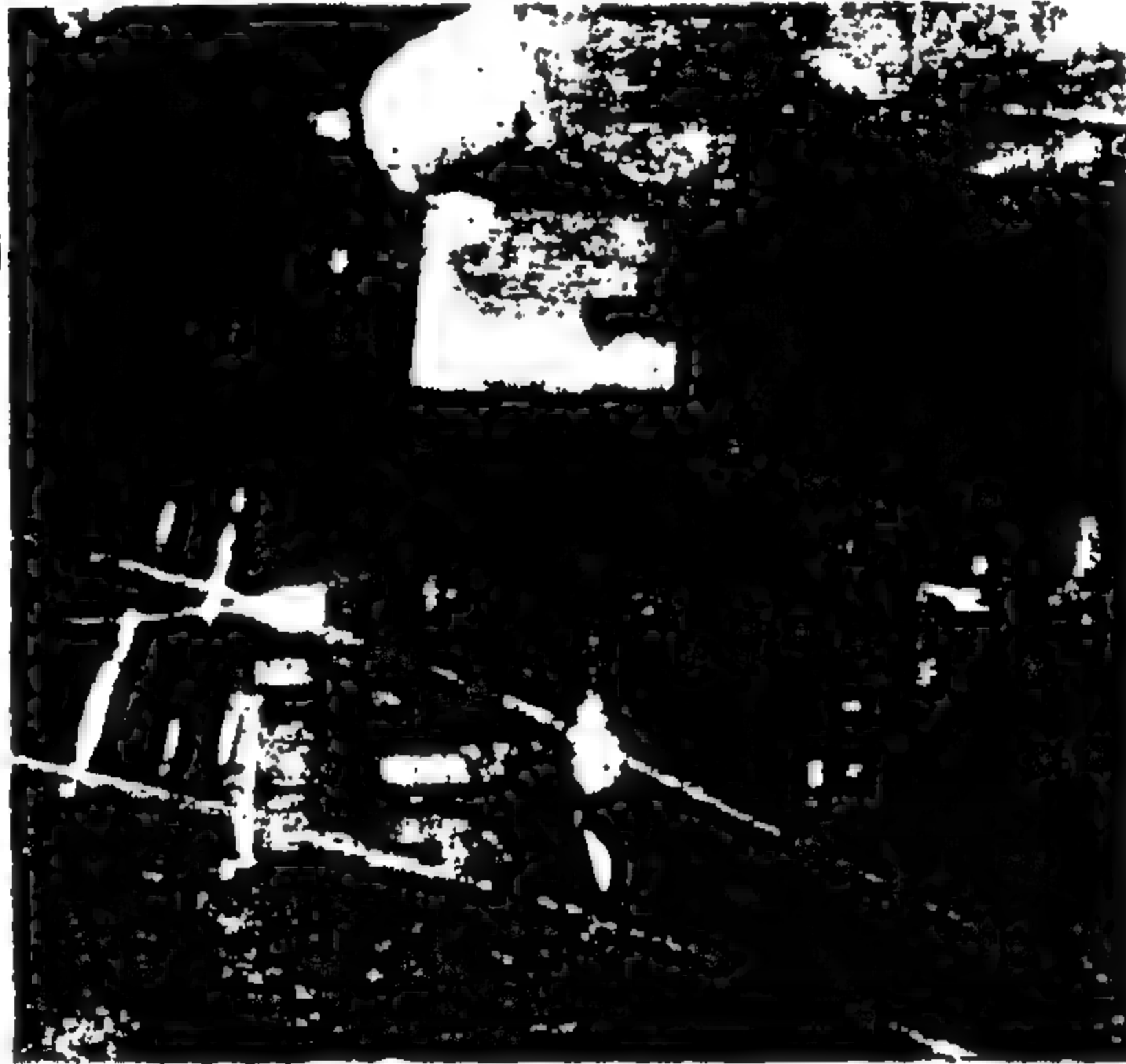
**محمد ابراهيم وكيل وزارة
لقطاع التطوير بهيئة الادوية**

صدر الدكتور محمد راغب دويدار وزير
الصحة قرارا بتميين الدكتور محمد ابراهيم
محمد وكيل الوزارة بهيئة الادوية لقطاع
التطوير ، وتحسين الانتاج بالدرجة العالية .

تهدف هيئة الأدوية لتغطية ٨٨٪ من الاستهلاك المحلي خلال سنوات الخططة الخمسية ٩٦/٨٧

الدواء سلعة حساسة اعطى لها ارتباطها بحياة الإنسان ورفاهيته وقدراته والأمة بعدد أنسبها لا يقل أهمية عن البعد التكنولوجي والاقتصادي لدرجة أغلب المجتمعات تأخذ طويلا عند محاولة تعريضها هل هي سلعة أو خدمة تباغ وتنتشر ولا يحصل عليها إلا القادر على الشراء أم حق من حقوق الإنسان يجب أن يحصل عليها كل من يحتاج إليها فلكل مواطن الحق في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجاً ودواء مجرد سلعة تباغ وتنتشر وإنما تصبح حقاً مكتوباً لا غير مشروط بل من مبادئ ولابد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة بالتوسع في التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين وهو الهدف الاسمي الذي يسعى قطاع الدواء بكافة تنفيذهاته إلى الوصول إليه بأقل تكلفة اقتصادية.

وتهدف هيئة الأدوية إلى زيادة الإنتاج المحلي من الأدوية ليغطي حوالي ٨٨٪ من اجمالي قيمة الاستهلاك الدوائي في نهاية الخطة الخمسية ٩٦/٨٧ وقصر الاستيراد على نوعيات الأدوية التي يتطلب انتاجها ظروفًا وامكانات خاصة. وعلا على زيادة الدخل القومي.



خط من خطوط انتاج الاشربة



أحد أجهزة الرقابة الحديثة المزودة بالشاشات المرئية
الشركة المصرية لتجارة الأدوية

السنة	٨٠/٧٩	٨٤/٨٣	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
محل	١٨٨,٧	٤٧٣,٣	٦٣١,٣٩	٧٥١,٦٨	٨٩٨,٥
مستورد	٣١,٦	٩٨,١	١٢٤,١	١٣٥,٨٧	١٣٦,٠
الإجمالي	٢٢٠,٣	٥٧١,٤	٧٥٥,٥٠	٨٨٧,٥٥	١٠٣٤,٥

نسبة المحل للإجمالي

٨٥,٧ % ٨٢,٨ % ٨٣,٦ % ٨٤,٧ % ٨٦,٨ %

هيئة الأدوية وشركاتها :

- تتبع هيئة الأدوية إحدى عشرة شركة من شركات القطاع العام لإنتاج وتوزيع الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية كما تشرف على سبع شركات من الشركات المشتركة من القطاع العام وسبع شركات أخرى من الشركات الخاصة والاستثمارية .

أولاً : شركات القطاع العام
شركة النصر للكيماويات الدوائية
العنوان / أبو زعبل - مركز الخانكة - القليوبية



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

المنتجات الرئيسية للشركة :
الأدوية المسكنة ومضادات الروماتيزم .
أدوية القلب والضغط والشرابيين - أدوية .
الأمراض الجلدية - أدوية المعدة والهضم .
أدوية الفم والأسنان - أدوية الكحة والربو
المهدئات / الأدوية المضادة للتقلص - أدوية الجهاز البولي .

شركة النيل للأدوية

العنوان / ميدان السواح / الاميرية
المنتجات الرئيسية للشركة :
المضادات الحيوية / المحاليل الطبية / أدوية الغدد
الصماء - أدوية الكبد - أدوية الرمد والعيون
أدوية الكحة والربو - المهدئات - أدوية الجهاز البولي .

شركة العبوات الدوائية

العنوان / شارع ٤٧ - المنطقة الصناعية بالعباسية
الأنشطة الرئيسية للشركة :
العبوات الدوائية المصنوعة من البلاستيك (علب برطمانات -
زجاجات - بدارات) العبوات الدوائية المعدنية (انابيب
الالومنيوم - علب الالومنيوم العبوات الورقية والمطبوعات
والكارتون - الغللات المنكشمة .



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام-----
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

اهداف الخطة الخمسية المستهدفة لقطاع الدواء ٩٢/٨٧

أولاً : الانتاج بسعر بيع المصنع :

دعم ومساندة الدواء ليظل الانتاج المحلى هو المصدر الاساسى لتوفير احتياجات البلاد من الادوية والمستلزمات الطبية والذي وصل حالياً ٨٨ / ٨٧ الى ٧٢٣ مليون جنيه .

تطور قيمة الانتاج بسعر بيع المصنع : بالمليون

السنة	٨٠/٧٩	٨٤/٨٣	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
القطاع العام	١٠٠,١	٢٥٦,٥	٣٠٩,٨٨	٣٤٣,٩	٤٣٢
القطاع الخاص	٤١,٦	١٢٤,٠	١٨٠,٣١	٢٢٩,٣	٢٩١
الاجمالى	١٤١,٧	٣٨٠,٥	٤٩٠,١٩	٥٧٣,٢	٧٢٣

ثانياً : فى مجال إنتاج الكيماويات :

التوسع فى تصنيع الكيماويات ومستلزمات الانتاج ومواد التعبئة ليصل الى حوالى ٤٠٪ من الاحتياجات خلال الخطة الخمسية .

تم انتاج اكثر من ١٨ خامة دوائية بشركة النصر للكيماويات الدوائية .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

ثالثا : في مجال الابحاث :

تطوير اجهزة الرقابة والابحاث لانتاج مستحضرات محلية
بديلة للمستحضرات المستوردة .

رابعا : التوسع في استخدام الحاسبات الآلية :

خامسا : انشاء مركز علمي متطور للتدريب
لاعداد الكوادر الفنية والادارية ورفع مستوى
الاداء للعاملين بشركات القطاع .

سادسا : تقليل الفاقد الصناعي - استخدام
الاساليب الحديثة في الانتاج ووضع سياسة
سعرية متوازنة في ضوء التكلفة الفعلية للانتاج .
وتبعاً لذلك بلغت قيمة الاستثمارات المستهدفة
لقطاع الدواء خلال الخطة الخمسية مبلغ ٢٩٤
مليون جنيه .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

سابعاً : في مجال التصدير

حاز الدواء المصرى ثقة الأوساط العلمية المحلية والعالمية مما أدى الى فتح أسواق لتصديره للدول العربية والأفريقية ومن المستهدف ان تصل قيمة التصدير خلال الأعوام القادمة الى ٥٪ من إجمالي قيمة الانتاج المستهدف .

والدول العربية التي يتم التصدير اليها هي : السعودية - الكويت - الامارات .

البحرين - اليمن - قطر - السودان - العراق - الاردن .
ومن الدول الأفريقية : الصومال - اثيوبيا - اوغندا وغيرها من دول القارة .

ومن الدول الأوروبية : فرنسا - ألمانيا .
وصل ما تم تصديره عام ٨٧ / ٨٨ إلى حوالى ٢٦ مليون جنيه

تطور قيمة الصادرات بالمليون جنيه .

السنة	٨٠/٧٩	٨٤/٨٣	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
قيمة	٢,٩	٧,٣	١٠,٢٤	١٢,٦	٢٦

ثانياً : في مجال التسويق :

خلق كوادر فنية مدربة على أنشطة التسويق بالداخل والخارج والعمل على خلق أسواق جديدة وتلبية كافة احتياجاتها في الوقت المناسب والمكان المناسب والجدول التالى يوضح معدلات زيادة الاستهلاك :



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام - رام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

المنتجات الرئيسية للشركة :

- إنتاج الكيماويات .
- إنتاج المستحضرات الصيدلانية - المحاليل .
- إنتاج الكيماويات المعملية والصناعية
- إنتاج محاليل الغسيل الكلوي .

شركة الاسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية

العنوان / ش جميلة بو حريد - الاسكندرية

المنتجات الرئيسية للشركة :

- ١ - المستحضرات الصيدلانية وأهمها مجموعات الأدوية الطارئة للديدان - أدوية التخدير الموضعي - أدوية القلب والضغط والشرابين - الأدوية المسكنة ومضادات الروماتيزم - أدوية السرطان الأشربة اللاصقة - القفازات الجراحية .

شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية

العنوان / شارع عبد الحميد الديب / ميدان فيكتوريا / شبرا /

القاهرة .

المصدر : الأهرام - - - - -
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

شركة الجمهورية لتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية

العنوان / المقر الرئيسى / ش السواح / الاميرية .
الأنشطة الرئيسية للشركة :

استيراد وتوزيع الكيماويات الدوائية - والاجهزة والمستلزمات
الطبية ومستلزمات تجهيز المستشفيات - ومستلزمات التعبئة
لانتاج الدواء - استيراد الآلات والخطوط الانتاجية بشركات
الدواء عدد الاصناف تتجر فيها حاليا : أكثر من ٦٠٠٠ صنف .

الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

العنوان : ه ش المصانع بالاميرية - القاهرة
المنتجات الرئيسية للشركة :

١ - المستحضرات الصيدلانية وأهمها :
الأدوية المسكنة ومضادات الروماتيزم - أدوية الاميبا
والاسهال - أدوية الغدد الصماء - أدوية القلب - أدوية الكحة
والربو - أدوية الامراض الجلدية .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد)

العنوان : ش عثمان محرم - الهرم - الجيزة .
المنتجات الرئيسية للشركة :
المضادات الحيوية - الفوارات - أدوية الكحة والربو الفيتامينات
المركبة - الأدوية المضادة للتقلص أدوية معالجة الجفاف - أدوية
تنظيم الأسرة .

شركة مصر للمستحضرات الطبية

العنوان / ٩٢ ش المطرية العمومى - القاهرة
المنتجات الرئيسية للشركة :
المضادات الحيوية - أدوية القلب والضغط والشرابين أدوية
الأمراض الجلدية - أدوية الرمد والعيون - الفيتامينات المركبة -
المعادن

شركة ممفيس الكيماوية

العنوان / ٢٠ ش وابلور المياه بالزيتون - القاهرة
المنتجات الرئيسية للشركة :
١ - المستحضرات الصيدلانية وأهمها مجموعات أدوية المسالك
البولية - الأدوية المضادة للتقلصات أدوية المهبل - أدوية
الحساسية .
أدوية القلب والضغط والشرابين - الأدوية المسكنة ومضادات
الروماتيزم - أدوية الأمراض الجلدية - الخلاصات الطبية - المواد
الفعالة من النباتات الطبية .



مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام-----رام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

العنوان / ١٨ شارع عدلى - القاهرة
الأنشطة الرئيسية للشركة :

- ١ - استيراد وتوزيع الأدوية والبان الأطفال بما يفي حاجة البلاد
 - ٢ - توزيع الأدوية المنتجة محليا على مستوى الجمهورية .
- * عدد المجموعات الدوائية التى يشملها النشاط جميع المجموعات الدوائية .

* عدد المستودعات والفروع :

٥٠ فرعا ومستودعا ٢٧ صيدلية فى خدمة توفير الدواء للمواطنين .

ثانيا : شركات مشتركة مع القطاع العام :

- المصرية الدولية للأدوية
- العربية للزجاج الدوائى
- العربية للكبسول الجيلاتينى
- العربية للنباتات الدوائية
- العربية للخامات الدوائية
- المهن الطبية للأدوية

ثالثا : شركات خاصة ومشتركة وهى :

- سويس فارما
- هوكست
- فايزر
- سكويب
- الصناعات المتطورة
- الإسلامية لصناعة الأدوية « فاركو »
- شركة العامرية للأدوية والصناعات الدوائية

الدواء المصرى يخضع لرقابة دوائية دقيقة

تقوم الإدارة العامة للصيدلة باعتبارها السلطة المخولة بحكم القوانين والتشريعات الصيدلية والمعاهدات الدولية بالاشراف الفنى على جميع مراحل تسجيل وتصنيع واستيراد وتداول الدواء - بهدف وصول الدواء الى المريض فى اكمل مواصفات الفاعلية والثبات .

المصدر : الا-----رام
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٩

اولا : تقوم الادارة المركزية ممثلة في اللجنة الفنية لمراقبة الادوية بالتصريح النهائى لتسجيل الدواء وتداول المستحضرات الصيدلانية بعد خضوعها لاجراءات تسجيل الدواء من ابحاث فنية وعلمية وتجارب على الحيوانات وتجارب اكلينيكية ودراسات السمية طبقا للمواصفات العالمية وطرق التحليل المختلفة .

ثانيا : تقوم الادارة بمراقبة التفتيش على جميع مراحل التصنيع الدواء بداية من المادة الخام وخلال مراحل التصنيع المختلفة وصولا الى المنتج النهائي الذى يخضع لاخذ عينة منه للتحليل بمعامل الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية من المجموعات الحساسة وعينات عشوائية من باقى المجموعات وذلك ضمنا لبناء الجودة وثبات المستحضر خلال مراحل الانتاج ثم التخزين ولا يصرح بتداول الدواء المنتج حاليا إلا بعد التأكد من مطابقته للفحوص والاختبارات المعملية والسيلوحيية .

الانجازات الحقيقية التي تميز بها عهد الرئيس
محمد حسني مبارك ومنها :

- افتتاح مستشفى ناصر الذي توقف العمل به اكثر من ١٦ عاما
- افتتاح اضخم واكبر واحد مركز للحوادث ومستشفى للهلل
الأحمر

- الانتهاء من اقامة اكبر واحد مصانع الدواء المصرية في شركة ممفيس الكيماوية والمصنع الوحيد للخلاصات في المنطقة على ٧٠ الف متر مربع

- افتتاح مصنع للكيمياويات الأساسية في مدينة الدواء
- استكمال مستشفى المطرية الذى بدأ العمل به وكان مقترحا وتم
افتتاحه مع الخطة الخمسية الاولى لعهد الرئيس مبارك .
وضع نظام علاجى جديد يكفل تطوير الخدمات الصحية
والرعاية الطبية وانشاء مؤسسات علاجية جديدة على نمط
مؤسسة محافظة القاهرة - التوسع فى نظام التأمين الصحى
وادخال طلبة المدارس ضمن المستفيدين بمزاياها العديدة ليكون
لكل ثلاثة آلاف طالب طبيب مقيم .
- افتتاح مستشفى ومعهد القلب الجديد والقضاء تدريجيا على
قوائم الانتظار

الرعاية الصحية الأساسية :

هذا وتقوم سياسة وزارة الصحة على إعطاء الأولوية لتصميم وتطوير خدمات للرعاية الصحية الأساسية بالريف والحضر وذلك بتدعيم خدمات الرعاية الأمومة والطفولة والرعاية المدرسية وخدمات مكاتب الصحة والأسنان بالإضافة الى الخدمات العلاجية والإسعافية

ويتم هذا من خلال ٢١٠٨ وحدات صحية في الريف و٩٦ مركزاً صحياً عاماً و٢٥٠ مركزاً لرعاية الأمومة والطفولة و٣٧٥ مكتب صحة بالأطفال إلى ٣٠٠ وحدة صحية مدرسية تقوم برعاية ٥ ملايين تلميذ بالمدارس وسياسة الوزارة تستهدف جميع الخدمات التي تؤديها الوحدات الصحية بالحضر في مراكز صحية عامة لتوفير هذه الخدمات بمستوى جيد (مركز صحي عام لكل ٥٠ ألف نسمة) للمواطنين في أماكن تجمعاتهم بالمدن وتخفيف الضغط عن المستشفيات لتوجيه إمكاناتها لعلاج مرضى الأقسام الداخلية ورعايتهم وتعتبر الوحدات الصحية في الريف والمراكز العامة في الحضر هي خط الدفاع الأول عن الصحة العامة لذا فإن خطة القطاع الصحي تستهدف الآتي :

- توفير وحدة صحية لكل قرية يبلغ تعداد سكانها أكثر من ثلاثة آلاف نسمة وتبعد عن أقرب خدمة صحية مسافة ثلاثة كيلومترات .

توفير مركز عام لكل ٥٠ ألف نسمة يعيشون بالمدن .

- ربط هذه الوحدات الصحية بالمستويات الأعلى بوسائل النقل والاتصالات من سيارات إسعاف مجهزة ووسائل اتصال سلكية ولاسلكية لضمان حسن أداء الخدمة ورفع مستوى الأداء .

اعداد الكوادر الفنية المدربة لإدارة وتشغيل هذه الوحدات من خلال الاهتمام بتنفيذ البرامج التدريبية لهم وإيفادهم في البعثات الدراسية .

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى الكثير من الجهد والمزيد من الاستثمارات ولكن وضوح الرؤية وتحديد الهدف يساعدان إلى حد كبير في الوصول إليها ولو على مراحل لأن توفير هذه الشبكة الضرورية من الوحدات ستساهم في تنفيذ البرامج الوقائية وتجعلها أكثر فاعلية مما سيكون له آثار إيجابية على المستوى الصحي العام بتكاليف منخفضة لتصل إلى أكبر عدد من المواطنين .

الخدمات الوقائية

تستهدف سياسة الوزارة في المرحلة القادمة التوسع في تنفيذ البرامج الوقائية لمنع حدوث الامراض المعدية والعمل على مكافحتها بالاكتشاف المبكر واتخاذ الاجراءات الوقائية لمنع انتشارها .

- تطوير مكاتب الصحة انشاء وتجهيزات واداء لتاكيد ثقة المواطنين فيما تقدمه من خدمات وضمان فعالية مشاركة على مستوى الجمهورية في تنفيذ البرامج الوقائية

- زيادة الاهتمام والتركيز على البرنامج الموسع للتطعيمات الدورية الاجبارية وكذلك الحملات القومية ضد بعض الامراض وتزويد الوحدات الصحية بالجمهورية بمعدات سلسلة التبريد والتوسع في انتاج الطعوم والامصال محليا .

- حماية البلاد من الامراض الوافدة باستخدام نظم واساليب الوقاية العلمية الحديثة لخدمات الحجر الصحي .

- تدعيم الهيكل الاساسى لخدمات مراقبة الاغذية بما يكفل وقاية وسلامة المواطنين

- تكثيف الاشراف على اعمال صحة البيئة كمياه الشرب والصرف الصحي والتخلص الصحي من القمامة

- توفير المعامل اللازمة لتشخيص الامراض المختلفة وتزويدها بالوسائل الحديثة للتشخيص .

- تطوير مستشفيات الحميات وفروعها من ناحية المباني والتجهيزات والعمل على رفع مستوى الاداء وتزويدها بوحدات للعناية المركزة لبعض الامراض .

- انشاء المراكز المتخصصة لدراسة الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان لوقاية المواطنين منها .

الرعاية الطبية العاجلة :

ان العمل على توفير هذه الخدمات التي تؤدي في الظروف الصحية الحرجة الفردية او الجماعية او في حالة الطوارئ امر ضروري لان وجود هذه الخدمات في الوقت والمكان المناسبين ينقذ الكثير من الأرواح لذا فان خطة الوزارة في المجال تستهدف :

- استكمال شبكة الاتصالات اللاسلكية في ٥ محافظات وتعميم هذه الشبكات خاصة في المحافظات النائية .
- العمل على توفير سيارة اسعاف مجهزة لكل ٢٥ ألف نسمة بشراء ٤٠٠ سيارة في المرحلة القادمة على ان تخصص سيارة لكل ٥ آلاف بالمناطق النائية والصحراوية وسيارة لكل نقطة اسعاف طريق لكل ٣٠ كيلو مترا .
- تدعيم اقسام الاستقبال بالتجهيزات المتطورة وانشاء وتجهيز اقسام جديدة للحروق والعناية المركزة بالمستشفيات العامة والمركزية .
- تدعيم مراكز الدم بالتجهيزات والمعدات الحديثة وتوفير العمالة الفنية المدربة لها .
- التوسع في تنفيذ حملات التبرع بالدم وادخال الوسائل العلمية الحديثة لاختبار سلامته وخلوه من الامراض وترشيد استخدامه لتوفير البلازما اللازمة لتشغيل مركز مشتقات البلازما وزيادة الكميات التي يتم جمعها لتصبح ٢٥ وحدة دم لكل ألف نسمة .

العناية الصحية العلاجية :

ان السياسة الصحية في المرحلة المقبلة تؤكد على حق كل مواطن في العلاج وتعمل على توفيره بمستوى جيد بوحدة الوزارة والقطاع العام لمواجهة مغالة القطاع الخاص في تقدير اسعار تلك الخدمات والحد من نفقات العلاج بالخارج والتدرج نحو الغاء العلاج بالداخل (على نفقة الدولة) وسيتم ذلك بالوسائل التالية :

- تدعيم المستشفيات الجامعية والعامة والمراكز المتخصصة والمستشفيات التعليمية بحيث تستطيع تقديم الفحوص والتشخيص والعلاج .

- التوسع في انشاء مراكز للغسيل الكلوى بالمستشفيات العامة بجميع المحافظات وتدريب الاطباء وانشاء مصنع لانتاج المرشحات والمستلزمات بالتعاون مع المصانع الحربية وانشاء مركز لصيانة اجهزة الفشل الكلوى .

- تطوير نظام التأمين الصحى وادخال اساليب لتطبيقه والتوسع فيه ليغطى خمسة ملايين منتفع واسرهم فى نهاية الخطة الخمسية القادمة :

- زيادة الطاقة السريرية من ٩٢ الف سرير الى مائة الف لتوفير ٢ سرير الى الف من السكان المقيمين تقريبا ومعالجة الانخفاض السائد فى بعض المناهج والى التى يصل فيها معدل الاسرة الى سرير لكل الف نسمة مع الأخذ فى الاعتبار الزيادة السكانية المرتقبة .

- التركيز على استكمال المستشفيات العامة والمركزية الجديدة الجارى تنفيذها بالخطة وعددها (٢٣ مستشفى) وتطوير واستكمال تطوير مائة مستشفى قائم لتضيف فى نهاية الخطة الخمسية القادمة ما يقرب من ثمانية الاف سرير جديد .

- زيادة الاشراف على الوحدات والمستشفيات ومتابعة معدلات الاداء الفعلى (نسبة شغل الاسرة - دورة السرير - متوسط مدة الاقامة) لتحسين مستوى الخدمة ورفع مستوى الاداء .

- تطوير النظام الصحى العلاجى بحيث يكون التأمين الصحى هو النظام السائد مستقبلا وتوفير الخدمة العلاجية المجانية لغير القادرين ومشاركة القادرين على تحمل نفقات العلاج كل حسب قدرته دون تأثير على نوعية ومستوى الخدمة المقدمة .

دويدار في لجنة الصحة بالحزب الوطني وفي مؤتمر الجراحين

الدواء المصري ينافس الأجنبي في جودته

الوزارة أوفدت ٩٠٠ جراح في بعثات إلى الخارج هذا العام

كتب - عبدالعظيم درويش وفاروق عبد المجيد

أكد الدكتور راجب دويدار وزير الصحة أن جودة الدواء المصري تتيح له الفرصة لمنافسة الدواء الأجنبي في مختلف الأسواق العالمية وقيمة صادرات مصر من الدواء بلغت ٣٠ مليون جنيه . في العام المالي الماضي بما يمثل ٢.٦ ٪ من حجم الإنتاج الذي يصل إلى مليار جنيه كما أكد أن معدل استهلاك الدواء في مصر يرتفع سنوياً بنسبة ١٥ ٪ وأنه من المتوقع أن تصل قيمة الاستهلاك إلى مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٢ . وقال الوزير أن الوزارة مهتمة اهتماماً خاصاً بالتخصصات الجراحية وتوفر أطباء اختصاصيين يتمتعون بمهارات عالية للعمل في هذه التخصصات وتزودهم بالأجهزة الحديثة وقد أرسلت هذا العام ٩٠٠ طبيب جراح في بعثات للخارج

وأضاف الوزير لاجتماع لجنة التسيير الصحية بالحزب الوطني برئاسة الدكتور اسماعيل سلام أنه سيتم في منتصف شهر مارس القادم إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي لتحديد هيئة البحوث والرقابة التدريبية واعتمادها هيئة مستقلة لها صلاحياتها في استمرار ضمان جودة الدواء المصري ووضع مقننات تصدير الدواء والاعتماد على المعمل العلمية

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٨٩

وتجرى الوزارة حاليا دراسة تكملة تنمية
الصادرات المصرية من الأدوية بما يمكن
مصانع إنتاج الدواء وخاصة الجديد منها -
من العمل بكامل طاقتها الانتاجية واكد ان
عددا من شركات القطاع الخاص لإنتاج
الدواء قد وقعت عقود لتصدير الدواء
المصري للخارج

وأوصت بعد شبكة التأمين الصحى و
المزارعين ووضع خطة لتطوير الوحدات
الصحية باقامة مستشفيات فردية لنحو من
الصفحة على المستشفيات المركزية

وكان الوزير قد افتتح امس ناديا عن
الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء مؤتمر
الجراحين الذى تنظمه جمعية الجراحين
المصرية وجمعية الجراحين الفرنسية ونكبة
الملكية للجراحين بالانيرة واكد ان عدد
اجراحين العاملين في مستشفيات الوزارة
اكثر من ٦ الاف دالاضافه الى الجراحين
العاملين في المستشفيات التعليمية والخاصة
والقوات المسلحة والتمريض الصحى
والنقطة العلاجية

وقال ان الوزارة حريصة على ان تمتد
الخدمة الجراحية الى كافة المواطنين في مصر
كما تم تطوير العديد من اقسام الدابة في
مستشفيات ومرت مصر التدريب والتدريب
المستمر للجراحين في مصر

وبناقش المؤتمر اكثر من ٥٠ بحثا في
اجديد عن الجراحات العامة والاسدية
والشخصية وبشترك فيه حوالي ٢٠٠ طبيب
من مصر وفرنسا وانجلترا وعدد من
العربية ويستمر ٢ ايام

تجارة الأدوية الفُرط !

قرأت في « بريد الأهرام » ، وتحت عنوان « جريمة مشتركة » ، تحذيراً من د . نبيل سيد عطية ... ينبه فيه ... من خطورة استعمال « مجموعة الانفلونزا » ، ويهيب بالصيدلة الامتناع عن بيع هذه « المجموعة » ، أو « أى علاج » ، إلا بتنكرة طبية ... وضم صوتي له ... واهب إن اضيف ... أن كثيرين من الصيدلة يعطون العلاج لأمراض أخرى كثيرة بدون تذاكر طبية وعلى سبيل المثال ... الصداع ... الضغط ... الاسهال ... الامساك ... المغص ... الكحة ... النزيف ... الحقن التي تسبب الاجهاض ... ومثلت من الأمراض ... أو بمعنى أدق ، الأعراض المرضية ... وهنا الخطورة ... الحقيقية وما يشجعهم على ذلك أولاً : أن هناك جدلاً قديماً وموضوعاً مطروحاً للنقاش كما قرأت سابقاً .. وكما سمعت من زملاء صيدلة ... وهو أن المفروض للطبيب أن يشخص المرض فقط ... وعلى الصيدلي أن يصف الدواء المناسب ... لذلك اطالب بحسم هذا الموضوع نهائياً ووضع الأمور في مكانها الصحيح !!

ثانياً ... أن ارتفاع سعر الدواء غالباً يجعل كثيرين من المرضى يفكرون في « توفير قيمة الكشف » لدى الطبيب واللجوء مباشرة للصيدلي ... الذي يجد أمله معظم المرضى ليس معهم تذاكر طبية وإذا رفض البيع لهم ... فيذهبون لغيره ... خاصة أن السوق « نائمة » منذ فترة ليست بالقصيرة .. والكل عليل يبيع وخلاص !! ولا تدهش إذا عرفت أن أكثر مبيعات الصيدلة في الشتاء ... هي هذه المجموعات اللعينة ،

ثالثاً ... وهو أخطر ما في الموضوع ... أنني سمعت أن بيع الأدوية سواء « مجموعات » أو غيرها بهذه الطريقة « الفُرط » ، غالباً ما يكون من العيّنات الطبية المجانية التي يحذر بيعها وإيضاً لأن تقسيم الأدوية وبيعها بهذا الشكل مكسبه أكبر كثيراً ولأن هذه النقطة بالذات لن انتظر رداً أو دفاعاً ... من الصيدلة ... لأن بيع الدواء بهذا الشكل ممنوع ... وهنا اهيب بالزملاء الصيدلة ... أن يبعدوا بأنفسهم عن « الشبهات » ،

د . أحمد فوزي توفيق
مدرس بطب عين شمس

■ ندوة الاداء الصيدلى تطلب :

صرف الأدوية بالتذكرة الطبية الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المعطاة للصيادلة كتب - فاروق عبدالمجيد :

أوصت ندوة تطوير الاداء الصيدلى بصرف الادوية بموجب التذكرة الطبية . والاستفادة القصوى من الطاقة الإنتاجية المعطاة للصيادلة العاملين بوحدة الخدمات الصيدلانية ، وتحسين الخدمة للمريض بالصيدليات الأهلية والحكومية بالمستشفيات والوحدات الريفية .

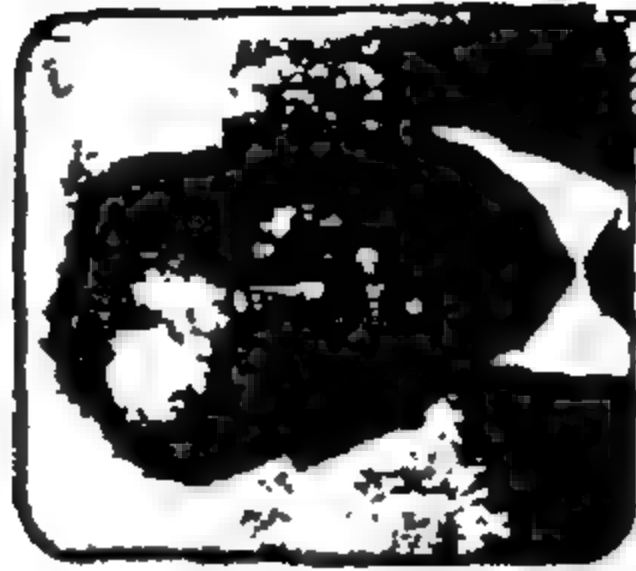
وصرح الدكتور محمود سامى وكيل نقابة الصيادلة بأن الندوة التى نظمها النقابة بمناسبة الاحتفال بيوم الصيدلى أوصت بضرورة إقناع الأطباء بالعودة الى الدواء التركيبى ، عن طريق إقامة الندوات والمحاضرات ، بين الأطباء والصيادلة ، لشرح جدوى هذه الطريقة ، ولتسهيل مهمة الأطباء .

كما أوصت بتوفير الامكانيات العملية لتحضير المستحضرات الطبية ، وان تتولى الصيدليات الترقية الصحية للمترددين عليها بأسس الرعاية الصحية الأولية مثل : التطعيم وطرق الوقاية من الأمراض الوبائية ، وترشيد استهلاك الدواء والقيام بالاسعافات الأولية اللازمة للمصابين في دائرة عمل الصيدلية وتوجيههم الى اقرب مستشفى او مركز لاستكمال رعايتهم الصحية ، وإعطاء الاستشارات الصيدلانية الخاصة بالاستعمال الامثل للأدوية خصوصا ما يصرف منها بدون تذكرة طبية

وأوصت الندوة بإعطاء الاستشارات الصيدلانية الخاصة بالأدوية للمرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة مثل مرض السكر والقلب والسرطان والصرع وغيرها .

وأكدت الندوة ان العلوم التى يدرسها الصيدلى تمكنه من الرقابة بجميع انواعها الكيميائية والصيدلانية والبيولوجية على المواد الفعالة والمواد المساعدة وممارسة الصيدلة الاكلينيكية استكمالا لرسالة الطبيب ومراجعة اخطاء التذكرة الطبية وتصحيحها سواء فيما يتعلق منها بالجرعات او تعليمات تعاطيها او تفاعلاتها مع انواع الغذاء المختلفة .

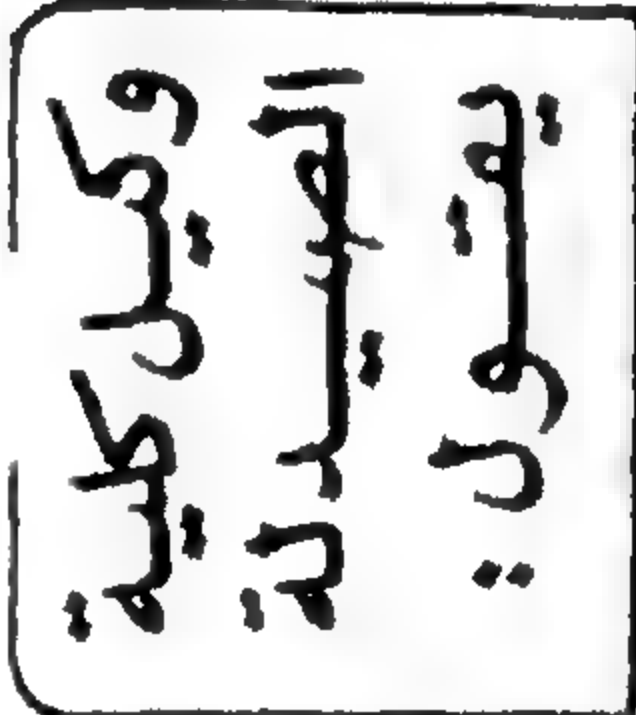
أخصيصة التهريب: في عالم التهريب الأسوأ بالدرء المسموم التهريب الأسوأ بالدرء المسموم التهريب الأسوأ بالدرء المسموم



• المسحوق
• رائحة
• رائحة



• المسحوق
• رائحة
• رائحة



• المسحوق
• رائحة
• رائحة

مكتوب من من النسخة



المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

لان ارواح المرضى ، لا تعنى شيئا بالنسبة لاصحاب القلوب المتحجرة . الذين اصنعهم المصراوات الدولارات والاسترليني . لذلك كانت تجارة الدواء وتهريبه من والى مصر ، مفتاح الدخول الى عالم الثراء ، ونشطت مصانع التهريب في جمع ادوية السكر والقلب ووسائل تنظيم الاسرة وغيرها ، وبطرق غير مشروعة - عبر المسافرين - ووجبت هذه الادوية سوقا رائجا في الخارج ، حيث تباع باضعاف ثمنها ، ثم يأخذ التهريب بورة مصيبة يخالل الدواء المستورد ليشتريه القادر دون التفكير الامثلة كثيرة وتكثر لتكرر يوميا عبر الموانئ والمطارات ، مادام هناك سفر للخارج ولكن ما يكتشف ليس الا القليل جدا فعلا في منتصف شهر يناير الماضي تم احباط محاولة لتهريب ادوية مدعمة عبر مطار القاهرة بلغت قيمتها ١٠٠ الف جنيه ومثل آخر عرض احد السائحين شراء ٢٠٠ علبة ادوية من صيدلية رفض مديرها بشدة هذا العرض المفرى وهناك ايضا الادوية المستوردة التي دخلت البلاد بطرق غير مشروعة ، وحول التهامي تهريب الدواء من والى البلاد ، يقول محمد محمود مامور جمرات مطار القاهرة ، انه في العلم الماضي ، كان تهريب الدواء المصري الى الخارج ، يمثل ظاهرة خطيرة ، ولكن في هذه الايام بدأت هذه الظاهرة تقل عن معدلها السابق ، بسبب تشديد الرقابة عند تفتيش المسافرين ، وقال اننا نسمح بالادوية الممنونة في

تحقيق : محمد راغب

الصيديات ، وصاحب صيدلية - الدسليتر الطبية حدثت انواع الادوية التي تصرف من الصيديات بدون تذكرة طبية ، وهي الادوية البسيطة ، ذات الاستعمال الشائع بين المواطنين . اما ما يخرج عن نوعية هذه الادوية ، فتمت هذه الدسليات ، على عدم صرفها الا بالطبيب المتخصص .. والتشريع في الدول المتقدمة ، ينص على عدم صرف اي دواء بدون تذكرة طبية ، ضمن تطبيق نظام

تذكرة طبية لعلاج المسافر ، واذا كان المسافر يحمل كمية كبيرة وتثير الشك ، تتخذ ضده كافة الاجراءات القانونية ، ويحذر له محضر بالواقعة ، وتصنف الادوية ، باعتبارها من السلع المحلية التي دعمتها الدولة ، وهذه الاجراءات - كما قل مامور الجمرات - تتسحب على الادوية التي توجد مع القادمين من الخارج ، بطرق غير مشروعة الدكتور شكري بولس - سكرتير مساعد نقابة الصيدالة السابق ، ورئيس جمعية

المصدر : الوفاة
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

التأمين الصحي .

كان يوجد مستشفى

تأمين صحي لكل حي من احياء المدينة . يقوم فيه الاطباء بتوقيع الكشف الطبي على المرضى . على نفقة الدولة . وبالتالي تصرف له - فقط - الادوية التي يحتاجها دون ان يتمكن من التصرف فيها .. وهذا النظام غير موجود في مصر . ويجب على الدولة بحث تطبيق هذا النظام على المصريين . مع وضع الضوابط اللازمة له . بحيث تستخرج بطاقة صحية لكل من مريض السكر . ومريض القلب . وبطاقة لوسائل تنظيم الاسرة . توضح مدى حاجة صاحبها لهذه الادوية . باعتبارها مدعومة من الدولة . وبالتالي لا يمكن جمعها من الاسواق وتهريبها الى الخارج ويؤكد د . شكري بولس . ان سبب تهريب الدواء المصري - وخاصة الدواء المدعم - الى الخارج . يرجع الى رخص ثمنه عن نظيره في جميع دول العالم .. وهذا ادى الى ظهور عصابات من مافيا الدواء . تقوم بجمع الانواع الرخيصة والمدعمة من الصيدليات بوسائل ملتوية . وتبحث له عن سوق تجارى في الخارج . حيث يتم تهريبه عن طريق الموانئ والمطارات . لانه يباع في الخارج بأسعار خيالية . وهنا تقع المسؤولية - كما يقول د . بولس - على رجال الجمارك والامن في هذه المنافذ . باعتبارهم مسئولين عن تفتيش الركاب . ومعرفة ما اذا كانت الادوية التي يحملونها معهم مدونة على تذاكر طبية من عدمه . وبكميات معقولة ياخذها المسافر معه لدواعي العلاج . ويرجع الدكتور شكري بولس . قبول بعض الصيدلة ببيع الادوية بدون تذاكر طبية . الى ان الصيدلي في مصر . لا يحقق ربحا على بيع الادوية الا في حدود ١٢ ٪ فقط . يدفع منها الضرائب والتأمينات والاجارات ومرتبات العاملين . وغيرها من نفقات الخدمات . وبالتالي يشعر بأنه غير قادر على تلبية هذه المتطلبات . الا من خلال زيادة مبيعاته من الادوية . في حين ان الصيدلي في الخارج يحقق ربحا يقدر بنحو ٣٣ ٪ من سعر الدواء . فيحقق فائضا يغنيه عن بيع اى دواء بدون تذاكر طبية . وبذلك يحافظ على تواجد دواء بلده بوفرة . دون ان تستغله مافيا تجارة الادوية . لتهريبه خارج البلاد . وارى انه لضبط هذه العملية . ومنعا لتهريب الدواء المصري الى الخارج . فإنه يجب ان يصرح للصيدلي ببيع الدواء بأسعار غير مدعومة . في حالة طلبها بدون التذكرة الطبية . والعكس في حالة وجود التذكرة . وفي ذلك يمكن تضيق الفرصة على جامعي الدواء من الصيدليات . وتقليل فرص تهريبه الى الخارج . لان سعره في هذه الحالة يقترب من سعره في الخارج .

ويرى رئيس شعبة الصيدليات ، انه لتقليل فرص التهريب ، يمكن تمييز الادوية المدعمة ، ووضعها في عبوات غير قابلة للبيع وبحيث لا تباع الا بموجب التذكرة الطبية ، على ان يكتب فوق العبوة عبارة ، محظور بيعها في مكان آخر ، مع ضرورة وضع تشريعات بموافقة وزارة الصحة ، لتنظيم تداول الادوية ، من خلال التعاون بين نقابتى الصيدلة والاطباء ، وجواز التفتيش الدورى على الصيدليات .

ادوية من الخارج .. لماذا ؟

- اما عن تهريب ادوية من خارج مصر ، بطرق غير مشروعة وطرحها في الاسواق - فيقول د . شاكى بولس ، رئيس شعبة الصيدليات ، ان هذه العملية شبيهة الى حد ما ، بعملية التهريب الى الخارج ايضا ، فالمسافر القادم من الخارج قد يجلب معه مجموعة من الادوية ، اما لدواعى العلاج واما لاحد اصدقائه او اقاربه ، وذلك لعدم توافره في مصر ، وهذه الحالات قد تكون هي السائدة ، وتنتفى عنها شبهة التهريب والاتجار في ادوية اجنبية ، والتقدير في مثل هذه الحالات يرجع الى المسؤولين في الجمارك ، ومسئولى الدواء في المطار .

- اما اذا كانت هناك كميات كبيرة من الادوية التى يجلبها معه القادم من الخارج - فيقول د . بولس : انها لو كانت كميات كبيرة تفوق الاستخدام الشخصى او العائلى ، فان رجال الجمارك ومسئولى الدواء ، هم الذين يقررون ما اذا كانت النية نتجه للتهريب ام لا .. والحقيقة ان مثل هذه الافعال ، انما تؤدى الى إلحاق الضرر بالادوية المصرية التى لها سمعة عالمية في الجودة والسعر ، وبالتالي يلجا هؤلاء الى احضار مثل هذه الادوية ، لانها في الخارج رخيصة الثمن ، وتباع في مصر باسعار خيالية ، وقد يضطر المريض الى شرائها - على مضض - لعدم وجود او اختفاء مثيلتها في سوق الدواء المصرى . وهنا فلابد من رقابة شديدة ، من قبل وزارة الصحة ، للتفتيش الدائم على الصيدليات ، وهناك قانون في هذا الشأن ، ينص على ان كل سلعة داخل محل تجارى لابد ان يكون لها فاتورة ، ومن يخالف ذلك النص ، يتعرض للحبس لمدة ٥ سنوات ومصادرة السلعة .

- ويقول د . شاكى بولس - انه فوجيء ذات يوم بدخول احد المواطنين النيجيريين الى صيدليته ، وطلب منه ٢٠٠ غلبة حقن ، ولكنه بعد حوار مع ذلك

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

النيجيري ، رفض طلبه ، حتى لا يسهل
لمثل هذا السلخ ان يقوم بتهريب الدواء
المصري الى الخارج ..

التشريعات المعطلة

● اما الدكتور احمد عبد الباري ، وكيل
كلية الصيدلة بجامعة القاهرة ، فيقول
- هناك ادوية في مصر ، على مستوى عال
جدا من الجودة واذا ما قورنت اسعارها
بمثيلاتها في الخارج ، فلنما تكون ارخص
ولذلك استغل البعض من ضعف النفوس
هذه الفروق ، وقاموا بتجميع كميات من
الدواء المصري سواء المدعم او غير
المدعم - وتهريبه الى خارج البلاد ، وبذلك
يحققون اربحا خيالية ، اذا ما تكررت
العملية .. واكثر هذه الادوية او معظمها
تكون من ادوية السكر والقلب ووسائل
تنظيم الاسرة ، لانها رخيصة الثمن ، في
حين ترتفع اسعارها في الخارج ، وهذا
بالطبع يؤدي الى وجود عجز كبير في سوق
الدواء المصري ، خاصة في مثل هذه
الانواع من الادوية ، التي يعتمد عليها
معظم المرضى المصريين من الفقراء ..

وهذا يدعو - كما يقول د

احمد عبد الباري -

الى ان يتبع لمصانع

الادوية ، ان تحقق

هامش ربح معقول ،

يكون حافزا في سد

النقص والعجز في

الدواء الرخيص الذي

يحتاجه المرضى ،

خاصة ان هذا النقص

مرده ارتفاع سعر

المادة المستوردة

لتصنيع هذه

الادوية ، بالإضافة الى

الارتفاع المستمر في

الاسعار بما فيها سعر

الدولار ، وفي نفس

الوقت تمنع هذه

الشركات - اذا كانت

استثمارية - من

تصنيع اي دواء له

مثيل في السوق .

- ويؤكد وكيل كلية

الصيدلة ، ان هناك

عملية تتم لتهريب

الدواء المصري

بالفعل ، رغم وجود

التشريعات العديدة ،

التي تمنع ذلك ، الا

ان معظم هذه

التشريعات لا تطبق

التطبيق السليم ،

وعليه دأبت ، مالم

التجارة في الدواء،
على جمع معظم هذه
الأدوية، بطرق
ملتوية وتهريبها إلى
الخارج عن طريق
المسافرين أو بغير
ذلك من الوسائل،
وللحد من هذه
العملية، يجب إجراء
التفتيش المستمر من
قبل وزارة الصحة على
الصيدليات، وعدم
السماح لاية صيدلية
بصرف أدوية مصرية
بدون تذكرة طبية،
أو وجود أدوية
مستوردة غير مصرح
بها، وبذلك يكون
الصيدلي مسئولاً
مسئولية كاملة
عن مخالفة هذه
التشريعات، مع
امكانية الترخيص
للصيدلي
بتركيب الأدوية في

الصيدليات، ليحقق أكبر عائد من الربح
حتى لا يتعرض لقسوة الظروف
الاقتصادية، ويتساهل في بيع أو شراء
أدوية مهربة من وإلى الخارج.

٣٥٠ مليون جنيه لدعم الأدوية

● والدكتور صبحي علي سعيد - استاذ
الصيدلة الاكلينيكية بجامعة القاهرة،
وعضو اللجان المتخصصة بوزارة
الصحة - رأى يشرحه على النحو التالي
- هناك منافسة غير متكافئة بين الدواء
الاجنبي والدواء المصري، فالشركات
ومكاتب الأدوية الاجنبية، تخصص
اعتمادات مالية ضخمة للدعاية والاعلان
عن ادويتها، وهو ما لا يتوافر لدى
شركات ومكاتب القطاع العام، الذي
تحكمه ميزانية محددة وبيروقراطية
الموظفين وقيود الروتين وهذا بالطبع
يؤدي الى زيادة الاقبال على الدواء
الاجنبي، أكثر من الاقبال على الدواء



قضية الدواء
أصبحت من
القضايا
الملحة التي
وجب البحث
عن حل لها

.. لا تطبق بأمانه

المصري ، بل رغم

من جودته ورخص

سعره . من هنا يأتي دور الذين يجمعون هذه الادوية من السوق ، ويهربونها الى الخارج ، رغم حاجة المريض الفقير اليها ، واستطيع ان اؤكد - والكلام للدكتور صبحي علي سعيد - ان سياسة تسعير الدواء المصري ، هي السبب الرئيسي لتهربه الى الخارج . لماذا ؟ .. ببساطة . فحين لان دعم هذا الدواء يجعله رخيصا جدا ، في حين انه يباع في الخارج بعشرات الاضعاف . فلو ان الوزارة اعدت النظر في تسعيرة الدواء ، مع الحفاظ على الدعم لامتكن تجنب سرقة وتهربه الى الخارج .. ومن المعلوم ان الدولة تدعم الدواء بمقدار ٣٥٠ مليون جنيه سنويا ، بخلاف الزيادات المقررة كل عام ، بالإضافة الى زيادة سعر المواد الخام واسعار الدولار العالمية .. من هنا يمكن اعادة دراسة تسعيرة الدواء ، وطرحه للجمهور بشرط ان تكون هناك ضوابط للتفتيش والرقابة على الصيدليات ، لضمان وصول الدواء المدعوم الى المرضى

الغراء ، بدلا

من استغلاله بواسطة ملهي

الدواء ، وتحقيق اموال طائلة على حساب حياة الشعب

- ويؤكد عضو اللجان المتخصصة بوزارة الصحة - ان هذه العملية لن يتم ضبطها الا من خلال التزام الصيدلة بعدم صرف اي دواء من الادوية المدعومة الا بواسطة التذكرة الطبية ، التي يحضرها طبيب متخصص ، وبناء على فحص طبي وتحويل توضيح حاجة المريض لهذه الادوية .. ومنها مثلا المضادات الحيوية ، ادوية الجلطة والسكر ، والقرحة والقولون وغيرها من الادوية الرخيصة والهامة ، ويمكن للصيدل تكرار صرف اي من هذه الادوية ، بناء على تذكرة طبية جديدة لغرض المريض ، او اذا ما كانت التذكرة القديمة بضرورة تكراره ، وخاصة

تهريب الادوية جريمة

● ويؤكد د. يوسف عز الدين حمودة - نقيب الصيدلة - ان تهريب الدواء المصري الى الخارج ، يعتبر جريمة في حق الشعب ، وهناك قرار وزاري يجرم الشخص الذي يقوم بعملية التهريب لما لا يخفى على النفس ان الدواء الذي ينتج في مصر يمتاز بجودته وبانه ارخص سعرا عن مثيله في جميع دول العالم ، وهو ما يغري بعض ضلع النفوس بمزاولة عمليات تهريبه والتربح منه في الخارج ونحن من خلال النقلة ، تعمل جاهدتين ضد عمليات التهريب ، التي كانت بمثابة ظاهرة شائعة بين المسافرين وذلك قبل صدور القرار الوزاري بتجريمه .

ويضيف د. حمودة : ان تهريب الدواء المدعم الى الخارج .. هو من اهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري ، ولغرض حل كل صيدى ، ان يكون واعيا متنبها لتلك الاساليب التي يلجأ اليها تجار الادوية والمهربون ، .. اتت اذا تأكد للنقلة ان هناك صيدليا معين قام بتسهيل بيع هذه الادوية بدون تذكرة طبية ، فإن ذلك معناه المساعدة في التهريب ، وبالتالي يتعرض للمساعدة القادسية بواسطة النقلة .

اما جلب ادوية من الخارج بطرق غير مشروعة ، فيرجعها الدكتور يوسف حمودة نقيب الصيدلة ، الى انها قد تكون ندرة الوجود في مصر ، وهناك حاجة ملحة لعلاج مريض ، وخصوصا مريض السرطان مثلا .. اما اذا كان الغرض هو الامجر فيها ، فهي بالطبع مسئولية الجمرك الموجودة في المطار ، لانها سهلت دخولها .. لذلك ادعو الشركة المصرية لتجارة الادوية ، المتابعة احتياجات المرضى من الادوية التي يطلبها الاخصائيون من الاطباء اولاً بأول ، والمساعدة الى توفيرها ، منعا لتهريبها الى الخارج ، الا ان هناك علنا اطم هذه الشركة ، وهو نقص الاعتمادات المتاحة لها من العملات الصعبة ، وامل هذا العائق ، تأتي الحاجة الى تهريب هذه الادوية من والى مصر .

ادوية تنظيم الاسرة لانها

تعتبر من ارخص الادوية في مصر ،

والغلاما في الخارج

ويوضح د. صبحى سعيد - ان الاستيراد

بالطريقة المشروعة يحضج لرقلة شديدة المعرفة مدى

صلاحية الدواء ، ومدى حاجة

السوق المصري اليه ، وما يخرج

عن نطاق هذه الطرق المشروعة فان

يكون مسئولية رجال الامن والجمرك ،

مع العلم بانه توجد بمطار

القاهرة اكثر من ١٠ صيدليات ومدير عام

للتفتيش على الادوية الخارجة من مصر ،

والقادمة من الخارج مع القادمين

والمسافرين ، وهم الذين يقررون ما اذا

كانت هذه الادوية مهربة ام لا .

والحل - كما يراه د. صبحى على

سعيد ، يكون اولاً بتوفير الادوية في

الصيدليات بكميات تكفي احتياجات

المرضى ، وبيع الدواء للجمهور بأسعار

تغطي تكلفة الانتاج طبقا لأسعار المواد

الخام ونفقات اجراء الابحاث ، مع امكانية

بقاء الدعم من خلال التأمين الصحي

للنقلات غير القدرة ، وفي نفس الوقت يتم

تشكيل لجنة تقوم بالتفتيش على

الصيدليات .

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٨٩

دخل النواء دائرة النشاط
الإجرامي الذي يهدف إلى
تحقيق الثراء السريع من خلال
سرديب ودهليز التهريب
المظلمة ، يستغل فرق
السعر - كما يحدث في مجال
تهريب العملة تملأ - فالدواء
المصرى المدعم الذي تساهم
الدولة في جزء من تكلفته ليصل

إلى المرضى الفقراء بسعر
معقول ، يتسرب إلى الخارج
ليباع بأضعاف ثمنه ، والدواء
الذي يبحث عنه المريض ولا
يجده في الصيدليات ، تقدمه
مغليا التهريب التي تجلب
النواء من الخارج ، لتبيعه
داخل البلاد بأضعاف ثمنه
أيضا .. وعبر هذا الطريق
المزدوج ، غير المشروع ،
تتحقق الثروات الحرام على
جسب الأم المرضى الفقراء ..

■ وزير الصحة يعلن :

أدوية القلب والسكر محليا

أجهزة للمستشفيات بالتعاون مع فرنسا

كتب - فاروق عبد المجيد :

أعلن الدكتور محمد راتب نوبدار وزير الصحة انه يتم حاليا انتاج ادوية القلب والسكر محليا بالتعاون مع فرنسا .
وتصنيع المواد الأولية التي تدخل في صناعة أكثر من دواء
وانتاج الامصال والاعطام ذات الأثر الفعال في نجاح صناعة
الدواء في مصر .

وأضاف الوزير في كلمته خلال افتتاح المهرجان الثقال للفيلم
التكنولوجي الفرنسي في مجال الصحة - انه يجري حاليا تزويد
المستشفيات بأجهزة التشخيص الحديثة كالرنين المغناطيسي
للخلايا والتشخيص بالموجات فوق الصوتية ، كما يتم الآن انشاء
مستشفى قصر العيني الجديد بسعة ألف سرير بالتعاون مع
الجانب الفرنسي .

وأشار بدور فرنسا وتعاونها الصادق في انشاء المستشفيات
العلاجية مثل مستشفى عين شمس التخصصي ، ومعهد ناصر
وقال السيد برينودليه القائم بأعمال سفارة فرنسا بالقاهرة اننا
نعمدنا بشراء أجهزة طبية لـ ١٠ مستشفيات اقليمية بمحافظات
مصر بمئحة قدرها ١٠٠ مليون فرنك فرنسي .

مروعات لانتاج الخامات الدوائية مع العراق

لتوفير الاحتياجات العربية وتقليل الاعتماد على الاستيراد

كتب - قاروق عبد المجيد :

تم الاتفاق بين مصر والعراق على التعاون المشترك في مجال الدواء لتحقيق تكامل
دوائي بين البلدين ، وتوفير احتياجات دول مجلس التعاون العربي والدول العربية من
الدواء ، وفتح أسواق جديدة للتسويق للخارج ، وبدء دراسة إنشاء مشروعات لانتاج
الخامات الدوائية لتوفير الاحتياجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد ، وتلبية احتياجات
السوق العربية من الخامات ، كما اتفق على تبسيط علاج الحالات المستعصية لمواطني
البلدين في أي من القطرين ، وإصدار شهادة صحية معتمدة تدل على خلو المسافرين من
والى أي من البلدين من مرض « الإيدز » .

جاء ذلك في الاجتماع المشترك بين
الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة
والدكتور عبد السلام سعيد وزير الصحة
العراقي أمس ، كما تم الاتفاق على اعداد
العراق بالأطباء المتخصصين لعلاج الحوادث

والإصابات ، واحتياجاته من الفئات الفنية
المعاونة ووضع خطة مشتركة لعقد مؤتمرات
علمية لبحث القضايا الصحية التي تهم
البلدين بما يحقق السياسة الصحية الملائمة

لكل منهما ، وإجراء أبحاث مشتركة حول
الأمراض السائدة بالمنطقة وتبادل الوفود
للاطلاع الميداني على المؤسسات الصحية في
البلدين لتحقيق التكامل الصحي .

علوم

بقلمه :

صلاح جلال



د. هـ. هـ. حسن هـ. حسن

تقدير عالمي لصناعة الدواء المصري ونحن نظلم أنفسنا !!

□ □ حصلت صناعة الدواء
المصري على تقدير عالمي عقد في روما
وضم ممثلين لصناعات الدواء في
الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا
والمانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان
وأستراليا والارجنتين والبرازيل
وكوريا ومصر في مجال الكبسولات
الجيلاتينية الرخوة ، وهي أحدث
الاشكال الصيدلانية في العالم ، والتي
تصنعها مؤسسة شيرر الأمريكية
٩٥ ٪ من انتاجها في العالم من خلال
١٢ مصنعا في أوروبا واسيا
وأستراليا والأمريكتين .

□ □ ولحسن الحظ فان هذه
الشركة قامت في الاسكندرية
مصنعا مشتركا مصرية امريكية
اسمه (فاركو) واصبح الوحيد في
المشرق الاوسط وأفريقيا ، وخلال

مؤتمر روما قدم الدكتور الصيدلي شيرين حسن هـ. حسن علمي
نماذج وعينات للانتاج مع فيلم فيديو عن مستوى الصناعة
والرقابة على الجودة ، وقرر المؤتمر السماح بالتصدير الى
الخارج وبصفة خاصة لأفريقيا والمشرق الاوسط مع تقديم
الميدالية التقديرية لصناعة الدواء المصري .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٦ - ٢٧ - ١٩٨٩

■ وزير الصحة يعلن :

الدواء لمرضى الأورام بأسعار مدعومة وحدات لعلاج الأورام عند الأطفال

أعلن الدكتور محمد راجب نويديار وزير الصحة أن سياسة الوزارة تتضمن توفير الدواء اللازم لعلاج مرضى الأورام بأسعار مدعومة نظرا لعدم قدرة المريض على تحمل الأسعار العالية لمثل هذه الأدوية ، وهو التزام اجتماعي من الدولة تجاه هؤلاء المرضى وخاصة وأن معظم هذه الأدوية يتم استيرادها من الخارج .

وأضاف أن الوزارة تسمى لإنشاء عدد كلف من وحدات علاج الأورام عند الأطفال بالتنسيق مع المعهد القومي للأورام . وقال - في افتتاح المؤتمر القومي الأول لأمراض الأطفال - أن الأورام عند الأطفال تشكل في الدول النامية السبب الثالث لوفيات الأطفال بعد الالتهابات والحواث والاصابات بينما تشكل في الدول الصناعية السبب الثاني بعد الحواث والاصابات .

وأكد أن الدولة توفر العلاج اللازم سواء أكلن كيميائيا أو بالأشعاع أو جراحيا وأن الوزارة تحرص على الاستفادة من كافة الاسكنات المتوفرة بالمعاهد والمراكز العلاجية التابعة للجامعات والقوات المسلحة لتوفير مستوى معقول من العلاج لحالات الأورام وخاصة عند الأطفال .

قائمة تضم ٢٧ دواء أساسيا

تحديثها لمواجهة الجديد في علاج الأمراض

كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور راجب نويدار وزير الصحة ان هناك تحديثا مستمرا للأدوية الأساسية التي تستخدم بالمستشفيات الحكومية والوحدات الصحية لتسليح الجديد في علاج جميع الأمراض . وسوف يتم قريبا اعلان قائمة جديدة تضم ٢٧٦ دواء تغطي الاحتياجات وقد وافقت عليها منظمة الصحة العالمية .

وقال الوزير - في كلمته لمؤتمر الصيدلى الحكومى ، الذى نظمته نقابة الصيادلة والقنن نياة عنه الدكتور ميرفت سالم وكيلة وزارة الصحة لشئون الصيدلة - انه يجرى الآن تطوير بعض الصيدليات بالمستشفيات العامة والمركزية ، هل أن يكون بكل محافظة صيدلية نموذجية تصبح مرجعا دوائيا للمحافظة

وقال الوزير - في المؤتمر الذى بحث كيفية الاستفادة من ٢٧ ألف صيدلى حكومى ورفع مستواهم ماديا ومهنيا وتطوير الخدمة الصيدلية وتحسين الاوضاع الوظيفية للصيادلة الحكوميين - ان الوزارة تولى مشاكل الصيادلة الحكوميين كل اهتمام .

علوم

بدمه

صلاح جلال



د. مكس لينك

المستول عن مبيعات
١٠ آلاف مليون جنيه
أدوية سويسرية يزور القاهرة
تأكيدا على أهمية صناعة الدواء
المصرية بالاشتراك مع الشركات
العالمية ، يزور القاهرة هذا
الأسبوع ، الدكتور مكس لينك
المستول عن قطاع الدواء في شركة
« ساندوز » العالمية ، والتي تنتج في
مصر ٣٧ مستحضرا دوائيا
سويسريا على أعلى مستويات
الجودة والرقابة ، ويبحث خلال
زيارته دعم التعاون في المجال
الدوائي وزيادة الحديث من
المستحضرات الدوائية التي تناسب
السوق المحلية ، ومنها أدوية
الربو ، والعقم ، وأورام الثدي ،
والغدة النخامية ، والشلل
الرعاش ، وعلومة رفض الأجزاء
المزروعة في الجسم ، ودعم جهاز
المناعة

□ □ والدكتور لينك يشرف على قطاع الأدوية في هذه الشركة
ووصل معدل مبيعاتها إلى (خمسة آلاف مليون جنيه) .
ووصلت قيمة إنتاج الأدوية إلى عشرة آلاف مليون جنيه ، وفي
قطاع الكيمولويات إلى ٦٠٠ مليون جنيه ، والمواد الغذائية إلى
٢٥٠٠ مليون جنيه والإنتاج الكلي في فروعها المختلفة يزيد على
٢٠ ألف مليون جنيه !! وهذه الزيارة لفتح خير لصناعة
الدواء المصري رفيع المستوى .

الدولة تحفل ٢٠ مليون جنيه سنويا لادوية القلب وتشجيع تصنيعها محليا

كتب - فاروق عبدالمجيد :

اعلن الدكتور والمب بوبدار وزير الصحة ان الدولة تدعم ادوية القلب بحوالى ٢٠ مليون جنيه سنويا مما يجعلها في متناول المرضى وفى نفس الوقت تشجع تصنيع هذه الادوية محليا وتوفرها وقال انه تقرر تحديث القسم الرغلية المركزة والتي اصبحت متوفرة الان فى كل المستشفيات العامة ومعظم المستشفيات المركزية ومستشفيات المؤسسات العلاجية والتأمين الصحى والمستشفيات الجامعية وانشاء مراكز لجراحة الصدر والقلب بها .

وقال الوزير انه لصناعة اطفالنا من الحمى الروماتيزمية وتلاى آثارها المضيفة على القلب قامت الوزارة باجراء مسح لعصر المصابين بالمرض والمتتحت عيادات خارجية للقلب بالمستشفيات العامة والوحدات الصحية لعلاج الاطفال بجراحات البنسلين طويل المدى وعلاج امراض الحلق والتي ينتج عنها الحمى الروماتيزمية .

واكد الوزير ان جراحات القلب المفتوح تجرى الان فى مصر بكفاءة عالية بواسطة الجراحين المصريين مما يقلل من عدد الحالات التى كانت تحتاج للسفر للخارج للعلاج وازدادت ثقة المرضى فى مراكز القلب المصرية .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٨٩

نجاح تجارب انتاج المضاد الحيوى «تتراسيكلين»

نجحت التجارب المعملية التى اجريت
بالمركز القومى للبحوث فى انتاج المضاد
الحيوى «تتراسيكلين» محليا باستخدام
سلالات وراثية من الكائنات الحية الدقيقة .
بلغت انتاجيتها من هذا المضاد ٢٧٠٪ من
انتاجية السلالة الاصلية .

وصرح المهندس كمال محمد على عضو
مجموعة الوراثة التطبيقية الميكروبية بالمركز ،
بأنه تم استحداث طرق وراثية معملية جديدة
للتعامل مع هذه السلالات

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٥ مايو ١٩٨٩

• تنظم الاسكندرية المهرجان الرابع لادباء
الاسكندرية والاقليم ابتداء من ٢٤
الشهر الحالى ولمدة اسبوع يتخلل
المهرجان اعلان اسماء الفائزين في
المسابقة الادبية التى نظمتها جماعة
الادب العربى في الشعر والزجل
والقصة القصيرة .

بحث زيادة تصدير الأدوية المصرية لزambia

يصل الى القاهرة خلال شهر يوليو
القادم رئيس هيئة الدواء بزambia لعمل
بعض التعاقدات مع المسئولين في قطاع
الدواء في مصر ، وأجراء المباحثات حول
امكانية زيادة صادراتنا من الأدوية إلى
افريقيا . وذلك في إطار الجهود الرامية
الى الترويج للصادرات المصرية غير
التقليدية وتنمية الطلب عليها في الاسواق
الافريقية .

ومما يذكر ان ولداً من زامبيا قد زار
القاهرة خلال شهر مارس القادم حيث تم
التعريف بالمنتجات الدوائية المصرية
وعرض عينات منها وتقديم عروض
سعرية .

ضبط دواء مقلد يصيب المواطنين بالحساسية

كتب - علاء الوكيل :

أبلغت شركة كبرى للأدوية مباحث القاهرة بأن هناك دواء مقلدا يحمل اسم الدواء الذى تنتجه الشركة وإن هذا الدواء المقلد يضر بالمواطنين ويصيبهم بحساسية بالغة .. كشف رجال المباحث أن مروج الدواء المقلد موظف بالمجمعات الاستهلاكية لحساب صاحب صيدلية بمصر الجديدة .

وكان الدكتور سيدلى عبد الله محمد محفوظ الصيدلى بشركة فوكس للأدوية قد تقدم ببلاغ اللواء عصام نجم مدير المباحث الجنائية بمديرية أمن القاهرة قال فيه إن بعض المواطنين تقدموا بشكاوى للشركة من إصابتهم بحالة حساسية شديدة عند تناولهم دواء يحمل اسم « الكلاتوران » من إنتاج الشركة وأنه يلحس هذا الدواء تبين أنه مقلد ومنتج خارج الشركة وأنه يضر بصحة المواطنين ..

وكشفت التحريات أن لطيف ملك مرفص الموظف بالمجمعات الاستهلاكية والمقيم بحى شبرا هو الذى يقوم بترويج الدواء المقلد وبتفتيش منزله عثر فيه على ٦٠ علبة من الدواء المذكور وقرر فى التحقيق أنه يقوم بترويج هذا الدواء لصالح صيدلى صاحب صيدلية بشارع الأشجار بمصر الجديدة .

كلف مدير المباحث رجاله بضبط الصيدلى واستصدار امر من النيابة بتفتيش الصيدلية .

□ في ندوة ترشيد استهلاك الدواء :
وصف دواء واحد لكل تذكيرة طبية
تفضيل الدواء المحلي ووصف الموجود بالسوق
كتب - فاروق عبدالمجيد :

طلبت ندوة ترشيد استهلاك الدواء بأن يقتصر الطبيب على دواء واحد أو نوعين منه في كل تذكيرة طبية ، وأن يوصف الدواء الأرخص مادام فعالاً ، كما طالبت الأطباء بعدم التأثير بدعايت المكاتب العلمية بحيث يتم وصف الدواء الموجودة في الأسواق وبفضل المحل على المستورد وأكدت الندوة أن كثيراً من الأمراض يمكن علاجها بدور أدوية وأن عدد الأدوية المتداولة في الأسواق وصلت إلى ٣٢٥٠ تم استهلاك ما قيمته ١٢٠٠ مليون جنيه منها في العام الماضي .

وأعلن الدكتور شوقي جندى رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية أن إحدى شركات القطاع العام الدوائية بدأت في تصنيع بعض أدوية السرطان وأن المضادات الحيوية المصرية لا تقل عن مثيلها المستورد وأن عدد الأدوية المتداولة في السوق المصرية كبير جداً حيث وصل إلى ٣٢٥٠ دواء بينما في السويد ٧٥٠ والاتحاد السوفيتي ٣٧٦ ول كروبا ٢٠٠

في ندوة نقابة الأطباء لترشيح استهلاك الدواء :
الالتزام على وصف دواء واحد أو اثنين في كل تذكرة طبية
التزام الأطباء بتفضيل الدواء المحلى على المستورد ووصف الادوية الموجودة بالاسواق
في مصر ٣٢٥٠ دواء متداولاً ، وفي السويد ٧٥٠ والاتحاد السوفيتي ٣٧٦ وكوبا ٢٠٠

كتب - فاروق عبد المجيد :

طالبت ندوة ترشيح استهلاك الدواء بأن يقتصر الطبيب على دواء واحد أو نوعين منه في كل تذكرة طبية ، وأن يوصف الدواء الارخص مدام فعلاً . كما طالبت الأطباء بعدم التأثير بعمليات المكاتب العلمية بحيث يتم وصف الدواء المرجوة في الاسواق ويغفل المحل على المستورد وأكدت الندوة ان كثيراً من الامراض يمكن علاجها بدون ادوية وان عدد الادوية المتداولة في الاسواق وصلت الى ٣٢٥٠ تم استهلاك ما قيمته ١٢٠٠ مليون جنيه منها في العلم المفقود .

المصدر : الأهرام - مرام
التاريخ : ١٥ مايو ١٩٨٩

واعتر الدكتور شوقي حيدى رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية ان احدى شركات انقطاع انعام الدوائى بدأت فى تصنيع بعض ادوية السرطان وار المضادات الحيوية المصرية لاتفر عن مثيلها المستورد وان عدد الادوية المتداولة فى السوق المصرية كبير جدا

حيث وصل الى ٣٢٥٠ دواء بينما فى السويد ٧٥٠ والاتحاد السوفيتى ٣٧٦ وفى كوبا ٢٠٠ وطالب بتدريس علم تركيبات الادوية الذى الفى من كليات الطب ، والا يصرف الصيدلى الدواء البديل بل يقتصر على الطبيب فقط

وطالب الدكتور عبد الوهاب البرلى وزير التعليم العالى الاسبق باعطاء الاولوية لتوفير الادوية اللازمة لعلاج الامراض الشائعة والمتوطنة والمزمنة واعلر الدكتور مدحت القطان رئيس هيئة الادوية السابق ان قيمة الاستهلاك الدوائى بلغت فى العام الماضى ١٢٠٠ مليون جنيه منها ٩٠ / من الانتاج المحلى وان ٢٨٠٠ دواء يتم انتاجها فى مصر و ٤٤٨ دواء يتم استيرادها

وطالب الدكتور مددوح جبر نقيب الاطباء بالالتزام بسلوكيات واداب مهنة الطب ومراعاة مصالح المرضى . وقال ان النقابة بدأت فى اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد اى طبيب يخالف هذه الاداب وان استهلاك المضادات الحيوية اصبح ضاراً وليس علاجاً .

كما طالب الدكتور حيدر غالب نائب رئيس جامعة المنوفية بضرورة توفير وسائل التشخيص السليم فى الوحدات الصحية الى خفض استهلاك الدواء ، وقال الدكتور حلمى الحديدي وزير الصحة السابق ان الجامعات الاقليمية أصبحت نمطاً للجامعات المركزية فقد خرجت عن الهدف الذى انشئت من اجله وهو خدمة المجتمع والبيئة

وقالت الدكتورة مرفت سالم وكيل وزارة الصحة انه تم انشاء ٦ مصانع لادوية التركيب ، وان هناك قوائم بالادوية الاساسية بالمستشفيات والوحدات الصحية التى تعالج جميع الامراض . .

واكدت الندوة - التى نظمتها نقابة الاطباء امس برئاسة الدكتور عبده سلام وزير الصحة الاسبق وشهدها الدكتور مددوح جبر والمختصون بهيئات الادوية - ان استهلاك الدواء فى مصر لا يتناسب على الاطلاق مع نسبة انتشار الامراض ، وان كثرة الادوية و التذاكر الطبية ادى الى زيادة استهلاك المضادات الحيوية والفيتامينات □



دواء الانترفيرون لعلاج التهاب الكبد الفيروسي

كشفت الأبحاث العلمية عن أسلوب جديد لعلاج التهاب الكبد الفيروسي باستخدام عقار الانترفيرون كما تم التعرف من ناحية أخرى على أنواع جديدة من الفيروسات المسببة لهذا المرض .

د . عبد الرحمن الزيدى

(أ) وليست له مضاعفات خطيرة الا في بعض حالات الحمل حيث يؤدي الى التهاب كبدى مفاجيء .
وعن طرق العلاج يقول الدكتور الزيدى ان هناك محاولات لتجربة عقار الانترفيرون في علاج التهابات الفيروسية المزمنة الناتجة عن الفيروس (ج) بعد ان تم استخدامه في علاج الفيروسي (ب) ويشترط فى استخدام هذا العلاج ان يكون الفيروس في حالة نشاط حيث انه لا يؤثر على الفيروس الحامل ، وتصل نسبة نجاح الانترفيرون في علاج الفيروس B الى ٤٠٪ وعن الوقاية من الاصابة بهذا المرض فانه يتم حاليا استخدام نوعين من التطعيم ، تصل نسبة نجاحهما في الوقاية من المرض الى ٩٠٪ الطعم الاول محضر من دم حاملي الفيروس ، والثانى محضر باستخدام الهندسة الوراثية وهو اقل تكلفة اذ يتم تخليقه بكميات اكبر ، ولكن على الرغم من ذلك فان تكلفته مازالت مرتفعة ولذلك ينصح باستخدامه للأشخاص الأكثر عرضة للإصابة وخاصة الأطفال المولودين لأم حاملة للفيروس ومرضى الفسيل الكلى والمرضى الذين يتطلب علاجهم عمليات نقل دم مستمرة وكذلك المخاطلون لمرضى حامل الفيروس .

بيدار مذكور

طريق الفم وليست له مضاعفات خطيرة على الكبد .

والفيروس (ب) والذي تنتقل عدواه الى الانسان عن طريق الدم ومشتقاته والحقن الملوثة وله مضاعفات خطيرة على الكبد اذ انه يتسبب في حوالى ١٠٪ من الحالات في اصابة الكبد بالالتهابات المزمنة والتليف وقد ينتهى الامر الى اصابة الكبد بالأورام السرطانية .
والنوع الثالث المعروف باسم الفيروس (لا ا و لا ب) ولم يكن يعرف عنه الكثير حتى وقت قريب ، وقد تمكنت الأبحاث مؤخرا من معرفة مزيد من التفاصيل وتم تقسيمه ايضا الى نوعين الاول ويسمى الفيروس (ج) الذى ينتقل الى الانسان عن طريق الدم ومشتقاته وأغراضه مماثلة للفيروس (ب) على الرغم من ان اعراض تكون اقل حدة الا ان مضاعفاته الخطيرة تصيب ٥٠٪ من الحالات وهو يسبب ايضا التهابا كبديا مزمنًا وتيلفا وسرطانا كبديا .

ويقول الدكتور الزيدى انه تم التوصل الى اختبار جديد لتشخيص هذا الفيروس تصل نسبة نجاحه الى ٦٢٪ من الحالات .

اما الفيروس (هـ) وهو النوع الثانى من الفيروس ، لا ا و لا ب ، فإن العدوى به تتم عن طريق الاطعمة والمشروبات الملوثة وتشابه اعراضه الحالة المرضية التى يسببها الفيروس

ويقول الدكتور عبد الرحمن الزيدى استاذ الامراض الباطنية والجهاز الهضمى بطل عين شمس ان الأبحاث تناولت التهابات الكبدية الفيروسية بكافة انواعها وأحدث طرق العلاج والوقاية

وقد كان معروفا ان فيروسات التهابات الكبدية منقسمة الى ثلاثة فيروسات رئيسية هي النوع (ا) الذى تنتقل العدوى فيه الى الانسان عن طريق الاغذية الملوثة او بمعنى أكثر شمولاً عن

المصدر : الأهرام-----رام
التاريخ : ١٨ مايو ١٩٨٩

٢٥٩ شقة للعاملين بشركة الادوية في ١٠ رمضان

سأل الرئيس حسنى مبارك الدكتور
احمد برهان الدين اسماعيل ، رئيس
مجلس ادارة « ابيكر للادوية » عن
الحياة المعيشية للعاملين بالشركة ، فقال
انه تم بناء ٢٥٩ شقة للعاملين بها ،
تكلفت ٥ ملايين من الجنيهات ،
بالاضافة الى المواصلات المجانية ،
ووجبة مجانية ، ومصايف في
شواطئ .

١٠ قرار جمهوري بإنشاء :
صندوق للعلاج الاقتصادي البيطري
توفير العلاج والأدوية بأسعار اقتصادية
كتب - حسن سلومة :

صدر قرار جمهوري يتضمن إنشاء صندوق خاص للعلاج الاقتصادي البيطري يكون تابعاً للهيئة العامة للخدمات البيطرية بوزارة الزراعة على أن يكون للصندوق فرع في كل مديرية من مديريات الطب البيطري بالمحافظات .
ويختص الصندوق بتوفير العلاج البيطري بنفقات اقتصادية وتوفير الأدوية والمستحضرات البيطرية ووسائل علاج الملقم والتلقيح الصناعي وتوفير وسائل النقل الخاصة بالخدمات البيطرية وقطع غيارها وأصلاحها .
وسوف يصرف الصندوق حوافز للعاملين في مجال الخدمات البيطرية والأجهزة المعاونة بما لا يتجاوز ٢٥ ٪ من حصة أجور العلاج الاقتصادي .
وتتكون موارد الصندوق من حصة أجور العلاج الاقتصادي للحيوانات والدواجن والمنح والهبات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها لصالح الصندوق وذلك ، فيما هذا ما يدخل منها ضمن موارد الهيئة ويكون للصندوق موازنة خاصة وحساب خاص بالبنك المركزي أو أحد بنوك القطاع العام .

صناعة حة

أداء الأعمال



تطعت صناعة الدواء المصري رحلة طويلة من التقدم حتى أصبحت تطحن ٨٦,٨ ٪ من جملة استهلاك الدواء حيث تشير الأرقام إلى أن قيمة استهلاك الدواء في مصر تبلغ ١,٠٣ مليار جنيه في حين تبلغ قيمة الإنتاج المحلي ٨٩٨,٤ مليون جنيه وتستورد الدولة بـ ١٣٦ مليون جنيه فقط وهي الأدوية الأساسية الحديثة في حين أنه تبلغ قيمة الصادرات الدوائية ٣٠ مليون جنيه ، وهذه الأرقام وإن كانت تدل على مؤشرات إيجابية لمصلحة صناعة الدواء المصري إلا أن العرص على ضمان استمرار نهوض صناعة الدواء المصري يتطلب ضرورة مواجهة اللجوء التخليقية في صناعة المنتجات الدوائية اللازمة لصناعة الدواء حيث أن الكميات الدوائية في مصر لا تغطي سوى أقل من ٢٠ ٪ فقط من حجم الكميات المطلوبة بينما تستورد سنوياً بـ ١٠٠ مليون جنيه كميات من بول العالم المختلفة حيث أن معظم شركات الأدوية قد هربت من مجال إنتاج الكميات إلى الاستيراد والاتصال على التجميع النهائي ، للدواء فقط رغم أن بعض شركات الأدوية يعمل على تأسيسها على إنتاج الكميات الدوائية .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

ان لقيم مجلس التعاون العربي
بمنزلة طيبة لا بد ان تنعكس
الترها ل مجال صناعة الادوية - كما
يقول د مصطفى ابراهيم وكيل وزارة
الصحة بهيئة الادوية وتليب صيدلة
القاهرة - لانه من الصعوبة على دولة
بمفردها ان تقوم بتصنيع الخامات
الدوائية كلها فالخامات لابد ان يتم
انتاجها بشكل التصادى وهو ما لا يتحقق
بدون سدى حارحية واسعة لها ، واذا
كانت مصر تملك الخبرة الفنية الفائقة

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

تحقيق : عبد المحسن سلامة
تصوير : محمد القيسي

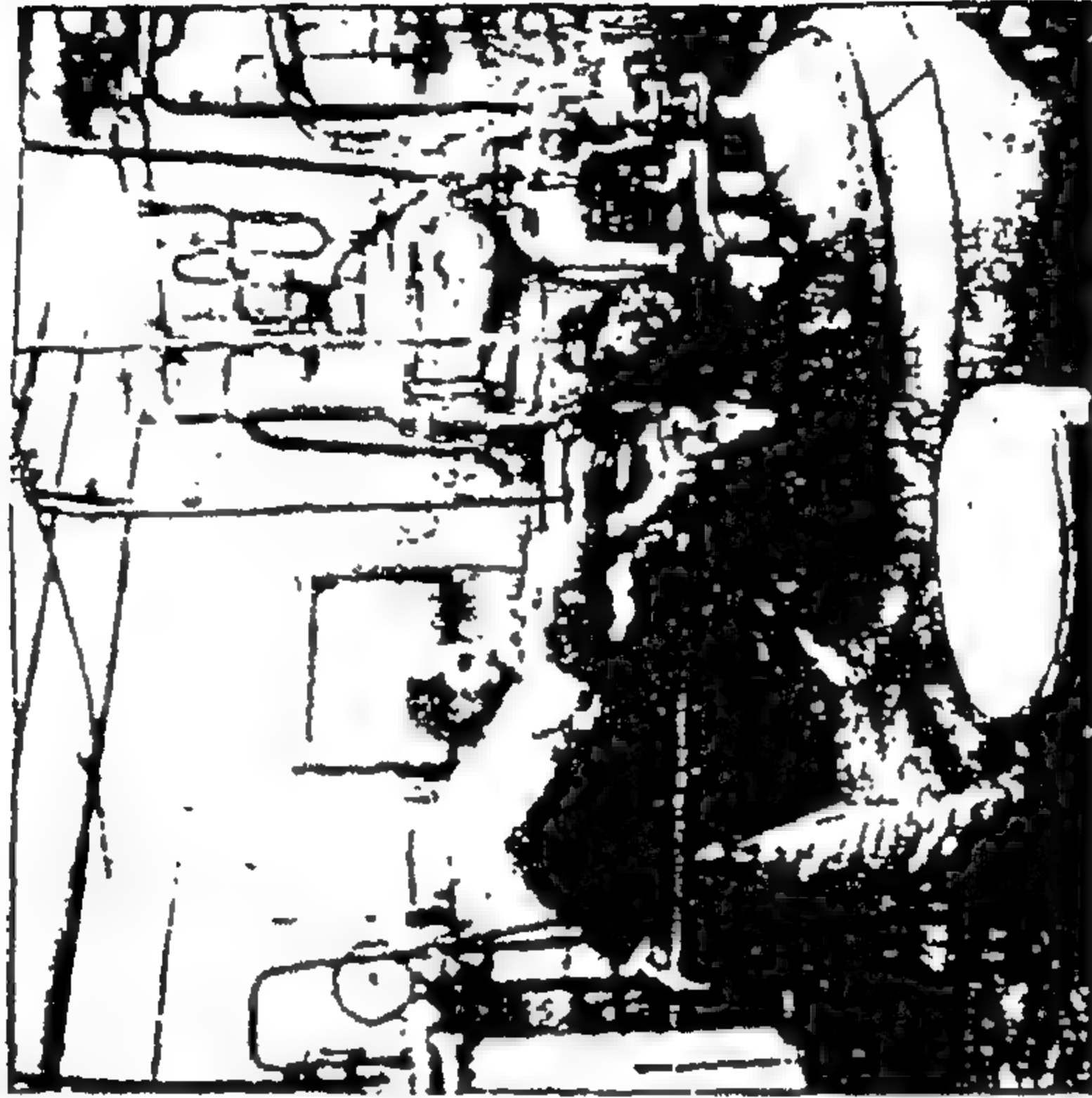
التحول اللزوم حيث ان قيام صناعة
دوائية متكاملة تبدأ من تصنيع الخامات
تحتاج الى مايزي * مليارات دولار
كراجل ثابت واذا نظرنا الى الدول
العربية فاننا نجد انها تستهلك ادوية
قيمتها ٢.٥ مليار دولار سنويا لا تغطي
الصناعة العربية منها سوى ٣٠ /
فقط .

اللازمة فان صناعة الخامات الدوائية
تحتاج الى تكاليف لطاعت صناعة
مديدة مثل الكيمياءات
والبيروكيمياويات وهي الصناعات
القائمة لى جانب كبير منها على تصنيع
مشتقات البترول وتتوافر لى كثير من
الدول العربية البترولية بالإضافة الى

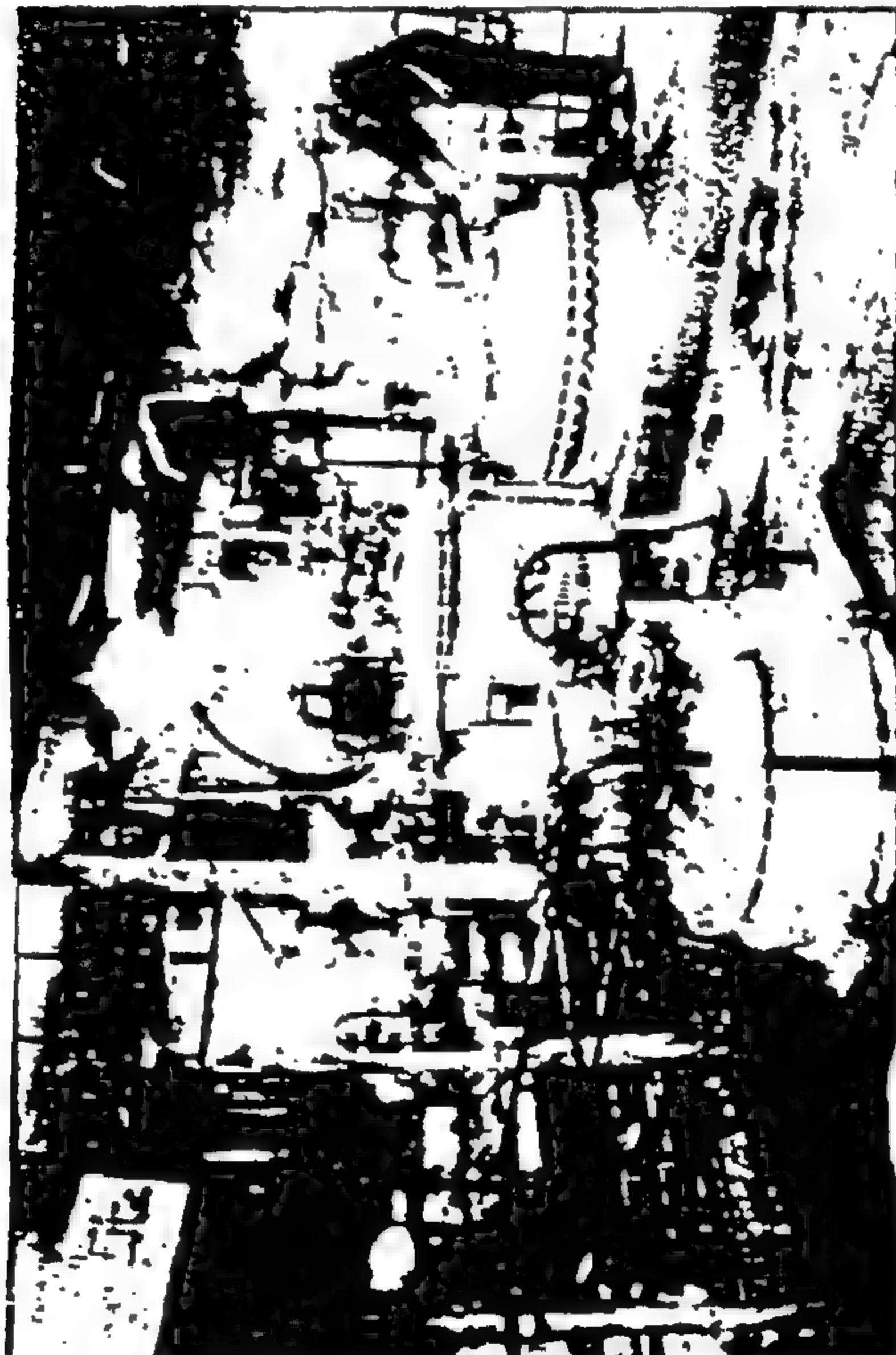
الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام-----رام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩



١- تصنيع الكيماويات الدوائية



٢- وحدة متعددة الأهرام .. نموذج مصنع لاختبار إمكانية إنتاج المواد الخام

- صناعة الفاكست الدوائية بدأت منذ ربع قرن
لكننا نستورد حتى الآن بأكثر من ٤٠ مليون جنيه سنويا
- العالم العربي يستهلك ٢٥ مليار دولار أدوية ينتج منها ٣٠٪ فقط
- التعاون العربي ضرورة من أجل صناعة دواء عربية حقيقية

عالم مصري
يمرض إنتاج
٤٤ صناعة دوائية

فن التذكيرة الطبية :

ويطلب د . مصطفى ابراهيم وهب
وزارة الصحة بهيئة الاثوية ونقيب
صيدلة القاهرة بضرورة العودة الى
التذكيرة الطبية حيث يوجد اكثر من ٨
الاف صيدلية لها معاملها الخاصة -
كما تفتقر مواصفات الصيدلية -
وكثيرا ما غير مستطلة واذا استطعنا ان
نصفي التذكيرة الطبية ونمضيه الادوية
البسيطة الى معامل الصيدليات فاننا
يمكن بذلك ان نلزم بتطبيق الضبط من
مصانع الادوية حتى تتفرغ لما هو اكثر
اهمية وخطورة الى مجال الدواء ولذلك
نطلب من القبول الفاء علم تمضيه
الادوية بكتبات الطب وهو الاساس
لكتابة التذكيرة الطبية حتى يلزم
الصيدل بتضمينها داخل معمله .

المجموعات الدوائية الراجعة :

ويشير د . اسماعيل سلام رئيس
لجنة الصحة بالحزب الوطني الى ان
هناك مجموعات دوائية راجعة تتجه
اليها شركات الاثوية وتخدم لها
الكثير من خطورتها الانجابية مثل
الميثامينات وادوية الشراب وهو ما يخلق
موقعا من المصاربة والتنافس بين هذه
الشركات ويؤدي الى وجود نوع من
الركود في هذه المجموعات ، رغم معدلات
الاستهلاك المتنامي باستمرار لها ومن
الافضل الاستعانة بقدرات هذه
الشركات في انتاج خاماتها الدوائية
للتفعل من نفوذ الشركات الاجنبية التي
تقوم الشركات المصرية بتصنيع
مستحضراتها وبالتالي نلزم ان تقوم
الشركات المصرية بتصدير ادويتها وهو
ما يحتاج الى ولعة خاصة الى ظل نقص
الخامات الدوائية واستيرادها بأكمله
الصحة رغم ما تعانيه من ضيق في
الموارد في الوقت الحالى .

مليسا را جنفيه ١٩٩٢

ويضيف د. اسماعيل سلام رئيس
لجنة الصحة بالحزب الوطني قولا
ان زيادة معدلات الاستهلاك بصورة
مستمرة تدعو لاهمية المطالبة بتوسيع
استخدام الدواء وانتاج عبوات مختلفة
بحجماتها علاجية متنوعة حيث انه من
الاشوق ان يصل معدل الاستهلاك عام
١٩٩٢ الى ملينى جنيه وهو ما يلزمهم
انتاج معظم المصانع التي دخلت وتدخل
الانتاج رغم انه من الفجدي الارتفاع
بقيمة أسعار الدواء الى ٢٠٠ مليون
جنيه بما يعادل ١٠٪ من حجم
الانتاج فخلصه ان هناك شركات جديدة
دخلت مجال انتاج الدواء اقل شركات
المهن الطبية . منها طرما . الوجه
القبلي . وشركات العشر من مطن

إلغاء القانون ١٣ لسنة ١٩٦٤

انه من الضروري إلغاء القانون
١٣ لسنة ١٩٦٤ لانه - كما يقول د.
اسماعيل سلام - قد حرم الصيدليات
من المشاركة في انتاج وتصنيع بعض
المستحضرات الصيدلانية مما يؤدي الى
قتل روح الابتكار عند الصيادلة ، والداء
هذا القانون بالاضافة الى انه يتيح
استغلال طاقات معامل المستشفيات
والصيدليات مما يؤدي الى توفير خطوط
انتاجية يمكن تعديلها وتطويرها لانتاج
بعض المستحضرات الهامة والحساسة
بالاضافة الى تسريع الصامات الدوائية
ويكفى ان نعرف ان صيدليات الدمارك
تطهر ٥٠٪ من احتياجاتها الدوائية من
طريق تحضيرها بمحاصل هذه
الصيدليات .

لجنة بمبادرة ذاتية !!

ولمبادرة جديدة وبطوة دعم ذاتية تم تكوين لجنة من هيئة الرقابة الدوائية وسرقة النصر للصيوليك الدوائية والرقبة ، سيد ، الخليفة أهم التطورات في مجال إنتاج الطبقات الدوائية حيث أن صناعة الدواء الدوائية قد بدأت في مصر منذ الستينيات - كما يقول د . احمد شوقي رئيس هيئة الرقابة والبحوث الدوائية - الا انها لم تأخذ حظها من الانطلاق حتى الآن واصبح إنتاج الخامات الدوائية مقصورا على شركة واحدة رغم ان بعض شركات الاستثمار قد أخذت مزاولة تشغيل على اساس إنتاج خامات دوائية وهربت الى صناعة الدواء النهائي وتزعم الدولة بذلك باستيراد المواد الخام بالعملة الصعبة ويتكفى من إنتاج المستحضرات الدوائية الجاهزة رغم ان هناك العديد من الأبحاث الدوائية الجاهزة لتصنيع الكيميلويك الدوائية ويكفى ان د . محمد الكرداوى عميد صيدلة المنصورة وه . حسين محرم بهيئة الرقابة قد تكفيا بطر من ١٥ مدة علم دوائية لإنتاج ادوية السرطان كما ان هناك ٣ اسلدة تقدموا بأبحاث تطبيقية لإنتاج الكيميلويك لدواء الفولتارين الذي يكلف الدولة ٢٩ مليون جنيه لاستيراد مائه العلم .

إنتاج ادوية كاملة

ويضيف د . احمد شوقي رئيس هيئة الرقابة الدوائية قائلا : ان هناك ادوية يمكن انتاجها بشكل كامل مثل

ادوية القرحة التي يمكن توفير كل
كيمبرياتها اللازمة محليا حيث قامت
الهيئة بعمل اختبارات لهذه المواد
وظهرت انها مطابقة للمواصفات
القياسية والدساتير الدوائية

ويجري تجهيز الهيئة بإمكانات أكثر
كفاءة لتمكينها من المساهمة في قيام
صناعة دوائية نشيطة قادرة على
تطوير وتطوير الإثابة البيولوجية
لمستحضراتها مما يرفع مكانتها في
سوق الدواء العالمية ويزيد من قدرتها
التصديرية حيث يتم إنشاء مركز
دراسات الإثابة البيولوجية بالهيئة
للتأكد من نسبة الدواء الذي يصل إلى
الدورة الدموية من الجرعة المعطاة
وكذلك سرعة وصول الدواء إلى الدورة
الدموية . كما أن هذا المركز سوف
يتيح مقارنة الكفاءة البيولوجية
للمواد الخام وللأشكال الصيدلانية
المختلفة وكذلك اختبار الشكل
الصيدلي الأمثل للدواء

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

وحدات نصف صناعية معطلة !

ويقول د. أحمد البلمر رئيس مجلس إدارة شركة مسيكة انفا قد دخلنا انتاج الحامات الدوائية منذ الستينات مثل سوا الانثوسميد والبراميد كما ان الشركة كانت تقوم بتصنيع المواد الخام اللازمة لانتاج دواء

الطهارسبا الطرايطر قبل ظهور الاقراص ويجري الآن احلال وتحديد لها لاستغلالها بالاضافة الى وحدة صناعية اخرى كانت معطلة بسبب نقص بعض الكيميكاليات مثل الكلور ومن المفرد ان تساهم في مجال انتاج الكيميكاليات الدوائية خلال شهرين .

١٢٠٠ طن خامات دوائية

من بعد ثلاثين كيلو مترا من



• المرحلة الاخيرة في انتاج
الريفا ماسين

اللمرة وداخل رمال صحراء ابو زهيل
قطعت تعليلات « الأهرام » الرحلة
لتصل الى الشركة الوحيدة لانتاج
الخطات الدوائية التي انشئت منذ
ربع قرن وكانت تقتصر على انتاج ٨
مستحضرات كيميائية ارتفعت الآن
الى اكثر من ٢٨ مستحضرا كيميائيا
يغطي ٢٠٪ من احتياجات مصر حيث
بدأت بانتاج ٤ اطنان عام ١٩٦٤
وصلت الآن الى ١٢٠٠ طن قيمتها ٣٤
مليون جنيه .

وشركات انتاج الطلعات الدوائية
تختلف - الى حد كبير في الشكل
والملامح - عن شركات انتاج الدواء من
حيث طبيعة المعدات وتجهيزاتها
وتختلفها فداخل الشركة تشهر مكانة في
مصنع للمعدات الطبية لكنه معلم
واجراءات النظافة والوقاية صارمة
حتى الهواء فله يدخل بحسب .

ويقول د. اسامة عبد الوارث
رئيس شركة النصر للكيماويات
الدوائية ان اهتمام صناعة الدواء في
مصر على صناعة بسيطة مستوردة
بهدنا بالانظر الى طائفة في ظل
التجمع الاوربي عام ١٩٩٢ ولا بد من
التعاون العربي وتلبية الدعوة التي
وجهها امين الغرف التجارية بلبنان من
اجل انشاء شركة عربية - اوروبية
لصناعة الشامات الدوائية لتحل محل
في هذا المجال .

ويضيف د. اسامة عبد الوارث
انه نتيجة لتعلم الخبرات الفنية
امكن انتاج خلطات دوائية بالاعتماد
على الذات وتغطية احتياج السوق
المحلية بالكامل مثل التولبيو نلبيد ،
الميفنورمين هيدروكلوريد ،
السلفاميد ، انبار استيول
بالاعتماد الى ٨ مستحضرات اخرى
امكن تخليقها بمواصفات ترتقي الى
احد مستويات الانوية العالمية
وبطاللت تكفى السوق المحلية
وتصدير الفائض حيث تم تصدير
خلطات دوائية الى العثم الملمى بـ ٢,٥
مليون جنيه الى دول متعددة .

وبؤكد د. اسامة عبد الوارث
اهمية اسطاء دفعة لوجبة لصناعة
انطلقت الدوائية حيث ان هناك اكثر
من ٣٠ خامة كيميائية جاهزة محليا
تدخل في الكيميكات الدوائية .

علم وتجهيز : خامة دوائية

ان هناك الكثير من الكوادر العلمية
المصرية ممن لديها قدرات هائلة في
مجال انتاج الكيميكات الدوائية
ولذلك فقد تم الاتفاق مع المركز القومي
للبحوث للاستفادة بظهوره حيث
نجد، تجارب انتاج اربع خلطات
دوائية هي : ايزونيلايد ، جلافين ،
فروسيبيد ، فلانولين هيدروكلوريد
وبالاضافة الى نجاح تجارب ٥ خلطات
على مستوى التجارب نصف
الصناعية ولكن يلزم التجريد
للمنتج على مزيد من التحسينات
الانتاجية وتحسين القمصيات
المنتج ، كما ان هناك ٥ خلطات جارية
الاعداد لتجارب الاعداد نصف
الصناعي لها .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٨٩

وكان من أبرز ما ساهم به الخبراء
المصريون - كما يقول د. محمد حسن
مصطفى رئيس قطاع الإحصاء
بالمشاركة - هو اسهام د. رانت سليمان
أستاذ الكيمياء الصيدلانية بجامعة
الاسكندرية الذي عرض استعداداته
لتحضير ٤٤ خامة بوائية جديدة وأحضر
بالإجمال ٢٠ عينة لـ ٢٠ خلعة وجار
أجراء التجارب اللازمة لها .

كما قدم د. سمير بطرس بديلة
القاهرة عينات لخامتين أحدهما تخضع
دواء لمعالجة ضغط الدم والأخرى للصرع
وهما من الكيماريات التي كانت نلصنا
بشدة .

الكيميلويات والبتروكيميلويات

داخل مصنع السلغاميكو كنزول وهو احد المصانع الممنية بانتاج هذه الخدمة منذ عدة شهور فقط والذي ينتج ١٠٠ طن سنويا تقدر قيمتها بـ ١٠,٧ مليون جنيه بقول د. عبد المنعم عبد الطيف يوسف رئيس قطاع الانتاج الخليجي ان ضرورة تكامل الصناعات الكيميلوية والبتروكيميلوية واعطائها الاهتمام اللازم ضروري لتقديم صناعة الكيميلويات الدوائية كما ان الدولة لابد وان تكلل بكل قوتها وراء دعم هذه الصناعة بالحمية فهي من الصناعات التي تعطي علاقتها على المستوى البعيد وتحتاج الى التطوير والتحسين باستمرار كما ان هناك قرارا جمهوريا يشير الى انه اذا قامت الصناعة الوطنية بانتاج خدمة تزيد في سعرها ١٥ ٪ هل الاجنبى فلا بد من حماية المنتج المحلي ولكن بعض شركات الدواء ملزات لفضل اللجوء الى الاستيراد والتعامل مع الشركات الاجنبية وهو يحتاج الى اعادة نظر لتتشبذ الخطوات الوطنية في المجال الداخلي لم التوسع في السوق العربية فهناك مصانع بالاردن تحتاج الى كيميلويات دوائية وكذلك مصنع العراق ومصنع اليمن وهي دول المجموعة العربية (مجلس التعاون العربي) التي تهدف الى تكامل خليجي في كل المجالات كما ان هناك مصنع بلجودان تحتاج ايضا الى كيميلويات دوائية هي كلها اسواق تحتاج اليها فالمكون العربي ضرورة لانجاح فيلم صناعة عربية دوائية خالصة.

■ خطة للمركز القومي للبحوث حتى عام ١٩٩٢ : انتاج ٢٥ مجموعة دوائية جديدة دراسات لزراعة القمح في الأرض الجديدة كتب - حسن فتحي :

اعلن الدكتور حسين سمير عبد الرحمن رئيس المركز القومي للبحوث في مؤتمر صحفي عقده أمس الخطة العلمية البحثية للمركز حتى عام ١٩٩٢ وتتضمن مساهمة علماء المركز في تقديم تكنولوجيا محلية لإنتاج أكثر من ٢٥ مجموعة دوائية جديدة تسهل في إنتاج الكثير من الأنوية مما يوفر على الدولة سنوياً نحو ٥٠ مليون دولار ، وأجراء دراسات لزراعة القمح في الأرض الجديدة واستغلال تكنولوجيات بسيطة يمكن أن تغير من نمط المزارع المصري في هذه الأراضي ، وكذلك المساهمة في إجراء دراسات لتوفير التكنولوجيا الخاصة بإنتاج الأغذية الخاصة بعمل الخسبيل الطوى لرضى الطفل الطوى والتي يتم استيرادها من الخارج .

وقال انه سيتم خلال عامين على الأكثر إحلال طرق بيولوجية في مكافحة الآفات لا تؤثر على البيئة نهائياً محل المبيدات الكيميائية في الكثير من المحاصيل الزراعية خاصة الغذائية وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والولايات المتحدة ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا .

التلوث بالأدوية والفيتامينات ظاهرة تهدد الإنسان المصري بأمراض الكلى والكبد

حول تلوث جسم الإنسان المصري بالأدوية والفيتامينات والذي أصبح ظاهرة خطيرة اجتمع مؤخرا أكثر من ٢٠٠ طبيب وصيدلى في المؤتمر السنوى للجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي وذلك لمناقشة آثار هذه الظاهرة على الأصيلة بأمراض الكبد والكلى وكذلك مناقشة دور هيئة الرقابة الدوائية في اجلة دخول بعض الادوية المستوردة لمصر ومدى ملائمة هذه الادوية لصحة الإنسان المصري بوجه عام

في البداية هناك حقائق ثابتة تؤكد ان الاسراف في تناول الفيتامينات يؤدي الى امراض الحالب والكلى فزيادة فيتامين ج عن احتياجات الانسان والتي لا تتجاوز ١٠٠ ملجم تساعد على تكوين املاح الاكسالات في البول مما يزيد حمضيته ويؤدي الى وجود بعض الميكروبات التي تؤدي الى التهاب المثانة وحوض الكلى . اما الاسراف في تناول فيتامين ا والذي لا يحتاج الانسان منه سوى الف ميكروجرام يوميا فيؤدي الى احداث تغير في طبيعة خلايا الغشاء المخاطي المبطن لحالب وحوض الكلى ويسبب الحصى اما زيادة فيتامين ب ١ ، عن ٣ مجم يوميا فيؤدي الى تهيج الجلد والاسراع بعملية التمثيل الغذائي اكثر من اللازم مما يؤثر على الاستفادة من العناصر الغذائية .

ويقول الدكتور عصام الدين جلال رئيس الجمعية المصرية للأدوية والعلاج التجريبي ورئيس المؤتمر ان الحقل الدوائى في تطور سريع ويدخل فيه كل يوم ادوية جديدة لها تأثيرات بعضها مفيد والبعض الآخر ضار سواء نتيجة

لسوء استخدام الدواء بجرعات كبيرة غير محسوبة أو نتيجة لتفاعل أكثر من دواء في جسم الإنسان أو تأثيرات ناتجة عن مدى تحمل جسم الإنسان المصري الذي يختلف عن الإنسان الأوروبي أو الأمريكي نتيجة لاختلاف الظروف البيئية والاقتصادية الأمر الذي يستلزم تكثيف الدراسات والأبحاث حول تأثير الأدوية بمقاييس مصرية يضع في الاعتبار نسب الإصابة بأمراض الكبد نتيجة للبلهارسيا كمرض متوطن ونتيجة لالتهاب الكبدى الوبائى وكذلك نقص البروتين في الغذاء وهى حقيقة اكدها العديد من الدراسات .

ويضيف الدكتور رفوف حامد استاذ مساعد الفارماكولوجى والاسموم والمشرف على شعبة الفارماكولوجيا والنمو بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية انه كلما كانت الادوية فعالة بيولوجيا كانت خطيرة وامكانية حدوث تلوث داخل للجسم منها سواء عن طريق زيادة الجرعة أو تدخل تأثيرها مع أى دواء آخر يتناوله الإنسان لذلك ولأن الآثار الجانبية للأدوية قد لا تظهر

فقد تناولها فيجب ان يكون هناك نوع من المتابعة للحالة الصحية للإنسان ونوعية الادوية التى يتناولها وجرعاتها وفترات تناولها لأن هذا من شأنه تسهيل تشخيص الأمراض وفى نفس الوقت دقة تشخيصها فمثلا اجريت بمعامل الهيئة أبحاث على نوع من انواع المضادات الحيوية وثبت ان الاكثار من تناوله بدون اجراء تحاليل لكفاءة الكلى قد يؤدى الى مشاكل عديدة كذلك فان تأثيره يمتد لمراكز الاتزان في الاذن مسببا عدم الاتزان وقد تحدث هذه الاعراض بعد شهر من تناول الدواء لذلك فالاختبارات هنا مهمة .

ومن ناحية أخرى اجريت بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية أبحاث حول تأثير نقص البروتين على امتصاص الادوية فوجد ان جسم الإنسان الذى يعاني نقصا في البروتين لا يتحمل الجرعات التى يتحملها الإنسان العادى لذلك يستلزم في هذه الحالات تقليل جرعات الادوية كما دلت الأبحاث التى اجريت على حيوانات التجارب وتأثيرها بالمهدئات والمنومات فثبت ان تأثير هذه الادوية يؤثر على نسبة الذكاء والتعلم وذلك في حالة نقص البروتين في حين لا يكون هذا التأثير واضحا في حالة عدم وجود هذا النقص ولنا ان نتصور حالة اطفال مصر وقد دلت الدراسات ان ٢٥ ٪ منهم يعانون من نقص البروتين .

ومن ناحية أخرى دلت الدراسات على ان نقص البروتين في غذاء الأم الحامل اذا صاحبه تناول الأم للكورتيزون في شهور الحمل الثلاثة الأولى فان هذا يؤدى الى اصابة الجنين بتشوه في سقف الحلق

وقد تناول المؤتمر كذلك تأثير الاسراف في تناول الفيتامينات في الاصابة بامراض الكلى والمثانة . ويقول الدكتور عفت هارون عميد طب المنصورة : المشكلة ان كثيرا من الناس يعتقد ان الفيتامينات في حد ذاتها مقوية ومفذية في حين انها ليست سوى عوامل مساعدة لتكوين بعض الانزيمات التي تساعد على عملية التمثيل الغذائي وتكوين الانسجة ولا تعمل الا في وجود المواد الغذائية ويعد الاسراف في تناول الفيتامينات مشكلة اقتصادية والمسئول عن ذلك شركات الادوية التي تنتج كبسولات تحتوي على اكثر من المطلوب من الفيتامين ، ومن المعروف ان الاسراف في تناول الفيتامين يصيب الانسان باضرار صحية . ومن ناحية اخرى يقول الدكتور محمود حمدي استاذ ورئيس قسم الفارماكولوجى بطب بنها وسكرتير عام المؤتمر انه يجب على مرضى ضغط الدم المرتفع الا يتناولوا الادوية المضادة للالتهاب الا تحت اشراف الطبيب حيث ان هذه الادوية تزيد من ارتفاع ضغط الدم وتؤثر على القلب اما بالنسبة لمرضى السكر والذين يتناولون ادوية للسكر بالفم فقد ثبت تعارض هذه الادوية مع بعض المضادات الحيوية مما يؤثر على امتصاصها الامر الذي يحتم عدم اللجوء الى استخدام اى مضادات حيوية الا بعد استشارة طبيب متخصص على دراية بحالة المريض الصحية . □

عزة الحسينى

مطبعة بدون ترخيص تكشف عن شركة أدوية يديرها طبيب بيطرى لانتاج أدوية مقلدة

كتب - مصطفى الطرابيشى :

اسفر ضبط ٣ مطبع دار بدون ترخيص عن قيام صاحبها بتقليد العلامات التجارية لبعض شركات الأدوية المصرية والأجنبية . كما تم ضبط مصنع قطاع خاص يقوم بتصنيع الأدوية وبيعها في الصيدليات دون ترخيص وتم ضبط صاحب المصنع ويعمل طبيا بيطريا وتم القبض على صاحب صيدلية كان يتسلم كمية من الأدوية المقلدة لبيعها في صيدلية في اسبوط .

المنتجات ويعرض المعلومات على اللواء احمد فؤاد عطا مدير مباحث الاموال العامة عهد الى مباحث التزوير والتزييف ضبط صاحب المطبعة فانتقل العقيد عبد الرحمن غنية والمقدم نجاح فوزى الى مقرها حيث عثر بها على كميات كبيرة من المطبوعات الخاصة باغلفة بعض المستلزمات الطبية والأدوية المصنوعة في ألمانيا الغربية ومطبوعات لمعجون اسنان ومطبوعات خاصة بشركة الغازات البترولية «قطاع خام» وبعض المطبوعات الخاصة بوزارة الدفاع وقد اعترف صاحب المطبعة بأنه يقوم بعمل مطبوعات الأدوية لحساب طبيب بيطرى فاصطحبه المقدم محمد شكرى والنيقيب محمد حسن الى عنوان الطبيب الذى تبين انه يستغل شقة بعمارة استخدمها كشركة أدوية «قطاع خاص» يقوم بتصنيع الأدوية ووضع العلامات المقلدة عليها وتم ضبط صاحب صيدلية كان قد تعاقد على كمية منها رغم عدم خضوع تلك الأدوية لاشراف الجهات الرقابية بوزارة الصحة الأمر الذى ينطوى على خطورة تعاطيها كما ضبطت اختام واكلاشبيات لمراهم مصرية واجنبية فتم التحفظ على المصنع وابلاغ وزارة الصحة والقرى القبض على الطبيب البيطرى والصيدلى وكذلك شقيق صاحب المصنع الذى كان يعاونه في الطبع وتولت النيابة التحقيق .

وكان العميد فاروق عباس مدير ادارة مكافحة جرائم التزوير والتزييف قد تلقى معلومات حول انتشار ظاهرة تقليد العلامات التجارية واشارت المعلومات الى ان صاحب مطبعة بدائرة قسم عين شمس يقوم بطبع العلامات التجارية لبعض شركات الأدوية ومستلزمات الصيدليات المصنعة محليا بدون ترخيص «اضفاء الصفة الاجنبية على تلك

تصنيع الأدوية المستوردة محليا

لتوفير ٥٠٪ من تكاليف الاستيراد بالعملة الصعبة

كتب - فاروق عبد المجيد :

قرر الدكتور راجب بوبدار وزير الصحة ، تنفيذ خطة هيئة
الأدوية للتوسع في تصنيع الأدوية المستوردة محليا ، لتوفير
٥٠٪ من تكاليف الاستيراد بالعملة الصعبة ، الى جانب توفير
ماتحتمله الدولة من دعم يصل الى حوالي ١٤٠ مليون جنيه ، لفرق
سعر عملة ، هذا بخلاف خسائر الشركات المستوردة ، وتبلغ
قيمة الأدوية المستوردة ١٧٠ مليون دولار سنويا ، منها ١٢٠
مليوناً للقطاع العام و ٥٠ مليوناً للقطاع الخاص .

وشرح الدكتور على الشرفاوى ، رئيس هيئة الأدوية ، بأنه تم
بالفعل تنفيذ هذه التجربة على ٣ اصناف دوائية ، تصنعها حاليا ،
احدى شركات القطاع العام مفا سيوفر مليون مارك المانى ، وتقلل
خسائر الشركة المصرية لتجارة الادوية بنسبة ١٠٪ ، وقال ان
بعض هذه الاصناف سيتم تصنيعها لحساب الشركة المصرية
للادوية التى تقوم فى الاساس باستيرادها وبيعها للجمهور .

واضاف ان هذه الخطة ستطبق تدريجيا ، وستوفر على الدولة
٥٠٪ من العملة الصعبة ، وتقلل خسائر الشركة المستوردة ، كما
ستوفر حوالى ١٤٠ مليون جنيه لفرق سعر عملة ، حيث يتم استيراد
البان الاطفال وادوية اطفال وسكر وقلب وادوية سرطان بها قيمة
٧٠ مليون دولار ، بسعر ٧٠ قرشا للدولار ، وقال ان الخطة تستهدف
تشجيع الشركات الاستثمارية وشركات القطاع الخاص الدوائى
لتصنيع المستحضرات التى يستوردونها

مؤتمر طبي يناقش تأثير بعض الأدوية على الحامل والمرضع كتبت : إيناس عبد الغنى

في إطار التعليم المستمر ، وتحت رعاية الدكتور راجب دويدار وزير الصحة ، يعقد بقاعة الاجتماعات الكبرى بمبنى جامعة الدول العربية في الساعة السادسة مساء غد (الجمعة) مؤتمر علمي يناقش الأمراض الناجمة عن تعاطي بعض الأدوية وترجع الأبحاث السبب الى ثلاثة عوامل فقد يكون ذلك نتيجة لعدم إختيار الجرعة المناسبة ، أو تدخل الأدوية فيما بينها من حيث المفعول أو التأثير أو نتيجة لوجود استعداد وراثي أو خلقي لدى المريض مضاد لهذا الدواء .

وشرح د مدحت الشافعي استاذ باطنة بطب عين شمس وأمين عام المؤتمر بأن نخبة كبيرة من الأطباء والمتخصصين سوف يشاركون في هذا المؤتمر بأبحاثهم المختلفة التي تناقش مآل قد ينجم عن بعض الأدوية من الأم يعتقد خطأ أنها روماتيزمية في حين أنها غير ذلك ، أيضا هناك بعض الأدوية التي تسبب عوارض أو خللا نفسيا .

ومن الأبحاث الأخرى التي سوف يناقشها المؤتمر أبحاث حول الأدوية التي تؤثر على الجنين وهو مازال داخل رحم الأم ، والأدوية التي إذا تناولتها الأم يتم ترصع طفلها ، فأنها تؤدي الطفل الرضيع . وهناك أيضا الأبحاث التي تلقى الضوء على الأثر السيئ لبعض الأدوية على الكلى ، وعلى المفاصل والريثين ، وأيضا الآثار الجانبية لبعض الأخر على الجلد .

ومن المقرر أن يطالب المؤتمر بعمل اختبارات على بعض الأدوية قبل تناولها للتأكد من عدم وجود آثار جانبية لها .

ويمثل هذا المؤتمر الجزء الأول في هذا الموضوع حيث يعقد الجزء الثاني يوم الجمعة الموافق ٢١ يوليو في نفس القاعة في الساعة السادسة مساء لمناقشة باقي الآثار الجانبية الناجمة عن الأدوية والمؤثرة على جسم الإنسان والدعوة عامة لجميع الأطباء .

مركز جديد لفحص الأدوية للتأكد من جودتها وفاعليتها وتحقيق الأمان في استخدامها تنويع مصادر استيراد الخامات الدوائية وزيادة فرص التصدير أمام الدواء المصري تشجيع الشركات الاستثمارية والخاصة لتصنيع المستحضرات الدوائية المستوردة محليا كتب - فاروق عبد المجيد :

تقرر البدء في إنشاء مركز لفحص الأدوية للتأكد من جودتها وفاعليتها . وتحقيق الأمان في استخدامها . والتلحة الفرصة أمام شركات الأدوية لتنويع مصادر استيراد الخامات الدوائية . وكذلك زيادة فرص التصدير أمام الدواء المصري . كما أن خطة هيئة الأدوية تقوم على تشجيع الشركات الاستثمارية . وشركات القطاع الخاص الدوائي . لتصنيع المستحضرات التي يتم استيرادها من الخارج . لتوفير العملات الصعبة والحد من استيراد هذه المستحضرات . وذلك في إطار التوسع في التصنيع المحلي للأدوية المستوردة .

وصرح الدكتور على الشرفاوى رئيس هيئة الأدوية بأن إنشاء المركز يأتي بناء على توجيهات الدكتور رافع دويدار - وزير الصحة . بضرورة الاستمرارية في التأكيد على جودة الدواء المصري وفاعليته . وقد ساهمت شركات الدواء التابعة للهيئة بملء جنيته لإنشاء المركز .

وأضاف أن المركز الجديد سيوفر ملايين الدولارات التي تنفق لـ استيراد الخامات الدوائية والتي تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار . كما سيمطر دفعة لتصدير الدواء المصري والذي بلغ هذا العام ٢٥ مليون جنيه بزيادة ٩ ملايين عن العام الماضي .

وأكد الدكتور الشرفاوى أن خطة الهيئة تعتمد على التوسع في التصنيع المحلي للأدوية المستوردة من الخارج وبدأ بالفعل تنفيذ هذه التجربة على أصناف دوائية تقوم حاليا بتصنيعها إحدى شركات

القطاع العام الدوائي وما سيوفر مليون مارك ألماني بخلاف تقليل خسائر الشركة المصرية لتجارة الأدوية في تلك الأصناف بنسبة ١٠٪ .

وأشار إلى أنه يتم حاليا - على سبيل المثال - استيراد أنسولين مركز لتصنيعه محليا . وهذا سيوفر حوالي ٧ ملايين جنيه مصري ويقلل من خسائر الشركة المصرية . ويتم تطبيق ذلك أيضا على البار الأطفال والدوية القلب والدوية السرطان وبعض المجموعات الدوائية الأخرى .

وأكد رئيس هيئة الأدوية أن الخطة تستهدف تنظيم الأدوية التي تستورده تحت بند طليقات الأفراد والجهات التي يصل حجمها إلى ١٠ ملايين جنيه بهدف استيراد كل ما هو مطلوب فعلا على أن تعطى الأولوية للأصناف العديّة .

وزارة الصحة تطالب بإعدام أدوية فاسدة والرقابة تصر على صلاحيتها؟

نحت ايدينا تقارير هامة تشير الى وقوع تلاعب خطيرة في تصنيف المستحضرات الدوائية باحدى الشركات الكبرى المتخصصة . وهذا التلاعب لا ينعكس اثره على امدار المال العام بمبالغ باهظة لحسب . بل يمتد ايضا الى الاضرار بالصحة العامة للجمهور . كشفت هذه التقارير ان ستة انواع من الادوية الهامة . لا تصلح للاستعمال وغير مطابقة للمواصفات الدوائية .. مما دعا الادارة العامة للتنشيط الصيدى بوزارة الصحة الى المطالبة باعدامها وتنشيط هذه التقارير ايضا الى ان بعض المواد المستخدمة في تصنيع انواع معينة من الدواء انتهت صلاحيتها منذ

سبع سنوات " و مرة اخرى طلبت وزارة الصحة باعدام هذه الادوية " الا ان الرقبة الدوائية بالشركة اصررت على انها سليمة . رغم انها كانت قررت من قبل عدم صلاحيتها .. منتهى التخطي واللامبالاة ! ولما كانت بعض هذه الادوية يتم تصنيعها بعقود مع شركة انجليزية .. فقد خالفت الشركة الام على سمعتها وطلبت بوقف بيع هذه التغليفية .. وفي خضم هذا التضارب والارتباك ضاعت اموال قيمتها ٣٠٠ الف جنيه على الاقل .. فعادوا تقول التقارير والمستندات عما يحدث في شركة القاهرة للدوية ؟



المطالبة باعدام (٦) اصناف من الادوية



جمال نوار

كشفت التقارير أن أحد أنواع الأدوية المستخدمة لقتل الديدان، ملوث بمادة البنسلين، وهو دواء «كيتراكس» الذي يحمل تشفيلة رقم (٨٨٣٧٨٧) وقد كان للرقابة الدوائية بالشركة ثلاثة مواقف متضاربة، فقد أهدت الرقابة بأن هذه الأقراص ملوثة بمادة البنسلين، ومع ذلك عادت وأجازتها للبيع للجمهور، وعلمت بذلك الشركة الإنجليزية I.C.I صاحبة المستحضر، فأصدرت قراراً بوقف بيع هذه التشفيلة، التي يقدر ثمنها بحوالي ٣٠٠ ألف جنيه، وقد تصاعد الموقف، وعلمت بذلك وزارة الصحة فأرسلت خطراً لشركة القاهرة تطلبها فيه بإعدام هذه التشفيلة، ولكن الرقابة الدوائية أصرت على موقفها، وعلى أن هذه التشفيلة سليمة.

عينة غير شرعية !

وإلى حوار مع أحد المسؤولين بالشركة، أكد أن أقراص «كيتراكس» المطلوب إعدامها تعتبر من الأدوية الأكثر مبيعاً على المستوى العالمي، حيث أنها تستخدم لعلاج الديدان بكل أنواعها، بما فيها البلهارسيا، وما أكثر الذين يعالجون من الديدان في مصر، وتقوم شركة القاهرة بتصنيع هذا الدواء بعد تصنيع من شركة I.C.I الإنجليزية، ولما شعرت الشركة الأجنبية بأن تصنيع الدواء ليس على المستوى المطلوب، قامت بشميين أحد الصيدلة، ليعمل مندوباً مقيماً لها بالشركة يشرف على تصنيع منتجاتها، بعد الناس التي نتجت من تهليون الرقابة في الشركة.

وهذا المندوب هو الدكتور سيف الإسلام، وقد قامت الشركة بتدريبه بمصنعها بلندن لمدة ستة أشهر.. لكن الرقابة ليست فرداً ولكنها جهاز متكامل.. ولذلك استمرت الأخطاء المتكررة المتلاحقة بالشركة، حتى وصل الأمر إلى أن المختصين بالشركة فوجئوا بوجود عينة من دواء «كيتراكس» تحمل تشفيلة رقم (٨٨٣٧٨٧) واكتوا أنهم لم يقوموا بإنتاج هذه العينة وإنما غير مدرجة بدفاتر الشركة.. فمن أين جاءت هذه العينة غير الشرعية؟ وكيف تسربت إلى داخل الشركة دون علم المسؤولين بها أو حتى علم الرقابة وهي المسئول الأول عن كل ما يحدث داخل هذه الشركة !!

الرقابة تناقض نفسها !

صورة أخرى من صور الاستهتار بصحة الناس، وغيباب الرقابة التي قامت عنها رئاسة الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوزارة الصحة الدكتور مبركة سالم، أنه لولا تهليون الرقابة لما حدث تلاعب في الإنتاج.

فإنهاء تحضير تشفيلة «كيتراكس» رقم (٨٨٣٧٨٧) أعلنت الرقابة أن التشفيلة سيتم تلوثها بالبنسلين، ومع ذلك أباحت الانتهاء من تحضيرها وإجازتها بتاريخ ٤ يناير الماضي، وأثناء تحضير التشفيلة قررت الرقابة حدوث تلوث في مستحضر الديدان «كيتراكس»، وتقدم بمبلغ لرئيس مجلس إدارة الشركة الذي لم يتخذ أية خطوة إيجابية، وبتاريخ ١٥ من نفس الشهر أي بعد القرار الأول بأحد عشر يوماً، أجازت الرقابة التشفيلة وقررت عدم تلوثها والعمل بها. ثم عادت وقررت بتاريخ ٢٦ مارس - أي بعد شهرين تقريباً - أن التشفيلة ملوثة وأنها تحتوي على مستحضر البنسلين، أو B-actam، ماذا يمكن أن نسمي ما يحدث غير أنه إهمال وتهليون واستهتار بحياة الآلاف من المرضى، ومع كل هذا لم يتخذ رئيس مجلس الإدارة أية خطوة أو وقفه جلة تجاه هذا التلاعب والإهمال الواضح.

قرار بالإعدام

واستكمالاً لمسيرة أو مسلسل الإهمال الجسيم بهذه الشركة، فقد صدر خطاب في ٢ مايو الماضي من رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية إلى رئيس مجلس إدارة الشركة، يفطره بضرورة إعدام هذه التشفيلة وحتى هذه اللحظة لم يتخذ رئيس الشركة أي قرار إيجابي في هذا

عنينة «كيتراكس» بالأسواق

تبحث عن الأب الشرعي لها ؟!

التميز صديداً، حيث تم تصنيع المنتج في
وتتواجد في الأسواق المصرية منذ
والدكتور محمد محمد حسن العنينة،
بوجود هذه الاسماء في الدول المستوردة
التاريخي وليس بواجبهم أن الدول المستوردة
تحتل تحت التسمية «كيتراكس» في الدول المستوردة
التي تم تصنيعها في مصر في عام ١٩٨٢
مما قد يجعلها في حالة من الغموض
في السوق المصرية.

وبعد ذلك، تم إجراء
١- د. طارق مبروك - رئيس قطاع الاسواق
٢- د. محمد طاهر - مدير قسم التسويق
٣- د. محمد مصطفى - مدير القسم

بالإضافة إلى الدكتور محمد حسن العنينة

لسوء المواد والاهمال بين الصيدلا نيات العائلات بلشركة ومخالفات اخرى

الرقابة الدوائية تجيز انتاج أدوية

ملوثة بمادة «البنسلين» !

الموضوع ، ولا نعلم حتى الآن هل
التشخيصية ملوثة فعلا أم انها سليمة ،
وسوف يسمح بتداولها فيما بعد ، ومن
المستول من ضياع المال العام الآن ، بعد

ان تم تخزين كميات الادوية المشكوك في
امرها بمخازن البيع ، لذا كانت ملوثة
فهي خطر على الصحة العامة ، وإذا كانت
سليمة ، فإن تخزينها يمثل اهدارا لملايين

المصدر : الوفاة
التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٨٩

تحقيق :

ميرفت السيد

الجنابات من المال العلم

الضمير الغائب !

لقد وصل الاستهتار في اعمال الشركة الى حد استخدام مواد كيميائية انتهت مدة صلاحيتها منذ عدة سنوات وهذه المواد يتم استخدامها لتحديد صلاحية الادوية ، وتسمى وسط او Medial وسط وبواسطتها يتم تحديد ما اذا كانت الادوية سليمة او غير سليمة ، فكيف يمكن استخدام هذه المواد وهي في الاصل فاسدة ومنتهية المفعول منذ سنوات .

لقد كشفت احدى الحملات التفتيشية التي قامت بها الادارة المركزية بوزارة الصحة ، والتي قام بها الدكتور محمد حسن المفتش بالوزارة ، عن وجود مواد تم التحليل بها ، رغم ان تواريخها منتهية منذ خمس سنوات ، واخرى منذ اربع سنوات ، بل ومواد منتهية منذ سبع سنوات ، كما وجد ان بعض المواد التي تستعمل في التحليل ويجب ان تحفظ في الثلاجة موضوعة في دواب ، ومعروف علميا ان خروج هذه المواد من الثلاجات يجعلها غير صالحة للاستعمال ، فكيف تتم اجازة الدواء بمثل هذه المواد ؟ ليس هذا فقط مصدر الاهمال ، بل ان تقرير مفتش الصحة أكد ان الصيدليات والكيموليات اللاتي يقمن بتحليل الدواء واجازته للمرضى ، يضعن مساحيق التجميل ويطلقن اظفارهن ويصيفن بطلاء الاظفار ، مما يعد مصدرا من مصادر التلوث الخطيرة ، فكيف تقوم الصيدلية او الكيمولوية بالتحليل والاجازة وحيث نفسها مصدر التلوث ، والمفروض ان يتم التحليل في جو معقم حتى تكون النتائج سليمة ١٠٠٪ !!

وامام كل هذه المخالفات الخطيرة والتي تضر اضرارا مباشرا بصحة المرضى وتعرض حياتهم للخطر ، قام مفتش وزارة الصحة بتحضير محضر ، وطلب من المسؤولين بالشركة التوقيع عليه ، وهم رئيس قطاع الابحاث والرقابة بالشركة ومدير قسم الميكروبيولوجي ، ومدير الـ G. M. P. (التصنيع الجيد) وباطلاعهم على التقرير رفضوا جميعا التوقيع مما اضطر وزارة الصحة الى ارسال التقرير الى رئيس مجلس الادارة انذى لم يفعل شيئا كعادته . رغم انه كان رئيسا لقطاع الابحاث والرقابة في شركة مصر للمستحضرات الطبية

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الوفاء
التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٨٩

خطيب من رئيس
الإدارة المركزية
للشئون
الصيدلانية الى
رئيس مجلس
إدارة شركة
القاهرة ..
للادوية ..
تحضر فيه
بضرورة اعدام
هذه التشغيلة

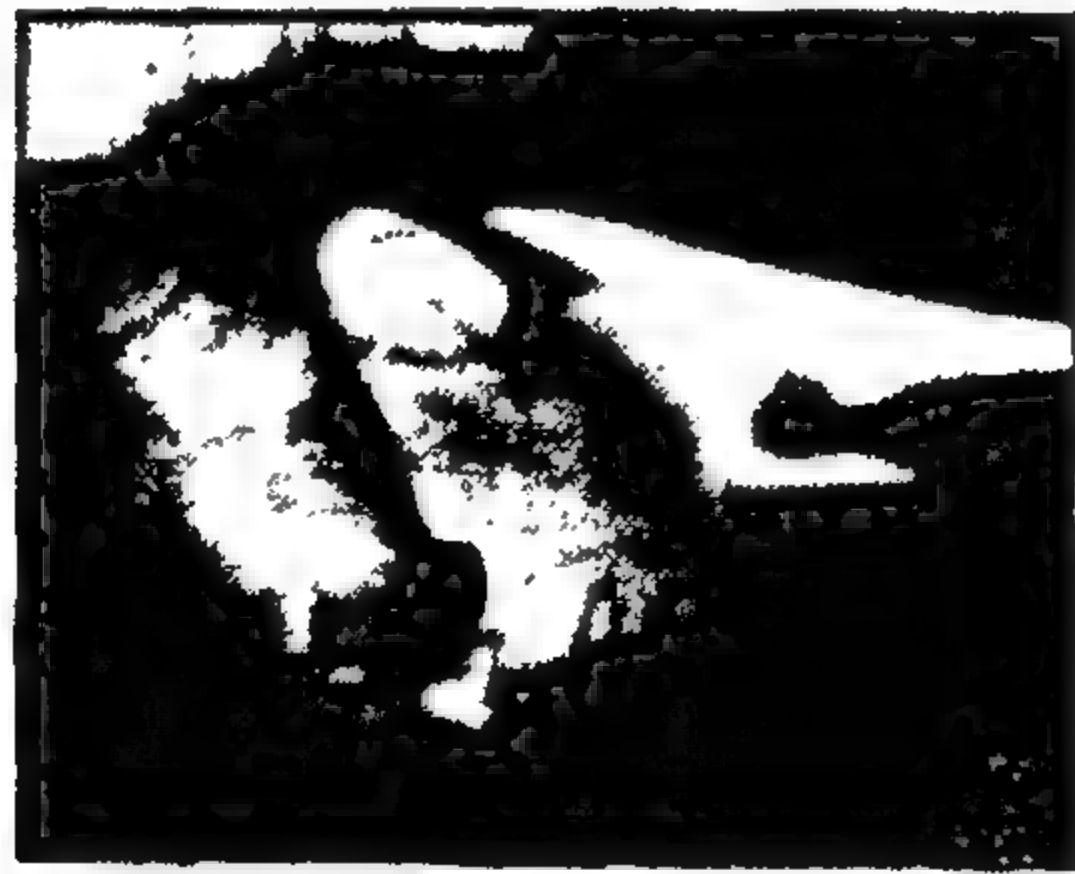
[illegible][illegible]

سلسلة المواد المستخدمة في انتاج الادوية منذ اكثر من خمس سنوات

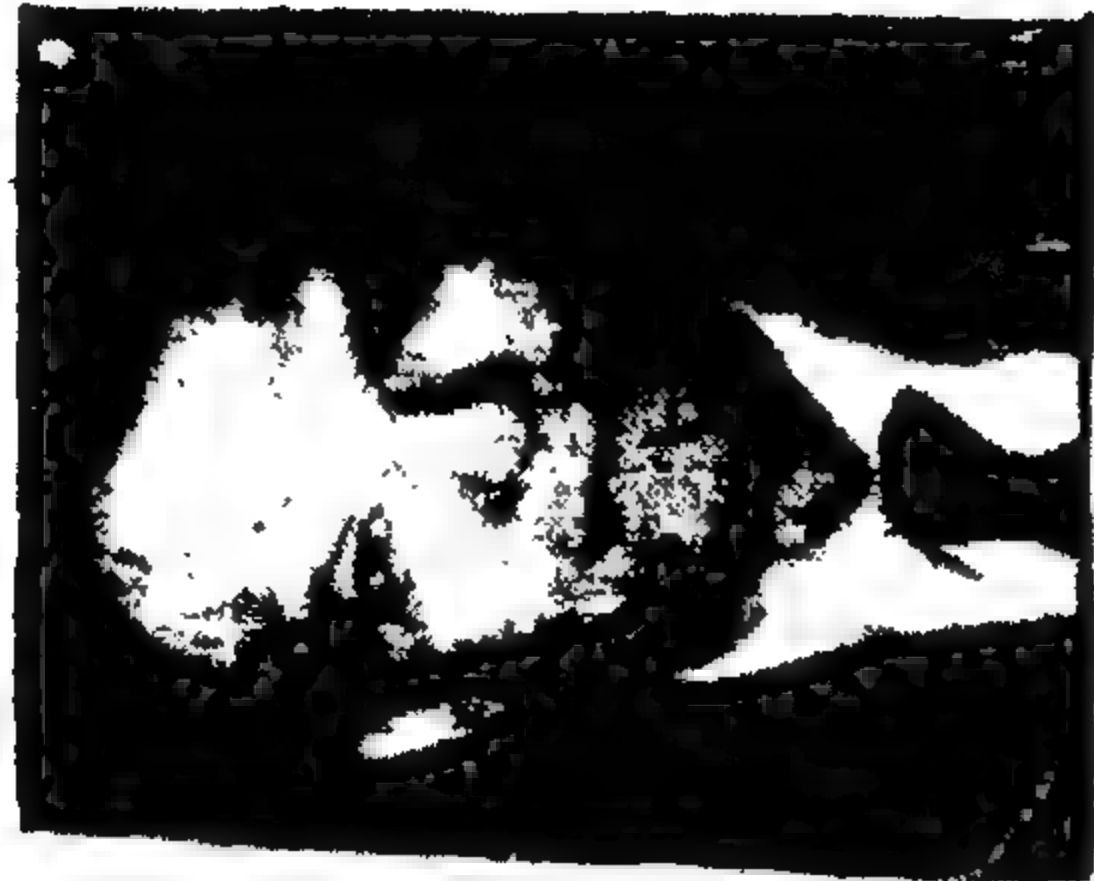
لم ينته بعد ملف هذه الشركة التي
سلاها بها الخلل الإداري فلمنعكست أثره
على الجانب الاقتصادي والتجاري ، فهناك
العديد من المخالفات والأخطاء الجسيمة
الموثقة بالمستندات أيضا ، والتي تثبت
التمادي في الإهمال رغم تقارير الجهات
الرقابية بوزارة الصحة ورغم التقارير
الداخلية التي تحذر من الكوارث
المستقبلية إذا لم ينته المسؤولون بها
لاحراس الإنذار التي تحذر في كل مكان !

عقبات أمام استخدام القرض الكويتي للأدوية

كتب - اسماعيل بدر :
بعد ٧ شهور كاملة من التصديق على القرض الكويتي لشركات الأدوية ... بدأت الشركات في استخدامه مما تسبب في تحمل اعباء نتيجة تأخير استقدامه لهذه الفترة حيث يتم احتسابه % عمولة ارتباط اعتبارا من يوم التصديق على القرض في مجلس الشعب وتبلغ قيمة القرض ١٠ ملايين دينار كويتي بمائدة ٣.٥ % وكان قد تم التوقيع على اتفاقية هذا القرض في ٦ يناير ١٩٨٨ .. وتم التصديق على الاتفاقية في مجلس الشعب في ١٧ أكتوبر ١٩٨٨ :
لماذا تأخرت الشركات في استخدام هذا القرض ..



د . مكرم الله



د . علي الشرفاوي

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٨٩

وصرح الدكتور مورييس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي ان شركات الانوية قد تأخرت اكثر من ٧ شهور في استخدام القرض الكويتي لتطوير صناعة الدواء لعدم درايتها وقلة خبرتها في كيفية سحب مبالغ هذا القرض ولكنهم بدأوا استخدامه في مايو الماضي وطلبنا منهم سرعة التنفيذ حتى لاتضيع على الدولة المشروعات المدرجة بالخطة .

وصرح مصدر مسئول بوزارة التعاون الدولي ان شركات الانوية تأخرت فترة طويلة عن استخدام هذا القرض بالرغم من حاجتها الضرورية لمثل هذا القرض كما انه بفائدة بسيطة للغاية قدرها ٣,٥ ٪ سنويا ويعطى فترة سماح من السداد للأقساط مئتها ٥ سنوات تبدأ من ٦ يناير ١٩٨٨ يوم توقيع اتفاقية القرض ويتم السداد على أقساط عددها ٣٠ قسطا متساوية على ١٥ سنة بمعدل قسط كل ٦ شهور .

واضاف انه يتم احتساب ١ ٪ عن المبالغ المسحوبة من القرض لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق للخدمات وتنفيذ الاتفاقية و ١ ٪ سنويا على الجزء غير المسحوب من القرض ويتم السداد كل ٦ شهور في اول

سبتمبر ومارس من كل عام على ان ينتهى حق هذه الشركات في سحب اى مبالغ متبقية من القرض في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ وبهذا التأخير من جانب شركات الانوية تكون الفرصة والمدة المتبقية لاستخدام كل القرض ضيقة ولا بد لهذه الشركات من الاستفادة من القرض كاملا وبذلك يكون امام هذه الشركات ١٧ شهرا فقط لاستخدام هذا القرض الميسر بدلا من البحث عن النقد الاجنبى لاستيراد المعدات والخامات ومواد الانتاج لهذا القطاع .

القرض لـ ٥ شركات
واضاف انه تم توزيع هذا القرض

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٨٩

على ٥ شركات للانوية بواقع ١,٨ مليون دينار لشركة ميطيس و ١,٧ مليون دينار كويتي لشركة سيد و ١,٥ مليون دينار لشركة القاهرة و ٣,٥ ملايين دينار لشركة النصر و ١,٥ مليون دينار لشركة النيل .

وقد تضمنت اتفاقية اعادة الاقراض بالتزام شركات الانوية بنصوص اتفاقية قرض الصندوق كما لو كانت طرفا اصيلا في هذه الاتفاقية وتلتزم باتخاذ التدابير والاجراءات التي تدخل في نطاق اختصاصها على ان تلتزم شركات الانوية باتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل قيام كل شركة بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية المشروع

وتلتزم كل شركة بأن تسدد للحكومة اصل المبلغ المسحوب من القرض بنسبة حصتها وتبقى الفائدة على الشركات بواقع ٤٪ سنويا لكل مبلغ من تاريخ السحب وتحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى على اساس السنة ٣٦٠ يوما مقسمة على ١٢ شهر ويتم حساب جميع المعاملات المالية

المتعلقة بالدينار الكويتي .
واضاف ان كل شركة تلتزم بالاعتماد مبالغ القرض الا لتمويل التكاليف اللازمة لتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في اتفاقية القرض على ان تلتزم الشركات بتقديم المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق .



يبدو ان مشاكل صناعة الدواء ، وتوافره في الصيدليات ، ما زالت تحتاج الى جهود مكثفة ، لتصل الى حل عادل يرضى جميع الاطراف : المصنع الذي ينتج الدواء ، والصيدلية التي تقوم بتوزيعه ، والمريض الذي يبحث عنه النملسا للشفاء .. فما زالت قضية الدواء تثير صراعا حادا بين الاجهزة المسؤولة في وزارة الصحة من ناحية ، والشركات المنتجة من ناحية اخرى .. حيث تشكو هذه الشركات من تفاقم الخسائر بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج واسعار الخامات الدوائية .. ويقول المسئولون عن شركات الدواء ان نسبة المستلزمات المستوردة تصل الى نحو ٧٠٪ من الخامات المستخدمة ، بينما تصر وزارة الصحة على فرض تسعيرة جبرية للدواء لا تغطي تكاليف انتاجه .. فالامر بالنسبة لها لا يقتصر - فقط - على انعدام الربح ، بل يتعداه الى حد مواجهة الخسائر الباهظة ، حتى ان بعض شركات الدواء قامت بتغيير نشاطها .

وما زالت أزمة الدواء مستمرة !



جلال غراب

صانعو الدواء :
وزارة الصحة تلزمنا بتسعيرة جبرية
أقل من سعر التكلفة



تم رفع أسعار بعض الأدوية بنسبة تتراوح ما بين ١٠ ، ٣٠ ٪ ومع هذا ما زالت الشكاوى من نقص الدواء مستمرة

الخسائر تجبر بعض شركات الأدوية على تغيير نشاطها

مقترحات للحل :

تشجيع القطاع الخاص على التوسع في الإنتاج
توفير الخامات الدوائية مالياً بدءاً من الاستيراد

يستمر مسلسل نقص الأدوية .

الأطباء هم السبب !!

منهم يصرون على كتابة دواء محدد دون غيره .. ويحدث أن يوجد بديل لهذا الدواء له نفس التأثير العلاجي ولكن الأطباء المعالجين لا يلتفتون إليه بل تذكّرهم الطبيعة .. والذي يحدث أن يغيب دواء ما ولكن بديله يكون موجوداً ورغم ذلك يذهب المريض إلى الصيدلية ليسأل

●● وقد أكد مسئول إعلامي بلحد قطاعات الأدوية ، أنه ليس في مصر مشكلة نواقص .. ولكن الذي يسبب هذه المشكلة هم الأطباء المعالجون حيث أن الكثيرين

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيام

المصدر : الوفاء
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٩



مشكل صناعة الدواء وتوافره في الصيدليات ما زالت تحتاج الى جهود مكثفة لتصل الى حل عادل يرضى جميع الاطراف

عن هذا الدواء المحدد فيقول له الصيدلي :
لا يوجد ، فيعتقد المريض ان هناك أزمة
نواقص ، في حين ان الهيئة المصرية
العلمية للأدوية توفر الادوية المحلية
وبدائلها وبذلك فانه لا يوجد نقص اطلاقا
على مستوى المجموعات الدوائية ،
وجميع بدائل الادوية موجودة ومتوافرة ،

المصدر : الوقت
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٩

لا يوجد نقص في الدواء

●● في شركة ممفيس للأدوية التقينا بجلال غراب رئيس مجلس إدارة الشركة الذي أوضح في حديثه أن الدواء المصري أرخص دواء في العالم . وهو السلعة التي ظل سعرها ثابتا لسنوات طويلة . فبرغم ارتفاع ثمن بعض الأصناف من الأدوية ، إلا أن هذا الارتفاع لا يمثل زيادة حقيقية . كبقية السلع الأخرى . فالزيادة في هذه الأصناف تتراوح ما بين ١٠ ، ٣٠٪ . والأدوية الأساسية لا تتعرض مطلقا لارتفاع السعر . ويقدر إنتاج شركات الدواء بحوالي مليار جنيه بالسعر الاجتماعي ، أما بالعملة الصعبة فهو أكثر من ذلك . فشركت الأدوية ملك للشعب . ولا يوجد نقص في الأدوية . ولكن المشكلة هي تعدد أسماء الدواء التجارية . فالمريض يتمسك باسم معين ، ومن حقه أن يرفض البديل فورا . فعمل سبيل المثال مادة الكولدمونيف . وكوستن ممفيس . سودستين سيد . فنيكول مصر . كلها علاج واحد وبمسميات كثيرة ومفعولها واحد . فإنتاج الشركات المحلية يزداد وسوف تبدأ في الاتجاه للتصدير . فلن قطاع الدواء يتقدم يوما بعد يوم ، وبالرغم من زيادة استهلاك الإنتاج المحلي . فنحن نستورد غالبية الخامات التي يصنع منها الدواء .

●● مسئول بقطاع الدواء . رفض ذكر اسمه يقول : ستظل أزمة الدواء قائمة مادام استيراد الخامات الدوائية مستمرا بهذه النسبة الكبيرة التي تصل إلى ٧٠٪ . ومادام هناك ارتفاع في سعر العملات الحرة مثل الدولار والمرك والغرنك حيث ارتفع سعر الدولار خلال ٣ سنوات من ١٢٠ إلى ٢٥٠ قرشا . ولمزال يأخذ طريقه في الصعود .

كل ذلك يؤدي إلى زيادة الأعباء الإضافية للشركات المنتجة للأدوية ويهددها بالتوقف لهذه الأسباب وارتفاع سعر مواد التعبئة ومستلزمات الإنتاج المحلية والأجنبية . ليس هذا فحسب بل أن شركات الأدوية التي تنتج الدواء تعاني من ارتفاع سعر تكلفة الخدمات كالمياه والكهرباء . كذلك شركات الأدوية مطالبة بتبديل احتياجاتها من السكر والجلسرين بالأسعار العالمية . فلابد من القضاء على هذه العقبات التي تقف في

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم والميكرو فيلم

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٨٩

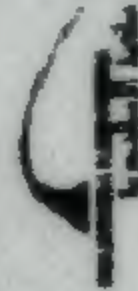
وزير الصناعة
محمد عبد الوهاب

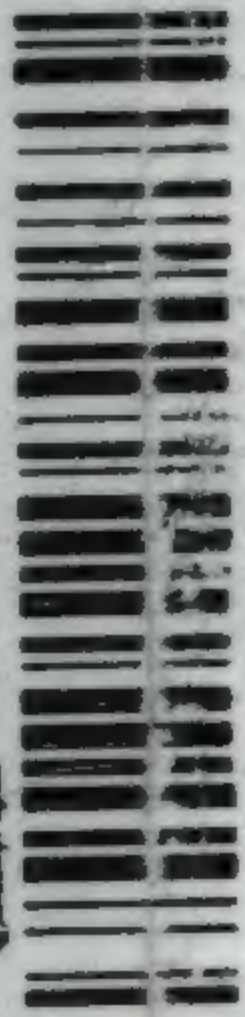


وزير الصحة
د. راغب دويدار



طريق صناعة الدواء حتى نحصل في النهاية على دواء متوافر ورخيص السعر .
●● واخيراً نقول ان هناك مشكلة نقص في الدواء المصري .. سواء في الادوية المحلية او الادوية المستوردة او ادوية السرطان مثل اونكوفن .. فلوردلوراسيل . كما نعاني من نقص في ادوية السكر وكذا الانسولين .. رغم ان حوالى ٣٪ من السكان يعانون من مرض السكر هذا بالإضافة الى العديد من ادوية القلب والكبد وغيرها من الادوية اللازمة لعلاج العديد من الامراض فمشكلة نقص الدواء نتجت عن اسباب اهمها التأخر في فتح الاعتمادات المالية اللازمة لاستيراد الخامات والكيماويات لعدم توافر العملية الصناعية .. فلن العديد من الادوية رغم ارتفاع الاسعار الاخير .. لمزالت في حاجة الى تحقيق هامش من الربح للشركات المنتجة حتى تقبل على انتاجه .. لانه من غير المعقول ان تنتج الشركات لتخسر .

 Bibliotheca Alexandrina



0797909